A

ويبـــو

A/39/15

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٣/١٠/١

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثون

جنيف، من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣

التقرير العام

الذي اعتمدته الجمعيات

قائمة المحتويات

الفقرات

المقدمة ..... ١ – ٥

بنود جدول الأعمال الموحّد
(أنظر الوثيقة A/39/1)

البند ١: افتتاح الدورات ..... ٦ – ٧

البند ٢: اعتماد جدول الأعمال ٨

البند ٣: انتخاب أعضاء المكاتب .....٩ – ١٤

البند ٤: تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣ ..... ١٥ – ١٣٦

الفقرات

البند ٥: حسابات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ والبيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٢ والاشتراكات المتأخرة.....١٣٧ – ١٤١

البند ٦: بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات..... ١٤٢
(والوثيقة PCT/A/32/8)

البند ٧: مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥
والخطة متوسطة الأجل .....١٤٣ – ١٦٢

البند ٨: تشكيل لجنة البرنامج والميزانية ١٦٣
(والوثيقة WO/GA/30/8)

البند ٩: الإصلاح الدستوري .....١٦٤ – ١٦٧

البند ١٠: المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري..... ١٦٨
(والوثيقة WO/GA/30/8)

البند ١١: جدول أعمال من أجل تطوير نظام البراءات الدولي.....١٦٩ – ١٨٥

البند ١٢: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ١٨٦
(والوثيقة WO/GA/30/8)

البند ١٣: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية
المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية
والمعارف التقليدية والفولكلور ١٨٧
(والوثيقة WO/GA/30/8)

البند ١٤: بعض المسائل المتعلقة باتحاد مدريد ١٨٨
(والوثيقة MM/A/35/2)

البند ١٥: بعض المسائل المتعلقة باتحاد لاهاي..... ١٨٩
(والوثيقة H/A/22/2)

البند ١٦: بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات ١٩٠
(والوثيقة IPC/A/21/2)

البند ١٧: بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت..... ١٩١
(والوثيقة WO/GA/30/8)

الفقرات

البند ١٨: تعيين مراجع الحسابات.....١٩٢ – ١٩٦

البند ١٩: تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون
لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية..... ١٩٧
(والوثيقة WO/CF/21/2)

البند ٢٠: قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها
وتقارير وحدة التفتيش المشتركة ١٩٨
(والوثيقة WO/GA/30/8)

البند ٢١: تشكيل لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء
اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن
واختيار الأعضاء المؤقتين في لجنة الويبو للتنسيق.....١٩٩ – ٢٠٠

البند ٢٢: الموافقة على اتفاقات مبرمة مع منظمات حكومية دولية ٢٠١
(والوثيقة WO/CC/51/3)

البند ٢٣: قبول المراقبين ..... ٢٠٢ – ٢٠٨

البند ٢٤: شؤون الموظفين ٢٠٩
(والوثيقة WO/CC/51/3)

البند ٢٥: اعتماد التقرير العام وتقارير كل هيئة رئاسية ..... ٢١٠ – ٢١١

البند ٢٦: اختتام الدورات ..... ٢١٢ – ٢١٧

المرفق: فهرس كلمات وفود الدول والمجموعات الإقليمية وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

المقدمة

١ – يسجل هذا التقرير العام المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات الثماني عشرة للدول الأعضاء في الويبو:

(١) الجمعية العامة للويبو، الدورة الثلاثون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(٢) ومؤتمر الويبو، الدورة الحادية والعشرون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(٣) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الحادية والخمسون (الدورة العادية الرابعة والثلاثون)
(٤) وجمعية اتحاد باريس، الدورة الرابعة والثلاثون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(٥) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة الأربعون (الدورة العادية التاسعة والثلاثون)
(٦) وجمعية اتحاد برن، الدورة الثلاثون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(٧) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة السادسة والأربعون (الدورة العادية الرابعة والثلاثون)
(٨) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة الخامسة والثلاثون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(٩) وجمعية اتحاد لاهاي، الدورة الثانية والعشرون (الدورة العادية الرابعة عشرة)
(١٠) وجمعية اتحاد نيس، الدورة الثانية والعشرون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(١١) وجمعية اتحاد لشبونة، الدورة التاسعة عشرة (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(١٢) وجمعية اتحاد لوكارنو، الدورة الثانية والعشرون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(١٣) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الحادية والعشرون (الدورة العادية الرابعة عشرة)
(١٤) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الثانية والثلاثون (الدورة العادية الرابعة عشرة)
(١٥) وجمعية اتحاد بودابست، الدورة التاسعة عشرة (الدورة العادية الثانية عشرة)
(١٦) وجمعية اتحاد فيينا، الدورة الخامسة عشرة (الدورة العادية الثانية عشرة)
(١٧) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الدورة الثانية (الدورة العادية الأولى)
(١٨) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، الدورة الثانية (الدورة العادية الأولى)

واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء"، على التوالي).

٢ – وبالإضافة إلى هذا التقرير العام، أعدّت الأمانة تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/30/8) ومؤتمر الويبو (WO/CF/21/2) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/51/3) وجمعية اتحاد باريس (P/A/34/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/40/1) وجمعية اتحاد برن (B/A/30/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/46/1) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/35/2) وجمعية اتحاد لاهاي (H/A/22/2) وجمعية اتحاد نيس (N/A/22/1) وجمعية اتحاد لشبونة (LI/A/19/1) وجمعية اتحاد لوكارنو (LO/A/22/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC/A/21/2/) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/32/8) وجمعية اتحاد بودابست (BP/A/19/1) وجمعية اتحاد فيينا (VA/A/15/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT/A/2/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT/A/2/1).

٣ - وترد في الوثيقة A/39/INF/1 Rev. قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

٤ - وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقة A/39/1):

البنود ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٧ و٨ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢٣ و٢٦	السيد برنار كسدجيان (فرنسا)، أعيد انتخابه رئيسا للجمعية العامة
البند ٦	السيد إيان هيث (أستراليا)، رئيس جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
البنود ٩ و١٩ و٢١	السيد لويس أوتافيو بيكليني (البرازيل)، رئيس مؤتمر الويبو
البند ١٤	السيد لي دونغشنغ (الصين)، نائب رئيس جمعية اتحاد مدريد
البند ١٥	السيد مالم تيدزاني (غابون)، رئيس جمعية اتحاد لاهاي
البند ١٦	السيدة إيلزا مارسلينو دي كاسترو (البرازيل)، رئيسة جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات
البندان ٢٢ و٢٤	السيد ديميتر تانتشيف (بلغاريا)، رئيس لجنة الويبو للتنسيق
البند ٢٥	رئيس إحدى الهيئات الرئاسية الثماني عشرة المعنية (أو أحد نائبي الرئيس في حال غيابه أو رئيس مؤقت في حال غيابهم)، أي السفير برنار كسدجيان (فرنسا) بالنسبة إلى التقرير العام وتقرير الجمعية العامة للويبو وتقارير جمعية اتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس وجمعية اتحاد برن واللجنة التنفيذية لاتحاد برن وجمعيات اتحاد نيس واتحاد لشبونة واتحاد لوكارنو واتحاد بودابست واتحاد فيينا ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، والسيد لويس أوتافيو بيكليني (البرازيل) بالنسبة إلى تقرير مؤتمر الويبو، والسيد ديميتر تانتشيف (بلغاريا) بالنسبة إلى تقرير لجنة التنسيق، والسيدة ماريا دي لوس أنخلس سانتشيس توريس (كوبا) بالنسبة إلى تقرير

جمعية اتحاد مدريد، والسيد مالم تيدزاني (غابون) بالنسبة إلى تقرير اتحاد لاهاي، والسيد سانجي فينوغوبال (كندا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، والسيد بيسيريكو كيوموهندو (أوغندا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٥ – وسيرد في مرفق النسخة النهائية لهذا التقرير فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير. وسيرد جدول الأعمال كما تم اعتماده في الوثيقة A/39/1 وقائمة المشتركين في الوثيقة A/39/INF/3.

البند الأول من جدول الأعمال الموحَّد:
افتتاح الدورات

٦ – افتتح المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها.

٧ – وتولى رئيس الجمعية العامة الذي أعيد انتخابه، السيد برنار كسدجيان (فرنسا) افتتاح دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات الثماني عشرة المعنية. وأدلى السيد كسدجيان بالبيان التالي:

"يسرّني ويسعدني أن أكون معكم اليوم في هذه الدورة التاسعة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وقد شهدت السنوات الماضية إحراز تقدّم يدل على منهج العمل المثمر الذي نتّبعه. وفي دورتنا السابقة، رحّبنا بإعادة انتخاب صديقنا المدير العام المرموق، كما رحّبنا بتشكيل فريق جديد حوله.

"وأودّ أن أتوجّه مرة أخرى بأحرّ التهاني إلى المدير العام وفريق إدارته. فمنذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، عزّزت الويبو النظام العالمي الذي ينظّم الملكية الفكرية، وحقّقت ذلك في جميع أرجاء العالم وفي كل المجالات. وفي ضوء ذلك، علينا أن نركّز بصورة خاصة على الجهود التي تبذلها الأمانة من أجل التحديث والتطوير. وعلينا أيضا أن نشيد بالتقدم المحرز في مجالات معيّنة ولا سيما التعاون لأغراض التنمية والتطوير التدريجي للقانون الدولي وإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وتطوير خدمات التسجيل، كلّ ذلك تحت إدارة مديرنا العام. وقد برهنت الويبو على عزمها على تناول جميع الموضوعات مهما صعبت، بل وقد تناولت موضوعات بالغة التعقيد وموضوعات جديدة وموضوعات حديثة أيضا. وآمل في أن نستطيع بجهودنا في مجالات الفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية إيجاد حل منصف ومعقول وابتكاري.

"وأودّ أن أشير إلى العمل الذي تم إنجازه، والذي أنجزته شخصيا إلى جانب صديقي السفير شا، تحضيرا لمؤتمر قمة بيجين والجهود التي بذلت من أجل ذلك. ولا يساورني شك في أن ذلك العمل ساعدنا على تطوير أساليبنا في تناول القضايا وسمح لنا بتقريب مواقفنا. وإنني أحس مثلكم جميعا بالإحباط لعدم تحقيق تلك الوعود على أرض الواقع. وأنا واثق، رغم كل ذلك، من أننا سنستطيع أن نستأنف العمل من حيث تركناه وأن نسير قدما مرة ثانية. إننا

نعمل جاهدين على الإقرار بالإبداع والابتكار والنهوض بهما وتلك هي بصمة كل ما تنجـزه الويبو منذ إنشائها. ومجال عملنا يكتسب مكانة تزداد أهمية في واقع مجتمعاتنا. ونسعى جميعا إلى بلوغ أهداف موحّدة وتحقيق مصالح مشتركة. فالمبدعون والباحثون وأولئك الذين يملكون المعرفة أو الدراية أيا كان نوعها، كلهم سيستفيدون من تطوير إطار قانوني للحماية ولا سيما من هم أكثر عرضة وتأثرا. فذلك هو الاهتمام المشترك وتلك هي القوة الكامنة وراء كل مـا تنجزه المنظمة وتلك هي الطريقة التي تثبت بها الويبو أنها فعلا تتابع رسالة عامة وعالميـة. وأودّ أن أشكر ثانية الأمانة وأشيد بالعمل الذي أنجزته خلال الدورة السابقة لجمعيـات الـدول الأعضاء في الويبو. وأتقدّم بالشكر أيضا إلى مديرنا العام وأتمنى له حسن الطالع في ولايتـه الجديدة، التي نعلم أنها ستعود علينا جميعا بالفائدة".

البند ٢ من جدول الأعمال الموحّد:
اعتماد جدول الأعمال

٨ - بعد أن نظرت الجمعيات وسائر الهيئات المعنية في الموضوع، اعتمدت جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة A/39/1 Prov.3 (المشار إليه في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحد").

البند ٣ من جدول الأعمال الموحّد:
انتخاب أعضاء المكاتب

٩ - استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/INF/1 Rev. .

١٠- وانتخبت الجمعية العامة للويبو أعضاء المكاتب التالية أسماؤهم في ٢٢ سبتمبر/أيلـول ٢٠٠٣ عقب مشاورات غير رسمية أجرتها مع منسقي المجموعات الإقليمية:

الرئيس: السيد برنار كسدجيان (فرنسا)
ونائبة الرئيس: السيدة دوروثي أنغوت (كينيا)
ونائب الرئيس: السيد وانغ جينغشوان (الصين)

١١- وقال السيد برنار كسدجيان (فرنسا)، الذي أعيد انتخابه رئيسا للجمعية العامـة، إنـه سـعيد للإجماع الذي تحقّق حول انتخاب أعضاء المكاتب. وشكر جميع المجموعات. وتقدّم بشكر خاص إلى وفد زامبيا الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية والذي اقترح انتخابه لمنصب الـرئيس. وتقـدّم الرئيس أيضا بعبارات الشكر والتهاني إلى السيدة دوروثي أنغوت (كينيا) والسـيد وانـغ جينغشـوان (الصين) على قبولهما منصبي نائبي الرئيس.

١٢- وذكّر الرئيس بأن السنة التي انقضت منذ آخر سلسلة من اجتماعات الجمعيات شهدت انعقـاد العديد من الاجتماعات مع منسقي المجموعات الإقليمية. وقال إن تلك الاجتماعات كانت جدّ مثمـرة . وأعرب عن سروره إذ كانت جميع المجموعات، من خلال منسقيها، عازمة على العمل معا من أجـل إحراز تقدم وأنها استطاعت في جميع الحالات إيجاد حلول للصعوبات المطروحة. ولاحظ الرئيس أن جداول أعمال الاجتماعات تحتوي على عدد كبير من البنود ودعا بالتالي الوفود إلى العمل على جميع البنود بأسلوب بنّاء وإيجابي كما فعلت في السابق.

١٣- وأجرى رئيس الجمعية العامة للويبو الذي أعيد انتخابه، السيد برنار كسدجيان (فرنسا)، مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات لانتخاب أعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات السبع عشرة. وأفضت تلك المشاورات إلى اقتراح عرضه السيد برنار كسدجيان بشأن انتخاب أعضاء المكاتب.

١٤- وترد قائمة بأعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات في الوثيقة A/39/INF/4.

البند ٤ من جدول الأعمال الموحّد:
تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣

١٥- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/7 والوثيقة A/39/8 على التوالي.

١٦- وعند افتتاح هذا البند من جدول الأعمال، لاحظ الرئيس أن التقدم المحرز خلال السنة الماضية يبرهن على العمل المثمر الذي تنجزه الجمعية. وأبرز الجهود التي تبذلها الويبو من أجل تعزيز نظام الملكية الفكرية في العالم وتحديث المكتب الدولي. وذكّر الرئيس الوفود التي لا ترغب في أخذ الكلمة بإمكانية الإدلاء ببيانات كتابية وقيدها في تقرير الجمعية كما لو كانت قد أُلقيت خلال الاجتماع.

١٧- وفي معرض التقديم لهذا البند من جدول الأعمال، ذكّرت الأمانة بجانب مهم من نظام الإدارة القائم على النتائج، الذي ابتدئ العمل به في الويبو سنة ١٩٩٨، وهو تزويد الدول الأعضاء بمعلومات في شكل تقارير عن أداء البرنامج بهدف إتاحة تقييم تحليلي وموضوعي وشفاف لبلوغ الأهداف وتحقيق النتائج المرتقبة. وأشارت إلى التقدم الكبير المحرز في تقييم الأداء منذ سنة ١٩٩٨ كما يتضح من خلال التحسينات المدخلة على تقارير أداء البرنامج التي تعرض بصورة دورية على نظر الجمعيات. وأكّدت الأمانة أنها عملية مفيدة ترمي على تحسين جودة المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء وضمان فائدتها، وفقا لسياسة المدير العام القائمة على الشافية الكاملة والمساءلة التامة. واستطردت قائلة إن وثيقة "تقرير عن أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢" (A/39/7) تتناول بتفصيل أداء البرنامج خلال تلك السنة وتقوم على البنية التي تقوم عليها وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كما وافقت عليها الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى مختلف التنقيحات التي أدخلت على التقرير لتحسين عرضه على مستوى البرامج الفرعية وتيسير قراءة المعلومات التقييمية. وقالت إن التقرير يشمل مقدمة موجزة يليها ملخص لأهم إنجازات الويبو في إطار التوجهات الاستراتيجية الرئيسية كما حدّدها المدير العام في الخطة متوسطة الأجل تحت عنوان *المنظور والتوجه الاستراتيجي للويبو*. وأضافت قائلة إن ذلك يليه تحليل معمّق لأداء المنظمة في سنة ٢٠٠٢ يشمل نصا تمهيديا على مستوى البرامج الرئيسية ثم تقييم لكل برنامج فرعي إلى جانب جداول النتائج المعنية التي تحتوي على معلومات عن الأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بوثيقة "استعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣" (A/39/8)، أشارت الأمانة إلى أنها قائمة على بنية وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقالت إن الهدف منها ليس تقييم الأداء وإنما إعطاء إشارات عن التوجه العام للمنظمة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الختام، شكرت الأمانة الوفود التي قدّمت بياناتها مكتوبة قبل بدء الجمعيات.

١٨- وأدلت وفود الدول المائة والست والمنظمات الحكومية الدولية الستّ والمنظمة غير الحكومية الواحدة التالي ذكرها ببيانات بشأن البند ٤ من جدول الأعمال: ألبانيا والجزائر وأنغولا وأنتيغا وبربودا والأرجنتين والنمسا وأذربيجان والبحرين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبنن وبوتان والبرازيل وبوركينا فاصو والكاميرون وكندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والصين والكونغو وكوستا ريكا

وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك ودومينيكا ومصر والسلفادور وإثيوبيا وفنلندا وجورجيا وألمانيا وغانا وغرينادا وغينيا – بيساو وهندوراس وهنغاريا وآيسلندا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان وليسوتو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وماليزيا ومالطة وموريتانيا والمكسيك والمغرب ومزمبيق وميانمار وناميبيا ونيبال ونيوزيلندا ونيكاراغوا والنيجر ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت لوسيا والمملكة العربية السعودية والسنغال وسيشيل وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفييت نام وزامبيا والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (الأريبو) والاتحاد الأفريقي ومفوضية الجماعات الأوروبية وأسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

١٩- وتحدّث وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن المجموعة نظرت في الوثيقة A/39/7 (تقرير عن أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢) والوثيقة A/39/8 (استعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣)، وأعرب عن رضا المجموعة بمجمل عمل الأمانة. ورحّب الوفد بالتقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف فترة السنتين والنتائج المرتقبة خلالها وأثنى على الويبو عملها الشاق في ذلك الصدد. وشدّد الوفد على أن المجموعة تؤيد إقامة ثقافة الملكية الفكرية معلّقا الأهمية على تضمينها "البعد التنموي". وقال إن ضمان إمكانية استخلاص فوائد ملموسة من الملكية الفكرية في ظلّ تلك الثقافة من شأنه أن يساهم في تعميمها. وأضاف قائلا إن المقصود بالبعد التنموي هو تيسير العناصر التي سبق للمجموعة أن حدّدتها. وذكر على سبيل المثال إدراج قضية المرونة المتعلقة بالصحة العامة ضمن المسائل الرئيسية التي يشملها برنامج عمل الويبو. وأعرب عن ارتياح المجموعة خاصة لإنجازات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وساند برنامج الويبو الذي يطرح تلك القضايا عبر الإنترنت وما حققته اللجنة الحكومية الدولية من نتائج حتى ذلك التاريخ. وصرّح الوفد قائلا إن المجموعة ترى أن تناط باللجنة الحكومية الدولية مهمة وضع القواعد والمعايير وتحثّ على إتاحة الموارد الضرورية التي تسمح لتلك اللجنة بمباشرة أعمالها. ومضى يقول إن المجموعة تساند أنشطة الويبو في مجال تكوين الكفاءات وتقديم المشورة التشريعية والنظر في السياسات الممكنة وما يتعلق بذلك من أنشطة منجزة حتى ذلك التاريخ على الصعيد المحلي والوطني. ودعا الوفد إلى مواصلة تلك الأنشطة. وفي ذلك الصدد، شدّد على أن أنشطة تكوين الكفاءات وإعداد القوانين وما إلى ذلك من أنشطة منجزة على الصعيد المحلي والوطني هي أنشطة مفيدة في حدّ ذاتها ولكنها تحمل أيضا من العِبَر ما يسهم في توفيق الآراء حول تطوير أنظمة إقليمية ودولية. وعبّر الوفد عن إدراك المجموعة أهمية الإنفاذ كجزء لا يتجزّأ من عالم الملكية الفكرية ورأى أن تبلور فوائد اقتصادية ملموسة بفضل الملكية الفكرية من الحوافز والدوافع الرئيسية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إن الإنفاذ سيحظى بمزيد من التقدير إذا ما واكب التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وساهم في تحسين مستوى معيشة الشعوب. وقال الوفد إن المجموعة تعلّق أهمية خاصة على أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. ومضى يقول إن تلك الأنشطة قد أدّت إلى خلق وعي إيجابي بالملكية الفكرية في صفوف مختلف أصحاب المصالح في بلدان المجموعة وإلى تنمية الموارد البشرية الملّمة بقضايا الملكية الفكرية. وحثّ الوفد الأمانة على مواصلة التركيز على البلدان الأقل نموّا واعتبرها المجموعة

الأكثر تهميشا في مجال الملكية الفكرية وحثّ المدير العام أيضا على تعزيز الوحدة المخصصة لتلك البلدان في الويبو بالموارد البشرية والمالية. وأعلن الوفد عن ترحيب المجموعة بأتمتة مكاتب الملكية الفكرية في بعض البلدان الأفريقية والتمس من الأمانة توسيع نطاق مبادرتها في أقرب وقت ممكن ليتيسّر تحديث مكاتب مزيد من البلدان. ورحّب الوفد أيضا بالتعاون الإيجابي بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية، وخصّ بالذكر المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية في مجال اتفاق تريبس. وأعرب الوفد عن امتنان المجموعة لدور الأمانة في مساعدة بعض بلدانها على تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والعمل المنجز فيما يتعلق بشبكة الويبو. وأكّد الوفد أهمية التعاون بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. وقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لأكاديمية الويبو العالمية التي تستغني إنجازاتها عن أي وصف، إذ سمحت بزيادة الإلمام والوعي بقضايا الملكية الفكرية في بلدان المجموعة. وقال إن المجموعة ترى أن إنشاء أكاديمية الويبو العالمية كان فكرة جديدة أثمرت ولا تزال تنتج نتائج ملموسة في مجال تنمية الموارد البشرية، علما بأن ذلك هو أهم هدف تنشده أي منظمة ترغب في البقاء. واستطرد قائلا إن العمل الممتاز الذي تنجزه الأكاديمية يساعد البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على تكوين كفاءاتها في مجال الملكية الفكرية لكي تستطيع جني ثمارها. وفضلا عن ذلك، شدّد على ضرورة التثقيف والتدريب الفعّالين لتمكين بلدان المجموعة من الاستفادة تماماً من خدمات الويبو، مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. وعليه، دعا الوفد الجمعيات إلى زيادة الموارد المخصصة لتلك المؤسسة المهمة لتلبي طلبات التدريب الذي يحتاج إليه مواطنو البلدان النامية والأفريقية. وفي الختام، صرّح الوفد قائلا إن المجموعة ترحّب بالتقرير الوارد في الوثيقة A/39/7 وتوافق على مضمونه ويسعدها أن تحيط علما بتلك النتائج كما هو مطلوب في الوثيقة A/39/8.

٢٠- وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهنأ المدير العام وموظفي المنظمة على امتياز الوثائق المعدة للاجتماع غير أنه أعرب عن أسفه لعدم إتاحة الوثائق باللغة الأسبانية في الوقت المناسب حتى يتسنى للسلطات الوطنية النظر فيها في البلدان المعنية. وعبر عن ارتياحه للنتائج التي حققتها المنظمة خلال السنة الجارية. وكرر التعبير بوجه خاص عن تقديره وشكره لمختلف المبادرات المستهلة خلال ولاية المدير العام الأولى ولا سيما المبادرات التي كانت بمثابة أدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية. وفيما يتعلق بوثيقتي العمل A/39/7 وA/39/8، سلم بأهمية العمل المنجز في سياق الأنشطة اليومية والمبادرات الجديدة التي اضطلعت بها الويبو خلال فترة السنتين الراهنة. وأشار إلى تسليط الأضواء على التطورات الملحوظة في مجال الملكية الفكرية والوضع الراهن للنقاش الدولي بشأن الملكية الفكرية في الويبو وسائر المحافل المهمة. ومضى يقول إن المجتمع الدولي أولى خلال الأشهر الماضية اهتماما متزايدا للملكية الفكرية. وقال إن التطورات المهمة التي طرأت مؤخرا، مثل الحدث التاريخي الذي شهدته منظمة التجارة العالمية وهو اعتماد إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، قد ارتقت بموضوع الملكية الفكرية إلى مكانة أعلى في جدول الأعمال الدولي. وأضاف قائلاً إن المجموعة تسلم بقدرة نظام الملكية الفكرية على الاضطلاع بدور كبير في تنمية المنطقة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية شرط إدراك المشكلات والتحديات التي تواجهها البلدان إدراكاً كافياً والتصدي لها على نحو ملائم. وأردف قائلاً إن التحديات الرئيسية التي تواجهها الويبو هي ضمان إدراج البعد التنموي إدراجاً تاماً في جميع الأنشطة والاقتراحات المعدة لتعزيز استكشاف الملكية الفكرية. وبناء على ذلك، أعرب عن تأييد المجموعة لجهود الويبو المبذولة لتكوين ثقافة الملكية الفكرية والأعمال المنجزة للنهوض بعملية إزالة الغموض عن الملكية الفكرية على مستوى جميع شرائح المجتمع. وفي هذا المضمار، أشار إلى مواصلة الاحتفال المشترك بين أعضاء المجموعة باليوم العالمي للملكية

الفكرية. وأبرز ضرورة تحقيق التوازن الدائم بين الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب الملكية الفكرية نم جهة والمنتفعين بها من جهة ثانية. واسترسل قائلاً إن المجموعة تعلق أهمية خاصة على النهوض ببرنامج التعاون لأغراض التنمية من خلال دعمها المستمر للمكاتب الوطنية وتدعيم القدرات التقنية والبشرية في مختلف قطاعات المجتمع. وفي هذا المضمار، شكر المنظمة على المشروعات المنجزة خلال الفترة الحالية. وركز على الأنشطة الرامية إلى تيسير مهام المسؤولين عن اتخاذ قرارات سياسية في البلدان النامية. وعبر عن تأييد المجموعة للمبادرات المعدة للمساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالملكية الفكرية بغية حفز الابتكار على الصعيد المحلي والتطور التكنولوجي في مجتمعات السكان الأصليين وتكوين ثروات الملكية الفكرية والانتفاع بها. وسلم بالأعمال المنجزة في هذا الصدد في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن أعمال تلك اللجنة في إطار ولاية جديدة بهدف النهوض بمعايير مناسبة للحماية. وفي سياق آخر، لفت النظر إلى النقاش بشأن تبسيط إجراءات الحصول على علامة تجارية والمحافظة عليها وترشيد تلك الإجراءات كمحور أساسي من محاور عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. ولفت أيضاً الانتباه إلى الأعمال التي أنجزتها اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ والتي ينبغي توجيهها نحو المساعدة التقنية والتعاون. ورأى أن من الضروري ألا تشمل مهام اللجنة ووظائفها وضع المعايير في أي وقت من الأوقات. وأحاط علماً بإنشاء محفل إلكتروني للقضايا والاستراتيجية المتعلقة بالملكية الفكرية كآلية لتبادل المعلومات في ذلك المجال. وقال إن من الأهمية بمكان توضيح ضرورة تكريس فقط الموارد اللازمة لإنجاز العمل المذكور في إطار الولاية المحددة. وفيما يخص اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، قال إن المجموعة تشاطر المشاغل بشأن دراسة أساليب حماية حقوق هيئات الإذاعة عبر الإنترنت. واستدرك قائلاً إنه لا يعتقد أن الوقت مناسب لإدراج البرامج الإذاعية على الإنترنت في معاهدة دولية في المستقبل. وأفاد بالتصويت بشأن التوصل إلى توافق دولي في الآراء بخصوص الأهداف والحقوق التي ينبغي إدراجها في تلك المعاهدة وضرورة عقد مؤتمر دبلوماسي للنهوض بالصك الدولي الجديد. ونوه بأن مستوى تمثيل المجموعة، ولا سيما منطقتي أمريكا الوسطى والكاريبي، ما زال منخفضاً من حيث عدد مناصبها في المنظمة ليس من الناحية التقنية فحسب بل على الصعيد السياسي وعلى مستوى اتخاذ القرارات كذلك. وأوضح قائلاً إن المنظمة لم تحقق بعد تمثيلاً ملائماً أو توزيعاً جغرافياً عادلاً. وذكر أيضاً نقطتين من النقاط المثيرة للقلق، أي الجدول الزمني للاجتماعات ومسألة تحديد آليات للتناوب على رئاسة الأجهزة الرئيسية الثلاثة في المنظمة. وبالنسبة إلى النقطة الأولى، أشار إلى تزامن عدة اجتماعات مع اجتماعات أخرى ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، لفت النظر إلى اقتراح التناوب الدائم لرئاسة الأجهزة الرئيسية الثلاثة، أي الجمعية العامة ولجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية. واختتم كلمته مسلطاً الأضواء على النتائج المرضية المحققة وحفز أنشطة رامية إلى تعزيز تنمية البلدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان. ورأى أن من الضروري أن تنهض المنظمة بالملكية الفكرية على نحو فعال يؤدي إلى التنمية. وحث بالتالي المنظمة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان فعالية إدراج البعد التنموي في جميع أنشطتها.

٢١- وتحدّث وفد الفلبين باسم مجموعة بلدان آسيا. وأثنى على المدير العام الذي قاد الويبو إلى سنة مثمرة وناجحة. وهنّأه من جديد بمناسبة إعادة انتخابه. وقال إن قيادته البارزة ومهارته الإدارية اللامعة حوّلت الويبو إلى منظمة تتسم بالحيوية وسرعة الاستجابة والنظرة المستقبلية. واستطرد قائلا إن الويبو تستمد نجاحها أيضا من الأداء المتميّز للرجال والنساء الذين يعملون في الأمانة بمؤهلات وكفاءات عالية. وأشار إلى أن إقليم آسيا والمحيط الهادئ إقليم شاسع يضمّ ٦٠ في المائة من سكان العالم. وقال إنه إقليم معقّد بحكم تنوّع الأنظمة الاجتماعية والسياسية والقانونية فيه. ولاحظ أن آسيا هي من أقاليم

العالم الأكثر حيوية وتعد بالكثير في المستقبل، بيد أن اقتصادها يطبعه التفاوت في مستويات النموّ. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تقدير مجموعته للاهتمام الخاص الذي يوليه المدير العام لبرامج التعاون لأغراض التنمية في الويبو. وقال إن المجموعة منونة لمكتب آسيا والمحيط الهادئ على عمله القيم في تزويد الإقليم بمساعدات تقنية مخصصة وفقا للبلدان وموجهة حسب احتياجاتها الخاصة. وأشار في ذلك الصدد إلى بعثات الخبراء ومشروعات تنمية الموارد البشرية والمشورة التقنية القانونية التي قدّمتها الويبو، بما فيها ٥٤ اجتماعا ودورة تدريبية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي نظمتها الويبو في الإقليم في سنة ٢٠٠٢. وأشار إلى أن تلك الأنشطة أفادت ما يزيد على ٣ ٠٠٠ مشارك، مما ساعد على تكوين نخبة لا يستهان بها من الخبراء في الملكية الفكرية في ذلك الإقليم. وصرّح بأن الويبو كان لها دور في تقديم المساعدة التقنية اللازمة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ، وأن مع ذلك فإن المنطقة لا تزال في حاجة إلى المزيد. وحثّ بالتالي الويبو على مواصلة تعزيز أنشطة التعاون لأغراض التنمية، وخصّ بالذكر برامج التدريب والمساعدة على تحديث إدارة الملكية الفكرية. وأكّد على أن الأولوية التي تعلّقها الويبو على برامج التعاون لأغراض التنمية ينبغي أن تكون مصحوبة أيضا بزيادة في التمويل من أجل ضمان نجاحها. وقال إن الإقليم يؤيّد تنفيذ برامج الويبو الجارية لتحديث البنى التحتية للملكية الفكرية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وذكر على سبيل المثال برنامج أتمتة مكاتب الملكية الفكرية ومشروع شبكة الويبو العالمية للمعلومات. وقال إنه واثق من أن تلك المشروعات سوف تتيح يوما ما بنية للعمل الشبكي بين مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو. ووصف أكاديمية الويبو العالمية بأنها ركن برامج الويبو الرامية إلى تشييد المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن خير دليل على وقع الأكاديمية الهائل آلاف واضعي السياسات والمشرعين والمحامين والدبلوماسيين، وغيرهم كثير، الذين استفادوا من برامج الأكاديمية للتدريب المهني ووضع السياسات والتعليم عن بعد. ولاحظ النجاح المشجّع الذي يحققه نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن الانتفاع المكثّف بذلك النظام يرجع أساسا إلى بساطة إجراءات الإيداع وفعاليتها من حيث التكلفة. ورأى أن ذلك يبشّر بالخير لمستقبل النظام إذا استمرت الويبو في تعزيز سهولة استعماله. وقال إن المجموعة تؤيّد الإجراءات الرامية إلى مواصلة تعزيز فعالية النظام ومردوديته من خلال التكنولوجيا المتقدمة وترشيد الإجراءات. وفي ذلك السياق، هنّأ الويبو على تحقيق سابقة تكنولوجية أخرى مؤخرا بتسجيل أوّل إيداع إلكتروني لبراءة بواسطة نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE). وأكّد الوفد على أن الإقليم يزخر بإرث غني من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأبرز قيمة تلك الموارد في استعمالها بما يعود على شعوبها بالنفع الأكبر وبمشاطرة منافعها بطريقة منصفة وعادلة مع المجتمع الدولي قاطبة. وأعرب الوفد في ذلك الصدد عن تقديره للجنة الحكومية الدولية للملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور معربا عن أمله في أن تواصل عملها. وأشار الوفد إلى أن مؤتمر الويبو الأول عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قد انعقد في دولة عضو في الإقليم، وهي سلطنة عمان في سنة ٢٠٠٠. وشدّد على أهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الآسيوية. وقال إنها مصدر رئيسي للابتكار والتطوّر التكنولوجي وإنها العمود الفقري لمعظم الاقتصاديات الآسيوية. وأعرب عن أسفه لأن الشركات الآسيوية الصغيرة والمتوسطة لا تزال لا تستفيد بالملكية الفكرية بقدر كاف. وأيّد في ذلك السياق مبادرة الويبو الرامية إلى تعزيز قدرات تلك الفئة من الشركات من خلال تشجيعها على الانتفاع أكثر بالملكية الفكرية. وأشار إلى أن المجموعة ترى أن برامج الويبو ينبغي أن تركّز أيضا على الهدف الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية لضمان تكافؤ عادل بين البعد التنموي ومصالح جميع فعاليات الملكية الفكرية. وقال إن ترجمة هدف المنظمة ومنظورها الاستراتيجي إلى تنمية إيجابية يقتضي من الويبو ألا تقتصر على التوعية بل وأن تقدّم خدمات ملموسة تتيح للبلدان النامية البنية التحتية والمشورة الملائمة لمستواها في النموّ والمتمشية مع أهدافها التنموية. واقترح أن تكون تلك

البرامج قائمة على الطلب وموجّهة نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية. وشدّد الوفد على أن حماية الملكية الفكرية من منظور البلدان النامية ليست مجرّد حق قانوني بل هي، وكما وصفها المدير العام، أداة للتنمية الاقتصادية. وأكّد على أن الأهداف التنموية لا يمكن أن تسع كلّها في قالب أو نموذج واحد، بل ينبغي تمكين كل بلد من الاستفادة من كل إمكانيات المرونة بما يتمشى والتزاماته الدولية لتحقيق تلك الأهداف. وأعرب عن أمله في تجسيد تلك الأفكار في موجز المنظور الاستراتيجي الذي يضعه المدير العام لفترة السنتين المقبلة. وفي الختام، تحدث الوفد أصالة عن بلده الفلبين. وبالإضافة إلى مواقف مجوعة بلدان آسيا الآنفة الذكر، أعرب عن رغبة بلده في أن تواصل الويبو أعمالها في مجال الإنفاذ وتعزيز قدرات الأوساط الأكاديمية بالتنسيق الوثيق مع مكتب الفلبين للملكية الفكرية، باعتباره المكتب الوطني المؤهل لتنسيق السياسات والبرامج مع القطاعين العام والخاص في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها.

٢٢- وتحدث وفد البرتغال باسم المجموعة باء. ونقل تقدير المجموعة للسلطات الصينية على كل العمل الذي أنجزته والموارد التي أنفقتها تحضيرا لمؤتمر الويبو عن الملكية الفكرية واقتصاد المعارف، والذي شغل الدول الأعضاء والأمانة خلال عدة أشهر منذ دورة الجمعيات في سنة ٢٠٠٢، ثم شاءت ظروف قاهرة أن تحول دون انعقاده. وهنّأ الوفد المدير العام على إعادة انتخابه للفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. وأعرب عن ارتياحه لفعاليته في تنظيم عمل الويبو خلال ولايته الأولى وأهمية استراتيجية الإصلاح التي وضعها للمنظمة كي تسخّر الملكية الفكرية لخدمة النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة أحسن. ونقل تقدير المجموعة باء لأداء الويبو وأنشطتها التي تشمل مجالات متنوعة منها وضع القواعد والمعايير وتكنولوجيا المعلومات والتعاون لأغراض التنمية. ولاحظ أن الويبو تواجهها تحديات عالمية جديدة مدركا أن أداءها المتميّز إنما تحقق بفضل قيادة المنظمة، فشدّد في ذلك الصدد على أن المجموعة باء مستعدة للاستمرار في المشاركة الفعالة والبناءة في جميع أنشطة الويبو من أجل توطيد علاقات التعاون مع الويبو. وتوجّه الوفد أيضا بالتهاني إلى تعيين أو تجديد تعيين هيئة الإدارة العليا للمدير العام. وشكر موظفي الأمانة على التزامهم وإخلاصهم وتفانيهم في العمل. وأكّد على ثقة المجموعة في خيارات المدير العام فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين أعضاء الفريق الإداري والذي سيعلن عنه عمّ قريب. وأكّد على أن إبداع الملكية الفكرية وتطويرها وإنتاجها، كلّ ذلك أدى دورا أساسيا في التطور التكنولوجي السريع وفي تحسين ظروف العيش وتعميم الفنون والثقافات في جميع أرجاء البسيطة. وقال إن تحقيق مزايا الملكية الفكرية يقتضي تحسين فهم مفاهيم الملكية الفكرية في العالم وإنشاء إطار للقانون الوطني والدولي الملائم وتوطيده ومواصلة التعاون الدولي الفعال في المجالات التي تعمل فيها الويبو وتؤثر فيها. وأعرب عن ارتياح المجموعة، في ذلك الصدد، إلى مبادرات الويبو وإنجازاتها في تلك المجالات تحت قيادة المدير العام. ولاحظ أن الويبو تظل منظمة فريدة من نوعها رغم أنها جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ أيضا تزايد العضوية في اتحادات الويبو ومعاهداتها، لدرجة أن عدد الأعضاء في اتفاقية الويبو، البالغ ١٧٩ دولة حاليا، يقارب عدد الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة. وقال إن من المناسب أن تكون العضوية في الويبو شاملة بذلك الشكل وأن تكون جميع الدول الأعضاء على استعداد لتحمل مسؤولياتها لتحقيق مهامها نظرا إلى الطابع العالمي الذي يصبغ قضايا الملكية الفكرية. وأبرز أن الويبو تقدّم خدمات مهمة، وخصّ بالذكر خدمات التسجيل بواسطة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد لاهاي واتحاد مدريد وخدمات الوساطة والتحكيم. وذكّر بأن المستفيدين من تلك الخدمات، أي أصحاب المصالح في أنشطة الويبو، هم مصدر ما يزيد على ٩٠ في المائة من إيرادات المنظمة، بما في ذلك الإيرادات المهمة التي تنفق مثلا لتمويل المؤتمرات الدولية ولمساعدة العديد من المندوبين على المشاركة في هيئات الويبو ودعم البرامج الدولية للمساعدة التقنية. وقال إن تلك الأنشطة وغيرها إنما هي استثمار يرمي إلى تشجيع نظام الملكية الفكرية الدولي وتدعيمه. وبيّن أن أصحاب المصالح ليسم

المالكون، بل هم كل الشركات والأفراد الذين تتأثر مصالحهم بأنشطة الويبو. ولاحظ أن عددهم الأكبر هم من مواطني بلدان المجموعة باء الأعضاء في الويبو. وبيّن أن المجموعة باء، بالنيابة عنهم وإقرارا بالمسؤوليات المالية التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، تتابع عن قرب جميع المسائل الإدارية في الويبو، بما فيها الميزانية والإدارة المالية والقرارات بشأن المباني والفعالية في صياغة البرامج وتقييمها. وقال الوفد إن المجموعة لتثني على المدير العام وعلى فريقه الكفء إعداد وثيقة "تقرير أداء البرنامج" ووثيقة "استعراض تنفيذ البرنامج" اللتين تبيّنان بأعلى قدر من الشفافية الإنجازات وأوجه النقص في تنفيذ البرنامج والميزانية الحاليين. وذكّر الوفد بأن الدول الأعضاء مشرفة على اتخاذ قرار بشأن وثيقة جديدة للبرنامج والميزانية. ولاحظ بأن القرار في هذه الحالة لن يكون بالهيّن نظرا إلى تراجع الاقتصاد العالمي مما أدى إلى انخفاض عدد التسجيلات الجديدة لدرجة أفضت بدورها إلى التأثير في الإسقاطات بشأن ميزانية المنظمة. وشكر الوفد الأمانة على الموافقة على إنشاء آلية دولية للمتابعة بحيث يتسنى للدول الأعضاء أن تشرف باستمرار على تنفيذ الميزانية، وهو أمر محمود بل وضروري، مع مراعاة تطوّر الإيرادات والنفقات الفعلية خلال فترة السنتين الحالية والمقبلة. وقال إن الدول الأعضاء تحتاج إلى التأكد من أن إيرادات الويبو تزداد حسب المستويات التي توقعتها الأمانة. وأشار الوفد إلى أن ذلك يقتضي من الأمانة أن تتيح للدول الأعضاء في الويبو معلومات دورية وحديثة عن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات والأموال الاحتياطية وتقارير تقنية ومالية مرحلية عن جميع مشروعات المباني. وقال إن المجموعة تشكر الأمانة على التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات مشروع البناء وتتطلع إلى استلام معلومات أخرى عن التزام الأمانة فيما يتعلق بتنفيذ جميع توصيات المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، أشار الوفد إلى أن اقتراح البرنامج والميزانية المعدّل لم يعد يقترح أية زيادة في التوظيف. وأعرب مع ذلك عن قلق المجموعة إزاء عدد الوظائف في فئة "D" وفئة "P". وشجع الوفد الأمانة على تقديم إحصائيات حول عدد الموظفين ذوي العقود القصيرة وأن تدرس التوازن بين عدد الموظفين الدائمين وعدد الموظفين غير الدائمين. وانتقل الوفد في حديثه إلى بنى الويبو القانونية، وقال إن الجمعية الحالية سوف توافق على التغييرات المدخلة في إطار الإصلاح الدستوري وأعرب عن ارتياح المجموعة لذلك. وأمل في الوقت ذاته في أن يتسنى في المستقبل الموافقة على نتائج أكثر عمقا. وقال إن المجموعة تعتبر تطوير بنى الويبو القانونية مشروعا تراكميا. وقال إن انخفاض الموارد يحتم على المنظمة أن تكتسب بنية قانونية متينة. وأشار إلى تزايد أهمية الويبو في المجتمع المبنى على المعارف والصناعات القائمة على البحث والتطوير، باعتبارها أمينة التشريعات العالمية والإجراءات المنسقة. وقال إن المجموعة باء تعلّق أهمية بالغة على مواصلة تطوير الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وذكّر بأن الدول الأعضاء في الويبو اعتمدت منذ ثلاثين سنة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن تلك المعاهدة أتاحت إطارا قائما بذاته للمعايير الشكلية في طلبات البراءات الدولية. واستطرد قائلا إن الويبو أحرزت تقدما كبيرا بإدراج المتطلبات الشكلية لتلك المعاهدة ضمن معاهدة قانون البراءات فأحرزت تقدما نحو تنسيق معالجة المتطلبات الشكلية فيما يتعلق بطلبات البراءات الوطنية والإقليمية والدولية. وحذّر مع ذلك من أن تنسيق الشروط الشكلية لم يعد كافيا في وقت لم تعد فيه الحدود السياسية والقانونية تشكّل حاجزا أمام حركة حقوق الملكية الفكرية في العالم ولا أمام أعمال التعدي عليها. وشجّع الويبو على مواصلة المشروع الرامي إلى تحقيق اتفاق حول التنسيق الموضوعي لقانون البراءات والذي يعرف بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي. وأضاف قائلا إن تنسيق قانون البراءات الموضوعي شرط حاسم في استفادة كل مكتب بالعمل المنجز في المكاتب الأخرى وتخفيف الثقل على مودعي الطلبات من أجل الحصول على الحماية بموجب براءة في العالم. وشكر الأمانة على المعلومات التي قدّمتها عن نفقات الاستثمار، ولا سيما النفقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى "المشروعات" في ذلك المجال. وأعرب في الوقت ذاته عن قلق المجموعة إزاء المبالغ المستثمرة

في مشروعين رئيسيين هما مشروع شبكة الويبو العالمية للمعلومات (شبكة الويبو) ومشروع إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT)، عندما قارنت بين المبالغ المتوقعة في سنة ١٩٩٨ والتقدّم المحرز في المشروعين. وأشار الوفد إلى أن الويبو لها تاريخ في مجال العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأشار إلى عدد من التعديلات التي أدخلت على اللائحة التنفيذية المشتركة لنظام مدريد وبروتوكوله ودخل حيز النفاذ مؤخرا. وبيّن أن تلك التعديلات أدخلت عدة تغييرات مهمة في الإجراءات الدولية. وقال إن المجموعة ستطرح تغييرات أخرى مثل إمكانية إضافة اللغة الإسبانية وبعض التعديلات اللازمة للسماح بانضمام مكتب الجماعة الأوروبية للعلامات إلى نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وبالنسبة إلى أنشطة نظام مدريد، لاحظ الوفد أن العدد الإجمالي للمعاملات في إطار النظام في سنة ٢٠٠٢ واصلت ارتفاعها للسنة الخامسة على التوالي، إذ كان السجل الدولي في نهاية ٢٠٠٢ يحتوي على حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ تسجيل نافذ، أي ما يعادل تقريبا أكثر من ٤,٥ مليون تسجيل وطني. وتوقّع الوفد زيادة أخرى في مستوى الانتفاع بالنظام بعد انضمام الولايات المتحدة الأمريكية الذي من المقرر سريانه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وأكّد الوفد على أن الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في حاجة إلى تحديث ومراجعة مستمرين كي يواكب تطوّر التكنولوجيا وتغيّر الأسواق. وفي ذلك السياق، قال الوفد إن المجموعة باء تعلّق أهمية كبرى على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ودورهما في مواجهة تحديات الألفية الرقمية. وقال إن المعاهدتين توفّقان بين حماية الملكية الفكرية واستغلالها. وأعرب عن ارتياحه لدخولهما حيز النفاذ. وبالنسبة إلى القضايا الجديدة ذات الصلة بالملكية الفكرية، مثل حماية المعارف التقليدية والفولكلور، نقل الوفد تقدير المجموعة باء للعمل الذي أنجزته حتى الآن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إن القرارات المتخذة في اللجنة قد أفضت إلى عدد من النتائج العملية المفيدة. وقال الوفد إن المجموعة ترى الحاجة إلى مزيد من العمل في ذلك المجال. واقترح بالتالي أن تحتفظ اللجنة بوضعها في المنظمة كلجنة حكومية دولية خاصة تعمل لفترة محدّدة وفقا للقواعد والإجراءات التي تعمل بها حاليا. ودعا إلى تمديد فترة ولاية اللجنة إلى سنتين إضافيتين كي تطابق الفترة المالية للمنظمة التي تدوم سنتين، مع إمكانية تجديدها إذا اقتضى الحال. وتحدث الوفد عن اختصاصات الأمانة، وقال إن المجموعة ترى أن على اللجنة أن تواصل العمل على دراسة قضايا الملكية الفكرية ومناقشة علاقتها بالنفاذ إلى الموارد الوراثية واقتسام المنافع وحماية المعارف التقليدية وحماية الفولكلور وأشكال التعبير التقليدي. ولاحظ الوفد أن الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، التي انعقدت في جلسات عامة ومحفل خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، أتاحت للدول الأعضاء فرصة استعراض أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية في المستقبل ومنها (أ) المنافسة ونقل التكنولوجيا كسياستين بشأن الملكية الفكرية في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، (ب) والتوجهات الاستراتيجية لأكاديمية الويبو العالمية، (ج) والتحديات المقبلة في سياق فرص تكنولوجيا المعلومات، (د) الإدارة الجماعية كأداة لدعم المبدعين. ولاحظ الوفد أن اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ قيد النظر حاليا، يجسّد حصيلة أعمال اللجنة الدائمة. وشدّد الوفد على ضرورة تحقيق نتائج أساسية في التعاون لأغراض التنمية وتنمية الموارد البشرية بواسطة أكاديمية الويبو العالمية مثلا. ونقل الوفد عبارات شكر المجموعة باء إلى السلطات السويسرية على استعدادها للاستمرار في أداء مهمة مراجع حسابات الويبو وحسابات الاتحادات التي تديرها الويبو وحسابات مشروعات المساعدة التقنية التي تنفذها الويبو بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة خاصة، وذلك إلى غاية سنة ٢٠٠٧. ولاحظ الوفد أن تجديد تعيين الحكومة السويسرية كمراجع للحسابات في تلك الفترة، إنما يدل عن اقتناع الدول الأعضاء في

الويبو بكفاءة العمل المنجز حتى الآن وامتيازه وعن ثقتها بشفافية آلية المراقبة الخارجية وجدّيتها واستقلاليتها، وفقا للأحكام المعنية من اتفاقية الويبو. وقال الوفد إن بلدان المجموعة باء تدرك حجم المهمات المقبلة وتؤكّد على أنها ستعمل بروح جماعية واحترام متبادل وستلتزم بأهداف الويبو خلال هذه الجمعيات وفي ظل كل جهود المنظمة وستدعم المساعي الرامية إلى تعزيز فهم الملكية الفكرية واحترامها على نطاق أوسع.

٢٣- وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن تقدير المجموعة للطريقة التي اتبعتها الويبو للإشراف على جدول أعمالها بشأن السياسات والاضطلاع بأنشطتها المحددة. وأوضح قائلاً إن المنظمة اقترحت مشروعات ومبادرات لبت احتياجات الدول الأعضاء واستجابت لتوقعاتها من جهة ويسرت انتقال الويبو من هيئة تنظيمية إلى منظمة لها رؤية متكاملة بشأن الملكية الفكرية التي تعتبر أداة للتنمية من جهة أخرى ونفذت تلك المشروعات والمبادرات. وسلط الأضواء على مساهمة المدير العام الشخصية في أداء المنظمة الفعال ولاحظ أن رؤية المدير العام المعروضة خلال الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة تسمح للويبو بمواجهة تحديات جديدة ومتابعة العمل حتى على جدول أعمال بعيد المطمح. وإذ أخذ في الاعتبار دور الملكية الفكرية في الاقتصاد القائم على المعارف، شدد على الطلبات الموجهة باستمرار إلى الويبو لتوسيع نطاق مساهماتها في عالم يزداد تعقيداً. وقال إن مجموعة المسائل المدرجة في جدول أعمال الويبو تجسد التزامها بمساعدة البلدان في مجال تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على ذلك. ومضى يقول إن الويبو زادت حضورها في النظام متعدد الأطراف وعززت دورها خلال السنوات الأخيرة. وشجع المدير العام على مواصلة تلك الجهود وتحسين أداء الويبو خلال ولايته الثانية. ولاحظ الاهتمام الشديد المولى لمسائل تهم بلدان المجموعة وتشغلها بصورة خاصة خلال الفترة قيد النظر كمسألتي تحديث أنظمة الملكية الفكرية والانتفاع بها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللتين تم تناولهما على نحو واف بأخذ الوقائع والحساسيات الراهنة في الحسبان كما يجب. وشدد على انخراط بلدان المجموعة في مجالات وأشكال جديدة للتعاون قائلاً إنها تستطيع تحسين مواصلة تحقيق أهداف مثل تطوير أنظمتها في مجال الملكية الفكرية والمساهمة الفعالة في التعاون الدولي والنهوض بنظام الملكية الفكرية الدولي واقتسام المنافع المنبثقة عن الأنظمة الحالية وإذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية في المجتمع والمساهمة في تطوير نظام الملكية الفكرية في إطار سياسات المنظمة وأساليب عملها الراهنة. وأعرب عن أمله في تعزيز إيلاء العناية المناسبة وتوفير المساعدة الملائمة لبلدان المجموعة في المستقبل غير أنه رأى أيضاً أن من الضروري زيادة توازن التمثيل الإقليمي عبر مختلف أجهزة الويبو. وأضاف قائلاً إن من الممكن الاستفادة استفادة أفضل من الاحتياجات الخاصة بمنطقة المجموعة وتجاربها الفريدة بتعزيز إشراك ممثليها ولا سيما في فريق إدارة الويبو العليا وأكاديمية الويبو العالمية. ولفت النظر إلى أن الويبو استجابت استجابة كافية لشواغل الدول الأعضاء من المنطقة بمساعدتها على تحديث أنظمة الملكية الفكرية بهدف إنشاء مؤسسات وطنية ثابتة للملكية الفكرية وجعل تشريعاتها المعنية تتمشى مع الالتزامات الدولية. وأشار إلى مختلف الأنشطة المضطلع بها بهدف تدعيم قدرة أنظمة الملكية الفكرية الوطنية على ضمان المشاركة الفعالة في أنظمة التسجيل الدولي وتيسير الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو. واسترسل قائلاً إن بلدان المجموعة استمرت في عملية الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو وأصبحت طرفاً في معظمها. ورأى أن الملكية الفكرية أداة فعالة للتنمية وتكوين الثروات وفقاً للعنوان الجديد الذي اقترحه المدير العام لأنشطة الويبو القادمة. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى أهمية الأنشطة المرتبطة بالانتفاع بالملكية الفكرية من الناحية الاقتصادية وتدعيم الشركات الصغيرة والمتوسطة بغية النهوض بقدرتها التنافسية من خلال الانتفاع الفعال بنظام الملكية الفكرية. وأوضح قائلاً إن تلك الشركات ما زالت تمثل أشد القطاعات الاقتصادية نشاطاً ومصدراً للابتكار والتطور التكنولوجي في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأكد أهمية

أكاديمية الويبو العالمية في تنمية الموارد البشرية مشيراً إلى تزايد الاهتمام بأنشطتها ودعمها الشامل في المنطقة. واستطرد قائلاً إن التحديات المواجهة في مجال الملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين تتطلب تكثيف التعاون مع جميع الفعاليات الرئيسية في الأوساط الدولية، أي الدول والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وشجع المدير العام على المثابرة على اتباع نهج شامل بأخذ إمكانيات جميع الجهات ومصالحها في الحسبان وأكد عزمه على ضمان مساهمته الخاصة في ذلك.

٢٤- وتحدث وفد كازاخستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأعرب عن تقدير المجموعة لقيادة المدير العام ورؤيته خلال فترة ولايته الأولى وأكد تأييد المجموعة لجهود المدير العام والأمانة المبذولة لتدعيم نظام الملكية الفكرية والمنظمة. وأبدى سروره ملاحظاً أنه تم تعيين موظف من منطقته لدعم المدير العام في أعماله. وأشار إلى مكانة المنظمة الفريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها الكبيرة في تنمية الدول الأعضاء فيها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن بلدان المجموعة تعتبر الملكية الفكرية عاملاً مهماً جداً لوضع عمليات إصلاح السوق والنهوض بها وتعجيلها. ومضى يقول إن نظام الملكية الفكرية ما زال قيد التطوير في المنطقة لأن تلك البلدان ما زالت تمر في مرحلة انتقالية نحو نظام الاقتصاد الحر واستدرك قائلاً إن البلدان المذكورة تشهد تطوراً سريعاً إلى حد ما بفضل خدمات المساعدة والدعم التي تقدمها الويبو. وأعرب عن أمله في توطيد ذلك التعاون. وأفاد بأن بلده أصبح مؤخراً طرفاً متعاقداً في عدة معاهدات تديرها الويبو بما فيها اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات واتفاق لوكارنو بشأن وضع تصنيف دولي للرسوم والنماذج الصناعية واتفاق استراسبرغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات. ولفت النظر إلى انضمام عدة بلدان في المنطقة إلى عدة معاهدات تديرها الويبو مما يعد خطوة إضافية نحو تدعيم أنظمة الملكية الفكرية وتطوير المجتمع. ولفت الانتباه إلى مسألة أثيرت في عدة مراحل، أي مسألة استخدام اللغة الروسية في اجتماعات الويبو نظراً إلى استعمالها على نطاق واسع في ١٢ دولة على الأقل. وأعرب عن تقدير المجموعة الشديد لو أخذت الأمانة ذلك الجانب الخاص من أعمالها في الحسبان كما يجب. ورأى أيضاً أن مسألة التعاون لأغراض التنمية تكتسي أهمية قصوى في مجال تدريب الموظفين في المنطقة. وطلب من الأمانة أن تمنح الأولوية المطلقة لتناول مسألة المساعدة الاستشارية والتقنية المقدمة إلى بلدان المنطقة. وطلب أيضاً تعزيز حضور ممثلي المنطقة في اجتماعات الويبو حتى يتسنى لهم المساهمة مساهمة أكبر في أعمال المنظمة. وأشار إلى مسألة تناوب رؤساء الأجهزة الرئيسية الثلاثة في الويبو (أي الجمعية العامة ولجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق) التي أثارتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوضح قائلاً إن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية تعلق أهمية كبيرة على تلك المسألة وأعرب عن أمله في تناول المسألة بضمان روح التفاهم الذي يسود دوماً في الويبو.

٢٥- وشكر وفد الصين المدير العام والأمانة للتحضير المتقن للجمعيات معربا عن اقتناعه بأن الويبو ستؤدي حتما دورا أكبر وستحقق إنجازات أهم خلال السنة المقبلة. وأشار الوفد إلى أن تطوير الملكية الفكرية في الصين شهد تقدما ملحوظا خلال السنة الماضية بفضل دعم الحكومة. وذكر بأن مكتب الملكية الفكرية التابع للدولة تلقى ٢٥٢ ٦٣١ طلبا للحصول على براءة في سنة ٢٠٠٢، من بينها ٨٠ ٢٣٢ اختراعا و٩٣ ١٣٩ نموذج منفعة و٧٩ ٢٦٠ رسما ونموذجا صناعيا. وواصل الوفد قائلا إن مكتب العلامات التجارية لإدارة الدولة المعنية بالصناعة والتجارة تلقى في السنة نفسها ٣٧١ ٩٣٦ طلبا لتسجيل علامات تجارية لمنتجات وخدمات، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٧,٥ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠١، وأشار إلى أن المكتب فحص ٢٢٣ ٧٩٣ علامة تجارية ووافق على ٢١٢ ٥٣٣ علامة منها. وأفاد الوفد بأن سلطات إدارة حق المؤلف في مختلف مستوياتها نظرت في ٦ ٤٠٨ قضايا

وحسمت ١٠٠ ٦ منها أي ٩٥ في المائة من مجموعها وطُبقت عقوبات على ٢٥٠ ٥ قضية في سنة ٢٠٠٢ أما فيما يخص التشريعات المتعلقة بالبراءات، فقد أشار الوفد إلى أن الصين نشرت في سنة ٢٠٠٣ اللائحة التنفيذية للترخيص الإجباري للبراءات والهدف الأساسي من ذلك هو وضع معايير لفحص طلبات الحصول على تراخيص إجبارية بشأن البراءات وطلبات تحديد إتاوات التراخيص الإجبارية وإلغاء تلك التراخيص ومعايير للموافقة عليها بحيث يمكن ترشيد قانون البراءات ولائحته التنفيذية وزيادة فعاليتهما. وبالنسبة إلى العلامات التجارية، أوضح الوفد أن الصين وضعت لائحة تنفيذية لقانون العلامات التجارية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وأعلن الوفد عن تحسين نظامي الحماية للبيانات الجغرافية والعلامات التجارية المعروفة. وبالإضافة إلى ذلك، قال الوفد إنه تم اعتماد لائحة تنفيذية لتسجيل العلامات الجماعية وعلامات الرقابة وإدارتها فضلا عن لائحة تنفيذية لتحديد العلامات التجارية المعروفة وحمايتها ولائحة تنفيذية للتسجيل الدولي للعلامات التجارية بموجب اتفاق مدريد، أو تم تحسينها. وفيما يتعلق بحق المؤلف، أفاد الوفد بأن الصين قامت في الفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ بمراجعة اللائحة التنفيذية لحماية برامج الحاسوب واللائحة التنفيذية لقانون حق المؤلف ونشرهما ووضعت لوائح تنفيذية لحماية الفولكلور ولمنظمات الإدارة الجماعية وحقوق النقل عبر شبكات المعلومات ودفع مكافأة مقابل الترخيص القانوني لهيئات البث وأصدرت تلك اللوائح. فضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن تمام امتنانه للجهود التي تبذلها الويبو بغية تحسين نظام البراءات الدولي وجعل الانتفاع بالملكية الفكرية في متناول الجمهور والنظر في العلاقة بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ونوّه الوفد بجهود المنظمة لإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات ومراجعة التصنيف الدولي للبراءات وتدعيم نظام البراءات الدولي وجدول الأعمال من أجل التنمية وهلم جراً. وعبّر الوفد عن تمام اقتناعه بأن الهدف من تلك المبادرات هو وضع أنظمة للملكية الفكرية في كافة دول العالم وإتاحة الفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وأيّد الوفد مسألة توسيع نطاق أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وتحدث عن البحوث المعمقة التي أجراها خبراء وباحثون من بلد عربي وبلد آسيوي وبلد أفريقي وأحد بلدان أمريكا اللاتينية عن آثار نظام البراءات الدولي في البلدان النامية ذاكراً التقارير والاقتراحات المتماسكة والشاملة التي وضعوها. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تمام تقديره للاهتمام الذي أولته الأمانة لمشاغل الدول الأعضاء ولردها السريع عليها وأيّد ما ورد في تقارير الخبراء، لا سيما فيما يتعلق بضرورة تركيز نظام البراءات الدولي في المستقبل على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ومعالجة قضايا تهم تلك البلدان مثل حماية المعارف التقليدية. وأكّد الوفد على ضرورة أن يكون نظام البراءات الدولي قادرا على تلبية مجموعة من الاحتياجات ودعم المشاركة الكبيرة للدول الأعضاء في تحقيق الأهداف المنشودة. وعبّر الوفد عن أمله في أن تبذل الويبو والدول الأعضاء فيها جهودا مشتركة بغية وضع نظام دولي للملكية الفكرية مبسط يسهل الانتفاع به ويراعي في الوقت نفسه احتياجات البلدان في مختلف مراحل تنميتها، مؤكداً اقتناعه بجدوى تلك الجهود. وتحقيقا لذلك الهدف، قال وفد الصين إنه يرغب في توثيق التعاون مع الويبو والدول الأعضاء فيها وفي الإسهام إسهاما ملائما في تطوير الملكية الفكرية أكثر فأكثر. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الوفد بأن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واجهت خلال السنة الماضية عدة تحديات في القطاع الاقتصادي وفي قطاع الصحة العامة غير أنها تستعيد قواها بسرعة. وتابع الوفد حديثه مذكرا بزيادة عدد الأنشطة في قطاع الملكية الفكرية مشيرا في هذا السياق إلى أن هونغ كونغ اعتمدت في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ تشريعا جديدا خاصا بالعلامات التجارية مكنها من ترشيد إجراءاتها وتوفير المزيد من المرونة للزبائن وتخفيض تكاليف تسجيل العلامات التجارية فضلا عن إمكانية القيام بكافة عمليات التسجيل الأساسية للعلامات التجارية عبر الشبكة الإلكترونية وذلك ابتداء من بداية سنة ٢٠٠٤. وأفاد الوفد بأنه سيصبح من الممكن خلال سنة ٢٠٠٤ استخدام الشبكة

الإلكترونية في مجال البراءات والرسوم والنماذج الصناعية. وقال الوفد إن مكتب الملكية الفكرية أدّى خلال تلك الفترة دورا أساسيا كوسيط بين قطاع نشر الكتب والقطاع التربوي لتوضيح نطاق إمكانيات استنساخ المصنفات المشمولة بحق المؤلف لأغراض تعليمية. وأكّد الوفد على نجاح المفاوضات مع قطاع نشر الكتب مذكرا بأن المناقشات المتعلقة بالمصنفات المتوفرة بشكل إلكتروني لم تلقَ الدرجة نفسها من النجاح وأعرب عن أمله في تعزيز الحوار على المستوى الدولي للمساعدة على إزالة الشكوك التي تنتاب القطاع التربوي فيما يتعلق باستنساخ المصنفات المشمولة بحق المؤلف وتوزيعها عبر الإنترنت. وأنهى الوفد بيانه مشيرا إلى تطلعه للمزيد من التعاون مع الويبو لتحقيق تلك الأهداف وأعرب عن امتنانه لما تحظى به الصين من مساعدة ودعم مستمرين من الويبو والمدير العام.

٢٦- وتحدّث وفد إيطاليا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والبلدان العشرة المنضمة إلى الاتحاد. وهنّأ المدير العام بمناسبة إعادة انتخابه. وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته المنظمة وللحيوية والشفافية والفعالية التي تدير بها أنشطتها. وأقرّ بأن أداء الويبو جعلها إحدى المنظمات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة في ظل الاقتصاد القائم على المعارف. وقال إنه لواثق من أن المدير العام، وبالمساعدة القيّمة من فريق الإدارة العليا الذي انتخب مؤخرا إلى جانب جميع موظفي المنظمة، سيعمل على تكثيف جهود المنظمة من أجل إرساء ثقافة الملكية الفكرية التي توازن بين حقوق المبدعين وأصحاب المصنفات الابتكارية والإبداعية ومصالح الجمهور عامة. ولاحظ الوفد أن الملكية الفكرية قضية تكتسي أهمية متزايدة على الصعيد الدولي. وقال إنها أصبحت عنصرا أساسيا في السياسات الوطنية الصناعية والاقتصادية. وأضاف قائلا إنها صارت من بين الأدوات الرئيسية في التعاون العالمي وتنسيق السياسات بغية تشجيع الإبداع والتنوع الفكري. وقال إن مهمة الدول الأعضاء في الويبو هي النظر في دور حقوق الملكية الفكرية وكيفية تنفيذها من أجل مساعدة العالم على التخفيف من وطأة الفقر ومكافحة الأمراض وتحسين فرص الحصول على التعليم والصحة العامة والإسهام في التنمية المستدامة. وبيّن أن الويبو قادرة، من خلال حفز الاختراعات والتكنولوجيا الجديدة، على أن تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والنهوض بالاستثمار الوطني والأجنبي وتيسير نقل التكنولوجيا. ولاحظ الوفد أيضا أن اعتماد منظمة التجارة العالمية لإعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة والقرار بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، كلّ ذلك كان من التطورات الحديثة المهمة والتي ينبغي أن تجد لها مكانا في برامج الويبو للمساعدة التقنية خلال السنوات القادمة. وأشار الوفد أيضا إلى أن الملكية الفكرية صارت عنصرا مهما في إدارة الشركات والمشروعات التجارية بفضل تزايد الإقرار بقيمتها الاقتصادية. ورأى الوفد أن من الضروري تطوير أصول الملكية الفكرية وفقا لاستراتيجيات مدروسة من أجل التشجيع على المنافسة وخلق فرص مربحة للمشروعات التجارية. وفي ذلك السياق، بيّن أن نجاح البلدان في مواجهة تلك التحديات يعتمد على قدرتها على تكوين طاقاتها الإبداعية والابتكارية واستغلالها وحمايتها. ورأى أن خطة الويبو متوسطة الأجل للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ ينبغي أن تواصل التركيز على الدور الأساسي للملكية الفكرية في التنمية والنموّ الاقتصادي وتكوين الثروات للجميع. ورأى أيضا أن العلاقة بين نتائج الأبحاث الممولة من مصادر عامة والأبحاث في الجامعات والملكية الفكرية ينبغي أن تكون قائمة على الدينامية، وينبغي أن تفضي أنشطة البحث والتطوير المنجزة في تلك المؤسسات إلى اختراعات تعود بالدخل بواسطة الترخيص. وذكّر بأن برامج البحث في البلدان النامية لا تزال تحصل على تمويلها أساسا من القطاع العام أو الجامعات. وقال إن ذلك التمويل يظل غير كاف. ولذلك الغرض، يرى أن على الويبو تشجيع الاستثمار ومشروعات الترخيص من خلال تعزيز نظام البراءات الدولي مثلا. وصرّح الوفد أيضا بأن الاتحاد الأوروبي سعيد بالإعلان عن وصول البلدان الأعضاء فيه إلى اتفاق يمكنه من الانضمام إلى بروتوكول مدريد والربط بين مكتب الجماعة الأوروبية للعلامات ونظام مدريد. وأكّد الوفد على تقديره لإنشاء لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ وعلى الاهتمام الكبير الذي يولى لتلك المسألة، علما بأن

البلدان التي تحدث فيها أعمال التزوير والقرصنة تتضرّر على عدة مستويات. وأشار أيضا إلى أن آليات الإنفاذ تساعد على حماية المصالح الحيوية لأصحاب الحقوق ومصالح الجمهور عامة. وتحدّث في ذلك الصدد عن الدور الأكثر فعالية الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في إنفاذ نظام حماية الملكية الفكرية باعتماد تدابير قانونية جديدة لمكافحة القرصنة والتزوير. وعن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة إذ تتناول قضايا السياسة العامة والعلاقات الممكنة بين نظام الملكية الفكرية وانشغالات أصحاب المعارف والثقافات التقليدية واحتياجاتهم. وشدّد أيضا على الدور الذي تؤديه لجنة الويبو الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأشار إلى العمل المهم الذي أنجزته حتى الآن. وفي ذلك السياق، أكّد على أن البيانات الجغرافية مسألة تكتسي أهمية متزايدة على الصعيد الدولي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيّد كليا عمل الويبو في ذلك المجال في المستقبل. وأعلن أن إيطاليا مستعدة بل وتتطلع لاحتضان الدورة المقبلة لندوة الويبو العالمية عن البيانات الجغرافية في سنة ٢٠٠٥. وفي الختام، أقرّ الوفد بفعالية الويبو في تنظيم عملها. وأدرك أهمية استراتيجية المنظمة للإصلاح والمبادرات المتخذة لتعزيز نظام الإنفاذ. وقال إنه واثق من أن العمل المنجز في إطار برامج أكاديمية الويبو العالمية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة وشبكة الويبو ومشروع IMPACT والمكتبات الرقمية للملكية الفكرية وبرامج المساعدة على أتمتة المكاتب، كلّ ذلك سوف يعود بفوائد كثيرة على الدول الأعضاء ولا سيما على البلدان النامية.

٢٧- وتحدث وفد نيبال باسم الدول الأعضاء في جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأيد بيان مجموعة البلدان الآسيوية وهنّأ المدير العام لإعادة انتخابه معبّرا عن تقديره لقيادته وللتعاون الذي قدّمته الويبو في مساعدة بلدان الجمعية لإنشاء بُنى تحتية حديثة للملكية الفكرية. وذكر الوفد أن الجمعية تأمل أن يشهد المستقبل تعزيزا لتلك الأنشطة في الإقليم. وأشارت الجمعية إلى أن تعير أهمية كبيرة للتعاون الحالي مع الويبو وذكّر بالقرارات التي اتخذت أثناء انعقاد المنتدى الإقليمي المشترك بين الويبو والجمعية في بوتان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديث شامل لنظام الملكية الفكرية في المنطقة. وحثّ الوفد الأمانة على كفالة تطبيق تدريجي وفعّال لقرارات المنتدى. وفيما يتعلق بخطة الويبو متوسطة الأجل، عبّر الوفد عن تأييده لهدف الويبو الرئيسي وهو النهوض بالتعاون وبحماية الملكية الفكرية وذلك بإنشاء بيئة وبنية تحتية ملائمتين ومساعدة البلدان النامية في تكوين الكفاءات لضمان المزيد من النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية والانتفاع به. ورأى الوفد أيضا أن ذلك الهدف ينبغي أن يكون هو المبدأ الموجِّه والمعيار للتقدّم خلال اجتماع الجمعيات. وعبّر الوفد عن ارتياحه لمضمون تقريري أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج. ورحّب بالجهود التي بذلتها الأمانة في منطقة الجمعية وشدّد على الحاجة إلى توسيع نطاق الأنشطة لضمان منافع أكبر لعامة الجمهور. وأشار الوفد إلى أن الموازنة بين حماية الملكية الفكرية والخدمة المتاحة للجمهور في أشدّ الحاجة للحفاظ عليها بعناية. وذكر الوفد أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يلعب دورا مهما في تقدم البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا ورفاهيتها. وأضاف أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أصبح قوّة محرّكة في المنطقة أيضا ولكن ابتكاراته وإبداعاته لم تستغلّ على نحو واف. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد أن العديد من بلدان الجمعية يلتمس الحماية للاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ويحاول جاهدا الانتفاع بنظام الملكية الفكرية على نحو تامّ. وركّز الوفد على أن الويبو تضطلع بدور مهم في إنشاء آليات جديدة لدعم تلك المساعي وأشار إلى أن المنطقة بحاجة إلى الانتفاع بالتعاون الذي تقدمه الويبو. وأعرب الوفد عن تقديره لمشروع شبكة الويبو وعن ارتياحه لبدء تشغيل الشبكة في أغلب بلدان المنطقة. وركّز أيضا على الدور المهم الذي تضطلع به أكاديمية الويبو العالمية بإتاحة دروس وتدريب وخدمات بحث وإنشاء منتدى لمناقشة السياسات يشارك فيه متخذو

القرارات في المنطقة لتحليل أهمية نظام الملكية الفكرية الناشئ وآثاره. وأوضح الوفد أن المنطقة غنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري التي تشكل عناصر مهمة في تراث المنطقة الثقافي الذي ينبغي أن لا توفَّر له الحماية فحسب بل يصبح مثمرا أيضا لشعوبه. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الويبو ستواصل إيلاء الأهمية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور ورحّب بتوسيع نطاق برنامج الويبو ليشمل تلك المجالات. وفي الختام، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المعارف في جوهر التطوّر وأن تكوين الكفاءات في البلدان النامية ضروري لضمان تنمية مستدامة في أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، عقد الوفد الأمل على أن تضطلع الويبو بدور فعّال في النهوض بالبعد التنموي في مجال الملكية الفكرية وفي الحدّ من التباين القائم. وأحاط الوفد الجمعيات علما بتعاون الجمعية المتواصل لإحراز تقدّم ورفاهية يتسمان بالإنصاف للجميع من خلال حماية نظام الملكية الفكرية والنهوض به.

٢٨- وأيد وفد مصر ما ورد في بيان وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبر عن تقديره لما تم إنجازه خلال ولاية المدير العام الأولى. وقال إن الأوساط المعنية بالملكية الفكرية تمرّ بفترة دقيقة تشهد مناقشات ثرية وتعددية فكرية حقيقية تبرز من جانب فوائد حماية الملكية الفكرية وتقرّ أيضا من جانب آخر بتكلفتها خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية وبتداعياتها على عدد من المجالات ذات الأهمية بالنسبة إلى تلك البلدان مثل حماية البيئة والصحة العامة. ولاحظ الوفد أن التحدي الرئيسي المقبل هو العمل على النهوض بالبعد التنموي في الويبو بما يضع شواغل البلدان النامية وأولوياتها في صلب المنظمة خاصة وأن تلك البلدان أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل أحد الأطراف الرئيسية في النقاش الدولي حول تلك الموضوعات. ورأى أن النهوض بالبعد التنموي في الويبو أمر لا يقتصر على تعزيز المساعدات الفنية الممنوحة للبلدان النامية وإنما ينصب أيضا على تعظيم استفادة الدول النامية من المرونة المتاحة لها في إطار قواعد حماية الملكية الفكرية القائمة فضلا عن بلورة قواعد متوازنة في ذلك المجال تأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين البلدان وتباين ظروفها الاجتماعية بما يتيح توظيف حماية الملكية الفكرية في خدمة التنمية ويسهم في الوقت نفسه في دعم قدرات الدول النامية على تنفيذ أهداف سياسة عامة ذات أولوية هامة لها في مجالات مختلفة ارتباط بنظام الأمم المتحدة الذي تنتمي إليه الويبو. وأكّد الوفد أن مصر ستستمر في العمل على النهوض بالبعد التنموي في مختلف أنشطة الويبو من منطلق إيمانها بأن هدف خلق ثقافة الملكية الفكرية المنشود يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى النجاح في النهوض بالبعد التنموي في منظومة الملكية الفكرية بأسرها. ورحّب الوفد فيما بعد بالوثيقتين المطروحتين في إطار البند الرابع نظرا لما ورد فيهما من معلومات قيّمة وشاملة حول جميع أنشطة المنظمة خلال السنة الماضية بما يعكس الشفافية الكاملة التي تعمل في إطارها الأمانة وحرصها على إحاطة الدول الأعضاء ببيانات دقيقة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء. وشجّع الوفد المكتب الدولي على مواصلة جهوده من أجل تطوير تلك المؤشرات بما يعكس مستوى أداء المنظمة المتميز. وأعرب في ذلك الصدد عن ارتياحه للقرب من انتهاء تنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات التي أطلقتها المنظمة في السنوات الماضية وخاصة مشروع شبكة الويبو. وأبدى أمله في أن تبدأ البلدان النامية في جني ثمار تلك المشروعات بما يسهم في تمكينها من مواجهة تحديات البيئة الرقمية. وتحدث الوفد عن التطورات التي شهدتها مصر مؤخرا ولا سيما استكمال البنية التشريعية في ذلك المجال. وخصّ بالذكر صدور هذه السنة اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية والذي يعدّ منعطفا مهما في النهوض بحماية حقوق الملكية الفكرية في بلده فضلا عن أنه جاء في إطار وفاء مصر الكامل بالتزاماتها الدولية وفقا لاتفاق تريبس. وذكر أيضا انتهاء مصر هذه السنة من إجراءات التصديق على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعلن عن إيداع وثائق التصديق عليها لدى المدير العام للويبو يوم ٦ يونيه/حزيران الماضي مما جعل المعاهدة تدخل حيز النفاذ بالنسبة إلى مصر يوم ٦ من الشهر الجاري. وأكّد في ذلك الصدد على الأهمية التي توليها الحكومة المصرية لذلك

الانضمام باعتبار تلك المعاهدة إحدى الركائز الرئيسية للنظام الدولي للبراءات. ووعد بأن مصر ستكرس جهودها في الفترة القادمة لتطبيق نظام المعاهدة بكفاءة وفعالية. وتقدّم الوفد بالشكر إلى المكتب العربي لما قدمه من مساعدات قيمة من أجل إتمام انضمام مصر إلى تلك المعاهدة فضلا عن دوره المتميز في دفع عجلة التعاون بين الويبو والدول العربية واستجابته السريعة لطلبات المساعدة التي تقدمت بها مصر. وأعرب عن أمله في تكثيف التعاون مع المنظمة في الفترة القادمة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تحديث المؤسسات المصرية العاملة في مجال الملكية الفكرية سواء كان في مجال تدريب الموارد البشرية العاملة في تلك المؤسسات أو تحديث أسلوب عملها أو تزويدها بالمعدات والأجهزة الحديثة لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات بصورة خاصة. وفي الختام، أكد الوفد على أهمية تكثيف جهود الويبو من أجل توسيع مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعاتها بما يدعم قدرة تلك البلدان على متابعة الموضوعات التي تطرح خلالها. وأبرز الوفد أيضا أهمية توفير وثائق بعض الاجتماعات الفنية التي تعقد في الويبو باللغة العربية وهو الأمر الذي سوف يسهم أيضا في تعزيز مشاركة الدول العربية في تلك الاجتماعات. وأعرب الوفد مجددا عن تمنياته للويبو بالنجاح والتوفيق من أجل النهوض بدور الملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق الرخاء والرفاهية لجميع البلدان والشعوب.

٢٩- وأيّد وفد ماليزيا البيان الذي أُلقي باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأقرّ الوفد بالإنجازات المهمة التي حققتها الويبو في سنة ٢٠٠٢ وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٣ مثنياً على المدير العام والويبو جهودهما للنهوض بالملكية الفكرية. وأكّد الوفد ثقته في أن الويبو ستواصل إحراز التقدم والنمو بكل قوة بفضل قيادة المدير العام لها. وشدّد على الأهمية التي توليها ماليزيا للملكية الفكرية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية التي تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد. وذكّر في هذا السياق بمختلف الجهود التي بذلتها ماليزيا للترويج للملكية الفكرية وحمايتها، بما في ذلك إنشاء إدارة التعاون في مجال الملكية الفكرية في ٣ مارس/آذار ٢٠٠٣ بهدف توفير خدمات أكثر فعالية ونجاعة في مجال الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن ماليزيا تنتقل إلى اقتصاد المعارف وأنها في طور اعتماد سياسة وطنية للملكية الفكرية ترمي إلى تسخير الملكية الفكرية كمحرك جديد للنمو الاقتصادي وكأداة اقتصادية تعزّز قدرة ماليزيا التنافسية على المدى الطويل. وحدّد الوفد أهداف السياسة الوطنية للملكية الفكرية كما يلي: إنشاء قطاع متطور للملكية الفكرية وزيادة قيمة الملكية الفكرية إلى حد أقصى بإنشاء نظام إيكولوجي للملكية الفكرية كقاعدة أساسية للأعمال وإقامة مجموعة كبيرة من المشروعات والشركات التي تركز على الملكية الفكرية والتي تستخدم ماليزيا كقاعدة استراتيجية لإدارة حقوق الملكية الفكرية بأكملها والتركيز على أنشطة تحضيرية منشئة للملكية الفكرية وتكوين كفاءات جديدة لإدارة الملكية الفكرية في القطاعين العام والخاص وأخيراً وضع معايير أكثر صرامة لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الوفد أن ماليزيا ستنضم إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات بنهاية سنة ٢٠٠٣ وأن البرلمان وافق مؤخراً على إدخال التعديلات اللازمة على قانون البراءات كي يتماشى مع مختلف أحكام تلك المعاهدة. وأعرب الوفد عن ثقته في أن انضمام ماليزيا إلى تلك المعاهدة سيسهل النفاذ إلى الأنظمة الوطنية للبراءات في الدول الأطراف في تلك المعاهدة. واختتم الوفد بيانه مؤكدا من جديد التزامه بالنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها والعمل الوثيق مع الويبو تحقيقا لتلك الغاية.

٣٠- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نموا وحيا جهود المدير العام مؤكدا له استعداد بلده لدعمه في تحمل مسؤولياته. وأعرب الوفد عن ارتياحه للنتائج المحرزة لفائدة البلدان الأقل نموا وشدّد على ضرورة تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتلك البلدان بطريقة تدريجية ومستمرة، ولا سيما عن طريق تكثيف التعاون التقني. وشدّد الوفد على ضرورة احترام الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في إطار عدة مؤتمرات دولية ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان

الأقل نموا الذي انعقد في بروكسل في مايو/أيار ٢٠٠١. وأعرب الوفد عن خالص امتنانه للتقدم الذي أحرزته الويبو لفائدة البلدان الأقل نموا، ذاكرا النقاط التالية: إعداد وثيقة عن البيانات الأساسية المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان الأقل نموا ونشرها وتزويد عدد من البلدان بشبكة الويبو وتوفير التدريب عبر أكاديمية الويبو العالمية لعدد من الموظفين شمل جوانب مختلفة من الملكية الفكرية وإنشاء جمعيات للإدارة الجماعية لحق المؤلف وتنظيم حلقتي عمل إقليميتين في دار السلام (تنزانيا) ودكا (بنغلاديش) سنة ٢٠٠٢ بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية إعدادا لتطبيق اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وبالإضافة إلى ذلك، عبّر الوفد عن ارتياحه لتحويل وحدة البلدان الأقل نموا إلى شعبة آملا في تزويدها بالموارد البشرية والمادية الكافية. ورحّب الوفد بالقرار المهم الذي اتخذ بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة في أغسطس/آب ٢٠٠٣ في إطار المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية مذكرا بأهمية إسهام الويبو في ذلك المجال. وشجّع الوفد المنظمة على تكثيف تعاونها مع منظمة التجارة العالمية من جهة ومع البلدان المعنية من جهة أخرى لتمكين سكان البلدان الأقل نموا من الاستفادة الفاعلة والسريعة من ذلك القرار ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأدوية الأساسية لمكافحة الأمراض مثل الإيدز والسل والملاريا وما إلى ذلك. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص للمسائل التالية: التعاون التقني الحكيم عبر تشاطر التجارب بين الدول وتقديم المساعدة لنقل التكنولوجيا بهدف مساعدة البلدان الأقل نموا على الخروج من دوّامة الفقر وإنشاء بنيتها التحتية الخاصة بها وتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتكنولوجية. أما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، فقد شدّد وفد بنن على أهمية وضع قوانين في ذلك المجال عبر صياغة صكوك قانونية ملائمة وتطبيقها بسرعة، على أن تقوم تلك الصكوك على معايير تتميز بالإنصاف وتحظى بتوافق في الآراء مع مراعاتها لمصالح كافة الدول الأعضاء في الويبو ولا سيما الأضعف منها أي البلدان الأقل نموا. وختاما، تحدث الوفد عن ضرورة التحلي دوما بالتفاؤل شرط اتباع نهج تجديدي يقوم على الحيوية والتنسيق.

٣١- وأيّد وفد سري لانكا البيانين اللّذين أدلى بهما وفد الفلبين باسم مجموعة البلدان الآسيوية ووفد نيبال باسم جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتوجّه الوفد بأحرّ التهاني للمدير العام على إعادة انتخابه متمنياً له تمام التوفيق في مساعيه المقبلة. وأكّد أن ما يتحلّى به المدير العام من قيادة نشطة ونيّرة حوّل الويبو إلى منظمة نابضة بالحياة، أنظارها موجّهة إلى المستقبل وأنشطتها مركّزة على تحقيق النتائج، منظمة قائمة على منهج إداري شامل ومرتكز على توافق الآراء، وقال إن كل ذلك سيتيح الفرصة لها كي تنجح في مواجهة التحديات المترتبة على المحيط العالمي الحالي. وأقرّ الوفد بأن المدير العام مكّن المنظمة من تلبية احتياجات الدول الأعضاء على اختلاف أنواعها وأكّد التزام سري لانكا بتوسيع نطاق تعاونها الوثيق معه. وأفاد بأن تلك الإنجازات تحققت بفضل عناصر أساسية مثل الرؤية الحذرة والواضحة والتحديد الدقيق للأهداف والشفافية والمهارة في الإدارة والتنفيذ الفعّال للبرامج. وأضاف الوفد قائلا إن الإنجازات الماضية والبرامج المقبلة خير دليل على سلوك المنظمة في الاتجاه السليم. وأعرب الوفد عن تمام ارتياحه لما قدّمته المنظمة من مساعدة إيجابية موجّهة نحو تحقيق النتائج في البلدان النامية بما في ذلك سري لانكا ولتعاونها مع تلك البلدان. واعترف بأن نجاح البرنامج تحقق أساساً بفضل ما تحلّت به المنظمة من فعّالية وبعد نظر عند وضع البرنامج والميزانية. وعبّر الوفد عن أمله في استمرار تلك المساعدة وذلك التعاون وتوسيع نطاقهما لكي يشملا مجالات مثل المجالات التالية: وضع الأسس لثقافة في مجال الملكية الفكرية وتعزيزها ومساعدة أصحاب المصالح على حماية الملكية الفكرية والانتفاع بها باعتبارها ثروة اقتصادية وتناول القضايا المتعلقة بالموارد البشرية وبذل المزيد من الجهود لكي تصبح أنظمة الحماية العالمية سهلة الانتفاع وعالية المردودية. وأكّد الوفد على ضرورة إيلاء اهتمام مركّز على برنامج الويبو الذي يُعنى بالجانب الاجتماعي للملكية الفكرية. وأعلن أن من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز حماية المعارف التقليدية وأشكال

التعبير الفولكلوري والموارد الوراثية وترتيبات تقاسم المنفعة. وفي هذا السياق، توقّع الوفد أن تواصل اللجنة الحكومية الدولية عملها لتحديد معالم إطار شامل يمكن صياغته. وأفاد الوفد بأن سري لانكا تقوم حاليا بتنفيذ برنامج أنشطة متعدّد الجوانب في مجال الملكية الفكرية. وتحدّث عن اعتماد سري لانكا نظاما قانونيا جديدا في الفترة الأخيرة فأصبحت أكثر قدرة على احترام التزاماتها الدولية، بما في ذلك اتفاق تريبس ومعاهدة قانون العلامات. وأشار الوفد إلى أن بلده يفكر بجدّية في الانضمام إلى معاهدتي الإنترنت وبروتوكول مدريد، وأنه يولي اهتماما لمجالات أخرى مثل: مخاطبة الجمهور وتطوير الموارد البشرية وإقامة نُظم إدارية سهلة الانتفاع في مجال الملكية الفكرية بما في ذلك الأتمتة وانتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفكرية لزيادة مقدرتها التنافسية والإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وآليات إنفاذ عالية المردودية ومقتصدة للوقت. وتحدّث الوفد عن تنفيذ برنامج يهدف إلى النهوض بالأنشطة الإبداعية في عدة أوساط بما فيها أوساط الطلبة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن امتنانه للمدير العام ولموظفي الويبو لما قدّموه من مساعدة وتعاون وتشجيع، مشدّداً على تطلّعه إلى استمرار ذلك لا بل تعزيزه في المستقبل. وأشار الوفد إلى اهتمام سري لانكا بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى ما تملكه منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجموعات دون الإقليمية مثل جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش والهند وميانمار وسري لانكا وتايلند من قدرات عظيمة على التعاون بخصوص قضايا الملكية الفكرية منوّهاً في هذا السياق بأهمية مشورة الويبو ومساعدتها وأثرها البالغ. وتحدّث الوفد عن الاقتراح الداعي إلى جعل سري لانكا مقرّا إقليميا للأنشطة في مجال الملكية الفكرية وقد تمّ تقديم ذلك الاقتراح خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي عقدته الويبو مؤخرا في كولومبو (سري لانكا) وجمع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في آسيا والمحيط الهادئ. وأنهى الوفد بيانه متمنياً للمدير العام ولموظفي الويبو كلّ النجاح في أنشطتهم ومساعيهم المقبلة.

٣٢- وهنأ وفد الهند المدير العام على إعادة انتخابه قائلاً إن الويبو اتخذت خطوات ملحوظة في مجالات الملكية الفكرية في ظل قيادته. وأعرب عن ثقته بأن اتجاه الويبو القادم سيشمل مواصلة التركيز على المسائل الأساسية بالنسبة إلى ثقافة الملكية الفكرية في العالم. وساند البيان المدلى به باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تأييده التام لمبادرات تضمن للويبو رؤية وقيادة وتوجهاً استراتيجياً وتسمح بتوحيدها كمنظمة شفافة تتطلع إلى المستقبل ولا تستجيب لمختلف متطلبات الدول الأعضاء فحسب بل تتميز بفعاليتها في ضمان توافق الآراء. وقال إن تأييد الهند ينبثق عن الاعتراف العام المتزايد بأن الملكية الفكرية جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية فعالة لتنمية الاقتصاد وتطوره. وعبر أيضاً عن اعتقاده بأن على الويبو أساساً أن تعمل على حفز مبادرات الدول الأعضاء المتعلقة بالملكية الفكرية ولا سيما مبادرات البلدان النامية وتيسيرها ودعمها. وأضاف قائلاً إن الفترة التالية لإنشاء منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاق تريبس أثارت عدة مشاغل وإن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والويبو تتوقع بحق أن تستبق الويبو الأمور لمواجهة تلك المشاغل وإيجاد حلول عملية. وأحاط أيضاً علماً بجهود المدير العام الخاصة المبذولة لتبسيط العمل في الويبو باستهلال عمليات الإصلاح الدستوري وبرامج البناء الجديد وتدابير أخرى متعلقة برعاية شؤون الموظفين. وعبر عن قلقه من ابتعاد محور التركيز عن أنشطة التنمية والتعاون ورأى أن من الضروري أن تحافظ الويبو على تراثها العريق في التركيز على تلك الأنشطة. وفيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢، عبر عن تقديره للتركيز على جدول الأعمال الرقمي وأنشطة التعاون الإنمائي والشركات الصغيرة والمتوسطة وقضايا الملكية الفكرية العالمية المتعلقة بالمعارف التقليدية والفولكلور والتنوع البيولوجي وعمليات إصلاح البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وخدمات دعم تطوير البنى الأساسية. وشدد بوجه خاص على تقديره للمساعدة التي تقدمها الويبو من خلال خطة العمل وطنية التركيز في مجالات تحديث مكاتب البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات

الجغرافية ووصل مكتب حق المؤلف الهندي بشبكة الويبو. وعلاوة على ذلك، سلط الأضواء على التدابير التي اتخذتها حكومة بلده فيما يتعلق ببنى الملكية الفكرية الأساسية والتزامها بتخصيص حوالي ٢٧ مليون دولار أمريكي لمواجهة التحديات المنبثقة عن سن قوانين جديدة بشأن الملكية الفكرية ومقتضيات التحديث. وأشار إلى الفوائد المحصلة من مشورة الويبو ومبادرة أستراليا في مجال الملكية الفكرية لتوجيه البنى الأساسية الهندية في ذلك المجال من أجل تطبيق المعايير الدولية وقال إن من الضروري تكملة تلك المبادرات بتعزيز دعم الويبو. وأشار أيضاً إلى استفادة الهند استفادة كبيرة من أنشطة الويبو في مجال التعاون واعتماد البلدان النامية على الويبو لكي توفر توجهاً استراتيجياً في مختلف مجالات الملكية الفكرية. وبيّن ما تبذله الويبو من جهود لإذكاء وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الملكية الفكرية في تعزيز قدرتها التنافسية. وأحاط الجمعيات علماً بالمبادرات المستهلة في الهند وخص بالذكر مؤتمراً وندوة بشأن الملكية الفكرية من المزمع تنظيمهما بالفيديو للمرة الثانية للشركات الصغيرة والمتوسطة في نيو دلهي في أواخر سنة ٢٠٠٣ وبثهما على التلفزيون في مختلف المراكز الإقليمية في الهند في آن واحد وعلى المحطة التربوية "غيان دارشان" بالتعاون مع الويبو. ونوه أيضاً بأن الانضمام إلى معاهدة بودابست لن يساعد العلماء في الهند فحسب بل في البلدان المجاورة كذلك وأوضح قائلاً إن برامج الويبو للتدريب ستقطع شوطاً كبيراً من خلال تدعيم جهود الهند في ذلك الاتجاه. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده أنشأت مجلساً استشارياً لإنفاذ حق المؤلف وفريقاً مشتركاً بين الوزارات يضم ممثلين من وكالات الإنفاذ وقطاع الأعمال من أجل استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بقانون حق المؤلف دورياً. ومضى يقول إن الهند وقعت في سنة ٢٠٠٢ على اتفاق إطاري للتعاون مع أكاديمية الويبو العالمية ولفت النظر إلى الخطوات المتخذة لإرساء علاقات بين منظمات هندية مثل جامعة إنديرا غاندي الوطنية المفتوحة والويبو بغية تعزيز التعليم في مجال الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، قال إن من المتوقع استهلال دورة بشأن الملكية الفكرية تؤهل للحصول على شهادة عن طريق التعليم عن بعد في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ ستشترك في تنظيمها جامعة إنديرا غاندي الوطنية المفتوحة والويبو ويكون باب المشاركة فيها مفتوحاً للأشخاص المنتمين إلى سائر البلدان الآسيوية والبلدان الأفريقية. وأبرز أيضاً برنامج بلده للبحث العلمي ومخاطبة الجمهور في مجال الملكية الفكرية الذي قُدمت في إطاره خدمات المساعدة بنسبة ١٠٠ بالمائة إلى الجامعات وسائر المؤسسات للنهوض بحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى أنشطة التوعية العامة بخصوص مسائل الملكية الفكرية عبر برامج مختلفة. ولفت الانتباه إلى تنفيذ ٥٢ برنامجاً مماثلاً خلال السنة الماضية. واسترسل قائلاً إن حكومة الهند نظمت بالتعاون مع الويبو الندوة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في كوتشين (الهند) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ وأشار إلى اعتماد توصيات الندوة بشأن مكاتب التسجيل ووضع المعايير لإعداد قواعد بيانات خاصة بالمعارف التقليدية أثناء الدورة الخامسة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور المنعقدة في يوليه/تموز ٢٠٠٣. ولفت أيضاً النظر إلى اعتراف الويبو بجهود بلده المبذولة لإعداد مكتبة رقمية للمعارف التقليدية وإلى بذل جهود مماثلة في جنوب أفريقيا والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية. وأعرب عن ثقته في أن الويبو ستواصل الاضطلاع بدور ريادي في إنشاء مكتبات رقمية مماثلة في جميع مجالات المعارف التقليدية بما في ذلك الفولكلور. واستطرد قائلاً إن الهند أعدت وثائق بشأن أساليب "أيورفيديك" للمعالجة الطبية في شكل مكتبة رقمية للمعارف التقليدية أتيحت لمكاتب البراءات وإن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تلك المكتبة لتشمل أساليب تقليدية أخرى للمعالجة الطبية مثل طريقة أوناني وسيدها ويوغا ما زالت تمضي على قدم وساق. وعرض خدماته للتعاون مع الويبو ودعمها في جهودها المبذولة في ذلك المجال في البلدان النامية وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ستهدف إلى وضع معايير تؤدي إلى إعداد صك

دولي. ولفت أيضاً الانتباه إلى أن حكومة الهند أنشأت فريقاً رئيسياً لمواصلة تعديل قانون حق المؤلف الهندي. وأفاد بأن الفريق استكمل مشاوراته وأن من المزمع اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتعديل القانون. وأردف قائلاً إن المشاورات الوطنية ما زالت جارية لتعديل القانون الهندي بشأن البراءات. وأشار إلى ضرورة تعزيز دعم الويبو للدول الأعضاء في ثلاثة مجالات محددة. ففي المقام الأول، رأى أن من الضروري تعزيز الدعم لاستحداث وسائل فعالة وبسيطة لتوعية المواطنين العاديين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي المقام الثاني، قال إن من الضروري أن تستهدف أنشطة الويبو في مجال وضع المعايير تعزيز جدوى نظام الملكية الفكرية في المجتمع بأسره. ومضى يقول إن الهند لا تعتبر الأعمال الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة المعنية بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وجدول الأعمال المقترح من أجل تطوير نظام البراءات الدولي بمثابة وسيلة لتحديث أساليب حماية الملكية الفكرية واحترام الاختراعات والابتكارات البشرية وتطوير أساليب جديدة فحسب بل بمثابة وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وردم الهوة بين المصالح المتنافسة أيضاً. وفي المقام الثالث، رأى أن من الضروري تعزيز دعم البلدان النامية لكي تضع إطاراً إدارياً حديثاً وأشار إلى أن وضع ذلك الإطار تصدَّر أولويات الهند وأدى إلى إعداد التشريعات والتعديلات اللازمة وتحديث الأنظمة الإدارية. واختتم كلمته لافتاً الانتباه مجدداً إلى محاولة التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن قضايا الملكية الفكرية في الهند بإجراء مشاورات وطنية شارك فيها ممثلون مختلفون لأصحاب المصالح والفعاليات.

٣٣- وهنّأ وفد ميانمار المدير العام لإعادة انتخابه وللإنجازات الممتازة التي حققتها الويبو بقيادته الفذّة أثناء ولايته الأولى. وأثنى الوفد أيضا على موظفي الأمانة. وعبّر عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثّل جمهورية الفلبين باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وشكر الأمانة لجهودها التي لا تعرف الكلل والملل في النهوض بدور الملكية الفكرية في أرجاء العالم بصفتها أداة مهمة للنموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة. وذكر الوفد أن دولا عديدة شهدت اتخاذ مبادرات جديدة فعّالة وابتكارية ومتابعتها. وقال الوفد إن تلك الإنجازات الفذّة تشمل إنشاء أكاديمية الويبو العالمية ومشروعات ابتكارية عديدة تتعلق بقضايا مستجدّة تتصل بالملكية الفكرية كالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وإنشاء شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل المنظمة وجدول أعمال الويبو بشأن البراءات وجدول أعمال الويبو الرقمي وشبكة الويبو. وأعرب الوفد عن امتنانه العميق للمدير العام لإنشائه تلك المشروعات وإدارتها وتيسير تنفيذها. ونوّه الوفد أيضا بجهود الويبو المتواصلة في مجال إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وإبراز الدور الحيوي للملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للثقافة المتبعة في إدارة الويبو بما في ذلك اعتماد نظام إدارة وأدوات تضفي على أعمال المنظمة طابع المساءلة والشفافية واتباع أسلوب العملية الاستشارية للدول الأعضاء المشاركة التامّة في وضع السياسات واتخاذ القرارات ومواصلة العمل بمنظور استراتيجي ومستقبلي لقيادة عالمية في حماية الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بها. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور عبّر الوفد عن ثقته في أن الوقت قد حان للبدء بمفاوضات وعمل موضوعي بشأن تلك القضايا لتفضي إلى نتائج ملموسة كالتوصل إلى وضع صك دولي قانوني. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده التام لمواصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية وتكليفها مهمة التفاوض لتتمكّن من إنجاز عملها المهمّ. وفي الختام، أعرب وفد ميانمار عن تعاونه التامّ مع المنظمة وتأييده لأنشطتها الحالية ولمشروعاتها وبرامجها.

٣٤- وأقرّ وفد بيلاروس بأن الملكية الفكرية عامل أساسي معترف به عالميا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشدّدا تمام التشديد على أهمية إقامة نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتعزيزه. وقال الوفد إن رفاه مواطني بيلاروس في المستقبل يقوم على الانتفاع الفعال

بما هو متوفر من قدرات علمية وتقنية وابتكارية وإبداعية. وقال إن تطوير النشاط الفكري وتوفير الحماية القانونية والانتفاع الفعال بنتائجها أمور ذات أولوية في السياسة التي تتبعها الدولة. وأعرب الوفد عن تمام استعداد بيلاروس للتعاون مع الويبو لا سيما وأنه بلد متطور فكريا يركز اقتصاده على البحوث. وتحدث الوفد عن الزيارة التي قام بها المدير العام إلى بيلاروس في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ مشيرا إلى أن البلد استمد منها ثمارا قيّمة خاصة وأنها وفّرت زخما إضافيا وحيّا لإقامة نظام وطني لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وتحدث الوفد باسم حكومة بيلاروس ليعرب عن تمام امتنانها لتلك الزيارة والمساعدة المقدمة لوضع الأسس التشريعية والمادية والتقنية وتطويرها ودعم الجهود والمبادرات في مجال الملكية الفكرية مذكرا بأن الويبو معتزمة على تقديم المساعدة والدعم في المستقبل في إطار برنامج التعاون الذي أبرمته مع الحكومة. وأشار الوفد في ذلك السياق إلى مذكرة التفاهم التي وُقع عليها خلال زيارة المدير العام. وأشار أيضا إلى وضع الأسس التشريعية الضرورية في بيلاروس، مما يتيح توفير الحماية القانونية لكافة أشكال الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك منتجو التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة ومشغّلو الكبلات. وقال الوفد إن قانون البيانات الجغرافية والقانون الجديد المتعلق بالبراءات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية دخلا حيّز التنفيذ في سنة ٢٠٠٣، مذكرا بأن كافة الأحكام المدرجة فيهما وُضعت تماشيا مع معاهدة قانون البراءات. وأفاد الوفد بإن القوانين المعمول بها تتضمن أحكاما تفرض عقوبات على المنتفعين بحقوق الملكية الصناعية من دون تصريح من صاحب تلك الحقوق وقائمة بتدابير المسؤولية المدنية المنصوص عليها في القانون المدني فضلا عن أحكام تقيم المسؤولية في حال انتهاك تلك الحقوق. وقال الوفد إن القانون الجنائي وقانون الجرائم الإدارية يتضمنان تدابير خاصة بالمسؤولية الجنائية والمسؤولية الإدارية عند انتهاك الحق في البراءة وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن قانون الجمارك يحتوي على معايير توفّر الحماية لموضوعات الملكية الفكرية في السلع التي تعبر الحدود الجمركية لبيلاروس. وقال الوفد إن أحكاما تشريعية اعتُمدت لوضع حد للمنافسة غير المشروعة. وأكدّ الوفد أن التشريعات التي اعتمدتها بيلاروس في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة تتماشى مع الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها. وأشار إلى إمكانية تعديل القانون المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتشديد المراقبة على استنساخ المصنفات السمعية البصرية والفونوغرامات وتوزيعها فضلا عن توفير إجراء خاص بتسجيل البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات، وذلك سعيا لتعزيز التدابير المتخذة لمكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد تحديث المواد المتعلقة بأنشطة جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وأعلن عن إنشاء لجنة تُعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة انتهاكها وهي تهدف إلى التنسيق بين أنشطة هيئات الإدارة الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بذلك المجال واعتماد تدابير لمكافحة الانتفاع غير المشروع بالملكية الفكرية. وذكر الوفد أبرز الصعوبات التي تواجهها بيلاروس وغيرها من البلدان لاعتماد تدابير فعالة للقضاء على انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وجاء على ذكر النقص في تدريب المختصين وفي المعدات التقنية بهدف ضبط السلع المزورة فضلا عن غياب التعاون بين أصحاب الحقوق والهيئات المسؤولة عن مكافحة الجرائم. وتوجّه الوفد بالشكر إلى المدير العام للدعم الذي وفره لإنشاء معهد الملكية الفكرية في مينسك وتدريب موظفين ومختصين رفيعي المستوى يعملون في مختلف قطاعات الاقتصاد وفي الوكالات المعنية بالجمارك وإنفاذ القوانين. وأكدّ الوفد اقتناعه بأن ما تتحلى به أكاديمية الويبو العالمية من خبرة ومعرفة يمكنها من توفير تدريب بمستوى رفيع. ورحّب الوفد بجهود الويبو الرامية إلى تنسيق التشريعات المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية معربا عن دعمه لها وأشار إلى نيّة بيلاروس في الانضمام إلى معاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات. وذكّر بأن الإجراءات سارية للانضمام إلى اتفاق لاهاي. وقال الوفد إن النهج الذي تتبعه الويبو لحلّ المشكلات الراهنة الجديدة في مجال الملكية الفكرية يثير اهتماما واسع النطاق، لا سيما فيما يخص الموارد الوراثية

والمعارف التقليدية والفولكلور ودور الملكية الفكرية في رفع قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس وحماية الملكية الفكرية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت. وعبّر الوفد عن امتنانه الخاص للمساعدة العملية التي قدمتها الويبو من أجل أتمتة المركز الوطني للملكية الفكرية آملا في أن تواصل المنظمة تعاونها مع بلده ومساعدتها له بغية حل مشكلة الانتقال إلى نظام إلكتروني لإيداع الطلبات في ميدان الملكية الصناعية. وأيّد الوفد أنشطة الويبو الهادفة لتطوير الملكية الفكرية وحمايتها وإنشاء شبكة معلومات عالمية وإقامة ثقافة في مجال الملكية الفكرية وتوثيق التعاون الدولي. وأنهى الوفد بيانه مثنيا على أمانة الويبو الوثائق التي أعدتها للجمعيات ومشيرا إلى أن اعتماد تلك الوثائق سيسهم إسهاما كبيرا في إنجاح تطوير نظام الملكية الفكرية عالميا.

٣٥- وأعرب وفد مالطة عن تقديره للوثائق الجيّدة التي أعدتها الأمانة للجمعيات وخصّ بالذكر التقرير الشامل والمفصّل الذي يبرز أداء المنظمة المتميّز خلال السنة الماضية. وأيّد البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إلى الاتحاد. وأضاف بعض الملاحظات. وقال إنه يشاطر الرأي القائل بالحاجة إلى إذكاء الوعي بنظام الملكية الفكرية، وبأن إنشاء مكتبي التنسيق الجديدين في واشنطن دي سي وبروكسل سيساعد على تعزيز ذلك الهدف. ورحّب بجهود الويبو في إزالة الغموض عن الملكية الفكرية ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاعا يشكل العمود الفقري لأوساط الأعمال في مالطة. وفي ذلك السياق، قال إنه يرحّب بمساعدة الويبو وتعاونها من أجل وضع برنامج للتوعية يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والطلاب في مالطة. وأقرّ بأن الزيادة في حالات الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو إنما يدلّ بوضوح على التزام المجتمع الدولي بالتعاون والتنسيق في مجال الملكية الفكري. وأخبر الجمعيات بأن الترتيبات جارية في مالطة من أجل الانضمام في أوائل السنة المقبلة إلى اتفاقية روما ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف قائلا إن الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات سوف يطرح أمام مكتب مالطة للملكية الفكرية تحديات جديدة. وقال إنه واثق من أن المكتب سيكون قادرا، بفضل تعاون الويبو المستمر، على تجاوز الصعوبات الأولية والإسهام في تحسين أداء مالطة الاقتصادي. وقال إنه يعلّق أهمية خاصة على تنمية الموارد البشرية. وأثنى على الويبو جهودها في ذلك المجال وخصّ بالذكر الحصص التي تتيحها الأكاديمية على الإنترنت وبرنامج الأكاديمية الدراسي الصيفي. وأبدى استعداد بلده للإسهام في النهوض بالأهداف المتعلقة بتنمية الموارد البشرية. وقال إن انضمام بلده إلى الاتحاد الأوروبي يقترب وإن بلده ينظر بطموح كبير إلى ذلك الحدث التاريخي وإلى الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه في المشروعات الأوروبية المتوسطية ولا سيما في قطاع الخدمات بفضل موقعه الجيوستراتيجي الذي يعدّ في حدّ ذاته ملكية فكرية. وقال إن مالطة عازمة من خلال ذلك المنظور وإلى جانب جميع شركائها وربّما أيضا بمشاركة الويبو على استغلال تلك الإمكانيات على أكمل وجه وترجمتها إلى واقع ملموس. وفي الختام، أعرب الوفد عن عميق تقديره للمدير العام وشعبة التعاون مع بضع البلدان في أوروبا وآسيا وقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وحق والمؤلف على مساعدتهم المتواصلة في السابق. وأكّد على أن إعادة انتخاب المدير العام وفريقه الجديد جاء ليعزّز ثقة مالطة في مهمات الويبو في المستقبل. وأكد أيضا على استعداده للعمل الوثيق مع المدير العام لتحقيق توصيات الجمعية العامة.

٣٦- وعبّر وفد سلوفاكيا عن تقديره للمدير العام ولموظفي الويبو لجودة الوثائق المتاحة وهنّأهم على التقدّم المحرز والنتائج المحققة خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣ لا سيما في مجال إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وإنشاء النظام الدولي للبراءات. وأشار الوفد مع التقدير إلى شفافية التقارير المتاحة بخصوص الأنشطة المنجزة. وأضاف قائلا إن الدور الحاسم الذي ستضطلع به الويبو في القرن الحادي والعشرين يضفي أهمية خاصة على الزيارة التي قام بها مدير أكاديمية الويبو العالمية إلى سلوفاكيا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ والتي دفعت عجلة التعاون بين سلوفاكيا والويبو

إلى الأمام. وذكر الوفد أن ذلك الحدث كان حافزا لسلسلة أخرى من الأنشطة التربوية التي ركّزت على إذكاء وعي الجماهير بدور حماية الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن سلوفاكيا ترحّب بالنتائج التي حققتها أكاديمية الويبو العالمية من خلال إتاحة التدريب المهني لعدد ما فتئ يزداد من المشاركين. وأضاف الوفد أن رئيس مكتب الملكية الصناعية افتتح ثلاثة مراكز للمعلومات بشأن البراءات تقدّم للجمهور معلومات أساسية عن الملكية الفكرية وعن الأنظمة الوطنية والدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، عبّر الوفد عن امتنانه للدعم التقني الذي قدمته الويبو. ونوّه الوفد بتظاهرة أخرى مهمة وهي الذكرى العاشرة لتأسيس مكتب الملكية الصناعية التي احتفي بها في مايو/أيار ٢٠٠٣. وتقدّم الوفد بشكره وتقديره للمدير العام لما أبداه من مهارة وتشجيع ودعم في تلك التظاهرة المتميّزة. وفي الختام، أكّد الوفد ثقته في أن سلوفاكيا ومكتب الملكية الصناعية سيواصلان التعاون مع الويبو ودعم أنشطتها والمشاركة فيها إلى أقصى حدّ ممكن وسيدعمان جهود المدير العام بالكامل. وشدّد الوفد على حاجة سلوفاكيا الدائمة إلى دعم الويبو وعبّر عن تقديره الكبير للمساعدة التي تحظى بها.

٣٧- وهنّأ وفد جامايكا المدير العام على إعادة انتخابه مؤكدا له دعم جامايكا لقيادته البارعة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن إحدى أولويات الويبو تكمن في نزع الغموض عن الملكية الفكرية ومخاطبة عموم الجمهور مع استهداف فئة محددة منه أو عامّته بهدف إقامة ثقافة للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن المنظمة استحدثت مواداً إعلامية جديدة تفاعلية الطابع على شكل مرئي مسموع وورقي لتبيان طبيعة الملكية الفكرية ودورها ووسعت مضمون موقعها على الإنترنت ليطال جمهورا أكبر. وأكدّ أن بلدان منطقة الكاريبي ترى أن توعية الجمهور بأهمية حقوق الملكية الفكرية عنصر أساسي لإنشاء أنظمة للملكية الفكرية وتعزيزها وتشجيع الابتكار والإبداع. وشدّد على ضرورة أن يعي الجميع الفوائد المستمدة من حماية الملكية الفكرية وما تدره من أرباح. واستطرد قائلا إن ذلك يفسّر عمل جامايكا الدؤوب لتوعية المؤسسات التعليمية والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والعاملين في القطاعات الثقافية. وأشار الوفد إلى أن جامايكا ركّزت أساسا في سنة ٢٠٠٣ على زيادة إدراك الشباب بدور الملكية الفكرية. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد الاجتماع الوزاري الأخير الذي نظمته الويبو في يونيه/حزيران ٢٠٠٢ حيث أقرّ الوزراء من منطقة الكاريبي بالحاجة إلى شن حملة توعية مكثفة وعاجلة للترويج لحقوق الملكية الفكرية في الكاريبي والمساعدة على إنفاذها وإتاحة الفرصة للمواطنين للانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية. وتحدث الوفد عما جنته جامايكا من فائدة عندما زارها خبير استشاري للويبو يُعنى بشؤون الترويج المؤسسي، فعمل بالتعاون الوثيق مع هيئات القطاعين العام والخاص مقدما المساعدة لإتاحة سبل عملية وعالية المردودية تهدف إلى تعزيز برنامج تعليم الجمهور الذي يهتم به مكتب جامايكا للملكية الفكرية. وقال الوفد إن جامايكا تواصل بذل الجهود في ذلك المجال، ذاكرا إطلاق موقع مكتب الملكية الفكرية على الإنترنت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ والاحتفال بأسبوع الملكية الفكرية كحدث سنوي يتمحور حول اليوم العالمي للملكية الفكرية في أبريل/نيسان. وأتى الوفد على ذكر ما حظيَ به مكتب الملكية الفكرية من دعم سخي في سنة ٢٠٠٣ من شركات القطاع الخاص وأصحاب المصالح في مجال الملكية الفكرية، مؤكدا التزام بلده بمواصلة العمل مع الويبو لتحقيق هدف توعية الجمهور كما حدّده الوزراء. وشكر الوفد الويبو التي لم تكف قط عن توفير الدعم للاجتماعات التي عقدها وزراء منطقة الكاريبي بشأن الملكية الفكرية. وأعلن الوفد أن الاجتماع المقبل سيعقد في أنتيغا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نهج مشترك يُعتمد لتعزيز دور الملكية الفكرية كأداة للتنمية في الكاريبي. وأوضح الوفد أن جامايكا وبلدان الكاريبي تولي أهمية قصوى لمسألتي الأتمتة وتدريب الموظفين وأعرب عن ارتياحه لأن الويبو بدأت تطبيق نظام العلامات التجارية في أربعة بلدان في منطقة الكاريبي، بما في ذلك جامايكا. وأشار الوفد إلى أن مكتب جامايكا للملكية الفكرية بصدد البدء في استخدام النظام المؤتمت للعلامات التجارية وهو أساسي لفعالية عمل

مكاتب الملكية الفكرية مذكرا بأن المكتب يعمل بالتعاون الوثيق مع الويبو في ذلك المجال. وقال إن المكتب بدأ يستفيد من مزايا ذلك النظام في أعماله اليومية، مثل سهولة إجراء عمليات البحث. وقال على سبيل المثال لا الحصر إن عملية البحث التي قد تستغرق عادة أسبوعا كاملا لم تعد تستغرق الآن إلا دقائق معدودات. واعترف الوفد بأهمية الدورات التدريبية التي توفرها الويبو لتكوين القدرات في مجال الملكية الفكرية معربا عن ارتياح بلده لاستضافة دورة تدريبية إقليمية عن العلامات التجارية نظمتها الويبو بالتعاون مع مكتب جامايكا للملكية الفكرية وحظيت باهتمام المشاركين فيها بمن فيهم ممثلون إقليميون وموظفون في مكتب جامايكا للملكية الفكرية ووكلاء في مجال العلامات التجارية ومحامون وأصحاب علامات تجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو دعمها لتوفير المزيد من التدريب في مجالات أخرى من الملكية الفكرية في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة مسألة أساسية في إطار نظام الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي موضحا أن جامايكا ترى في الإدارة الجماعية سبيلا يمكّن المبدعين من الحصول على تفويض لقاء الانتفاع بمصنفاتهم عالميا. وأعرب الوفد عن تقديره لالتزام الويبو بتنفيذ البرنامج الإقليمي للإدارة الجماعية في الكاريبي ودعمها له، مما مكّن مركز حق المؤلف الكاريبي من مساعدة الجمعيات الوطنية على توزيع الإتاوات المترتبة على حق المؤلف. وأشار الوفد إلى أن ذلك المركز بات يعمل على قدم المساواة مع جمعيات مرموقة لتحصيل الإتاوات في البلدان المتقدمة بفضل تعزيز قدراته من جراء استخدام النظام الحاسوبي الخاص بإدارة الجمعيات والذي وضعته الجمعية العامة للمؤلفين في إسبانيا. وذكّر الوفد بإطلاق عمليات توزيع الإتاوات في أربع جمعيات عضو في مركز حق المؤلف الكاريبي بما في ذلك جمعية جامايكا للملحنين والمؤلفين والناشرين التي بدأت توزيع الإتاوات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وأشار الوفد إلى أن تلك الجمعية أصبحت على وشك الانتهاء من عمليات التوزيع لسنة ٢٠٠٢ وقد ازدادت العضوية فيها بنسبة ٢٠ في المائة. وعبّر الوفد عن تطلعه لمواصلة الويبو تقديم دعمها لابتكار برامج حاسوبية وإتاحتها لمركز حق المؤلف الكاريبي فضلا عن إقامة نظام للإدارة الجماعية للحقوق المجاورة في المستقبل. ورحّب الوفد بدخول معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي حيّز التنفيذ، مما أرسى الإطار القانوني لصون حقوق مبدعي المصنفات على الإنترنت وجعل قانون حق المؤلف يواكب الحقبة الرقمية. وأشار الوفد إلى أن جامايكا انضمت إلى هاتين المعاهدتين في ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٢ إدراكا منها بالحاجة الماسة إليهما لا سيما وأن ثقافة جامايكا عريقة وأن المبدعين فيها يحتاجون إلى حماية مصالحهم. وأضاف الوفد قائلا إن جامايكا ساهمت بنشاط في مؤتمر الويبو الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. وأقرّ الوفد بما أُحرز من تقدم في ذلك المجال مع أنه لم يتم إبرام إحدى المعاهدات، موضحا استعداد بلده للمشاركة في الأنشطة المقبلة رغبة منه في إبرام صك يصون حقوق فناني الأداء من أي انتفاع غير مشروع بأدائهم عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع. وأكّد الوفد أن بلده عازم على زيادة قدرة اقتصاده الوطني على التنافس في حلبة العولمة، مع العلم بأنه يرتكز أساسا على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأقرّ الوفد بأن الجميع يرى في نظام الملكية الفكرية عنصرا رئيسيا للنجاح في تلك المنافسة لا بل حافزا للتنمية. واستطرد الوفد قائلا إن مكتب جامايكا للملكية الفكرية يعمل بالتعاون مع مركز جامايكا لتطوير الأعمال بغية تسهيل انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الفكرية. وأوضح الوفد نهايةً أن الويبو شريك أساسي في الجهود الإنمائية العامة التي يبذلها بلده. وذكر ما تتحلى به الويبو من مكانة عالمية وخبرة تجعل منها منظمة بالغة الأهمية والجدوى بالنسبة إلى البلدان النامية مثل جامايكا التي تسعى إلى إقامة نظام حديث للملكية الفكرية يلبي احتياجاتها الإنمائية.

٣٨- وهنّأ وفد جمهورية كوريا المدير العام على إعادة انتخابه مشددا على ما تميّزت به ولايته الأولى من اتخاذ للمبادرات ومن إدارة ريادية. وأثنى الوفد على المدير العام إصلاح إدارة الويبو

وزيادة الوعي بالملكية الفكرية كأداة أساسية للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتوجّه الوفد بالتهنئة إلى من عيّن نائبا للمدير العام أو مساعدا له. وأكد الوفد على تمام دعمه للاتجاه الذي تتبعه برامج الويبو قيد الاستعراض وما تركز عليه مشيرا إلى أن المنظمة لا طالما كانت على الطريق المستقيم وستبقى على تلك الحال. وسلّط الوفد الضوء على إنجازين مهمين حققتهما الويبو ألا وهما النمو المستدام للانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات عالميا والقيادة الحاسمة لحل المنازعات المتزايد عددها بشأن أسماء الحقول والسطو على الإنترنت. وأعلن الوفد أن جمهورية كوريا انضمت إلى بروتوكول مدريد في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ وتفكر في الانضمام إلى نظام لاهاي. وقال الوفد إن عصرنا هو عصر مجتمع المعارف حيث تحل الممتلكات غير الملموسة مثل الأفكار والمعارف محل الدور التقليدي للأرض والعمالة ورأس المال في التنمية الاقتصادية. وذكر الوفد تقريرا أعدّه معهد مرموق للبحوث في كوريا مؤخرا أظهر أن زيادة بنسبة ١ في المائة في عدد الطلبات المودعة للحصول على براءة تؤدي إلى زيادة بنسبة ٠,١١ في المائة في النمو الاقتصادي خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وأوضح الوفد أن أساس التنمية الاقتصادية في كوريا ينبع عن أنشطتها الابتكارية والإبداعية. وأعلن الوفد أن الطلبات المقدمة في مجال الملكية الفكرية ارتفعت بنحو ١٠ في المائة خلال السنتين الماضيتين وأن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طلب أودع لدى مكتب كوريا للملكية الفكرية في غضون سنة واحدة. وأكّد الوفد أن إحدى أولويات مكتب كوريا هي تقصير مهلة الانتظار مع المحافظة على جودة الفحص، شأنه في ذلك شأن مكاتب أخرى للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن مكتب كوريا رفع عدد المسؤولين عن الفحص ولجأ إلى التعاقد مع جهات خارجية لإتمام مهام الفحص مثل حالة التقنية السابقة والتصنيف. وأكّد الوفد أن مكتب كوريا نفذ عدة سياسات للتشجيع على الاختراع والابتكار ودعمهما. وتحدث الوفد عن مبادرات اتخذت مؤخرا للترويج للاختراعات وركّزت على خمسة أهداف وهي: الترويج لجو ملائم للابتكار والتشجيع على احترام الملكية الفكرية والترويج للإبداع والابتكار في أوساط الطلاب ودعم اختراعات في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن استعداده لتشاطر خبرته والدروس القيّمة التي استمدها من السابق مع مكاتب أخرى للملكية الفكرية ووزّع نسخا عن كتيب يتعلق بالترويج للاختراعات. وأشار الوفد إلى أن عددا من مكاتب الملكية الفكرية أبدى تمام تقديره لفعالية النظام المحوسب لإدارة الملكية الفكرية في كوريا واستقراره. وأعلم الوفد الجمعيات بأن مكتب كوريا استلم ما يزيد عن مليون طلب في مجال الملكية الفكرية عبر الإنترنت وذلك بعد تشغيل نظام "KIPOnet" في سنة ١٩٩٩. وأشار الوفد إلى أن طلبات الحصول على البراءات المودعة إلكترونيا تشكل حاليا أكثر من ٩٣ في المائة من مجموع الطلبات التي يتسلمها مكتب كوريا. وقال الوفد إن كوريا تتعاون حاليا مع الويبو لاستحداث نظام خاص بها للإيداع الإلكتروني تماشيا مع النظام الحاسوبي لتأمين الإيداع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن المرتقب استكمال ذلك المشروع بحلول السنة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، سلّط الوفد الضوء على إطلاق مشروع "KIPOnet II" كصيغة مطورة لمشروع "KIPOnet" بغية تمكين مكتب كوريا من تلبية احتياجات الزبائن بصورة أكثر فعالية وفي الوقت الملائم. وأعاد الوفد التأكيد عن رغبة مكتب كوريا في الإسهام في أتمتة مكاتب أخرى للملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن جمهورية كوريا تشارك في عدد من الأنشطة التي ترعاها الويبو وتركز على تسع مجالات تعاون في إطار الاتفاق الذي يربطها بالمنظمة. وأعرب الوفد عن تمام اعتزاز بلده لإسهامه في تطوير نظام الملكية الفكرية عالميا وتشغيل مكاتب أخرى للملكية الفكرية. وقال الوفد إن حكومة جمهورية كوريا تفكر في إمكانية إنشاء صندوق تُعنى بتمويله في إطار الويبو ويبلغ رصيده ٨٠٠ ٠٠٠ دولار وذلك ابتداء من السنة الماضية. وأشار الوفد إلى أن الجمعية الوطنية تنظر في ذلك الاقتراح ولو أقرّته فإن أموال الصندوق ستستخدم لدعم المساعدة التقنية المقدمة لمكاتب أخرى للملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن مكتب كوريا أطلق مشروعا لإسداء المشورة التقنية من المرتقب أن ينفذ على ثلاث سنوات بالاشتراك مع برنامج

التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، موضحا أن الهدف من ذلك المشروع هو توفير المساعدة التقنية لأتمتة مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية في تلك المنطقة. وأشار الوفد أن تمويل ذلك المشروع يتم عبر ترتيب لتقاسم التكاليف بين برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ ومكتب كوريا. وذكّر الوفد بأن جمهورية كوريا تفكر في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى عن الملكية الفكرية في البلدان الأقل نموا الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٤ بالاشتراك مع الويبو. وأعرب الوفد عن رغبة بلده للعمل الوثيق مع الويبو ومكاتب أخرى للملكية الفكرية إعدادا لذلك الاجتماع. وأعلم الوفد الجمعيات بأن المعرض الدولي للابتكارات سيعقد في سيول في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٤. وأعرب الوفد ختاما عن أمله في أن تواصل الويبو أداء دورها الريادي في معالجة القضايا الجديدة المطروحة في مجال الملكية الفكرية لا سيما وأنها الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة القادرة على إيجاد حل لتلك القضايا بما في ذلك حماية الملكية الفكرية على الإنترنت.

٣٩- وهنأ وفد إثيوبيا المدير العام على رؤيته وقيادته المميزة للمنظمة وأعرب عن تقديره لجميع موظفي الأمانة لما بذلوه من جهود وأعدوه من وثائق شاملة. وأثنى على الويبو أداءها المثير المُرضي تماما خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣. وأيد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه لاحظ تزايد الوعي بالملكية الفكرية كأداة يمكن الاستعانة بها لتحسين مستوى النمو الاقتصادي المتزايد في البلدان ووسيلة سياسية لتكوين الثروات وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية تشمل مجالات رئيسية في السياسة العامة مثل الغذاء والأمن والصحة والعمل والتجارة والمعارف التقليدية. ولفت النظر إلى تضاؤل أهمية الأراضي والموارد الطبيعية كمصادر محتملة لتكوين الثروات باستمرار. وفي هذا السياق، أشار إلى كتاب المدير العام المعنون "الملكية الفكرية أداة فعالة للتنمية الاقتصادية". ونظراً إلى الأهمية الكبرى المعلقة على الملكية الفكرية، رأى أن من الضروري أن تضطلع الويبو بدور قيادي في إطار مهامها الرامية إلى حفز القدرة الإبداعية والنهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم من أجل دعم جهود الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية المبذولة لترسيخ الظروف اللازمة لتشجيع الأنشطة الإبداعية والابتكارية. ولفت الانتباه إلى معاناة البلدان الأقل نمواً من قيود لها أثر سلبي في الجهود المبذولة لإطلاق العنان للقدرة الإبداعية لشعوب تلك البلدان مثل الافتقار إلى المهارات الإدارية والتقنية والموارد المالية وضعف الإدارة العامة وعجز البنى التحتية. ولذا، رأى أن على الويبو والمجتمع الدولي دعم جهود البلدان الأقل نمواً المبذولة لمواجهة تلك القيود وإنشاء نظام وطني سليم يدعم الابتكار ويرتكز على نظام للملكية الفكرية يتسم بمتانته وحداثته وحسن إنفاذه. وقال إن الويبو شرعت في تنفيذ التزاماتها كجزء من مساهمتها في عقد الأمم المتحدة الحالي لتنمية البلدان الأقل نمواً ونجحت في ذلك. ومضى يقول إن شبكة الويبو زودت مكاتب الملكية الفكرية في تلك البلدان بوسائل الاتصال بالإنترنت والمعدات الأساسية. وأضاف قائلاً إن أكاديمية الويبو العالمية أتاحت للبلدان الأقل نمواً خدمات التدريس والتدريب والمشورة والبحث في مجال الملكية الفكرية. وأفاد بإنشاء جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف في عدة بلدان من البلدان المذكورة بدعم من الويبو. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعلماً بأن البلدان الأقل نمواً ثرية بها، ذكر أن الويبو تساعد عدداً من تلك البلدان على المشاركة في الندوات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وأنها ساعدت جميع البلدان الأقل نمواً على المشاركة في مختلف اجتماعات لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن شمل تلك الثروات بحماية الملكية الفكرية نتيجة للمناقشات الجارية بشأن تلك الموضوعات سيؤثر تأثيراً إيجابياً كبيراً في تنمية البلدان الأقل نمواً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بوصفها راعية لتلك الكنوز. وأضاف قائلاً إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تظل القوة الدافعة للأنشطة الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً وذكر أن الويبو يسرت مشاركة ممثلين من تلك البلدان في مختلف الندوات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وأنها تقدم مساعدتها المعتمدة

على الإنترنت إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لتلك الشركات في البلدان الأقل نمواً بتزويدها بالمعلومات العملية عن مسائل الملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره للمدير العام لتدعيم وحدة البلدان الأقل نمواً في الويبو. وهنأ الويبو على ما فعلته حتى الآن للتصدي للقيود التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في مجال الملكية الفكرية وشجعها على مواصلة تلك الجهود لضمان تزويد البلدان الأقل نمواً الأعضاء فيها بمؤسسات وطنية حديثة وفعالة للملكية الفكرية. وقال إن بلده يشكر الويبو على ما قدمت إليه من دعم تقني في مجال التعاون على مدى السنوات. وأحاط الجمعيات علماً بأن بلده أنشأ مؤخراً مكتب الملكية الفكرية الإثيوبي لتعزيز قدرته في مجال الملكية الفكرية. وطلب من الويبو والدول الأعضاء توفير الدعم اللازم لتزويد ذلك المكتب بالمهارات البشرية والمؤسسية. وطلب أيضاً مساعدة تقنية خاصة لإعداد مبادئ توجيهية عملية ملموسة في شكل أحكام واستراتيجيات نموذجية بهدف تحديد الفولكلور وتسجيله وحمايته وإنشاء نظام لدعم المعلومات التكنولوجية وإعداد دليل وطني عملي للمفاوضات بشأن نقل التكنولوجيا. وقال إن إثيوبيا استهلت أيضاً المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأعرب عن رغبة بلده في التماس دعم الويبو والدول الأعضاء في مفاوضاته بشأن اتفاق تريبس. وفي ختام حديثه، عبر مجدداً عن ارتياحه للإجماع على إعادة تعيين المدير العام لولاية ثانية. وأعرب عن ثقته في أن الويبو ستستجيب لطلبات المساعدة المتزايدة التي توجهها إليها الدول الأعضاء فيها وستضطلع بدور قيادي في ضمان فعالية نظام الملكية الفكرية وكفاءته كأداة للنمو الاقتصادي متاحة للجميع بفضل قيادة المدير العام وجهود موظفيها الدؤوبة.

٤٠- وعبّر وفد الجزائر عن امتنانه للمدير العام وللوفود للدعم الذي أبدوه أثناء الزلزال الذي هزّ الجزائر في مايو/أيار ٢٠٠٣. وتوجّه الوفد بالتهاني إلى المدير العام لإعادة انتخابه وأثنى على جودة الوثائق المقدّمة إلى الدول الأعضاء. واستعرض الوفد من ثمّ الإصلاحات العديدة التي تمّ إدخالها على نظام حماية الملكية الفكرية في الجزائر معلناً عن أربعة نصوص قانونية جديدة يتعلّق الأول منها بالبراءات والثاني بالعلامات التجارية والثالث بالدوائر المتكاملة والرابع بحق المؤلف والحقوق المجاورة على نحو يراعي اتفاق تريبس. وأضاف الوفد قائلا إن الإجراءات المتعلقة بالانضمام إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات ما زالت جارية. وذكر الوفد فضلا عن ذلك عدة أعمال تمّ القيام بها مؤخرا في إطار التعاون مثل أتمتة إدارة الملكية الصناعية وتدريب الموظفين ومن ضمنهم رجال القضاء والشروع في تدريس الملكية الصناعية في كليّات العلوم القضائية ومدرسة القضاة. وفي هذا الصدد، عبّر الوفد عن جزيل شكره للويبو والمكتب الأوروبي للبراءات وللولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للتعاون متعدّد الجوانب الذي قدّمته للجزائر. وعبّر الوفد عن امتنانه لمكتب التعاون مع البلدان العربية وعن ارتياحه لنتائج فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وأنهى الوفد كلمته بالتأكيد مجدّداً على رغبته في تعزيز التعاون مع الويبو.

٤١- وأعرب وفد ألبانيا عن تمام امتنانه لما حظي به بلده من مساعدة قيّمة من المدير العام والويبو. وأشار الوفد إلى أن ألبانيا بذلت جهودا جمة لمواجهة الصعوبات المترتبة على فترة الانتقال والدخول في حلبة التنمية. وتحدث الوفد عن بعض إنجازات مكتب ألبانيا للبراءات والعلامات التجارية. وقال إن المكتب سجل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ علامة تجارية ونحو ١٧ ٠٠٠ براءة على أساس طلبات وطنية واتفاق مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق التمديد الإقليمي المبرم مع المكتب الأوروبي للبراءات. وأشار الوفد إلى زيادة في عدد الطلبات تتراوح نسبتها بين ١٢ و١٥ بالمائة في كل سنة. وشدّد الوفد على أن بلده انضم إلى بروتوكول مدريد واتحاد نيس ومعاهدة بودابست في السنة الجارية ومن المرتقب التوقيع على اتفاق لاهاي في المستقبل القريب. وعبّر الوفد عن تقديره للمدير العام وموظفي الويبو لتزويد بلده بشبكة الويبو. وتحدث الوفد عن مراجعة قانون الملكية الصناعية في ألبانيا ليتماشى تماما مع اتفاق تريبس ومعاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات مع مراعاة اقتراحات الويبو في ذلك السياق. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن ألبانيا سدّدت كافة اشتراكاتها المتأخرة للويبو.

وذكر الوفد الحملة التي أطلقتها ألبانيا لتوعية الجمهور عامة والشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة بأهمية نظام الملكية الصناعية وقال إن ألبانيا على اتصال منتظم مع عدة مكاتب في أوروبا وفي العالم. وتحدث الوفد عن الندوة بشأن بروتوكول مدريد واتفاق لاهاي التي انعقدت في تيرانا في بداية سنة ٢٠٠٣ وعن ندوة أخرى عن أهمية معاهدة التعاون بشأن البراءات والمعلومات في مجال البراءات من المرتقب عقدها في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وذلك بتنظيم من الويبو بالتعاون مع مكتب ألبانيا للبراءات والعلامات التجارية. وأكّد الوفد أن ندوات من ذلك القبيل أسهمت وتسهم في نزع الغموض عن الملكية الفكرية وإقامة نظام حديث للملكية الصناعية في ألبانيا. وقال الوفد نهاية إنه يثق في ما تقدمه له الويبو من اقتراحات ومشورة ثمينة وإنه يحتاج إلى المزيد من المساعدة منها لتحقيق أهدافه في المستقبل وتكوين كفاءات القضاة والمسؤولين في المؤسسات التي تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن أتمتة المكتب.

٤٢- وهنّأ وفد ترينيداد وتوباغو المدير العام بمناسبة إعادة انتخابه. وأيّد منظوره الاستراتيجي للمنظمة. وقال إن منظور المدير العام وتوجّهه الاستراتيجي تجلّى لإقليم بلدان الكاريبي في المساعدات المتواصلة المقدمة في مجال تطوير مكاتب الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في تنفيذ اتفاق طموح بشأن التعاون لأغراض التنمية الذي سيمكن الإقليم من تحقيق قفزة نوعية في مجال الملكية الفكرية. وقال إنه يتوقع إبرام ذلك الاتفاق في الاجتماع الوزاري المقبل المقرر عقده في أنتيغا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وأيّد الوفد البيان الذي تقدّم به ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي باسم بلدان المنظمة. وشدّد على أن الحفاظ على التوازن السليم بين احتياجات المبدعين والمنتفعين بالملكية الفكرية لدعم التنمية الاقتصادية مهمة متواصلة تعتمد على الطلبات المتزايدة المرتبطة بالموارد البشرية والمالية والمادية. وأبدى الوفد ثانية عن تقديره للدعم الذي قدّمته الويبو وتقديره لمكاتب كبرى أخرى، وخصّ بالذكر مكتب المملكة المتحدة للبراءات، على إسهامها في تطوير نظام الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو. ونوّه بعمل لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأشار مع الارتياح إلى أن تشريع بلده يجسّد العديد من السمات الجديدة والواردة في مشروع معاهدة قانون البراءات. وأعرب عن أمله في أن تستكمل اللجنة الدائمة اللائحة التنفيذية والمبادئ التوجيهية. وأثنى الوفد أيضا على أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وخصّ بالذكر العمل الجاري لتناول التحديات الجديدة في مجال أسماء الحقول على الإنترنت. وأشار إلى أن ترينيداد وتوباغو استلمت ٩٨ في المائة من طلبات البراءات في سنة ٢٠٠٢ بواسطة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأبدى تقديره للتقدم المحرز في إصلاح المعاهدة، بما في ذلك نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE) والعمل على جعله نظاما شاملا للإيداع الإلكتروني. وشجّع الوفد على التقدّم في ذلك الاتجاه وطلب في الوقت ذاته بمراعاة أوجه الاختلاف الطفيفة في الاعتبارات الخاصة بمكاتب الملكية الفكرية الأصغر في البلدان النامية. وقال إن مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية تابع تجارب كبرى في الأتمتة منذ اجتماعات جمعيات الويبو في سنة ٢٠٠٢. وذكر في ذلك الصدد تجهيز المكتب بنظام للبراءات ونسخة محسّنة من نظام الاتصال بالإنترنت مما أتاح للمكتب فرصة لتحقيق الربح. وقال إن المكتب كان له دور في أتمتة مكاتب أخرى للملكية الفكرية في منطقة الكاريبي مثل جامايكا وبربادوس وسانت لوسيا، إذ أتاح لها ما اكتسبه من خبرات في تطوير أنظمة العلامات التجارية والبراءات. وأضاف قائلا إن وفد بلده الذي شارك في ندوة إقليمية عن معاهدة التعاون بشأن البراءات في كينغستن (جامايكا) سنة ٢٠٠٣، لاحظ إدراج موضوعات عن تقييم الملكية الفكرية وتسويقها. ونوّه بتلك المبادرة آملا في إدراج موضوعات تقييم الملكية الفكرية وتقدير هامش المجازفة بالملكية الفكرية في تأمين الاستثمار في المشروعات التجارية. وفي ذلك الصدد، حثّ الوفد الويبو على مواصلة دعم عمل وحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستمرار في زيادة الأموال المخصصة لها من الميزانية مما سيسهّل إيفاد مزيد من البعثات إلى بلدان

مثل ترينيداد وتوباغو والسماح بتنظيم مناقشات مباشرة بين تلك الفئة من الشركات والمؤسسات المالية وسائر مؤسسات الدعم المماثلة. وهنّأ الوفد الويبو على جهودها الرامية إلى تشجيع المزيد من الفعالية والكفاءة في آليات الإنفاذ. وشجّع المنظمة على مواصلة تطوير برامج عملية بواسطة أكاديمية الويبو العالمية لفائدة الشرطة وسائر وكالات الإنفاذ والمشاركة في جهود وبرامج استشرافية أخرى في سنة ٢٠٠٤ وبعدها. وأعلن أن منظمة لحقوق الاستنساخ أنشئت مؤخرا في ترينيداد وتوباغو وأن الجهود جارية لتعزيز الأحكام التشريعية ومؤسسات الإنفاذ من أجل كبح القرصنة. ولاحظ الوفد أن المدير العام وموظفيه عاكفون على تعزيز متانة المنظمة مما أدى إلى توسيع نطاق أنشطتها والخروج عن الميدان القانوني البحت لإضافة أنشطة ترمي إلى إزالة الغموض عن الملكية الفكرية ومساعدة الجمهور على فهمها. وقال إن ذلك يجعل الملكية الفكرية تتطوّر بسرعة كمحرّك للنموّ والتطوّر. واستطرد قائلا إن مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية وزّع منشورات الويبو الفكاهية عن العلامات التجارية وحق المؤلف والبراءات على العديد من أطفال المدارس وشرائح أخرى من المجتمع في إطار مبادرات توعية الجمهور. وذكر أيضا إرسال نسخ عن "في بيتنا اختراع" على كل مدرسة في البلد، وتوزيع قرص الويبو المدمج عن الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي استقطب ردودا مشجعة حول فوائده وفعاليته ودوره في المساعدة على وضع الخطط التجارية. ولاحظ الوفد أيضا أن تنمية الموارد البشرية جزء لا يتجزأ من جدول أعمال الحكومة بشأن تنمية الموارد البشرية والرامي إلى تحويل ترينيداد وتوباغو إلى بلد متقدم مع حلول سنة ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، أعرب البلد عن امتنانه للويبو على بعثات الخبراء التي أفادتها إلى البلد والمساعدة في تدريب موظفي مكتب الملكية الفكرية على جميع المستويات. وهنّأ أكاديمية الويبو العالمية على عملها الممتاز والتدريب الذي تقدّمه. ويتوقّع الوفد أن سنة ٢٠٠٤ ستشهد وضع حصة تدريبية لإقليم الكاريبي بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة في المنطقة ومع مراعاة الأنظمة القانونية والظروف التجارية الخاصة بها. وقال إن مكتب الملكية الفكرية يتطلع إلى الإسراع في إتاحة الحصة المتقدمة للتدريب عن بعد. وأمل الوفد في أن خدمات الويبو للحلول البديلة لتسوية المنازعات على زيادة عملها في البلدان النامية ولا سيما في مجال الوساطة. وفي الختام، أثنى الوفد على اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور جودة العمل المنجز وحجمه، والذي يمكن الاسترشاد به في صياغة تشريعات وطنية في البلدان التي لم تسنها بعد.

٤٣- وهنّأ وفد جنوب أفريقيا المدير العام على إعادة انتخابه ونوّه بقيادته وبصيرته. وأعرب عن تأييده للبيان المقدّم باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن هذه الاجتماعات تنعقد في الوقت الذي تحاول فيه الملكية الفكرية والسياسات الاقتصادية والتجارية والصحية والتنموية أن تتعايش. وقال إن الجمعيات ستواجه صعوبات إن لم تكن مستعدة لتناول القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والمشكلات العالمية بصورة عامة. وأضاف قائلا إن تعددية الأطراف ينبغي أن تكون في صلب نظام التجارة العالمي وإن نظام الملكية الفكرية ينبغي أن يكون جزءا من ذلك الكلّ. ودعا الجمعيات إلى مراعاة انشغالات الدول الأعضاء، وعن الاقتضاء، التصريح بأن العلاقات الثنائية قد تضعف النظام متعدد الأطراف. وشدّد على أن تدرك الجمعيات بأن الإخفاق في اتخاذ قرارات أو تأجيل البت في القضايا الجاهزة دون سبب من شأنه أن يترك أثرا شديدا على الدول الأعضاء ولا سيما البلدان الأقلّ نموّا في مجالات مختلفة. وتحدث عن مسألة وضع معاهدة دولية ملزمة فيما يتعلق بحماية الموارد البيولوجية والوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، فقال إن الجمعيات ينبغي أن تقرّ بأن تلك القضايا تقع تحت الاختصاصات السيادية للدول الأعضاء وأن الاتجار فيها دون أية تدابير ملائمة ينبغي أن يحظر دوليا. ودعا بالتالي إلى صياغة صك دولي ملزم خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأضاف قائلا إن إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات ينبغي أن يأتي بعد استكمال صك دولي ملزم قانونيا بشأن حماية الموارد الوراثية والبيولوجية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفي ذلك السياق، لاحظ أن الخبراء ينبغي

ألا يبتّوا في مسائل السياسة العامة كمسألة الكشف عن منشأ الموارد الوراثية مثلا أو الجزاءات التي ينبغي تطبيقها في حال عدم الكشف عنه، بل ينبغي تركها لواضعي السياسات. ودعا إلى عدم إبرام أية معاهدة جديدة للويبو، بما في ذلك أية معاهدة بشأن حماية أوجه الأداء السمعي البصري، إذا كانت ستؤثر سلبا في القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار الوفد إلى ضرورة الإبقاء على تطوير نظام البراءات الدولي في جدول أعمال جمعيات الويبو بغية تمكين الدول الأعضاء من تصميم أنظمتها الوطنية للملكية الفكرية مع احتواء القضايا التجارية والاقتصادية. وقال إن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ينبغي أن تعمل على بناء قدرات الإنفاذ في البلدان النامية. وأشار في ذلك السياق إلى أن مزايا الإنفاذ ينبغي أن تتكافأ والمزايا الاقتصادية المحققة من نظام الملكية الفكرية. ودعا الويبو بالتالي إلى النظر بجدية في كيفية نقل التكنولوجيا في إطار اتفاق تريبس. وأشار الوفد أيضا إلى أن الجمعيات ينبغي أن تعتمد قرارات بشأن حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية من استعمالها كأسماء حقول على الإنترنت وأن تعمل على إدراج القرارات التي اتخذتها السنة الماضية ضمن نص قانوني بلغة المعاهدات. وأعرب عن تأييده للاتفاقات التي أبرمتها الويبو مع المنظمات الدولية. ولاحظ مع ذلك أن على الويبو التمييز بين القضايا المتعلقة بتسجيل الملكية الفكرية والمسائل المتصلة بسياسات الملكية الفكرية بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية والسياسية والتنموية. وشدّد على ضرورة تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة. وذكّر بأن الأمم المتحدة قد أنشأت هيئات دولية للقانون فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية والممارسات العرفية الدولية والآراء الاستشارية وقرارات التحكيم وأحكام محكمة العدل الدولية. وقال إن تلك السابقات قد يكون لها أثر عميق في الهيئات الخارجة عن نظام الأمم المتحدة. وأعلن في ذلك الصدد أن جنوب أفريقيا تساند عمل لجنة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وأعلن أيضا أن مجلس الوزراء وافق على تصديق بروتوكول مدريد واتفاق لاهاي (لسنة ١٩٦٠) ووثيقة جنيف (لسنة ١٩٩٩). وقال إن البرلمان سوف يناقش تلك المسائل خلال جلساته في فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حيث أن تلك الاتفاقات الدولية تؤثر في القوانين الوطنية لجنوب أفريقيا والتزاماتها الدولية. وأعلن أن صكوك الانضمام سوف تودع لدى المدير العام فور استكمال جميع أنظمة التنفيذ. وأشار إلى أن بلده سوف يعمل مع أمانة الويبو واتحاد مدريد لضمان حصول الموظفين على التدريب اللازم لتطبيق نظامي مدريد ولاهاي على النحو السليم. وقال إن بلده يعمل على استعراض الاتفاقات الدولية التي تديرها الويبو ويحلّلها بغية النظر في إمكانية الانضمام إليها في حال كانت المزايا تفوق المساوئ. وقال إن بلده يراجع تشريعه في ضوء أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وشجّع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوه. وأعرب عن تأييده لطلب فنلندا باعتماد مكتبها كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأمل في مشاطرة خبراتها مع سائر الدول الأعضاء. وفي الختام، حثّ الوفد الويبو على مساعدة الاتحاد الأفريقي ورابطة أفريقيا الجنوبية للتنمية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية وسائر المناطق لصياغة بروتوكول ينص على اعتبارها هيئة واحدة لأغراض تناول قضايا الصحة العامة. وقال إن ذلك سيمكنها من اللجوء إلى الاستيراد الموازي للأدوية داخل ولاياتها السيادية. وأعرب من جديد عن شكره للويبو على التدريب المقدم بواسطة التعليم عن بعد وعلى برنامج الملكية الفكرية المشترك بين الويبو وجامعة جنوب أفريقيا الذي أفاد موظفي مكتب جنوب أفريقيا للملكية الفكرية وعلى الندوة الجوالة بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات التي انعقدت في مراكز مختلفة في جنوب أفريقيا. وفي الختام، أعلن الوفد عن صدور التشريع بشأن الإدارة الجماعية السنة الماضية. والتمس مساعدة الويبو على صياغة اللائحة التنفيذية.

٤٤- وقال وفد البرازيل إن تنمية جميع الشعوب والأمم المستدامة واستئصال الفقر والأمية ومكافحة الجوع من التحديات الكبيرة في القرن الحادي والعشرين والمذكورة أيضاً في إعلان الألفية للأمم

المتحدة ولا بد للمجتمع الدولي التركيز عليها. وعلاوة على ذلك، أشار إلى التطورات المهمة الأخيرة في مجال الملكية الفكرية، وذكر اعتماد إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ قائلاً إنه كان حدثاً أساسياً ركز على أهمية مسألة حماية الملكية الفكرية وآثارها المحتملة في البلدان النامية في مجالات المنفعة العامة. ورأى أن من الضروري التأكد من أن تكاليف حماية الملكية الفكرية لا تتجاوز الفوائد المنبثقة عنها. وأضاف قائلاً إنه ينبغي التسليم باحتياجات البلدان النامية والصعوبات الخاصة المصادفة فيها بشكل قاطع حتى يتسنى لتلك البلدان الانتفاع بنظام الملكية الفكرية على نحو فعال. ورأى أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الويبو اليوم وستواجهه باستمرار هو إدراج "البعد الإنمائي" في جميع أنشطتها ومبادراتها الرامية إلى النهوض بالملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن من الضروري أن تعتمد الويبو إدراج البعد الإنمائي كتوجه استراتيجي تتبعه خلال فترة السنتين القادمة وبعد ذلك تمشياً مع سياسات الأمم المتحدة ومبادئها. ولفت أيضاً النظر إلى أن تعزيز حماية الملكية الفكرية ليس غاية في حد ذاتها وأن الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها نظام الملكية الفكرية مدرجة في المادتين ٧ و٨ من اتفاق تريبس أيضاً. ومضى يقول إن الويبو تقدم المساعدة التقنية لتنفيذ اتفاق تريبس. وشدد على ضرورة جعل الملكية الفكرية أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا بما يفيد منتجي المعارف التقنية والمنتفعين بها على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، حذر بأن من الضروري الحفاظ على التوازن بين حقوق أصحاب الحقوق ومصالح المجتمع. ولذا، رأى أن على جميع الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية ومن بينها ما تضطلع به الويبو المساهمة في تحقيق ذلك الهدف وعدم تقويضه على الإطلاق. ورأى أن تتمتع البلدان النامية بالمرونة اللازمة لتنفيذ التزاماتها وأنظمة الملكية الفكرية فيها بما يتوافق مع مستوى تنميتها وأهدافها الاجتماعية والبيئية والتعليمية والعلمية والصحية. واختتم بيانه معرباً عن ثقته في أن المدير العام سيقود الويبو قيادة تراعي مصالح الدول الأعضاء فيها وأولوياتها ورؤاها خلال فترة ولايته الثانية.

٤٥- وهنّأ وفد جمهورية إيران الإسلامية المدير العام على إعادة انتخابه مرحبا بالفرصة القيمة التي ستتاح للدول الأعضاء كي تجنيَ ثمار إدارته القديرة والجبارة للمنظمة. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المساعدة التقنية والقانونية والتدريبية التي توفرها الويبو ستمكّن الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية من اتخاذ تدابير حاسمة وأساسية للنهوض بالملكية الفكرية. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى أن جمهورية إيران الإسلامية اتخذت تدابير حاسمة وأساسية في مجال الملكية الفكرية خلال السنة الماضية بالتعاون الوثيق مع الويبو. وأعلن الوفد أن البرلمان وافق على انضمام إيران إلى بروتوكول مدريد مذكّرا بأن وثيقة الانضمام ستسلّم إلى المدير العام خلال سلسلة اجتماعات الجمعيات الراهنة. وأفاد الوفد بأن مجلس الوزراء تسلم وثيقة الانضمام إلى اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة وإلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي. وأشار إلى اتخاذ تدابير أولية لانضمام إيران إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات موضحا أن مجلس الوزراء سيناقش ذلك الموضوع في وقت قريب. وأفاد الوفد بأن البرلمان تلقى مشروع القانون المتعلق بالبراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات والأسماء التجارية وعلامات الخدمة فضلا عن مشروع القانون المتعلق بحماية البيانات الجغرافية مذكّرا بأن اللجنة الاستشارية القانونية العليا هي التي أعدّت المشروعين مع احترام القوانين النموذجية التي وفّرتها الويبو لها. وأعلن الوفد أن اللجنة العاملة التابعة للجنة العليا المعنية بالمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية واصلت أنشطتها بشأن الدراسات المتعلقة بذلك الموضوع على المستويين الوطني والدولي. وتحدث الوفد في هذا الصدد عن الإجراءات المهمة التي اتخذت لإعداد القوانين واللوائح التنفيذية اللازمة مع اتباع المبادئ التوجيهية التي وضعتها تلك اللجنة والإرشادات والتوجيهات التي أعطتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأتى الوفد على ذكر دراسات الماجستير في

مجال الملكية الفكرية التي أُدخلت إلى ثلاث جامعات رئيسية بالتعاون مع الويبو مشيرا إلى أن تلك الجامعات قبلت عددا من الطلبة في ذلك التخصص للمرة الأولى خلال السنة الجامعية الجارية. أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتطوير الإلمام بالملكية الفكرية ورفع مستواه، فقد أشار الوفد إلى تعاون بلده مع الويبو لإرسال بعض الخبراء من منظمات مختلفة ليشاركوا في عدة دورات تدريبية وندوات تعنى بذلك المجال. وسلّط الوفد الضوء على الندوة الإقليمية عن المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية التي نظمت في السنة الماضية في مدينة أصفهان العريقة بالتعاون مع الويبو وذلك بهدف زيادة وعي الجمهور ولا سيما الطلبة وأصحاب الشركات والخبراء والمهنيين. وذكر الوفد بأن ممثلين عن نحو ثلاثين بلدا وعن سلطات رفيعة المستوى في إيران شاركوا في ذلك الحدث. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن عقد تلك الندوة فضلا عن ندوات وطنية تناولت معاهدة التعاون بشأن البراءات وحق المؤلف أثّرت تأثيرا كبيرا في زيادة وعي الجمهور ولا سيما أصحاب الحقوق في مجال الملكية الفكرية.

٤٦- وتوجّه وفد كوبا بالتهنئة للمدير العام على إعادة انتخابه ولنواب المدير العام ومساعديه. وركّز الوفد على جودة الوثائق التي تضمنت معلومات وافية وتحليلا نوعيا وكميّا مضفية صورة أوضح على صلة نشاط الويبو بالهدف المنشود والنتائج المحققة كما تبيّنها مؤشرات الأداء. وسلّط الوفد الضوء على مواصلة الويبو تخصيص موارد بشأن أبواب الميزانية المتعلقة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور والتجارة الإلكترونية والعمل لنزع الغموض عن الملكية الصناعية في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولفت الوفد النظر إلى العمل الذي تمّ الاضطلاع به في إطار جدول الأعمال من أجل تطوير نظام البراءات الدولي ولا سيما وقع ذلك النظام على البلدان النامية. ورأى الوفد أن من الضروري مواصلة النظر في ذلك الموضوع عن كثب مع التركيز على آثاره في السياسات الوطنية المتبعة في البلدان النامية في مجالات الصحة العامة والأمن الغذائي والبيئة وفي الاقتصاد الكلي والجزئي مع الاستعانة بأمثلة عملية في ذلك الميدان. وأقرّ الوفد بما اضطلعت به الويبو من أنشطة تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات لا سيما عبر مشروع شبكة الويبو والنظام الحاسوبي لتأمين الإيداع الإلكتروني بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات فضلا عن الدعم الذي قدمته لإنشاء نظام الملكية الصناعية في كوبا مع إقامة عدة مكاتب فرعية للملكية الصناعية في مختلف المقاطعات بما فيها مقاطعة هافانا. وتحدث الوفد عن الفوائد التي جنتها كوبا من التعاون مع الويبو بشأن تدريب الموارد البشرية خاصة بالنسبة إلى البحوث والتنمية وتسويق ثروات الملكية الصناعية. وأتى الوفد على ذكر العدد الكبير من أنشطة توعية الجمهور التي نظمتها كوبا بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية والتي بثتها وسائل الإعلام الوطنية فضلا عن تنظيم أحداث متنوعة تناولت عدة موضوعات. وأكّد الوفد أن الاجتماع الرابع للملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية كان منتدى لتبادل التجارب بين بلدان المنطقة. وتحدث الوفد عن انعقاد المؤتمر الأول عن الملكية الصناعية في كوبا، قائلا إنه كان ملتقى دوليا ذا فائدة كبيرة بالنسبة إلى مختلف المعنيين بالملكية الفكرية في المنطقة ولا سيما الوكلاء الرسميون في مجال الملكية الصناعية والممثلون عن معاهد البحث والتطوير وقطاع الشركات والأوساط الأكاديمية. وأنهى الوفد حديثه معربا عن تأييده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٤٧- وأعرب وفد كوستاريكا عن تأييده الكامل لما ورد في البيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد مجدداً تأييده التام لتعيين المدير العام لولاية ثانية مبيناً أن مواصفات الويبو تعززت في مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي في ظل قيادته. وأعرب أيضاً عن ثقته بوفاء المنظمة بمهامها في مجال النهوض بالملكية الفكرية كأداة للتنمية والنمو من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما في البلدان النامية. وأشار إلى الأنشطة التي تعمل حكومة بلده على تشجيعها في مجال الملكية الفكرية، أي عمليات تحسين إطار وضع المعايير وتحديثه وإنشاء لجنة

مؤلفة من ممثلي المؤسسات العامة والوطنية تنسقها وزارة العدل وتهدف إلى تضافر الجهود فيما يتعلق بالمبادرات التشريعية. وقال إن اللجنة تولت إعداد مشروع لائحة تنفيذية لقانون الدوائر المتكاملة ومشروع إصلاح قانون الإجراءات المتعلقة بالإنفاذ واقتراحهما وتقييم النص النهائي لمشروع اللائحة التنفيذية للأحكام المتعلقة بتسميات المنشأ. وعلى نحو مماثل، لفت النظر إلى النتائج الإيجابية التي حققها مكتب تسجيل حق المؤلف والحقوق المجاورة وتجسدت في مكتب استشاري يستطيع المنتفعون الاتصال به شخصياً عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. وسلط أيضاً الأضواء على أهمية مجموعة المؤتمرات المنظمة في معهد التكنولوجيا الكوستاريكي ووزارة الأشغال العامة والنقل والمكتبة الوطنية والجامعة الحكومية للتعليم عن بعد ومعهد التدريب المهني الوطني ووزارة الثقافة وجمعية منتجي الفونوغرامات. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً بمبادرة شن حملة إعلامية في مراكز التعليم الوطنية التي خصصت لها مواد تعليمية تتلاءم مع مختلف مستويات التعليم وتتناول بشكل واضح ومبسط المفاهيم العامة للملكية الفكرية وأهميتها في مجال التنمية الثقافية والاقتصادية. وأفاد أيضاً بأن من المتوقع استهلال حملة إعلانية في وسائل الإعلام الوطنية المرئية والسمعية. وأخطر أيضاً الجمعيات بالأعمال الجارية فيما يتعلق بنظام المعلومات عن تسجيل حق المؤلف والحقوق المجاورة ونظام تقديم الاستمارات إلى مكتب تسجيل الملكية الفكرية ومشروع تحديث نظام المعلومات التكنولوجية في مجال البراءات. وبين أيضاً أن وزارة العدل اتخذت التدابير اللازمة لتحسين نتائج برنامج التدريب التقني الذي تتيحه الويبو على أمثل وجه بتوسيع نطاقه لكي يشمل تدريب الموظفين في مكتبي التسجيل على كل المستويات المهنية وأشار إلى فوائد ذلك البرنامج التي انطوت على تحسين جودة الخدمات المتاحة للمنتفعين. وذكر أيضاً خدمات التعاون التي قدمتها الويبو في مجالات مثل أتمتة مكاتب التسجيل المعنية بحماية الملكية الفكرية والنهوض باتفاق لاهاي وتدريب صغار الحرفيين والمنتجين من المناطق الريفية في البلد فيما يتعلق بتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. وأخيراً، رحب بما أبدته الويبو من مشاعر الثقة ببلده بتنظيم الاجتماع الأول للجنة الإقليمية المعنية بتدعيم الإدارة الجماعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وخص بالذكر خدمات الدعم والتعاون التي أتاحتها الأمانة على مدى عدة سنوات. ووافق مجدداً على مواصلة تأييد سياسات الويبو ومشروعاتها لجعل الملكية الفكرية أداة فعالة تمكن البلدان من إحراز التقدم.

٤٨- وأعرب وفد دومينيكا عن التزامه بالعمل مع الويبو مشيرا إلى ما جاء على لسان المدير العام عندما قال إن المعارف والابتكارات موارد تتقاسمها كافة الأمم والثقافات وهي تساعد على تحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني متى ما طورها نظام الملكية الفكرية وعزّزها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحظى المنظمة دوما بالدعم اللازم لتحقيق أهدافها بالكامل وأعرب أيضا عن شكره وامتنانه لما قدّمته من مساعدة لبلده ولبلدان أخرى في منطقة الكاريبي.

٤٩- وهنّأ وفد غرينادا المدير العام على إعادة انتخابه. وأقرّ بالدور المهم للملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي وأعرب عن امتنانه للمساعدة التي تقدمها الويبو لبلده في مجالي التدريب التقني وتكوين قدرات الموارد البشرية. وذكر الوفد حلقة العمل التي انعقدت في غرينادا في السنة الماضية تحت رعاية الويبو والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في توعية الجمهور بأهمية الملكية الفكرية. وتحدث عن التدريب الذي حظي به أمين سجل الشركات والبراءات وحق المؤلف ومسؤول في وزارة التجارة الدولية في إطار أكاديمية الويبو العالمية. وأعرب الوفد عن امتنانه لما تقدمه الويبو من مساعدة لغرينادا وخصّ بالذكر معدات شبكة الويبو. وعبّر عن تطلّع بلده لمواصلة الاستفادة من مساعدة الويبو لا سيما وأنه في طور مراجعة الإطار التشريعي المتعلق باتفاق تريبس. وأخيرا، أعاد الوفد تأكيده على التزامه بالمشاركة في إطار عالمي ينظّم شؤون الملكية الفكرية ويقوم على العدل والتكامل الفعلي.

٥٠- وهنّأ وفد تونس المدير العام لإعادة انتخابه وشكر الأمانة على جودة الوثائق المتاحة وعبّر عن امتنانه للمكتب العربي. وفضلا عن ذلك، رحّب الوفد بإنشاء مكتبين جديدين للتنسيق في واشنطن دي سي وبروكسل وعقد الأمل على إنشاء مكاتب أخرى تغطي أقاليم أخرى بغية توسيع العلاقات بين المنظمة والدول الأعضاء وتعزيزها. وعبّر الوفد عن ارتياحه للمبادرات التي قامت بها الويبو لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل توضيح العلاقة بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واستدرك الوفد قائلا إن مرحلة العمل التي وصلت إليها اللجنة الحكومية الدولية تحتّم الآن تكثيف الجهود من أجل وضع صك دولي للحماية على أن يتمّ ذلك بالتمشي مع اتفاقية اليونسكو لحماية التراث المعنوي ومع العمل الجاري على المستوى الدولي لغرض وضع صك لحماية التنوّع الثقافي. وشدّد الوفد على الأهمية المتزايدة التي تحتلها الملكية الفكرية في تونس لما لها من وقع على التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والثقافية. ورأى الوفد أن من الضروري العمل بأحكام المعاهدات واتخاذ تدابير ملائمة بهذا الشأن. وأعلن أن تونس اعتمدت نظام الضمان الاجتماعي لصالح الفنانين بغية توفير حياة كريمة وأجواء ملائمة لمزاولة أنشطتهم الإبداعية. وفضلا عن ذلك، أعلن الوفد أن تونس انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ واعتمدت قانونا بانضمامها إلى معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات بغية تيسير حماية الاختراعات في كافة ميادين التكنولوجيا. وصرّح الوفد أن تلك الاستراتيجية تهدف بصفة خاصة إلى تشجيع الأنشطة التي يقوم بها شركاء عديدون في مجال الملكية الفكرية والنهوض بها مثلا في قطاع البحث العلمي وقطاع الصناعة اليدوية وقطاع الزراعة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد عن إعداد مشروع برنامج لأصحاب المصالح بالتعاون مع الويبو أثناء زيارة وفد من خبراء المنظمة إلى تونس في فبراير/شباط الماضي. وعبّر الوفد عن تطلّعه لإدراج مشروع التحديث المذكور في إطار برنامج الويبو الإنمائي في صيغة اتفاق إطار بين تونس والمنظمة. واختتم الوفد حديثه معلنا عن انعقاد اجتماع إقليمي أفريقي عربي بشأن المنافع الاقتصادية لحماية التراث الثقافي في سنة ٢٠٠٤ في تونس العاصمة وبدعم من الويبو.

٥١- وهنّأ وفد كينيا المدير العام على إعادة انتخابه وأثنى عليه إنجازاته اللامعة معيدا التأكيد على التزام كينيا بمواصلة دعمه والتعاون معه. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية مركّزا على أهمية دور الويبو في تسهيل إبرام اتفاقيات دولية جديدة وإدارة الاتفاقيات القائمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإسداء المشورة التقنية وتوفير المساعدة للبلدان النامية. وأشار إلى أن الجميع يقرّ، لا بل يعترف، بأن الملكية الفكرية أسهمت إسهاما كبيرا في النموّ الاقتصادي لعدد كبير من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اقتناعه بقدرة الملكية الفكرية على تحفيز النشاط والتنمية الاقتصاديين في عدد أكبر من البلدان بما فيها البلدان الأقلّ نموّا. وأقرّ الوفد بأن البلدان النامية تفتقر افتقارا كبيرا إلى المعارف المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ولا بدّ من أن تحظى باهتمام عاجل كي تتمكّن من الترويج الحقيقي لتلك الحقوق وحمايتها والأهمّ من كل ذلك الاستفادة منها تماما. وفي هذا السياق، ركّز الوفد على ضرورة إعادة التشديد على الجانب الإنمائي من الملكية الفكرية وجعله هدفا مشتركا. وفضلا عن ذلك، أقرّ الوفد بأن شركات القطاع الخاص هي المحرّك الأساسي لنموّ الملكية الفكرية ويكمن دور الحكومات في العمل على توفير ظروف ملائمة لازدهار الملكية الفكرية. وذكّر الوفد بأن حكومة كينيا أدرجت الملكية الفكرية في وثيقة استراتيجيتها للحدّ من الفقر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، سلّط الوفد الضوء على التطوّرات الرئيسية التي شهدتها كينيا مؤخرا ومن بينها إصدار قانون الملكية الصناعية لسنة ٢٠٠١ الذي أدّى إلى إنشاء معهد الملكية الصناعية في كينيا وقانون حق المؤلف لسنة ٢٠٠١ وتعديلات مهمة أُدخلت على قانون العلامات التجارية. وأوضح الوفد أن سنّ تشريع خاص بالبيانات الجغرافية وآخر يخص تصاميم الدوائر المتكاملة جارٍ على قدم

وساق. وواصل الوفد حديثه معرباً عن امتنانه لمساهمة الويبو في تلك العملية وتوفيرها المشورة. وأعاد الوفد التأكيد على أهمية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور والحاجة الماسّة إلى حمايتها. وعبّر عن أسفه لعدم توصّل اللجنة الحكومية الدولية، خلال دورتها المنعقدة في يوليه/تموز ٢٠٠٣، إلى اتفاق بشأن توصية تُحال إلى الجمعيات وتتناول عمل اللجنة في المستقبل. ورأى الوفد ضروريا أن تجد الجمعيات حلاّ يراعي مختلف المصالح المتعلقة بذلك الموضوع. وأعاد الوفد التأكيد على دعمه لإبرام صك دولي ملزم قانونياً وأبدى انفتاحه للسبل التي يمكن اتباعها تحقيقا لذلك الغرض. وأشار الوفد إلى الاقتراح الذي تمّ تقديمه خلال الدورة الخامسة للجنة الحكومية الدولية والذي دعا إلى النظر في إمكانية إنشاء لجنة دائمة مثلاً تتمتّع بصلاحيات واضحة وتعمل على استحداث حقوق في مجال الملكية الفكرية ترتبط بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور بغية التوصل إلى صك ملزم قانونياً في إطار زمني محدّد. وقال الوفد إن لجنة من ذلك القبيل تستطيع أن تكون مستقلة ولكن مكمّلة لأنشطة أخرى يتمّ الاضطلاع بها في ذلك المجال. وأعرب الوفد عن امتنانه لمواصلة تقديم الويبو المساعدة التقنية واسعة النطاق لكينيا في إطار برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية مذكّراً بإسهام المنظمة القيّم في تحديث البُنى التحتية للملكية الفكرية وتنمية الموارد البشرية في بلده. وبالإضافة إلى ذلك، ركز الوفد على أنشطة الويبو التدريبية لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي أدّت دورا أساسيا في تعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية في كينيا. وأنهى الوفد حديثه مشجّعاً الويبو على مواصلة أنشطتها في مجال تكوين القدرات بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين وأعرب عن كامل تأييده للبرامج التي نُفذت وتلك التي من المرتقب تنفيذها.

٥٢- وهنأ وفد الكونغو المدير العام على إعادة تعيينه وأعرب عن تأييده غير المنقطع لأداء مهامه. وأشار بجودة الوثائق المطروحة على الدول الأعضاء، وأيّد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وركز على السياق الدولي الذي يتميز بعولمة الاقتصاد وبروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وأشار إلى التحديات التي تشهدها البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية كاستئصال الفقر والحصول على الأدوية اللازمة لمكافحة الأوبئة مثل الإيدز والتدرن والملاريا والمعلومات العلمية والتقنية الضرورية للتنمية وتطبيق القواعد الملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). وبالنسبة إلى تلك التحديات، اقترح أن تتجاوز الويبو دورها التقليدي في حماية الملكية الفكرية والنهوض بها لتصبح أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية. وأشار إلى أن البلدان النامية تواجه مشكلة كبيرة في مجال الصحة العامة وقلّة المعلومات التقنية والعلمية. والتمس من الويبو أن تبحث في إطار تعاونها مع منظمة التجارة العالمية وعمليات الإصلاح الدستوري الخاصة بها إمكانية التوفيق بين القواعد الاستثنائية في قانون البراءات بهدف تيسير حصول الشعوب على الأدوية الأساسية. وشدد أيضاً على أهمية مشروع شبكة الويبو الذي يسمح لجميع البلدان الأعضاء بالاتصال بشبكة المعلومات العالمية في مجال الملكية الفكرية. وعلّق الأهمية على مسألة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعقد الأمل على أن تتواصل أنشطة الويبو في إطار اللجنة الحكومية الدولية وأن تسمح بوضع صكوك قانونية ملائمة لحماية تلك المجالات التي تعد مصدراً مهماً للإيرادات في البلدان الفقيرة. وأنهى حديثه معرباً عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها الويبو إلى بلده وخص بالذكر ربط نظام الملكية الصناعية الوطني بشبكة.

٥٣- وهنّأ وفد نيكاراغوا المدير العام لإعادة انتخابه لولاية ثانية وتمنى له نجاحا عظيما. وشكر أمانة الويبو على جودة الوثائق المتاحة للجمعيات وأيّد وجهات النظر التي أدلى بها وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وركّز الوفد على الدعم الذي يقدمه مكتب التعاون لأغراض التنمية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكّد أن منظور الويبو الاستراتيجي بشأن إزالة الغموض عن الملكية الفكرية تدريجيا كان ضروريا وجاء في الوقت المناسب. وقال إن نيكاراغوا

قدّمت دليلا واضحا على ثقتها بأهمية نظام الملكية الفكرية من خلال قوانين حديثة تضمن للشركاء الرئيسيين المتعاملين به مزاياه المهمة. وذكر أنشطة عديدة أُقيمت خلال السنوات القليلة الماضية في مجال التدريب والدعم التقني والكشف عن المعلومات وعمليات أتمتة خدمات الملكية الفكرية وتوسيعها وتدريب موظفي جمعيات الإدارة الجماعية. وقال الوفد إن أول جمعية للإدارة الجماعية في نيكاراغوا جسّدت القيم الوطنية الأساسية استنادا إلى أدلة وثائقية مهمة تبيّن طريقة تفكير البلد. وذكر الوفد أن تلك الجمعية أُسست بدعم مستمر وحاسم من الويبو. وشدّد الوفد على أن نيكاراغوا تحتفل باليوم العالمي للملكية الفكرية سنة بعد أخرى. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، أشار الوفد إلى أن أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة حصلوا على خبرة ممتازة من خلال البرنامج المُعّد بالمشاركة مع الويبو في ذلك المجال. وذكر الوفد أن العمل مستمر ويتقدم حاليا بشأن تزويد أصحاب العمل في نيكاراغوا بمعلومات عن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وفضلا عن ذلك، انضمّت نيكاراغوا في سنة ٢٠٠٢ إلى ثلاثة صكوك دولية قانونية وهي "١" معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، "٢" ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي التي عزّزت القانون الحديث رقم ٣١٢، "٣" ومعاهدة التعاون بشأن البراءات التي دخلت حيّز التنفيذ، مع المعاهدات الأخرى، في مارس/آذار ٢٠٠٣. وأفاد الوفد أن تنفيذ المعاهدات المذكورة تمّ بنجاح بفضل الجهود التنسيقية مع الويبو. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، رأى الوفد ضرورة مواصلة العمل فيها كي لا تضيع الفرصة التي أتاحها العمل المنجز. وأشار الوفد إلى أن نيكاراغوا حقّقت تقدما في تطبيق قوانين الملكية الفكرية وتنفيذها من منظور تدريب فئات متنوعة، في القطاعين العام والخاص، من ضمنهم قضاة ونواب عامون ومن خلال تدريب موظفي مكتب الملكية الفكرية وتقديم الخدمة المستمرة والفعّالة وفي الزمن المحدد للمنتفعين بنظام الملكية الفكرية في مجال الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى فاعلية الوساطة وفعاليتها في تسوية المنازعات بوسائل إدارية. واستطرد الوفد قائلا إن جامعتين في نيكاراغوا وهما جامعة نيكاراغوا الوطنية المستقلة والجامعة الوطنية للزراعة عضوان في اللجنة المختصة بحماية الأصناف النباتية وفقا للإجراءات المذكورة في القانون ٣١٨ واتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة. وأضاف الوفد إنه مدرك لحقيقة أن مزيدا من العمل ينبغي أن يُنجز لكن حكومة نيكاراغوا تأمل أن يستمر دعم الويبو لها وأن تحصل الويبو على الموارد الضرورية التي تمكنها من تحقيق مشاريعها المتنوعة. وحثّ الوفد أيضا الحكومات الصديقة على دعم جهود الويبو بغية الاستمرار في النهوض باقتصاد المعارف وتعزيزه في نيكاراغوا.

٥٤- وهنّأ وفد المغرب المدير العام على إعادة انتخابه ونوّه بعمله الدؤوب من أجل النهوض بالملكية الفكرية في مختلف الدول الأعضاء. وأثنى أيضا على كبار موظفي الويبو الذين تم تعيينهم أو تجديد تعيينهم مؤخرا. وأعرب عن امتنانه لموظفي المكتب العربي. وأحاط علما مع الارتياح بتقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وأيّد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وتطرّق فيما بعد إلى الأنشطة الرئيسية التي أنجزت في المغرب هذه السنة في مجال الملكية الفكرية. فبالنسبة إلى الملكية الصناعية، ذكر الوفد زيادة بنسبة ٦٪ في عدد الإيداعات الوطنية لسندات الملكية الصناعية خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠٠٣. وذكر أيضا أن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية واصل تطوير نظامه الإعلامي بشأن الملكية الصناعية والتجارية بإتاحة خدمات شبكية للجمهور. وأضاف قائلا إن المكتب نشر موقعه على الإنترنت بالعربية والفرنسية والإنكليزية والإسبانية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٣. وقال إن الموقع يتيح الإطلاع المباشر على قاعدة البيانات بشأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والشركات التجارية. وبيّن أن تلك البيانات تشمل أيضا العلامات التصويرية. وأشار إلى أن المكتب

واظب على متابعة أنشطة التعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات. واستعرض الوفد فيما بعد مختلف الأنشطة المنجزة بالتعاون مع الويبو. فذكر إسهام المكتب في تكوين سبعة موظفين من بلدان عربية. وذكر حملات التوعية بحق المؤلف والحقوق المجاورة مما ساهم في تعزيز دور المكتب المغربي لحق المؤلف. وأعلن أيضا أن بلده، ووفقا للتعهدات التي قطعها على نفسه، عمل على تحديث ترسانته القانونية بمساعدة الويبو. وبيّن أن القانون المغربي الجديد بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة يتضمن حاليا جميع الأحكام المعنية المتعلقة باتفاق تريبس وأحكام معاهدتي الويبو للإنترنت (أي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي). وفي ذلك الصدد، أعلن الوفد أن إجراءات التصديق على المعاهدتين المذكورتين قد دخلت مرحلتها الأخيرة. وأعرب عن أمله في الحصول على مساعدة الويبو التقنية في ذلك المجال. وأعلن أيضا عن نشر موقع المكتب المغربي لحق المؤلف على الإنترنت وإصدار نشرة إعلامية جديدة. وتحدّث الوفد عن التطبيق الفعال للقانون المغربي الجديد بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، فذكر تنظيم حملة وطنية واسعة النطاق للتوعية بقطاع التسجيلات الصوتية ومكافحة قرصنة التسجيلات الصوتية والسمعية البصرية. وفي ذلك الصدد، أسندت الحكومة المغربية إلى المكتب المغربي لحق المؤلف مهمة متابعة تلك الحملة بشقيها الخاصين بالتوعية والإنفاذ. وأقرّ الوفد بالدور الاقتصادي الذي تؤديه الملكية الفكرية وبعلاقتها الواضحة بهجرة الاستثمارات. وشدّد على أهمية كبح الآثار السلبية للقرصنة في المجالين الاجتماعي والثقافي بغية تشجيع الأنشطة الإبداعية في محيط سليم وملائم. وأعلن في ذلك الصدد عن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بمساعدة المكتب الوطني لحق المؤلف في جهوده الرامية إلى الأخذ بالمرونة اللازمة لإعادة تنظيم ذلك القطاع وتقنينه بما يسمح للمهنيين بالمشاركة في ذلك المشروع. وهنّأ الوفد أكاديمية الويبو العالمية على الدور المهم الذي تؤديه في مجال التكوين والبحث مما يساهم في الارتقاء بالقدرات المغربية في مجال الملكية الفكرية. وأعلن أن المغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصدد إبرام اتفاق التبادل الحرّ. وقال إن الاجتماعات التفاوضية الجارية حاليا تشمل جانب الملكية الفكرية أيضا. وأضاف قائلا إن بلده يشارك بفعالية في أنشطة البرنامج الأوروبي لحوض المتوسط حيث تحتل الملكية الفكرية مكانة مهمة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن بلده شارك بفعالية في أعمال مجلس اتفاق تريبس، بصفته منسق الفريق الأفريقي لدى منظمة التجارية العالمية، بغية الوصول إلى تسوية للمسائل المطروحة في إعلان الدوحة، لا سيما تلك المرتبطة بالصحة العامة وتوسيع حماية البيانات الجغرافية.

٥٥- وأيد وفد بنغلاديش البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة البلدان الأقل نموا ورابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا. وأشار الوفد إلى المبادرات التي اتخذتها الويبو خلال العام الماضي لدعم النهوض بثقافة الملكية الفكرية وتطوير البُنى التحتية للملكية الفكرية. وعبّر الوفد بصفة خاصة عن تقديره للمدير العام للويبو لتنظيم حلقة عمل مشتركة بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ اتفاق تريبس لفائدة البلدان الأقل نموا في إقليم آسيا والمحيط الهادئ في دكا (بنغلاديش) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأشار الوفد إلى أن قدرة الملكية الفكرية على المساهمة في التنمية الوطنية كان مجالا غير مطروق سابقا ولم تُعر البلدان الصناعية أهمية لحماية الملكية الفكرية في المراحل الأولى من تطورها. وذكر الوفد أيضا أنه اطلع بإمعان على الخطة متوسطة الأجل لأنشطة برنامج الويبو ومنظور المنظمة وتوجهها الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩. وشدّد الوفد على أهمية التركيز على البُعد التنموي في تلك البرامج والأنشطة. وعبّر عن شكره لالتزام الويبو بقضايا ذات أهمية كبيرة للبلدان الأقل نموا واستدرك قائلا إنه يود أن يلمس اهتماما مركزا على احتياجات البلدان الأقل نموا في مجال تطوير أنظمة الملكية الفكرية فيها والتركيز على مجالات يمكن أن تولّد منافع ملموسة. ودعا الوفد الأمانة إلى إعداد دراسات لتقييم كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية لمزيد من الأغراض الاقتصادية الوطنية معبرا عن قناعته بأن مثل تلك الدراسات ستكون دليلاً مفيداً

تسترشد به البلدان الأقل نموا. وطلب الوفد أيضا إلى الأمانة تقديم المزيد من المساعدة والدعم لتكوين الكفاءات وتطوير البُنى التحتية وتنمية الموارد البشرية في البلدان الأقل نموا على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا الملائمة بأسعار معقولة مسألة ذات أهمية حيوية. وعبّر الوفد عن ارتياحه لمبادرة إعداد دليل عن التفاوض بشأن نقل التكنولوجيا سيكون متاحا للدول الأعضاء قريبا. وأشار الوفد أيضا إلى أن الكتيب العام سيكون مفيدا جدا ولكن إعداد كتيبات مخصصة للبلدان سيكون ذات أهمية أكبر ولا سيما للمستثمرين المحتملين. وناشد الوفد الأمانة أن تدرس مسألة إعداد كتيبات وفقا لطلبات الزبائن وتضمنها معلومات خاصة بالبلد المعني. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد أنه يعير أهمية كبيرة للمناقشات الجارية بشأن نظام دولي للبراءات وشكر المدير العام لمبادرته بطلب إعداد أربع دراسات لتقييم أثر ذلك النظام في البلدان النامية. وقال الوفد إنه يتطلع إلى التعاون مع الويبو لتنفيذ مثل تلك البرامج في بنغلاديش. وأضاف أنه بعد المناقشات التي جرت في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أصبح واضحا أن الجمعيات بحاجة للتفاوض بشأن وضع صك دولي لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور ضمن جدول زمني محدد. وعبّر الوفد عن دعمه الكبير لاستمرار العمل في اللجان واقترح أن يوعز المدير العام بإعداد دراسة متخصصة لجمع وتصنيف ما يعتبر معارف تقليدية أو فولكلور. وأضاف الوفد أن تلك الدراسة ستقدم للبلدان الأقل نموا توضيحا عن الإمكانيات في ذلك المجال وستكون نقطة انطلاق جديدة لمزيد من العمل للدول الأعضاء. وأشار الوفد عن ارتياحه للزيادة المتواضعة التي تحققت في مجال التعاون لأغراض التنمية على الرغم من التخفيض العام في الميزانية واعتبر تلك النشاطات ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، رحّب الوفد بالتوصيات بشأن تخفيض الرسوم لفائدة جميع البلدان الأقل نموا بنسبة ٧٥ في المائة وأشار إلى أن ذلك التخفيض قد يسهم في تعزيز الانتفاع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في البلدان الأقل نموا. وأثنى الوفد على مساهمة أكاديمية الويبو العالمية في تنمية الموارد والقدرات البشرية في البلدان الأقل نموا. وذكر الروابط التي نشأت بين مؤسسات في البلدان الأقل نموا. وحثّ الويبو على زيادة دعمها لتلك الأنشطة ودراسة مسألة تنظيم برامج تدريبية للدبلوماسيين من البلدان الأقل نموا. وأنهى الوفد كلمته معبرا عن تأييده التام لأنشطة الويبو في السنة المقبلة.

٥٦- وأيّد وفد باكستان بيان مجموعة البلدان الآسيوية مهنئاً المدير العام لإعادة انتخابه. وذكّر الوفد بأن فترة السنة والنصف المنصرمة شهدت أنشطة مكثّفة ومثمرة للويبو. ومضى الوفد في حديثه مركزا على بعض الإجراءات التي تمّ اتخاذها مؤخرا في مجال الملكية الفكرية في باكستان لا سيما النهج الثلاثة التي اتُبعت لتعزيز نظام الملكية الفكرية، وذكر في مقدّمتها ترشيد البنية المؤسّسية لإدارة الملكية الفكرية وقرار مبدئي بدمج مكاتب الملكية الفكرية الثلاثة الحالية المختصة بالبراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف لتصبح منظمة مستقلة واحدة للملكية الفكرية تُعنى برسم سياسات الملكية الفكرية وإدارة حقوق الملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن المنظمة ستُعنى بمسائل متنوّعة مثل الإنفاذ الذي يتناوله حاليا عدد من الوزارات. وذكر في المقام الثاني التركيز المتواصل على مسألة تعزيز معايير الملكية الفكرية وقوانينها. وأشار الوفد إلى أن الخبرة المكتسبة في تنفيذ القوانين المعدّلة بما يراعي اتفاق تريبس أدت إلى إعادة النظر في قانون البراءات وتعزيزه. وأضاف الوفد قائلا إن باكستان بصدد إعداد مشروع قانون لحماية البيانات الجغرافية والنظر في انضمامها إلى بعض الاتفاقات الدولية لا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات وبروتوكول مدريد. وذكر في المقام الثالث الجهود المنسّقة لتطوير وعي المنتفعين المحتملين بالمنافع الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية مع تنويع الفئات المستهدفة من المنتفعين ومن ضمنها شركات قطاع التصدير وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومصمّمو النسيج وأصحاب مصانع الأثاث فضلا عن قطاع الموسيقى وبصفة خاصة الملحنين والفنانين. وأشار الوفد أيضا إلى أن نتائج ذلك العمل كانت مشجعة بحيث أبدى الكثير من الشركات والفئات المستهدفة

اهتماما كبيرا بالانتفاع بحقوق الملكية الفكرية للنهوض بوضعه الاقتصادي. وأشار الوفد أيضا إلى أن باكستان اتخذت العديد من الإجراءات للنهوض بنظام الملكية الفكرية وتتطلّع إلى مزيد من التعاون مع الويبو في المستقبل في العديد من الميادين من ضمنها إسداء النصح بشأن جوانب تتعلق بسياسة الملكية الفكرية لا سيما في سياق إنشاء نظام وطني يعنى الابتكار وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات في مجال الترتيبات المؤسّسية لصياغة سياسة حقوق الملكية الفكرية وإدارتها والدعم المادي لمنظمة حقوق الملكية الفكرية المعتزم إنشاؤها بغية تيسير عملها الفعلي وإقامة حلقات عمل مركّزة ومشاورات بين الخبراء عن الانتفاع بصكوك الملكية الفكرية ولا سيما العلامات التجارية والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية بغية النهوض بالقدرة التنافسية للشركات التجارية. وركّز الوفد أيضا على النصائح السديدة بشأن صكوك الملكية الفكرية القائمة أو صكوك خاصة بحماية المعارف التقليدية ولا سيما الأدوية الشعبية ومشاورات بين الخبراء بشأن تحسين قوانين الملكية الفكرية وبصفة خاصة ما يتعلق بحماية قطاع المعلومات والبرامج الحاسوبية الناشئ في باكستان وعلاقته وقطاع البيوتكنولوجيا. وأشار الوفد إلى أن الويبو اضطلعت بدور حاسم للانتفاع بحقوق الملكية الفكرية بتقديمها النصح الموضوعي والدعم المادي، كلما اقتضى الأمر ذلك، للمساعي الوطنية. وقال إن المدير العام سبق أن ذكر ذلك في البيان الذي أدلى به بمناسبة إعادة تعيينه حينما استعرض الأهداف الاستراتيجية المنشودة في ميادين مثل تحديث الإدارة ومخاطبة الجماهير والتعاون لأغراض التنمية. واختتم الوفد حديثه معبّرا عن تأييده لتلك الأهداف وتطلّعه إلى استفادة برامجه الوطنية في هذا الصدد في المستقبل.

٥٧- وهنّأ وفد بابوا غينيا الجديدة المدير العام على إعادة انتخابه وضمّ صوته إلى البيان المقدّم باسم مجموعة بلدان آسيا. وأقرّ بالتقدم الكبير الذي أحرزته الويبو والإنجازات المهمة التي حققتها. وأثنى على المدير العام والويبو الجهود المبذولة في النهوض بالملكية الفكرية كأداة للتنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأعلم الوفد الجمعيات أن بلده كان أوّل بلد جزيري من جنوب المحيط الهادئ ينضم إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات باعتبارها الركن الأساس في تطوير حقوق الملكية الفكرية في البلد. وقال إن ذلك يقتضي تحسين الأنظمة والإجراءات القائمة في بلده. وأشار في ذلك الصدد إلى المراجعة والتعديلات التي خضعت لها قوانين البراءات والعلامات التجارية بغية استيفاء القواعد والمعايير والممارسات الدولية. وشدد الوفد أيضا على أن بلده ما كان ليحقّق كل ذلك لولا الدعم والمساعدة من الويبو والوكالات الدولية المانحة الأخرى. وشدّد أيضا على أن بلده أشرف على المراحل النهائية في الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية بشأن جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وأعرب عن اقتناعه بأن عضوية بلده في معاهدة التعاون بشأن البراءات من شأنها أن تحسن النفاذ إلى أنظمة البراءات الوطنية في مختلف الدول الأعضاء المتعاقدة بموجب المعاهدة. وفي الختام، أكدّ الوفد من جديد على التزامه بالنهوض بالأنشطة الفكرية وحمايتها في بابوا غينيا الجديدة وعلى تمسّكه بالعمل الوثيق مع الويبو.

٥٨- وهنّأ وفد أنتيغا وبربودا المدير العام لإعادة انتخابه وعبّر عن تأييده المتواصل للويبو لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات المتخذة لصالح البلدان النامية. وأثنى الوفد على المدير العام والأمانة جودة العمل الذي أنجز في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كما يرد ذلك في تقريرَي أداء البرنامج وتنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، أيّد الوفد بيانات كل من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وجامايكا وترينيداد وتوباغو. وأشار إلى التطور المطرد الذي تحقق في ميدان الملكية الفكرية في أنتيغا وبربودا في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وعزا الوفد ذلك التطور إلى سلسلة الاجتماعات التي عقدت بين مسؤولي الويبو وبرلمانيين وموظفين حكوميين ومحامين ووكلاء وموظفي الجمارك والشرطة وغرفة التجارة وجمعية الشركات والصناعات الصغيرة فضلا عن أصحاب مصالح آخرين يهتمون بالملكية الفكرية وحق المؤلف. وصرّح الوفد أن تلك الاجتماعات سمحت للمشاركين بالاطلاع على طبيعة حقوق الملكية الفكرية وأهمية حمايتها وتعزيزها واستغلالها وأفضل الوسائل التي تمكّن بلدا مثل أنتيغا

وبربودا من الإفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها نظام ملكية فكرية فعال. وعبّر الوفد أيضا عن تقديره للمساعدة القيمة التي قدمتها الويبو خلال الجلسة الخاصة المشتركة في مجلسي البرلمان عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية والنهوض بها كأداة لتحقيق الرفاهية. وأضاف الوفد أن ازدياد الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية في أنتيغا وبربودا أفضى إلى زيادة في طلب وضع تشريعات جديدة للملكية الفكرية وإنشاء نظام ملكية فكرية فعال. وذكر الوفد أن المجلس الأدنى في البرلمان وافق على مشروع قانون جديد بهذا الشأن قبل أن يعرض على المجلس الأعلى ليعتمده بشكل نهائي. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد أنه يجري تجديد موقع مكتب الملكية الفكرية والتجارة وتعيين الموظفين. وطلب المنتفعون بنظام الملكية الفكرية المحتملون برامج تدريبية تعدهم للإلمام بالقانون الجديد. ونوّه الوفد بالاقتراح الذي قُدم أثناء اجتماع الوزراء المعنيين بالملكية الفكرية في يونيه/حزيران ٢٠٠٢ في سورينام بشأن إعداد حملة توعية جماهيرية موسعة عن أهمية الملكية الفكرية في بلدان الكاريبي. وأبرزت بعثة تقصي الحقائق فيما بعد الحاجة إلى مزيد من المشاورات بين أعضاء مختلف القطاعات التي سيكون لسياسات الملكية الفكرية الجديدة وقع عليها. وأثنى الوفد على الويبو استجابتها السريعة وتنظيمها مشروع حملة إذكاء الوعي الجماهيرية الشاملة. وذكر بوجهات نظره التي عبّر عنها أثناء اجتماعات الجمعيات في سنة ٢٠٠٢ والتي ناشد من خلالها الويبو لاتخاذ مزيد من المبادرات التي تُعنى بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية مثل منطقة الكاريبي. وحثّ الوفد الويبو على مساعدة البلدان التي تواجه تحديات كتلك التي واجهتها بلدان المنطقة نتيجة لإنشاء السوق والاقتصاد الموحدين للكاريبي. وفضلا عن ذلك، عبّر الوفد عن تقديره لوضع مشروع تعاون تنموي في منطقة الكاريبي يهدف إلى مساعدة بلدان تلك المنطقة على تطوير أنظمة ملكية فكرية فعالة وسياسات قائمة على الاستباق بغية تمكينها من حصاد المنافع الاقتصادية لاقتصاد المعارف وزيادة التعاون في المنطقة. وتطلّع الوفد إلى إبرام اتفاق لغرض تنفيذ المشروع في أنتيغا وبربودا في اجتماع الوزراء المسؤولين عن الملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. واختتم الوفد حديثه آملا أن يساهم ذلك المشروع في تعزيز السياسات الاقتصادية لأنتيغا وبربودا ويوطد علاقتها مع الويبو والمنطقة.

٥٩- وهنّأ وفد عُمان المدير العام على إعادة انتخابه وأيّد بيان مجموعة البلدان الآسيوية وصرّح قائلا إن عُمان تشرّفت باستضافة الاجتماع الوزاري المعني بالمعارف التقليدية والفولكلور في مسقط في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. ومضى يقول إن الاجتماع انتهى إلى صدور إعلان مسقط. وعبّر عن تطلّع بلده إلى قيام توافق في الآراء حول تلك الوثيقة الدولية لما تكتسيه من أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية. وأعلن الوفد التزامه بقضية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وعبّر عن تقديره للجهود المبذولة في ظلّ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأبدى دعمه التامّ لأي جهد تبذله اللجنة والويبو عامة في ذلك الصدد. وشدّد أيضا على ضرورة حماية الملكية الفكرية في جميع المجالات وأعرب عن تقديره لجهود الويبو في مجال إذكاء الوعي والتعاون مع البلدان العربية. وخصّ بالذكر النجاح الذي تكلّل به اجتماع انعقد مؤخرا في مسقط وحضره ١٨ بلدا عربيا. واختتم كلمته معبّرا عن ثقته في النتائج التي ستخلص إليها الجمعيات.

٦٠- وشكر وفد قيرغيزستان المدير العام والأمانة على الأعمال المنجزة لتطوير النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية ودعم نظام الملكية الفكرية في قيرغيزستان وسائر البلدان في المنطقة. وأشار أيضاً إلى النجاح الواضح الذي حققه بلده في تطوير نظام الملكية الفكرية وأصبح بيناً لدى إجراء تقييم عام لإنجازات مكتب الملكية الفكرية الوطني خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيسه في يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، لفت الانتباه إلى دخول ١٢ قانوناً متخصصاً بشأن الملكية الفكرية حيز التنفيذ في قيرغيزستان وصياغة مشروع قانون بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال إن بلده انضم أيضاً إلى ٢٠ معاهدة دولية بشأن الملكية الفكرية من بينها ١٨ معاهدة تديرها الويبو. وأضاف قائلاً إن البرلمان ينظر حالياً في قانون بشأن الانضمام إلى بروتوكول مدريد.

ومضى يقول إن قيرغيزستان انضمت إلى ست معاهدات تديرها الويبو بما فيها اتفاق لاهاي واتفاقية روما ومعاهدة قانون العلامات ومعاهدة بودابست خلال سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ولفت أيضاً النظر إلى تعاون قيرغيزستان مع الويبو في إطار اتفاق تعاون تم التوقيع عليه في سنة ٢٠٠١ خلال زيارة المدير العام إلى البلد. وأضاف قائلاً إن وفداً من قيرغيزستان زار الويبو في فبراير/شباط ٢٠٠٣. وسلط الأضواء على ما تضطلع به الويبو من أعمال لمتابعة مسائل معينة بما فيها المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور ومشروع شبكة الويبو والإيداع الإلكتروني وحماية حقوق الملكية الفكرية وأنشطة أكاديمية الويبو العالمية. ورحب أيضاً بتعاون الويبو مع منظمة التجارة العالمية وأشار إلى أهمية تطوير نظام عادل للتجارة الدولية يسمح بتنمية اقتصاد البلدان في العالم على نحو متناسق. وفي هذا الصدد، رأى أن من الضروري أن تضطلع الويبو بدور كبير في مسائل التجارة الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. وأفاد أيضاً بأن قيرغيزستان هي أول بلد من أسرة الدول المستقلة أصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية وأنها تساعد حالياً بلدان أخرى على الانضمام إلى تلك المنظمة. وفي هذا السياق، أعلن الوفد أن وزارة التجارة والصناعة الخارجية في قيرغيزستان تعتزم إنشاء مركز لآسيا الوسطى لتدريب المتخصصين من البلدان التي تستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وطلب من الويبو أن تدعم عمل المركز فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية.

٦١- وأيّد وفد ليسوتو البيان الذي أُدليَ به باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أن الأنشطة التي اضطلعت بها الويبو خلال الفترة قيد النظر توضح منظور المدير العام الذي يتطلع إلى منظمة أكثر مرونة وأكثر استجابة للمتغيرات في الاحتياجات العالمية وأكثر اهتماما بها. وأثنى الوفد على التزام الويبو بالنهوض بالشفافية وإمكانية المساءلة كما دلّت على ذلك التقارير المقدمة. وعبّر الوفد عن تقديره للويبو لأخذها بعين الاعتبار خصوصية كل بلد وعملها على تعزيز نظام الملكية الفكرية فيه من خلال خطط عمل وطنية التركيز. وفي هذا الصدد، عبّر وفد ليسوتو عن شكره بشأن مشروع الأتمتة الذي لن يعمل على ردم الهوة الرقمية فحسب، بل سيقطع شوطا أيضا في تحسين أداء الخدمات. وأبرز الوفد بالإضافة إلى ذلك الدعم المتواصل الذي تقدمه الويبو لمعارض الملكية الفكرية الوطنية السنوية في بلده، مما يدل على التزام المدير العام بمسألة إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وجعلها أيسر لعامة الجمهور. وأشار الوفد إلى أن التعاون بين ليسوتو والويبو تضمّن أيضا تنمية قدرات الموارد البشرية من خلال مشاركة ليسوتو في حلقات العمل دون الإقليمية التي نظمتها الويبو بشأن التصنيف الدولي للبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية فضلا عن الندوات التدريبية التي أقامها كل من الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب تنسيق السوق الداخلية بشأن المسائل الإدارية المتعلقة بإجراءات البراءات والعلامات التجارية. وذكر الوفد المرونة الإبداعية التي تحلّت بها الويبو للاستجابة إلى مسائل الملكية الفكرية المستجدة مثل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وذلك بتيسير دراسات شاملة ومناقشات في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعبر الوفد عن أمله في أن تتبلور تلك الجهود في صيغة صكوك دولية ملزمة قانونيا.

٦٢- وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية المدير العام على إعادة انتخابه وأعرب عن ثقته في استمرار المدير العام في ممارسة قيادته المتينة للمنظمة. وأيد أيضا البيان الذي أدلي به باسم المجموعة باء. ورحب بجهود المدير العام المبذولة سعياً إلى تعزيز قيمة الملكية الفكرية وأثرها الإيجابي في العالم. ولفت الانتباه إلى تأييده لرؤية المدير العام بشأن الملكية الفكرية كأداة فعالة للنمو الاقتصادي يستطيع جميع الشعوب الانتفاع بها لا بل ينبغي لهم ذلك لحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعبر عن تأييده التام للأعمال التي اضطلعت بها الويبو لأداء مهمتها الأولية، أي النهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم. وكرر اعتقاده بأن تشديد حماية الملكية الفكرية يشجع الإبداع المحلي والاستثمار المحلي والأجنبي ونقل التكنولوجيا. ورأى أن أعمال الويبو ضرورية لمساعدة البلدان على

إنشاء أنظمة متينة للملكية الفكرية. وأعرب عن عزمه على مواصلة العمل عن كثب مع الويبو في إطار سعيها إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تحقيق تلك الأهداف. وعلاوة على ذلك، شكر الويبو على ما أعدته من وثائق شاملة. ومضى يقول إنه قد لا يوافق على كل اقتراح غير أنه هنأ الأمانة على تفانيها وعملها الجاهد لتوضيح المسائل التي ينبغي اتخاذ قرارات بشأنها. وأفصح عن تقديره لجهود الويبو المبذولة لوضع مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وقال إن بلده يواصل مناداته بتوخي الانضباط وتحديد الأولويات وتعزيز الفعالية في سياق الموارد المالية للمنظمات الدولية. وأشار بوجه خاص إلى تطلعه إلى العمل مع سائر الدول الأعضاء على مسألة إصلاح رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. واختتم كلمته متطلعاً إلى تناول المسائل المهمة المدرجة في جدول الأعمال بروح من التعاون وبهدف تحقيق النتائج ومعرباً عن ثقته في نجاح الجمعيات.

٦٣- وأحاط وفد هنغاريا جمعيات الويبو علماً بأن جمهورية هنغاريا وقعت على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ربيع سنة ٢٠٠٣ مما أضفى بعداً جديداً على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هنغاريا. ورحب أيضاً بسلاسة عملية إعادة تعيين المدير العام ونجاحها مما يضمن قيادة ثابتة. وأعرب عن موافقته على نتائج أنشطة الويبو المتعلقة بالإصلاح الدستوري وعقد الأمل على مواصلة أخذ خصائص المنظمة في الاعتبار بإيلاء العناية اللازمة في إطار متابعة عملية الإصلاح. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات من أجل تطوير نظام البراءات الدولي، بما في ذلك إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، أعلن أن بلده أيد الجهود المبذولة في ذلك المجال ووافق على إنشاء نظام محكم التوازن يأخذ في الحسبان احتياجات المنتفعين ومكاتب البراءات على السواء. وركز على أهمية العلاقة بين تنسيق قانون البراءات الموضوعي في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وعملية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن هنغاريا ما زالت تعتبر أزمة عبء العمل في المكاتب الكبيرة من الأولويات على الأمد القصير، وترى أن بإمكان المكاتب الصغيرة الاستمرار في الاضطلاع بدور مهم بتوفير خدماتها في مجال الفحص. وأشار أيضاً إلى أن بلده أصبح عضواً في الاتفاقية الأوروبية للبراءات وانضم إلى وثيقة سنة ١٩٩١ لاتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وفي إطار التعديلات التي يلزم إدخالها على قانون البراءات الهنغاري نتيجة لانضمام البلد إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات، أشار إلى سريان تعديل المهلة المحددة بناء على المادة ٢٢ من معاهدة التعاون بشأن البراءات والبالغة ٣١ شهراً في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ أيضاً. ومضى يقول إن التعديلات شملت أيضاً التعديلات اللازمة لضمان التمشي مع قانون الاتحاد وتوجيه المفوضية الأوروبية بشأن الحماية القانونية للاختراعات البيوتكنولوجية واللائحة التنظيمية للمفوضية الأوروبية بشأن حماية الأصناف النباتية مما يفضي إلى توافق قانون البراءات مع وثيقة سنة ١٩٩١ لاتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة ومع النظام الأوروبي بشأن الحقوق المتصلة بالأصناف النباتية عند الاقتضاء. وسلط الضوء على المنتدى المشترك بين الويبو ومكتب البراءات الهنغاري الذي انعقد في بودابست في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة بودابست. ولفت أيضاً الانتباه إلى أن البرلمان الهنغاري صدق على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي واعتمد القواعد التي تحدد الجوانب المشتركة بين القانون الهنغاري والاتفاق. وأعلن كذلك عن عزم بلده على انسحابه من وثيقة لندن لاتفاق لاهاي بعد أن صدق على وثيقة جنيف لذلك الاتفاق. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً بأن الاتفاق بين المكتب الوطني الفرنسي للملكية الصناعية ومكتب البراءات الهنغاري بشأن إعداد قاعدة بيانات مشتركة متعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية حظي بتأييد مفوضية الاتحاد الأوروبي وأن المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أفصح عن اهتمامه بالمشاركة في المشروع. وشدد على أهمية توفير حماية راسخة وفعالة للبيانات الجغرافية وضرورة التعاون الدولي في هذا الصدد.

وأفاد بأن الدراسات المعدة يسرت التفاهم بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة. وعبر عن تأييده التام لمواصلة أعمال الويبو ومنظمة التجارة العالمية المتعلقة بذلك الموضوع غير أنه ركز على ضرورة تجنب أي ازدواج في الأعمال. وفي مجال حق المؤلف، أعرب عن أمله في أن تسارع الويبو في عقد مؤتمر دبلوماسي آخر لاعتماد معاهدة جديدة بشأن الأداء السمعي البصري وأشار إلى استعداد بلده للمساهمة في اختتام تلك العملية بتكليلها بالنجاح. ولفت أيضاً النظر إلى توقيع هنغاريا على معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت وتقدم الإجراءات المؤدية إلى إصداره. وأشاد بأنشطة الويبو في مجال أسماء الحقول في ظل مركز الويبو للتحكيم والوساطة وأنشطة النهوض بقضايا الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأخطر الجمعيات بأن مكتب البراءات الهنغاري واصل تطوير نظام التدريب في مجال الملكية الصناعية وأشار إلى إعداد اتفاق تعاون مع الويبو بشأن تدريس الملكية الفكرية بهدف إبرامه. وفيما يتصل باليوم العالمي للملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٣، اختتم كلمته قائلاً إن مكتب البراءات الهنغاري نظم اجتماعات مهنية وثقافية خاصة ومنح جوائز.

٦٤- وأيّد وفد موزامبيق البيان الذي أدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية معبّرا عن ارتياحه التامّ لإعادة انتخاب المدير العام في مايو/أيار ٢٠٠٣. وعبّر الوفد عن ثقته في أن قيادة المدير العام الحكيمة للويبو ستثمر عن تغييرات عميقة في النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية. وأثنى الوفد على الأمانة جودة الوثائق المهيّأة للجمعيات. وعبّر عن تقديره للجهود التي بذلتها الويبو في ميدان التجارة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن موزامبيق، شأنها شأن جميع البلدان النامية، تحتاج إلى مزيد من الدعم في ذلك المجال بهدف ردم الهوّة بينها وبين البلدان المتقدّمة. ورحّب الوفد بمبادرات الويبو لتعزيز ربط جميع مكاتب الملكية الفكرية مع شبكة الويبو ملاحظاً أن ذلك سيزيد من تبادل البيانات التكنولوجية ويحفّز الأنشطة الابتكارية في كافة البلدان المعنية. وأعرب الوفد عن تأييده للأنشطة التي تمّ تحقيقها بفضل برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية. وشدّد على الأهمية الحيوية لذلك البرنامج مصرّحاً أن من الضروري تعزيز التمويل والموارد البشرية المكرّسة له. وفضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن ارتياحه للتقدّم الملحوظ في أنشطة أكاديمية الويبو العالمية نظرا إلى الأهمية التي توليها الويبو والبلدان المستفيدة لتدريب الموظفين المعنيين بالملكية الفكرية في البلدان النامية بغية إزالة الغموض عن الملكية الفكرية والنهوض بها. وأضاف الوفد أن الجهود التي اضطلعت بها الويبو لتحسين المعايير الدولية للملكية الفكرية أصبحت واضحة من خلال العمل الذي أنجزته لجان الويبو المعنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد واتفاقيات الملكية الفكرية الأخرى التي أسهمت كثيرا في تبسيط الإجراءات وتنسيقها. وأحاط الوفد الجمعيات علما بأن موزامبيق تعمل حاليا على مراجعة تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع الصكوك الدولية للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، التمس الوفد مساعدة قانونية من الويبو. وفضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن ثقته في أن مراجعة التشريعات فحسب لن يكون لها معنى إن لم تتبعها إجراءات لمعاقبة التعدّي على حقوق الملكية الفكرية والتحكيم بشأن المنازعات التي تسبّبها تلك التعديات. وشدّد الوفد على ضرورة إنفاذ الملكية الفكرية مصرّحاً أن الموقع الذي تحتلّه الويبو يؤهلها لتقديم المساعدة والتدريب التقني وإذكاء الوعي لدى الجمهور في ذلك المجال. ورحّب الوفد بإنشاء شعبة لإنفاذ الملكية الفكرية داخل الويبو وبالمنتدى الإلكتروني عن قضايا إنفاذ الملكية الفكرية واستراتيجياته وبمنجزات مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وعبّر الوفد أيضا عن ارتياحه للأنشطة التي أُنجزت في موزامبيق بدعم من الويبو وخصّ بالذكر حلقات العمل والندوات بشأن البراءات والتصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات مشدّدا على أن تلك التظاهرات كانت فرصة ثمينة لتبادل المعلومات والأفكار بين مختلف القطاعات والمنتفعين بالملكية الفكرية ومن ضمنهم العديد من أصحاب المصالح. وفي الختام، ذكر الوفد أن إدخال اللغة البرتغالية في أنشطة التدريب أسهم في تكوين كفاءات عدد كبير من أفراد الجمهور المعني بالملكية الفكرية.

٦٥- وانتهز وفد رومانيا الفرصة لإعادة تهنئة المدير العام للويبو على إعادة انتخابه لولاية ثانية. وأعرب الوفد عن امتنانه وتقديره للنتائج البارزة التي حققتها المنظمة تحت قيادته لا سيما وأنه نجح في تحويلها إلى منظمة دولية تركز على الأداء وشغلها الشاغل هو تحسين الظروف التي تفتح الباب أمام النمو الاقتصادي ودرّ الثروات. وبالإضافة إلى ذلك، عبّر الوفد عن امتنانه للأنشطة التي اضطلعت بها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وتطوير الموارد البشرية بهدف الترويج للانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية عالميا. وتحدث الوفد عن أبرز الأنشطة التي اضطلعت بها رومانيا في السنة الماضية. وأوضح أن مكتب الاختراعات والعلامات التجارية التابع للدولة صاغ مشروع الاستراتيجية الوطنية في مجال الملكية الفكرية لفترة السنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ بالتعاون مع مكتب رومانيا لحق المؤلف وبعد التشاور مع السلطات الوطنية المختصة. وتوجّه الوفد بالشكر إلى الويبو لمساعدتها على صياغة تلك الاستراتيجية. وأعرب عن اقتناعه بأن تلك الاستراتيجية الوطنية خير دليل على الأهمية التي توليها رومانيا للملكية الفكرية. أما فيما يتعلق بالملكية الصناعية، فقد أشار الوفد إلى ما جدّ من تطورات مهمة لاعتماد قوانين جديدة بهدف تحقيق التماشي بين قوانين رومانيا من جهة واتفاق تريبس والاتفاقية الأوروبية للبراءات من جهة أخرى. وأعلن الوفد في هذا الصدد عن اعتماد قوانين جديدة تعنى بالبراءات والرسوم والنماذج الصناعية، مشيرا إلى أن ذلك التقدم على المستوى التشريعي وتلك التعديلات مكّنت رومانيا من الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات في الأول من مارس/آذار ٢٠٠٣. وأكدّ أن ذلك الانضمام كان الحدث البارز في تلك السنة. وأتى الوفد على ذكر القانون الذي يصوغه مكتب حق المؤلف حاليا بهدف تطبيق معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الآداء والتسجيل الصوتي. وأشار أن مسألة إنفاذ قانون حق المؤلف استقطبت الجزء الأكبر من الأنشطة التي اضطلع بها مكتب رومانيا لحق المؤلف في سنة ٢٠٠٢ وذلك بهدف زيادة وعي الجمهور بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية. وقال الوفد إن تراجعا في مستوى القرصنة لوحظ في معظم مجالات الملكية الفكرية مثل الموسيقى والمجال السمعي البصري والبرامج الحاسوبية بفضل الجهود التي بذلها موظفو مكتب حق المؤلف لمراقبة الأوضاع. وأفاد الوفد بأن مكتب الاختراعات والعلامات التجارية التابع للدولة تلقى مساعدة كبيرة من الويبو في سنة ٢٠٠٣، ذاكرا في هذا السياق الندوة التي نُظمت في مايو/أيار عن حماية البيانات الجغرافية والتي أثّرت تأثيرا خاصا في جمعية المنتجين وأسهمت كثيرا في زيادة الوعي بأهمية البيانات الجغرافية في رومانيا. وأضاف الوفد قائلا إن مكتب رومانيا نظّم عدة ندوات في البلد حضرها ممثلون عن مراكز إقليمية تعنى بالترويج للملكية الصناعية وممثلون عن شركات صغيرة ومتوسطة وكان الهدف منها زيادة الوعي بدور حقوق الملكية الصناعية. وأوضح الوفد أن المكتب يواصل مشاركته في معارض وأحداث للنهوض بدور حماية حقوق الملكية الصناعية وأهميتها وهو يستمر في استحداث أنشطة ترويجية ومواد إعلامية موجهة للجمهور. وشكر الوفد الويبو على دعمها لإنشاء مكتبة في مكتب رومانيا لحق المؤلف موضحا أن تلك المكتبة أداة مهمة لنشر المعلومات عن ثقافة الملكية الفكرية. وذكّر بأن تلك الخطوة أتت تكملة لأنشطة أخرى نفذتها سلطات رومانيا لزيادة إدراك الجمهور أهمية الملكية الفكرية. واختتم الوفد بيانه شاكرا الويبو على مساعدتها المتعددة الجوانب لبلده وأعرب عن ثقته في تطور المنظمة في المستقبل تحت قيادة المدير العام.

٦٦- وأشار وفد هندوراس إلى أن مكانة الويبو تسمح لها بتقديم مساهمة حقيقية لدعم جهود البلدان النامية في كفاحها ضد الفقر وذلك بإدخال مناهج ابتكارية وعملية متعلقة بالملكية الفكرية تطبقها الحكومات. وركّز الوفد على القيمة المضافة والمتزايدة للتدريب وأنشطة الدعم المؤسسي التي تقدمها الويبو والتي أصبحت نتائجها واضحة من خلال تدريب موظفي القطاع العام والمتخصصين والأكاديميين لا سيما في إعداد خطط العمل الوطنية. وشدّد الوفد على أن استدامة مشاركة القطاع الأكاديمي وقطاع المقاولين تُعدّ جانبا مهما من جوانب برامج التعاون التقني. وأشار الوفد إلى استفادة

الهندوراس من الدراسة التي أُعدت بناء على طلب من الويبو بشأن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة ومن التدريب وبرامج إذكاء الوعي من خلال الدورات التعليمية وحلقات العمل والندوات ومبادرة الويبو الجامعية الهادفة إلى زيادة إذكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. وفضلا عن ذلك، شدّد الوفد على الاهتمام الذي توليه حكومة بلده للمناقشات داخل اللجان الدائمة لا سيما فيما يتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وعبّر الوفد أيضا عن اهتمامه بموضوع الإنفاذ وتكنولوجيا المعلومات لكنه شدّد أيضا على ضرورة توفير الموارد للمكتب الدولي لإتاحة الفرصة للخبراء الوطنيين من العاصمة بغية حضور دورات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفي الختام، أعرب الوفد عن ثقته بسياسات الويبو وأنشطتها وعن تأييده لها في ظل قيادة المدير العام والموظفين لا سيما تقديره للعمل الذي يقوم به مكتب التعاون لأغراض التنمية مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأكاديمية الويبو العالمية.

٦٧- وأعرب وفد سوازيلند عن تمام تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية وتوجّه بأحر التهاني للمدير العام على إعادة انتخابه. وشكر الوفد أمانة الويبو على الوثائق القيّمة التي قدمتها للجمعيات في سلسلة اجتماعاتها لسنة ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، عبّر الوفد عن امتنان بلده للجهود التي يبذلها المدير العام للنهوض بنظام الملكية الفكرية على كافة المستويات وأكّد أنه مقتنع بأن المدير العام سيواصل تطوير المنظمة بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها. وأشار إلى إنجازات المدير العام خلال ولايته الأولى، بما في ذلك عدة برامج بارزة تُعنى بالتعاون والتنمية فضلا عن طرح قضايا الملكية الفكرية في البلدان النامية والأقل نموا. وركّز الوفد على ما تمّ تقديمه من إسهامات هائلة من أجل تنمية الدول الأعضاء والمنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الصناعية وأعرب عن ثقته في أن تطبيق رؤية المدير العام الاستراتيجية على أرض الواقع من شأنه أن يجعل من الويبو وكالة من وكالات الأمم المتحدة يجد فيها كل فرد في العالم مكاناً له بغض النظر عن مستوى تنمية بلده. وتحدث الوفد عن تطلّع مملكة سوازيلند إلى تقديم كامل الدعم للمنظمة في السنوات المقبلة. وانتهز الوفد الفرصة للإعراب عن امتنان بلده لنجاح مناقشات المائدة المستديرة عن قوانين الملكية الفكرية في سوازيلند والتي أُجريت في مقر المنظمة في يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وأعلن عن تطابق قوانينه مع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) ومواكبتها للتطورات الجديدة في الميدان. وأنهى الوفد حديثه معربا عن تطلّعه للحصول على المزيد من المساعدة لتلبية احتياجاته المقبلة المترتبة على تعديل التشريعات في ذلك المجال وإصدارها.

٦٨- وضمّ وفد موريتانيا صوته إلى البيانات السالفة للتعبير عن تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة حتى الآن تحت القيادة الحكيمة للمدير العام. وأشار إلى برنامج التعاون لأغراض التنمية. وقال إن دور الملكية الفكرية كأداة للتنمية والتقدم الاقتصادي أصبح يُدرك ويُفهم أكثر من ذي قبل في جميع أرجاء العالم. وأعرب عن ارتياحه للوثائق الواضحة المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقلّ نموّا. ورحّب بتحويل وحدة البلدان الأقلّ نموّا إلى شعبة وأمل في أن تحصل الشعبة الجديدة على الموارد الكافية والملائمة للاستجابة إلى احتياجات تلك الفئة من البلدان ولا سيما لتنفيذ برنامج العمل الذي أقرّه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقلّ البلدان نموّا. وبيّن أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أداة فعالة يمكن أن تساعد على تذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها تلك البلدان من أجل تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الختام، أعرب الوفد عن امتنانه للمكتب الأفريقي والمكتب العربي على استمرار دعمهما.

٦٩- وتقدّم وفد البحرين بخالص التهاني للرئيس على انتخابه رئيسا للدورة الحالية. وقال إن بلده يضم صوته إلى أصوات جميع الدول الأعضاء في الإعراب عن تقديرهم الشامل لشخصيته وحسن إدارته وحنكته المشهور بها في إدارة أعمال اجتماعات منظمة الويبو الموقرة. ورفع أيضا خالص التهاني للدكتور كامل إدريس على إعادة انتخابه مديرا عاما للمنظمة. وأكّد على ثقته بأن الإجماع السائد بين جميع الدول الأعضاء على الإشادة بحسن قيادته لدليل على ما حققته المنظمة خلال فترة قيادته من إنجازات بالغة الأهمية. واستطرد قائلا إن الاهتمام الشامل الذي توليه الحكومات للملكية الفكرية بجميع فروعها أخذ في التبلور ليأخذ شكلا من أشكال السياسة المتغيرة والمتطورة محدثة تغييرات في سلوك الشعوب وحياتها مما أوجب على الساسة إعادة النظر في القرارات التي تتخذ واستحداث توجهات لم تعهدها المجتمعات لتحقيق التعايش وتوفير المناخ اللازم للتبادل التجاري وكسب الرزق. وقال إن ذلك بحد ذاته أحد أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات الساعية إلى ضمان الأمن والاستقرار لشعوبها بمنظور دائم قائم على العدالة. وأكّد على أن البحرين كدولة نامية لم تألُ جهدا في ذلك الصدد ومنذ انضمامها إلى الويبو في سنة ١٩٩٥ وإلى الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقات القائمة بين دول العالم في مختلف مجالات الملكية الفكرية. وأشار إلى أن البحرين أولت عملاق العصر جل اهتمامها مستحدثة الأجهزة الإدارية اللازمة والتشريعات الوطنية والكوادر الفنية الكفيلة بالوفاء بكل الالتزامات الآخذة في التوسع والزيادة. وأعلن في ذلك الصدد أن البحرين قد أعدت، وبالتنسيق مع خبراء الويبو، مشروع قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ليكون بديلا عن القانون السابق لسنة ١٩٩٣. وأعلن أيضا أن البحرين انضمت إلى اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. وذكر أيضا أن حكومة بلده تعمل حاليا على دراسة معاهدات واتفاقيات دولية أخرى بغرض الانضمام إليها وهي معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي واتفاقية روما لحماية فناني الأداء والتسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. ولاحظ أن الاتفاقية المذكورة مشمولة بالقوانين الوطنية التالية: قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٩١ وقانون حماية حقوق المؤلف لسنة ١٩٩٣ والنظام الآلي للعلامات التجارية لسنة ١٩٩٧. وأضاف قائلا إن البحرين تعمل على إصدار تشريعات وطنية جديدة لجميع جوانب الملكية الفكرية وتشمل جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وهي قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقانون العلامات التجارية وقانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة وقانون حماية الأصناف النباتية وقانون الرسوم والنماذج الصناعية وقانون المؤشرات الجغرافية وقانون الأسرار التجارية. وأقرّ بما تتطلع إليه الشعوب والمجتمعات من مكاسب وثروات تحققها من جراء توفير الحماية المثلى للملكية الفكرية والالتزام بما نصت عليه التشريعات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وأعرب عن أمله في تحقيق التعاون الحقيقي والفعال بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة وإيجاد السبل الكفيلة بالحد من الخروقات التي تواجهها الأسواق النامية من محاولات الاعتداء وتقويض المنفعة العامة التي أوجدتها تلك القوانين والمعاهدات. وأعرب عن أمله في أن تمكّن المساعدات التي تعد بها البلدان المتقدمة البلدان النامية من توفير الدراسات والإمكانيات والبرامج التأهيلية للكوادر الوطنية من جهة والتطوير الحقيقي الفعال لآليات الحد من مظاهر الاعتداء على الملكية الفكرية بجميع فروعها وخاصة البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف التي تزخر بها المجتمعات النامية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون والتنسيق المثمر والفعال مع الويبو بصفة عامة، ومع المكتب العربي بصورة خاصة، والجهود المبذولة للارتقاء بالمفاهيم والنهوض بالوعي. وأمل في وضع آلية طويلة الأجل تقوم على أسس الدعم المادي والمعنوي اللازم لمتطلبات توفير الحماية المثلى للملكية الفكرية ليشمل المعاملات عبر تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

٧٠- وهنّأ وفد جمهورية تنزانيا المتحدة المدير العام بمناسبة إعادة انتخابه لولاية ثانية. ونوّه ببصيرته وأدائه الحيوي في متابعة برامج الملكية الفكرية في السنوات السابقة. وشجّعه على الاستمرار في تحقيق المزيد خلال السنوات القادمة. وقال إنه يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ولاحظ أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان تعتمد اليوم على قدرتها التنافسية في الاقتصاد الدولي. وقال إن تلك القدرة تستمد بدورها من التقدم التكنولوجي القائم على المعارف والذي لا يمكن تحقيقه دون نظام وطني سليم للابتكار يقوم في جوهره على نظام متين وحديث ومحكم الانفاذ للملكية الفكرية. وأشار إلى أن تنزانيا، كسائر البلدان الأقل نموّا، تواجه صعوبات في تنفيذ تلك المتطلبات دون مساعدة الويبو. وأعرب في ذلك الصدد عن تقديره للمدير العام على استجابته لاحتياجات البلدان الأقلّ نموّا آملا في أن تزوَّد وحدة البلدان الأقلّ نموّا بالموارد البشرية والمادية الملائمة للوفاء بمسؤولياتها على نحو فعال. وذكّر بأن بلده احتضن في سنة ٢٠٠٢ ندوتين نظمتهما الويبو بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية عن تنفيذ اتفاق تريبس. وقال إن الندوتين ساهمتا في توضيح العديد من القضايا والمسائل الرئيسية الواردة في الاتفاق. وقال إن تنزانيا استفادت كثيرا من برامج الويبو للمساعدة التقنية التي شملت تنظيم عدة حلقات عمل وندوات هدفها مناقشة طائفة متنوعة من قضايا الملكية الفكرية وإتاحة التدريب على شبكة الويبو العالمية للمعلومات من أجل تأهيل الموارد البشرية اللازمة لمشروعات أتمتة المكاتب. وقال إن تنزانيا تعمل على مراجعة قانون الملكية الصناعية بالاستناد إلى القانون النموذجي الذي أعدّته الويبو، ومن المقرر أن تصدر قانون الملكية الصناعية الموحّد بحلول شهر يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وأعلن عن دخول تنزانيا في المراحل النهائية لوضع الإطار القانوني للمنتدى الوطني للملكية الفكرية. وقال إن بلده شرع في صياغة اقتراح يرمي إلى وضع سياسة وطنية بشأن الملكية الصناعية تكون دليلا يسترشد به في أنشطة الملكية الفكرية في البلد. والتمس مشورة الويبو ودعمها في ذلك المجال. وتحدث فيما بعد عن تخليد تنزانيا الناجح ليوم الملكية الفكرية في الاتحاد الإفريقي في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وقال إن ذلك اليوم شهد عرض عدة مصنفات ابتكارية وإبداعية. وفي ذلك الصدد، شكر الوفد المدير العام على الدعم الذي قدّمه في شكل ميداليات ذهبية وشهادات منحت لأفضل مخترع وأفضل مبتكر. وقال إن تلك المكافآت من شأنها تشجيع إقبال العديد على الأنشطة الابتكارية والإبداعية إذ تبرهن لهم على أن من يشارك في تلك الأنشطة يستطيع أن يحقق مكاسب مالية مستمدة من الأصول الفكرية التي ينتجها. وأعلن أن تنزانيا سوف تحتضن ندوة الويبو لفائدة مديري مكاتب الملكية الفكرية للدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الصناعية (الأريبو) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وأضاف قائلا إن تلك الندوة ستعقد بموازاة مع المجلس الإداري الثاني والعشرين لمنظمة الأريبو. وفي الختام، أعرب الوفد عن ارتياحه إذ تمّ تعيين أحد مواطنيه المرموقين كواحد من مساعدي المدير العام الجديدين.

٧١- وهنّأ وفد أنغولا المدير العام على إعادة انتخابه والأمانة على ما وفرته من وثائق عالية الجودة. وأشار الوفد إلى أن تنمية البلدان على المستويين التكنولوجي والاجتماعي تعتمد اليوم على قدرة اقتصادها على التنافس محليا ودوليا وتنجم تلك القدرة عن المعارف والتقدم التكنولوجي لا بل تقوم عليها. وأوضح الوفد أن كافة البلدان ترغب في إقامة نظام وطني للابتكار يعمل على نحو ملائم وأن السبيل الوحيد إلى ذلك هو نظام قوي وحديث للملكية الفكرية. وذكر الوفد بأن بلده من بين البلدان الأقل نموا ومن بين أفقر الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن أنغولا تواجه وضعا صعبا بسبب نقص في الموارد المادية وهشاشة الهيكل الإداري وضعف نظام الملكية الفكرية. وأكّد الوفد أن بلده معرّض للتهميش في إطار عولمة الاقتصاد العالمي إن لم يتغير وضعه. وشدّد على حاجة بلده إلى دعم الويبو لإقامة ثقافة ترتكز على الملكية الفكرية وتسهيل اندماجه في النظام الاقتصادي العالمي، شأنه في ذلك شأن البلدان الأقل نموا الأخرى. وأعرب الوفد عن امتنانه للمدير العام الذي جدّ لتلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً من خلال تحويل الوحدة المعنية بشؤون تلك البلدان إلى شعبة موسعا بذلك نطاق

مسؤولياتها. وركّز الوفد على ضرورة تعيين موظفين ملائمين في تلك الشعبة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها بنجاح لا سيما وأن البلدان الأقل نموا تحتاج إلى المزيد من الدعم والمساعدة. وفي هذا السياق، أحاط الوفد علما باشتمال برنامج الويبو للبلدان الأقل نموا على تنفيذ القرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نموا المنعقد في مايو/أيار ٢٠٠١ آملا في أن تستفيد أنغولا من تلك القرارات. واستطرد قائلا إن أعضاء البرلمان والحكومة في أنغولا يتتبعون بكل انتباه واهتمام التغيرات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وبعض المسائل الأخرى مثل تسجيل أسماء الحقول والعلامات التجارية وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعلم الوفد الجمعيات بأن البرلمان وافق على انضمام أنغولا إلى اتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وبأن الحكومة تنتظر إيداع وثائق الانضمام لدى المدير العام قبل أن تنظم ندوة للترويج للاتفاقيات المعنية بالملكية الفكرية في البلدان الأقل نموا. وأنهى الوفد بيانه معربا عن تأييده للبيان الذي أدلت به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وللبيان الذي أدل به وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا وهنّأ جمهورية كوريا لتنظيمها اجتماعا رفيع المستوى للبلدان الأقل نموا بالتعاون مع الويبو من المعتزم عقده في السنة القادمة.

٧٢- وأيد وفد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وهنأ المدير العام على إعادة انتخابه وأحاط الجمعيات علماً بالتغيير التدريجي الطارئ على مفهوم الويبو التي تشهد تحولاً من هيئة تنظيمية إلى منظمة فعلية لدعم التنمية. وأعرب عن ارتياحه للأنشطة التي اضطلعت بها الويبو خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣ في مجال الإعلام والتوعية بشأن الملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن العبارة "الملكية الفكرية أداة للتنمية" تدل على توجه استراتيجي رئيسي للسنوات المقبلة. وعرّف ذلك التوجه بمفهومين هي الترسيخ والانفتاح. ثم أوضح قائلاً إن مهمة الترسيخ هي وضع مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين فهم الملكية الفكرية وقانون البراءات ومسألة العلامات ومشكلة حق المؤلف في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، عبر عن ارتياحه لأنشطة أكاديمية الويبو التي ساهمت في تدريب عدة كوادر في العالم. واستدرك قائلاً إن الترسيخ الثابت يتطلب الانفتاح بتناول مسائل جديدة في مجال الملكية الفكرية ولا سيما مسائل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأيد أيضاً تدعيم مهمة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي أنشئت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ وسمحت بفضل أعمالها بإحراز تقدم كبير في بلورة الأفكار. وشجع أيضاً الويبو على تكثيف تعاونها مع منظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات الدولية. ثم أشار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الحقوق المتعلق باتفاق تريبس والصحة العامة وقال إن ذلك يتيح للويبو فرصة حقيقية لتوطيد التعاون مع المنظمات المذكورة. ولفت الانتباه إلى أنه ينتظر باهتمام صدور دليل المفاوضات بشأن التراخيص ضمن منشورات الويبو وأعرب عن أمله في تعميم تلك الوثيقة على نطاق واسع. وأخيراً، أشار إلى مؤتمر القمة عن الملكية الفكرية الذي من المعتزم عقده في الصين في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ وقال إنه يبيّن مدى وعي الدول الأعضاء اليوم بدور الويبو الذي لا غنى عنه في مجال دعم التنمية. وفي ختام كلمته، عبر عن أمله في تدعيم الموارد البشرية والمالية في شعبة البلدان الأقل نمواً.

٧٣- وأعرب وفد السودان عن تقديره لقيادة المدير العام الممتازة وتمنى له النجاح والتوفيق في ولايته الثانية. وأعرب عن تقديره أيضا لإنجازات الويبو التي ساهمت في النهوض بالملكية الفكرية في العالم. وأعلن عن تأييده للبيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن بلده أعدّ قوانين جديدة بشأن العلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية كي تصبح تشريعات البلد متمشية واتفاق تريبس ويتمكن بالتالي من استيفاء شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن بلده اتخذ إجراءات نحو الانضمام إلى بروتوكول مدريد وإلى معاهدات أخرى تديرها

الويبو. وعن موضوع تدريس مواد الملكية الفكرية، ذكر الوفد إبرام اتفاق بين الويبو وبعض الجامعات بهدف إدراج مواد الملكية الفكرية وتنفيذ خطة بالتنسيق مع إدارات تلك الجامعات. وذكر أيضا عقد ندوتين في السودان: تناولت الأولى موضوع الملكية الفكرية في البيوتكنولوجيا النباتية وعقدت بالتعاون مع الويبو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وضمّت الندوة الثانية دوائر الأعمال في السودان وجامعة الخرطوم وتناولت موضوع دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية وحظيت بتغطية إعلامية مكثفة. وقال إن بلده استفاد من كتاب المدير العام عن دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. ورأى ضرورة ترجمته إلى اللغة العربية وإلى لغات أخرى. وشكر الوفد الويبو على المساعدة التي قدّمتها في مجال أتمتة أنشطة الملكية الفكرية وحوسبتها. وشكر أيضا المكتب العربي بصورة خاصة وأكاديمية الويبو العالمية. وأمل في الاستفادة من مزيد من الدعم فيما يتعلق بأجهزة الأتمتة والتدريب في جميع مجالات الملكية الفكرية.

٧٤- وهنأ وفد توغو المدير العام على إعادة انتخابه مؤخراً لقيادة الويبو. وأشار إلى أن البلدان الأفريقية عامة وتوغو خاصة أولت عناية خاصة لمجالات الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة منذ بداية ولاية المدير العام. وأعرب عن ارتياحه لوضوح الوثائق المتاحة للدول. وشكر أيضاً المدير العام والأمانة على الجهود المبذولة لتطوير الملكية الفكرية في توغو وخص بالذكر المساعدة المقدمة لتغطية المنح الدراسية للمشاركة في الدورات التدريبية وتكاليف مشاركة الخبراء في بعض الاجتماعات والندوات والاتصال بشبكة الويبو. وأضاف قائلاً إن ذلك الدعم يكتسي أهمية حاسمة في سياق اعتماد التقنيات الحديثة في مجال إدارة الملكية الفكرية. وذكّر أيضاً باجتماع مديري المكاتب والمنظمات المعنية بحق المؤلف في غربي أفريقيا الذي انعقد في باماكو (مالي) في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ بفضل المساعدة التقنية والمالية التي قدمتها الويبو لإنشاء شبكة المكاتب والمنظمات المعنية بالإدارة الجماعية في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا التي تتولى توغو تنسيق شؤونها. ثم لفت الانتباه إلى أن بلده صدق على عدة معاهدات واتفاقات دولية تديرها الويبو وأنه عضو فيها. وأكد أن تنسيق القوانين والنصوص الأخرى بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يحتل الأولوية لسنة ٢٠٠٦. وأعرب مجدداً عن تأييده التام للمدير العام وعن تقديره للاستراتيجيات الجديدة التي استهلها لجعل الويبو منظمة حديثة قادرة على مواجهة التحديات المقبلة ومختصة في مجال وضع القواعد والمعايير وتشجيع إنشاء الشركات والجمعيات وتحديثها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واختتم كلمته مؤيداً البيانين اللذين أدلى بهما وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وأيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش بخصوص أكاديمية الويبو العالمية.

٧٥- وهنّأ وفد النيجر المدير العام ومساعديه في مكتب التعاون لأغراض التنمية مع البلدان الأفريقية لجودة الوثائق المتاحة ولكثافة الأنشطة المنجزة خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣. وأيّد الوفد بيان وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نموّا. وأكّد أن التطوّر الذي شهدته الإيداعات الدولية ولا سيما الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات يدل على فعّالية تلك الأنشطة. وعلى صعيد الإصلاح الدستوري، هنّأ الوفد الأمانة على التقدّم الذي أحرزته في مجال الإصلاحات ولا سيما إلغاء مؤتمر الويبو واعتماد النظام أحادي الاشتراكات الذي يأخذ بعين الاعتبار التباين الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، رحّب الوفد بالمبادرة المشتركة بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن ارتياحه للتقدّم الكبير الذي أُحرز في تنفيذ الأهداف الرامية إلى مساعدة البلدان الأقلّ نموّا والتي حدّدها المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقلّ نموّا. واستدرك قائلا إن جهودا كبيرة ينبغي أن تُبذل لحثّ تلك البلدان على أخذ الملكية الفكرية بعين الاعتبار في سياساتها التنموية. وفي هذا الصدد، شجّع الوفد الويبو على مواصلة مبادرتها الرامية إلى إذكاء الوعي لدى أصحاب القرارات السياسية ومساعدة البلدان الأقلّ نموّا بصفة

خاصة على إعداد سياسات فعّالة بشأن الملكية الفكرية وتنفيذها. وشدّد الوفد على مبادرات عديدة مهمة تمّ اتخاذها مؤخرا. وخصّ بالذكر تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الملكية الفكرية والنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة عُقدت في دكار في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وأعلن الوفد أن الشركات تواجه حاليا مشكلة التنافس على الصعيد العالمي وذلك منذ مجيء منظمة التجارة العالمية. وقال إن الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب أفريقيا شرع في برنامج لتوعية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد بغية التخفيف من وطأة الآثار السلبية لتلك المنافسة ومنح الشركات فرصة للنفاذ إلى السوق. وأضاف الوفد أن مبادرة الويبو لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكمل ذلك البرنامج. وفي هذا الصدد، اقترح اتخاذ ترتيبات لإدراج مبادرة الويبو بشأن الملكية الفكرية والنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار ذلك البرنامج الإقليمي لتوعية الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعبّر الوفد عن ارتياحه لوصل مكتب الملكية الصناعية بشبكة الويبو ممّا سيسهم في تعزيز نشر المعلومات العلمية والتقنية في صفوف المنتفعين. وخصّ الوفد بالذكر عمل الويبو على مستوى الجامعات الذي أتاح لباحث في جامعة نيامي الانتفاع بمعلومات عن الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إن إجراءات خاصة تُتخذ حاليا لإنشاء شعبة للملكية الفكرية في جامعة نيامي لحث الباحثين على حماية نتائج بحوثهم. وفي هذا الصدد، التمس الوفد مساعدة الويبو لتعجيل بدء أنشطة تلك الشعبة. وفي الختام، عبّر الوفد عن ارتياحه للتقدّم المهمّ الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأيّد الاقتراح الرامي إلى تحويل تلك اللجنة إلى لجنة دائمة.

٧٦- وسلط وفد إسرائيل الضوء على البرنامج السنوي الذي اقترحه المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحث والمعلومات بقصد المساهمة في النموّ والتنمية في إسرائيل والشرق الأوسط. وأشار في ذلك الصدد إلى أن ثمانية طلاّب في الحقوق، أربعة منهم إسرائيليون وأربعة فلسطينيون، سيشتركون في ندوة مكثفة عن قضايا الملكية الفكرية في أكاديمية الويبو العالمية. وقال إن أول ندوة قد انعقدت في مارس/آذار ٢٠٠٣ وتكلّلت بنجاح باهر. وعبّر عن تقديره للويبو جهودها في تنظيم ذلك الحدث المهم. وقدّم الوفد أمام جمعيات الويبو وصفا لبنية المكتب الإسرائيلي للبراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية الواقع في وزارة العدل في القدس. وأشار إلى أن أحد أهمّ المشروعات الجاري تنفيذها في المكتب الإسرائيلي للبراءات تركيب نظام إدارة البراءات وتسجيلها (PARSIL) في قسم البراءات. وصرّح قائلا إن ذلك النظام سيمكّن المكتب الإسرائيلي للبراءات من تسجيل طلبات البراءات ومسك البراءات في محفوظاته وسيشمل مجموعة موسّعة من أدوات المراقبة والآليات التي تساعد على معالجة طلبات البراءات وسنداتها والحفاظ عليها. وأعلن عن الانتهاء من تركيب النظام في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وشدّد على أن المشروع مهمّ جدا بالنسبة إلى المكتب الإسرائيلي للبراءات وأعرب عن امتنانه العميق لما قدّمته الويبو من دعم مهني ومالي. وأعلن الوفد أيضا أن إسرائيل تعتزم الانضمام إلى بروتوكول مدريد في خريف سنة ٢٠٠٤ وأن البرلمان الإسرائيلي قد أدخل مؤخرا بعض التعديلات على قانون العلامات التجارية. وأشار إلى أن قسم العلامات التجارية قد شرع في تحليل الأنظمة الحاسوبية بهدف الاستعاضة عن النظام الحالي بنظام من شأنه أن يفي بمتطلّبات بروتوكول مدريد. ثم لخص الوفد الأهداف الرئيسية التي يطمح المكتب الإسرائيلي للبراءات إلى تحقيقها سنة ٢٠٠٤، فذكر توظيف عدد كبير من فاحصي البراءات بغية التغلّب على عبء العمل المتراكم واستكمال تركيب الأنظمة الحاسوبية المحسّنة في قسمي البراءات والعلامات التجارية والاستعداد لإجراءات إيداع الطلبات واستلامها بناء على بروتوكول مدريد وتعزيز العلاقات مع الويبو وزيادة وعي الجمهور الإسرائيلي بحقوق الملكية الفكرية والتعاون بشكل وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الويبو بهدف تبادل الخبرة والمعرفة.

٧٧- ولاحظ وفد جورجيا أن جدول أعمال الجمعيات يغطي قضايا ملحة جداً مثل الإصلاح الدستوري والمؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري وتطوير نظام البراءات الدولي

والمعارف التقليدية والفولكلور وبعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحادات أخرى. وأحاط الجمعيات علماً بأنه اطلع على وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ والخطة متوسطة الأجل للسنوات الأربع المقبلة بإيلاء اهتمام خاص لهما. ورأى أن هاتين الوثيقتين هما حصيلة خبرة المدير العام والأنشطة التي كللت بالنجاح خلال السنوات الست الماضية وأن المدير العام حدد أهدافاً جديدة ومهمة منشودة خلال الفترة القادمة. وعليه، شدد على الأنشطة الهائلة التي أنجزتها الويبو في ظل قيادة المدير العام وخص بالذكر النجاح المحقق في مجالات مثل تعزيز إدارة الويبو وشفافيتها وانفتاحها وتطبيق تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع وإذكاء وعي الجمهور مشيراً إلى مساهمة أكاديمية الويبو العالمية مساهمة كبيرة في ذلك. وأعلن أن مكتب الملكية الفكرية الجورجي أنشأ منصباً لتدريس الملكية الفكرية في جامعة تبيليسي الحكومية وبدأ نشر صحيفة دورية تحمل عنوان "الملكية الفكرية". وركز على أهمية زيارة مدير أكاديمية الويبو العالمية إلى تبيليسي في ٢٠٠٣ في سياق انعقاد ندوة الأكاديمية بشأن مسائل التعليم والتدريب التي حققت نجاحاً باهراً وشارك فيها أساتذة من أبرز الجامعات والمعاهد وممثلو الأوساط العلمية. ولفت أيضاً الانتباه إلى تزايد اهتمام الجورجيين بدورات الأكاديمية للتعليم عن بعد. وفي هذا المضمار، أكد أن مواطني أسرة الدول المستقلة يعلقون أهمية شديدة على إتاحة دورات التعليم عن بعد ووثائق الويبو باللغة الروسية. وقال إن الاتفاق بشأن التعاون في مجال التعليم المبرم بين الويبو ومركز الملكية الفكرية الجورجي يساهم في مواصلة تطوير أنشطة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتشغيل المنصب الجامعي لتدريس الملكية الفكرية وتنظيمه، أوضح قائلاً إن مكتب الملكية الفكرية حصل على مبنى لكنه لا يزال يفتقر إلى معدات حديثة. وفي هذا الصدد، طلب من الويبو المساعدة على تحصيل المواد التعليمية والعلمية الملائمة وترجمتها إلى اللغة الجورجية وإعداد كتب دراسية ونشرها بتلك اللغة. ومضى يقول إن رئيس بلده زار بمناسبة الاحتفال بذكرى استقلال جورجيا في ٢٦ مايو/أيار مركز الملكية الفكرية الوطني حيث اطلع على أنشطته وأكد مجدداً أن الاقتصاد المبني على المعارف ينبغي أن يكون القوة الدافعة لتنمية جورجيا وأن من الضروري ضمان فعالية تطبيق نظام حماية الملكية الفكرية واتساقه من أجل تحقيق ذلك. ولفت النظر إلى انضمام بلده خلال السنة الجارية إلى ثلاثة اتفاقات دولية تديرها الويبو، أي اتفاق نيس واتفاق لاهاي ومعاهدة بودابست. واسترسل قائلاً إن البلد سينضم قريباً إلى اتفاقية روما واتفاق لشبونة أيضاً. واستطرد قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الثنائي مع بلدان مختلفة بالإضافة إلى المعاهدات الدولية. وأضاف قائلاً إن من المزمع إبرام اتفاق تعاون بين الاتحاد الروسي وجورجيا في المستقبل القريب. وبين أن ظهور الإنترنت وتطور الاتصالات والحواسيب بسرعة وإعداد برامج حاسوبية فعالة ومرنة أدى إلى بروز أولويات استراتيجية جديدة في إطار معالجة المعلومات وتبادلها وقال إن تلك التطورات من جملة غيرها ساهمت في إدراج أهداف تحسين نظام الأتمتة لمركز الملكية الفكرية وانخراط جورجيا التام في نظام المعلومات العالمي بشأن البراءات في جدول الأعمال. وأردف قائلاً إن المركز شرع منذ بضع سنوات في إعداد مشروع نظام جديد ومتكامل للأتمتة وتطويره مشيراً إلى أن إعداد ذلك المشروع على وشك أن ينتهي حالياً. وأنهى كلمته مهنئاً المدير العام على إعادة انتخابه ومجدداً دعوته إلى زيارة جورجيا.

٧٨- وعبّر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أحر التهاني للمدير العام لإعادة انتخابه. وأعرب عن ارتياحه لما ورد في تقريري أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج للفترة بين ١ يناير/كانون الثاني و٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٣. ولاحظ الوفد أن الويبو أسهمت إسهاما كبيرا خلال السنوات الست الماضية في تطوير نظام الملكية الفكرية في أرجاء العالم ليلبي احتياجات الواقع المتطور وذلك بتحسين إدارته واتخاذ العديد من المبادرات الجديدة والنافعة في ظل قيادة المدير العام. وذكر الوفد أن الويبو قامت بأنشطة عديدة في سنة ٢٠٠٢ لتحسين أدائها وتعزيز نظام الملكية الفكرية على نحو يتلاءم ومهمتها وأهدافها وفي إطار برنامجها وميزانيتها ومن ضمن تلك الأنشطة الجهود

التي قامت بها للنهوض بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعقد العديد من الاجتماعات والدورات بهدف إنشاء قانون للملكية الفكرية وتحديثه وتحديث البُنى التحتية للملكية الفكرية والحماية العالمية للملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلا إن ما أتى على ذكره ضئيل جدا بالمقارنة مع إنجازات الويبو المهمة في مجال تطوير الملكية الفكرية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد القائم على المعارف. وذكر الوفد أن الجمعية العامة أقرت في السنة الماضية توصيات بشأن الإصلاح الدستوري تتضمن إلغاء مؤتمر الويبو مما عزّز مهمة المنظمة ودورها. واستطرد الوفد قائلا إن الويبو أسهمت في السنة الماضية أيضا في مبادرات هادفة للنهوض بنظام الملكية الفكرية وتعزيزه في البلدان النامية وذلك بإعداد مشروعات تعاون بنّاءة وفعالة كمّا ونوعا. وأكّد الوفد أن أهداف الويبو الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية والانتفاع بها لا يمكن أن تتحقق إلا بتوحيد جهود الدول الأعضاء. ورأى في ذلك الصدد، أن من الضروري أن تأخذ الويبو بعين الاعتبار مستوى نمو البلدان عند وضع قانون دولي للملكية الفكرية وتسعى إلى التوفيق بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمؤسسات الحكومية. وأضاف الوفد أن الويبو إذا ما عملت في هذا الاتجاه ستضمن مساهمة الملكية الفكرية في النهوض بنقل التكنولوجيا والازدهار الاقتصادي وتكوين الثروات في أرجاء العالم. وفي الوقت نفسه، عبّر الوفد عن ثقته في أن فرصا حقيقية ينبغي أن تمنح للبلدان النامية التي ترزخ تحت ضغط قانوني وتقني ثقيل مع مجيء عصر المعلومات، لتتمكن من الانتفاع بالنظام الدولي للملكية الفكرية على نحو فعال. وأضاف الوفد أن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة لتطوير العلوم والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا وركّز على أن قائد الأمة يقود شعبه لتطوير العلوم والتكنولوجيا ويعتبرها القوة الدافعة لبناء أمة قوية. وصرّح الوفد أن بلده حقق خلال السنة الماضية فقط الآلاف من الاختراعات القيمة جدا في مجال تكنولوجيا المعلومات والبيولوجيا وهندسة الطاقة الحرارية والتكنولوجيا متناهية الدقة. وأضاف الوفد أن بلده قام بسلسلة من أنشطة إذكاء وعي الجمهور للنهوض بالملكية الفكرية وذلك بتنظيم معارض وطنية ومحلية عن الاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وسنّ قوانين تتعلق بحق المؤلف وتسميات المنشأ. واستطرد قائلا إن بلده عدّل أيضا بعض القوانين لتتمشى مع القوانين الدولية ونظّم محاضرات واجتماعات بشأن الملكية الفكرية. وأعلن الوفد أن بلده انضم إلى اتفاق استراسبرغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات في السنة الماضية وإلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية خلال السنة الحالية مما يدل على موقف الحكومة الراسخ في المساهمة في تحقيق أهداف الويبو الرامية إلى النهوض بالملكية الفكرية من خلال التعاون بين الدول الأعضاء. وأكّد الوفد نيته تعزيز تعاونه مع الويبو ومشاركته فيها على نحو يجعله يفي بدوره ومهمته على نحو مشرِّف كدولة عضو في الويبو.

٧٩- وهنأ وفد ملاوي المدير العام على إعادة تعيينه وأكد أنه سيؤيده ويتعاون معه تماماً خلال ولايته الثانية. وأثنى أيضاً عليه وعلى موظفي المنظمة ما قدموه من وثائق عمل مميزة إلى الجمعيات. وأيد البيانين السابقين المدلى بهما باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً على التوالي. وأعرب عن ارتياحه للإنجازات المبينة في تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذه. ورحب بمشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ولا سيما بالبرنامج الفرعي ("سياسة الملكية الفكرية والتنمية") الرامي إلى تقديم خدمات إلى الدول الأعضاء لوضع السياسات وإعداد أنظمة للملكية الفكرية تتوافق مع الأهداف السياسية الوطنية. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات وعمليات إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي، رأى أن الاقتراح الداعي إلى تعميم التخفيض الحالي في الرسوم بنسبة ٧٥ بالمائة على كل الطلبات المستلمة من البلدان الأقل نمواً مبادرة إيجابية جداً تساهم في تعزيز الانتفاع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في تلك البلدان. واستناداً إلى دراسات مختلفة، لاحظ أن نظام البراءات في البلدان المتقدمة أحرز تقدماً أخذ في الحسبان احتياجات البلدان الخاصة في مختلف مراحل التطور التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. وأيد بالتالي

موقف البلدان الأقل نمواً التي ترى أن من الضروري الإحاطة علماً باحتياجات البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية ومصالحها الخاصة والتكيف معها في إطار عملية تطوير نظام البراءات الدولي والمفاوضات المرتبطة بها. وقال إن من الممكن تحقيق ذلك بالاحتفاظ ببعض التدابير المرنة الراهنة لصالح تلك البلدان حتى تتطور أنظمتها الوطنية للبراءات بما يتمشى مع مستوى تطورها التكنولوجي وتنميتها الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى مشاغل محددة تشمل الحاجة إلى تطبيق ضمانات متعلقة بمسائل المنفعة العامة مثل حماية الصحة العامة والحصول على الموارد الوراثية وحماية المعارف التقليدية وأشكال التكنولوجيا الجديدة على غرار اختراعات البيوتكنولوجيا في نظام البراءات. وفي هذا الصدد، أيد تأييداً شديداً توسيع نطاق مهام اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حتى تشمل إمكانية إعداد إطار للحماية في ذلك المجال المهم. وشكر الويبو على ما قدمته من خدمات المساعدة التي تضمنت خدمات الاتصال بشبكة الويبو مما يعد مساهمة في تضييق الهوة المعرفية غير أنه التمس مزيداً من المساعدة في مجالات الأتمتة وتنمية الموارد البشرية ومراجعة التشريعات وإتاحة خدمات إعلامية بشأن البراءات لقطاع الأعمال والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. وأوضح قائلاً إن تلك المساعدة تساهم في تعزيز جهود بلده المبذولة لتدعيم نظام الملكية الفكرية فيه وإفادة المنتفعين به وأصحاب الحقوق والجمهور. وأنهى بيانه مؤكداً دعم حكومة بلده لأنشطة الويبو ومواصلة مشاركته في مختلف البرامج وتعاونه في إطارها.

٨٠- وهنّأ وفد نيجيريا المدير العام على إعادة انتخابه لولاية ثانية وأثنى عليه قدراته الريادية البارعة ورؤيته وتواضعه ومختلف الإنجازات التي حققتها المنظمة في ظل قيادته. وأعرب الوفد عن تمام تأييده للبيان الذي أدلت به زامبيا باسم مجموعة البلدان الإفريقية مشيرا إلى ارتياحه لما تقدمه الويبو من مساعدة لنيجيريا لأتمتة المكتب وتدريب الموارد البشرية ومن مشورة تقنية قانونية. وأشار الوفد إلى أن تلك المساعدة أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية في نيجيريا آملا في تكثيفها بحيث تصبح الملكية الفكرية أداة للحد من الفقر ومكافحته وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيجيريا مع إتاحة الفرصة لها للانضمام إلى النظام العالمي للملكية الفكرية. وقال الوفد إن حكومة نيجيريا قرّرت إعادة هيكلة الوكالات المعنية بالملكية الفكرية في البلد اعترافا منها بأهمية حماية تلك الملكية. وتحدث الوفد عن مشروع القانون الذي يهدف إلى دمج كافة الهيئات الحكومية المعنية بالملكية الفكرية في هيئة واحدة تسمى لجنة نيجيريا للملكية الفكرية وأوضح أن عدة إدارات تراجع حاليا ذلك المشروع ومن المرتقب إحالته إلى الجمعية الوطنية ليحظى بموافقة تشريعية عليه في المستقبل القريب. وأشار الوفد إلى أن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مسائل مهمة بالنسبة إلى نيجيريا وعدة بلدان أخرى وهي تثير الاهتمام في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تواصل اللجنة الحكومية الدولية عملها بشأن تلك المسائل وأن تتوصل إلى اتفاق لوضع صك دولي يوفر الحماية لأصحاب المعارف التقليدية خلال فترة السنتين المقبلة، مذكّرا بأن نيجيريا على تمام الاستعداد للمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

٨١- وقدم وفد مدغشقر التهاني للمدير العام بمناسبة إعادة انتخابه مؤخرا وحيّا الجهود التي بذلتها الأمانة لإتاحة تقارير واضحة للدول الأعضاء لا سيما تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢. وشدّد الوفد على دعمه للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ اللذين سيتيحان تحقيق الأهداف المعلن عنها في تلك الخطة. وأعرب الوفد عن ارتياحه للدعم الذي قدمته الويبو خلال سنة ٢٠٠٣. وعبّر عن امتنانه للمنظمة لمختلف أشكال المساعدة التي قدمتها للهيئات الوطنية المعنية بإدارة الملكية الفكرية التي مُنحت عُدَّتين لشبكة الويبو بدأ العمل بهما. وعبّر الوفد عن رغبته في تعزيز أُصُر ذلك التعاون لإتاحة الفرصة لبلده للانتفاع بنظام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدّد الوفد

فيما بعد على ضرورة تحديث مكاتب الملكية الفكرية. وأعرب عن ارتياحه لمبادرات الويبو لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وللتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية في ذلك المجال. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة مواصلة العمل داخل اللجنة الدائمة. وأكّد أن تعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من الأولويات المهمة لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تريبس. وعقد الوفد الأمل على تعزيز الدعم الذي تقدمه الويبو لإتاحة الفرصة لمشاركة الخبراء الوطنيين في المؤتمرات وتدريب الموظفين المعنيين بتنفيذ القوانين الخاصة بالملكية الفكرية مثل القضاة وموظفي الجمارك والشرطة. وفي هذا الصدد، شجّع الوفد الويبو على التعاون مع منظمة التجارة العالمية في إطار المبادرة المشتركة المتعلقة بالتعاون التقني لصالح البلدان الأقل نموا. وأعلن أن مدغشقر ستنضم قريبا إلى بروتوكول مدريد بعد أن وافقت الحكومة على ذلك. وفي الختام أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا.

٨٢- وهنّأ وفد طاجيكستان المدير العام لإعادة انتخابه. وذكر أن طاجيكستان شهدت في العام الحالي عدداً من التظاهرات المهمّة مثل الاحتفاء بالذكرى العاشرة لإنشاء نظام الملكية الفكرية الوطني. وفي هذا الصدد، عبّر الوفد عن عميق شكره للمدير العام للويبو وللموظفين للدعم المادي والتقني المستمرّ الذي تمّ تقديمه لإنشاء النظام الوطني للملكية الصناعية في طاجيكستان. وقال إن وفداً يتكوّن من بعض كبار موظفي طاجيكستان وعلى رأسهم رئيس الجمهورية زار الويبو في مايو/أيار ٢٠٠٣ وأجرى مفاوضات مكثّفة وبنّاءة بشأن تقديم المزيد من الدعم لنظام الملكية الفكرية الوطني وانضمام طاجيكستان إلى اتفاقات دولية أخرى في مجال الملكية الفكرية لا سيما معاهدة قانون البراءات. وأضاف أن وفداً برلمانياً من طاجيكستان زار الويبو خلال فترة استغرقت ثلاثة أيام في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ واطّلع خلالها على بنية المنظمة واتفاقاتها الدولية العديدة وأعلن تلك الزيارة أثمرت عن استعداد الوفد للنهوض بالهيكل التشريعي للنظام الوطني للملكية الفكرية. وأعلن الوفد أيضا أن العام الحالي شهد افتتاح كلية للتعليم العالي بشأن حماية الملكية الصناعية مشتركة بين عدة مؤسسات وملحقة بالمركز الوطني للمعلومات بشأن البراءات. وأضاف أن الكلية ستقدم محاضرات وأنشطة عملية بالتعاون مع مكتب البراءات في جميع مؤسسات التعليم العالي في العاصمة الوطنية. وأعلم الوفد أن الهيئة التشريعية العليا وافقت على اعتبار يوم ٢٦ أبريل/نيسان يوما عالميا للملكية الفكرية في القطر. وأضاف الوفد أن الحكومة اعتمدت مشروعات قوانين بشأن الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية في سنة ٢٠٠٣ وعرضتها على الهيئة التشريعية العليا (Majlisi Oli) وعبّر عن أمله أن تُعتمد تلك القوانين في القريب العاجل. وأشار الوفد إلى التظاهرات المتعلقة بالذكرى العاشرة للنظام الوطني لحماية الملكية الصناعية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وذكر الوفد أن الويبو ستشارك في تلك التظاهرة بتنظيم ندوة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وسيلة فعّالة في التنمية الاقتصادية. واختتم الوفد حديثه معرباً عن أمله في أن تحقق الاجتماعات الحالية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو الوحدة والتضامن والنجاح في عملها.

٨٣- وهنّأ وفد جمهورية مولدوفا المدير العام على إعادة انتخابه لولاية ثانية معربا عن ثقته في أن الويبو ستواصل تطورها النشط في ظل قيادته. وأيّد الوفد تمام التأييد البيان الذي أدلى به وفد كازاخستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ورأى الوفد أن ازدهار الويبو رهن بازدهار المكاتب الوطنية للبراءات في كافة الدول الأعضاء ومن هنا الحاجة إلى دعم سياسة الويبو الرامية إلى تطوير المكاتب الوطنية للبراءات. وأشار الوفد في هذا السياق إلى أن أسرة الدول المستقلة حظيت بمساعدة قيّمة من الويبو، معربا عن تمام امتنانه للمدير العام لذلك. وشدّد الوفد على مختلف التغييرات النوعية التي تشهدها أنشطة المكاتب الوطنية للبراءات بما في ذلك مكتب مولدوفا، مذكرا بأن التركيز الأساسي هو على توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية وبأن المهمة الرئيسية تكمن في الاستفادة القصوى من المزايا المترتبة على تلك الحماية. وأعلن الوفد في هذا السياق أن حكومة

جمهورية مولدوفا اعتمدت استراتيجية وطنية لتطوير الملكية الفكرية والانتفاع بها في أغسطس/آب ٢٠٠٣، على أن يُعمل بتلك الاستراتيجية حتى سنة ٢٠١٠. ولخّص الوفد الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية على النحو التالي: توفير الظروف الملائمة للنهوض بالملكية الفكرية والانتفاع بها مع احترام المعايير المتبعة عالميا وتعديل التشريعات لتتماشى مع مقتضيات الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية وتوفير جو يستقطب المستثمرين الأجانب ووضع حد لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وذكّر الوفد بأن جمهورية مولدوفا انضمت إلى كافة الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية تقريبا. وتحدث الوفد عن ستة قوانين جديدة من المزمع سنها لزيادة فعالية انتفاع الاقتصاد الوطني بالملكية الفكرية وذلك نتيجة للاستراتيجية المذكورة أعلاه. وأوضح الوفد أن سلطات الجمارك ووزارة الداخلية وأكاديمية العلوم والمجلس الأعلى للعلوم تطبق تلك الاستراتيجية جنبا إلى جنب مع الوكالة الوطنية لحماية الملكية الفكرية. وأكّد الوفد اقتناع الحكومة بأن تعزيز الأسس العامة لمنظماتها أطلق العنان للجهود المبذولة للاضطلاع بمهمة استراتيجية تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني مع الاستفادة التامة من النتائج المحققة بفضل الملكية الفكرية. وأوضح الوفد أن الدور الذي أدته الويبو في وضع تلك الاستراتيجية وتنفيذها مهم جدا وسيبقى كذلك. وسلّط الوفد الضوء على أحد الجوانب المهمة من أنشطة المكاتب الوطنية للبراءات ألا وهو أتمتة عمليات فحص الطلبات المتعلقة بالاختراعات والعلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية إلى ما غير ذلك. وتوجّه الوفد بطلب إلى الويبو والمنظمات الإقليمية الأخرى للحصول على مساعدة خاصة بغية بلوغ المستوى التقني المطلوب فيما يتعلق بالنهوج والمعلومات. ولفت الوفد النظر إلى المساعدة التي قدمها المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات إلى المكتب الوطني للبراءات في جمهورية مولدوفا. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحقق أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات المزيد من النتائج الملموسة والعملية. وأشار الوفد إلى مسألة أخرى تهم مكتب البراءات في جمهورية مولدوفا وهي تتعلق بمنح حماية متينة للبيانات الجغرافية في بلدان أسرة الدول المستقلة، لا سيما وأن عددا من الفاعلين في الميدان الاقتصادي ينتفعون بالبيانات الجغرافية بطريقة غير مشروعة مما يؤدي إلى انتهاك الحقوق في ذلك المجال. وأوضح الوفد أن جمهورية مولدوفا هي البلد الوحيد في أسرة الدول المستقلة الذي انضم إلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي، مما يبيّن عدم كفاية الحماية المكفولة للبيانات الجغرافية في تلك المنطقة. ورأى الوفد أخيرا أن من الضروري أن تنظم الويبو ندوة دولية عن حماية البيانات الجغرافية في بلدان أسرة الدول المستقلة في جمهورية مولدوفا في سنة ٢٠٠٤.

٨٤- وأعرب وفد المكسيك عن ارتياحه لإعادة انتخاب المدير العام لإدارة شؤون المنظمة خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. وقال الوفد إن حكومة المكسيك ما فتئت ترى في الملكية الفكرية محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عدة سنوات وقامت بتحديث إطارها القانوني والمؤسسات التي تعنى بها لا سيما عبر إنشاء معهد المكسيك للملكية الفكرية والمعهد الوطني لحق المؤلف. وأوضح الوفد أن معهد المكسيك للملكية الفكرية بدأ أعماله منذ عشر سنوات وكان عدد موظفيه لا يتجاوز ٣٠٠ موظف وتلقى آنذاك ٠٠٠ ٤ طلب للحصول على براءات و٠٠٠ ٣٠ طلب لتسجيل علامات تجارية، غير أن الوضع تغيّر بعد عشر سنوات إذ بلغ عدد موظفيه ٧٠٠ موظف وعالج ٠٠٠ ١٥ طلب للحصول على براءة و٠٠٠ ٦٥ طلب لتسجيل علامات تجارية. وأقرّ الوفد بأن الزيادة في عدد طلبات الحصول على براءات نتجت أساسا عن انضمام المكسيك إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. وأوضح الوفد أن تلك النتائج تُعزى إلى حد كبير إلى الدعم الذي وفّرته الويبو للمكسيك خلال السنوات الأخيرة خاصة. وأشار الوفد إلى أن حكومة المكسيك قرّرت منح المدير العام وسام نسر الأزتيك وهو أسمى ألقاب الامتياز التي تمنح لمواطن أجنبي، مذكراً بأن رئيس الجمهورية سيقلّده ذلك الوسام خلال الأسابيع المقبلة. وأعرب الوفد

عن اقتناعه بأن بلده سيبذل المزيد من الجهود خلال السنوات الست المقبلة لتحسين نظام الملكية الفكرية في المكسيك مع الركون على دعم من الويبو كالعادة. وأنهى الوفد بيانه مؤكّدا على الأهمية القصوى التي يوليها المكسيك لاعتماد اللغة الإسبانية لغة عمل في نظام مدريد، لا سيما في إطار انضمامه إليه.

٨٥- وأيّد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأشار إلى روح التبادل الذي يسود التعاون التقني الذي تقدمه الويبو. وأعرب الوفد عن تمام امتنان حكومة بلده للموظفين العاملين في مكتب التعاون لأغراض التنمية مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لا سيما وأنهم يضطلعون بمهامهم على أساس الحوار المستمر وركّز على أهمية أنشطة التعاون المضطلع بها بما فيها الندوة الوطنية الجوالة عن الخدمات الموّفرة في مجال الملكية الفكرية والمعلومات التكنولوجية والدورات التدريبية الموجّهة لجمعيات الإدارة الجماعية والندوة عن حق المؤلف والحقوق المجاورة لفائدة القضاة. وأعرب الوفد أيضا عن اهتمام حكومة بلده بمواصلة تنفيذ تلك الأنشطة والتعاون بشأن برنامج الدراسات العليا في مجال الملكية الفكرية المتاح في جامعة بوينس آيرس الوطنية والتنسيق بخصوصه خلال فترة السنتين المقبلة. وأنهى الوفد بيانه مشيرا إلى ضرورة رفع مبالغ الأموال الممنوحة لموظفين وطنيين يعملون في الميدان التقني بهدف إشراك أكبر عدد ممكن منهم في اللجان الدائمة للمنظمة ولاجتماعات الخبراء التي تنظمها.

٨٦- وهنّأ وفد النمسا المدير العام على إعادة انتخابه وأيّد بيان المجموعة باء وبيان الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن رضاه بالشفافية التي تحلى بها التقريران المقدّمان في إطار البند قيد النظر من جدول الأعمال، وأثنى على المدير العام والأمانة النتائج المحققة خلال الفترة قيد النقاش والتقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية ولا سيما تسخير الملكية الفكرية أداة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحّب الوفد أيضا بالعناية الخاصة التي أوليت لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وللنهوض بوعي تلك الشركات وتعزيز انتفاعها بأنظمة الملكية الفكرية وأيّد فكرة مواصلة تلك الجهود وتوسيع نطاقها خلال فترة السنتين المقبلة. وأشار إلى تزايد عدد البلدان المنضمة إلى المعاهدات والاتحادات التي تديرها الويبو واعتبر ذلك دليلا واضحا على تزايد قبول الملكية الفكرية في العالم والثقة في المنظمة. وعبّر الوفد عن تقديره وتأييده الكامل للاقتراحات الداعية إلى الأخذ باللغة الإسبانية في نظام مدريد وتمكين الاتحاد الأوروبي من الانضمام إليه، علما بأن المسألتين تندرجان في جدول أعمال جمعية اتحاد مدريد. وأعرب عن ثقته في أن يزيد الإقبال على نظام مدريد نتيجة هذين الإنجازين وبعد أن يصبح انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى النظام نافذا عن قريب. وأثنى الوفد على الأمانة نجاحها في تعزيز إقبال المنتفعين والمكاتب على الأنظمة المنشأة بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو، وخصّ بالذكر التقدّم المحرز في إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات والمداولات الجارية بشأن معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وصرّح قائلا إن النمسا التي تؤدي وظائف إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي قد شاركت بنشاط في تلك الجهود بهدف تعزيز شفافية نظام البراءات وتيسير الانتفاع به. ورأى الوفد أن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي محور الويبو ورحّب بالاقتراحات الرامية إلى مراقبة الأوضاع المتعلقة بعدد الطلبات المودعة بناء على تلك المعاهدة وأنماط الإيداع مراقبة دقيقة في السنوات المقبلة لكي يتيسّر اتخاذ التدابير اللازمة عند الاقتضاء. وأعرب الوفد عن تقديره أيضا للنتائج المحققة في إطار برامج التعاون لأغراض التنمية وأكاديمية الويبو العالمية ولا سيما ما يتعلق بعدد المشاركين وتقييمهم الإيجابي. وفي ذلك الصدد، عبّر الوفد مرّة أخرى عن استعداده لتقديم المساعدة والدعم لتلك الأنشطة المهمة. واختتم كلمته مؤكدا للمدير العام حرص النمسا على الاستمرار في الإسهام في تحقيق أهداف الويبو العالمية خلال فترة السنتين المقبلة.

٨٧- وهنأ وفد أذربيجان المدير العام على إعادة انتخابه وتمنى له التوفيق في منصبه. ولفت النظر إلى الحدود الجديدة التي عبرتها الويبو في مختلف المجالات ومساهماتها في التنمية الاقتصادية والثقافية

خلال السنوات القليلة الماضية في ظل قيادة المدير العام. وأشار إلى أن الويبو تمكنت من الاضطلاع بعدد كبير من الأنشطة ووضع مشروعات ومبادرات جديدة واعتمادها من بينها مشروع شبكة الويبو بفضل ما يتحلى به المدير العام من صفات شخصية ريادية ونبوغ وبعد نظر ومهارات تنظيمية. وأفاد بمبادرة بلده الرامية إلى عقد ندوة إقليمية للتدريب بشأن شبكة الويبو في باكو. وقال إن الويبو دعمت تلك المبادرة ونظمت اجتماعاً رفيع المستوى شارك فيه ممثلون من بيلاروس وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وألبانيا. وسلط أيضاً الأضواء على الدورات التدريبية والندوات الفعالة التي نظمتها أكاديمية الويبو العالمية للمتخصصين في المكاتب وبرنامج التعليم عن بعد الذي لم يسنح فرصة للتدريب عبر الإنترنت لأولئك المتخصصين فحسب بل لمجموعة كبيرة من الطلاب والموظفين في سائر قطاعات الأعمال. ولفت الانتباه إلى مساهمة مبادرة الويبو المذكورة مساهمة كبيرة في تكوين مهارات العاملين وتعزيز قدراتهم المعرفية. وكرر تأييده لدورة الويبو المختارة وعقد الأمل على أن تواصل الويبو العمل على مجالات ذات أولوية وتوفير باقة متنوعة من خدمات المساعدة والدعم لمكاتب البراءات الوطنية. ولفت أيضاً النظر إلى سرعة تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة في أذربيجان وبرنامج خاص للفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ أعدته الحكومة لدعم ذلك الاتجاه. وفي هذا السياق، أشار إلى مساهمة الويبو الكبرى في وضع ذلك البرنامج وقال إن الندوة الأخيرة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تزامنت مع الذكرى العاشرة لتأسيس مكتب البراءات الأذربيجاني وانعقدت في باكو في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ هي مثال جلي على تلك المساهمة. وأحاط الجمعيات علماً بالحملة الواسعة التي شنت في الصحافة والأوساط الحكومية للترويج لتلك الندوة مما يبرز مجدداً اهتمام أذربيجان بالنهوض بالملكية الفكرية والتعاون مع المنظمات الدولية. واستطرد قائلاً إن من المؤشرات المهمة الأخرى لتطور الملكية الفكرية في أذربيجان انضمام بلده إلى أربع معاهدات دولية في الوقت ذاته في سنة ٢٠٠٣، أي اتفاق لوكارنو واتفاق نيس ومعاهدة بودابست واتفاق استراسبرغ، نتيجة لعمل الويبو الفعال. وأردف قائلاً إن إحدى مهام مكتب الملكية الفكرية الرئيسية تتمثل حالياً في الانتقال من نظام عمل يعتمد على الوثائق الورقية إلى نظام حديث مبني على الأتمتة. واختتم كلمته مكرراً تأييده التام للمدير العام ومتمنياً له التوفيق في عمله لدعم الملكية الفكرية.

٨٨- وتوجّه وفد بربادوس بدوره بعبارات التهنئة للمدير العام لإعادة انتخابه. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المدير العام سيواصل الارتقاء بأهداف الويبو وبأغراضها بفضل ما يتحلى به من طاقات وما يقوم به من عمل فعّال. وأشار الوفد إلى رغبة بلده في العمل مع الأمانة لتنسيق قوانينه في مجال الملكية الفكرية عن طريق وضع معايير وقواعد مشتركة. وأحاط الوفد علما بمواقف بعض الوفود فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية ولا سيما تمويل أنشطة الويبو من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار الوفد إلى تطلعه لتحقيق الفعالية في أنشطة الويبو وتفهمه لرغبة الدول الأعضاء في الحدّ من القيود المالية المفروضة على أصحاب البراءات وواضعيها، غير أنه عبّر عن قلقه إزاء ما قد تواجهه أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية من وقع سلبي من جرّاء أي قرار يفضي إلى تخفيض إيرادات المنظمة. وشدّد الوفد على ضرورة تقييم أي تخفيض في الإيرادات ينجم عن تخفيض الرسوم المفروضة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات على ضوء وقعه المحتمل على برامج الويبو الإنمائية وتخطيطها الاستراتيجي. وأثنى الوفد على اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور عملها آملا في أن تواصله وفي أن يتم توسيع صلاحياتها وتعزيزها. وتحدث الوفد عن تمام اهتمام بلده بالتطورات المقبلة المترتبة على عمل اللجنة لا سيما وأنه يملك موارد طبيعية ومعارف تقليدية عريقة. وأثنى الوفد على الويبو تحليّها ببعد النظر، إذ أنها منتدى تلتقي فيه البلدان النامية لتبادل آرائها بشأن التطورات الدولية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُفضيَ ذلك العمل والجهود التي تبذلها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى وضع إطار يتيح معاملة الموارد الطبيعية المتأتية من تراث كل بلد وعبقريته والاتجار بها على نحو ملائم. وأشار الوفد

إلى رغبته في أن تكون سلسلة اجتماعات الجمعيات الراهنة منتدى لتشاطر التجارب المشتركة والمعارف الجديدة ومنصّة تعرض عليها الأفكار الحيّة في مجال الملكية الفكرية بما يمكّن البلدان النامية من أداء دورها في السوق الدولية.

٨٩- وهنّأ وفد بوتان المدير العام على إعادة انتخابه معرباً عن ثقته في أن الويبو ستتمكن من بلوغ أعلى الأعالي في إنجازاتها في ظل قيادته النيّرة والعملية والموجهة نحو تحقيق النتائج. وأقرّ الوفد بالمساعدة التي توفرها الويبو لبلده، من مشورة تقنية وقانونية إلى دعم مالي، في إطار مساعيه لتحديث النظام الإداري للملكية الفكرية وآليات الإنفاذ في بوتان وأعرب عن امتنانه لها. وعبّر الوفد عن تطلعه لمواصلة التعاون مع المنظمة والحصول على المزيد من المساعدة لتحسين النظام الإداري للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أيّد الوفد متحدثين آخرين في تقديرهم للتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وطالب بتوسيع صلاحيات تلك اللجنة لتضطلع بمهام إضافية. وختاما، أشار الوفد إلى تأييده التام للبيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة البلدان الآسيوية وجمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والبلدان الأقل نمواً.

٩٠- وأعرب وفد بوركينا فاصو عن تقديره للمستوى الجيّد للوثائق قيد النظر وتقدّم بأخلص التهاني للمدير العام ومساعديه للجهود التي بذلوها وأعلن الوفد أن بوركينا فاصو تعقد أملا كبيرا على الويبو بصفتها منظمة تسعى إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها. وأكد الوفد على دور الويبو المهمّ في النهوض بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وتعزيزها. وأضاف الوفد أيضا بأن جهودا كبيرة ستُبذل من أجل إدراج نظام الملكية الفكرية على نحو تامّ في نشاطات أصحاب المبادرات الاقتصادية في بوركينا فاصو. وأعلم الوفد الجمعية العامة أن حكومة بوركينا فاصو تؤيد تأييدا تاما المُثل التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وأشار إلى أن الكاميرون افتتحت بعثة دائمة لها لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في سنة ٢٠٠٣ بهدف تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة في جنيف ولا سيما تعزيز العلاقات بين الويبو وبوركينا فاصو. واستعرض الوفد نشاطات التعاون المختلفة للويبو التي عادت بالنفع على بوركينا فاصو لا سيما الدعم الذي قدّمته للدوائر المعنية بالملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية من خلال تدريب الموظفين والدعم المتنوّع الذي أتاح لبوركينا فاصو المشاركة في مختلف الندوات والاجتماعات عن الملكية الفكرية والنهوض بالبيانات الجغرافية وحمايتها في أربع دول أعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ومن ضمنها بوركينا فاصو والبدء بتطبيق الحقوق المجاورة. وأشاد الوفد بالتعاون الإيجابي مع الويبو وعقد الأمل على مساعدة الويبو لبلده في المستقبل في مجالات مثل الوفاء بالتزاماته المترتبة على اتفاق تريبس وإعداد دراسة تقييمية عن البيئة المؤسّسية لأنشطة الاختراع والابتكار ودعم مكتب بوركينا فاصو لحق المؤلف من أجل تعزيز الإدارة الجماعية لحقوق فناني الأداء وتعزيز كفاءات الهيئات الوطنية المعنية بالملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية من خلال تجهيزها بالمعدات وتدريب موظفيها.

٩١- وهنّأ وفد الكاميرون المدير العام بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للويبو وأكّد أن ثقة الدول الأعضاء هذه دليل على حيوية المدير العام في إدارة المنظمة وحرصه على مراعاة احتياجاتها الحالية والمستقبلية على نحو فعّال لا سيما في المجالات الجديدة مثل النهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة أو حماية أشكال التعابير الفولكلورية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وعبّر الوفد أيضا عن تأييده لمشروع شبكة الويبو الذي يعتبر أداة مهمة في إطار تحديث نظام الملكية الفكرية في الكاميرون. وفي هذا الصدد، أضاف الوفد بأن الويبو قامت بتدريب منسّقي ذلك البرنامج على الصعيد الوطني وقد تمّ أيضا تجهيز إدارات وزارية عديدة بأجهزة حاسوبية لذلك الغرض. وتقدّم الوفد بالشكر للويبو لإيفاد بعثة إلى الكاميرون بهدف تشجيع السلطات الوطنية على الانضمام إلى نظام لاهاي. والتمس الوفد من

الويبو دعما لتنظيم ندوتين وطنيتين عن أهمية الرسوم والنماذج الصناعية في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات من جهة وعن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعلم الوفد الاجتماع أن تطبيق اتفاق تريبس يلقى صعوبة في الكاميرون وخاصة فيما يتعلق بالجزء الخاص باحترام حقوق الملكية الفكرية وعقد الوفد أمله على أن تقدِّم الويبو الدعم التقني اللازم لوضع إطار قانوني متين بهدف تعزيز الآليات الوطنية القائمة فيما يخص إنفاذ تلك الحقوق.

٩٢- وأثنى وفد كندا على الويبو مختلف المبادرات البناءة التي اتخذتها منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ والتي كانت حيوية لا بل أساسية لمستقبل الملكية الفكرية في العالم. وهنّأ الوفد المدير العام على إعادة انتخابه نتيجة لشتى إنجازاته والتزامه بتوسيع نطاق تلك الإنجازات خلال ولايته الثانية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمواصلة المدير العام جهوده الرامية إلى ضمان المكانة التي تستحقها الملكية الفكرية على جدول أعمال واضعي السياسات على أرفع المستويات. وأشار الوفد إلى ما جاء على لسان المدير العام خلال زيارته لكندا منذ خمس سنوات قائلا: "الإبداع والابتكار والاختراع أثمن ما تملكه الإنسانية من ممتلكات". وأقرّ الوفد بالمساعي التي يبذلها المدير العام منذ ذلك الحين لإضفاء رؤية على الويبو تجعل منها منظمة تصب أنظارها إلى العالم الخارجي فتظهر جدواها وتتمكن من أداء مهامها مع مراعاة إشراك الجميع فيها، رؤية تحثها إلى النظر إلى ذاتها للاضطلاع بأنشطتها بكل وضوح وفعالية وشفافية. وأشار الوفد إلى أن المدير العام يرى في الإدارة الحديثة للشؤون ومخاطبة الجمهور والتطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية على أساس من التعاون والأنظمة العالمية للحماية عناصر أساسية لمستقبل نظام الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن دعمه لمبادرات المدير العام الهادفة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والفاعلية وإدخال إجراءات وخدمات تقوم على تكنولوجيا المعلومات. أما فيما يتعلق بمجال التعاون لأغراض التنمية المهم، فأكّد الوفد أن أبرز أهداف الويبو تتمثل في تحسين الأنشطة الوطنية والإقليمية وإعادة هيكلتها وجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات. وأعرب الوفد عن ارتياحه للزخم الذي تكتسبه المبادرة التي أطلقها مدير عام الويبو ومدير عام منظمة التجارة العالمية في السنة الماضية لمساعدة البلدان الأقل نموا على الاستفادة القصوى من مزايا حماية الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن تلك البلدان ستعترف بذلك بالأهمية المتزايدة للملكية الفكرية كأداة للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي ودرّ الثروات وستستخدمها بالكامل. وتوجّه الوفد بالتهنئة إلى من انتخب أو أعيد انتخابه نائبا للمدير العام أو مساعدا له وأعرب عن امتنانه لإسهامات نائبي المدير العام المنتهية ولايتهما في زيادة تأثير الملكية الفكرية في العالم. وقال الوفد إن كندا تحذوَ حذوَ الويبو في التزامها بتعزيز قوانين الملكية الفكرية ولوائحها التنفيذية وتسعى إلى تحسين التشريعات في ذلك المجال وقد أوضحت الحكومة الفدرالية ذلك في عدة مناسبات، بما في ذلك البيان الملكي للسنة الماضية. واقتبس الوفد من ذلك البيان الذي قالت فيه الحكومة ما يلي "إنها ستسرّع عملية إدخال الإصلاحات التنظيمية في ميادين رئيسية بغية تعزيز الصحة والاستدامة والابتكار في كندا بما في ذلك تعديل إطارها الخاص بالملكية الفكرية كي تصبح كندا بلدا رائدا عالميا فيما يتعلق بمسائل ناشئة ومراجعة قواعدها الخاصة بتلك الملكية ليكون لها نظام تقدمي يدعم الكمّ الهائل من الاستثمارات في المصنفات المعرفية والثقافية." وأعرب الوفد عن التزام كندا التام بمختلف الأنشطة التي ترعاها الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير، وذلك كجزء من التزامها الشامل. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن الدول الأطراف في معاهدة التعاون بشأن البراءات قبلت في السنة الماضية أن تكون كندا إدارة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب تلك المعاهدة. واستطرد الوفد قائلا إن من المرتقب أن تبدأ كندا اضطلاعها بتلك المهمة في صيف سنة ٢٠٠٤. وأشار الوفد إلى أن التحضيرات لتحقيق ذلك الهدف تشمل توفير الدعم لأتمتة عبء العمل وإدارة الوثائق ومعالجة الطلبات وإعداد الرسائل وتتبعها في إطار تسلّم الطلبات المودعة بموجب المعاهدة وعملية البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأعلن الوفد أن ذلك المشروع يستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والمتاحة لدى مكتب كندا للملكية الفكرية بعد أ، تمّ تحويرها

وتطويرها، بهدف تخفيف عبء الجهود الواجب بذلها وتحقيق الاتساق مع العناصر المشتركة القائمة في المجال المعني. وبالإضافة إلى ذلك، ذكّر الوفد بأن كندا استضافت الاجتماع المشترك بين برنامج التعاون لآسيا والمحيط الهادئ وفريق الخبراء في مجال الملكية الفكرية الذي انعقد في فان كوفير (بريتش كلومبيا) في يوليه/تموز ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن ذلك الاجتماع يعقد عادة مرة كل سنتين. وقال الوفد إن كندا من الأعضاء المؤسسة لبرنامج التعاون ولطالما سعت إلى الترويج إلى المزيد من التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة عبر تعزيز تحرير التجارة وتسهيل شؤونها في إطار منتدى البرنامج. وأشار الوفد إلى أن الاجتماع المشار إليه أعلاه تناول موضوع إدارة الملكية الفكرية والاستراتيجيات الخاصة بها، مركزا على كيفية الانتفاع بتلك الملكية وإدارتها واستغلالها في مختلف مراحل تسويق الابتكار. ولفت الوفد النظر إلى ما عرض من تقنيات إدارة واستراتيجيات لحماية الملكية الفكرية مستمدة من دراسات إفرادية إقليمية بهدف تبيان كيفية النجاح في التسويق لتكنولوجيا جديدة في الأسواق المحلية والدولية. وأفاد الوفد بأن مجلس العموم تسلم تقريرا مرحليا عن أحكام قانون حق المؤلف وتنفيذه (تقرير عن المادة ٩٢) أحالته إليه وزارة الصناعة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ وتضمن عددا من القضايا المتعلقة بإصلاح قانون حق المؤلف والواجب النظر فيها في السنوات المقبلة. وذكّر الوفد بأن اللجنة الدائمة المعنية بالتراث في إطار مجلس العموم هي التي نظرت في التقرير وطلبت من أصحاب المصلحة تقديم تلخيص عن مداخلاتهم بشأن التقرير في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، بما يمكّنها من رفع تقريرا بذلك الخصوص إلى البرلمان في يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وذكر الوفد أيضا بأن مشروع القانون ج-١١ دخل حيّز التنفيذ في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣ وهو يحظر على هيئات إعادة البث عبر الإنترنت استخدام التراخيص الإجبارية المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون حق المؤلف لإعادة بث برامج إذاعية عبر الهواء. وأعرب الوفد عن ارتياح كندا للاحتفال باليوم العالمي الثاني للملكية الفكرية. وتحدث الوفد في ذلك السياق عن مختلف الأنشطة التي نظمها مكتب كندا للملكية الفكرية إعرابا عن تقديره لموظفيه والعاملين في مجال الملكية الفكرية لما يقدمونه من خدمات في ذلك المجال للمواطنين الكنديين وغيرهم. ونقل الوفد ارتياح المكتب لمواصلة إسهامه في الدورة التدريبية المتخصصة المعنية بالخدمات لفائدة الزبائن وإدارة الجودة في مجال البراءات والتي تنظّم بالتعاون مع الويبو لفائدة موظفين رفيعي المستوى في البلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن ممثلين عن بلدان آسيوية وعن بلدان من أمريكا اللاتينية سيحضرون الدورة المقبلة التي تدوم خمسة أيام والمرتقب عقدها في مايو/أيار ٢٠٠٤. وأقرّ الوفد بالتزام كندا بمواصلة أنشطتها الرفيعة المستوى في عدد من المجالات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. وأشار الوفد في ذلك السياق إلى المراحل الأولى من تنفيذ مشروع شبكة الويبو الموجهة أساسا إلى البلدان النامية، موضحا أن مكتب كندا يوفر الخدمات التي تغطيها تلك المراحل. وأعرب الوفد عن اهتمام مكتب كندا بالفوائد المستمدة من استخدام مشروع نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي يمكّن من الحصول على وثائق الطلبات عبر الإنترنت من خلال شبكة الويبو، مما يرفع من مستوى معالجة تلك الطلبات التي تدخل في المرحلة الوطنية في كندا. واسترسل الوفد قائلا إن مكتب كندا يقوم بتنفيذ برنامج يتيح لفاحصي البراءات أن يبحثوا في وثائق البراءات المودعة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات، عبر نظام البحث "WEST" الذي يستخدم الشبكة الآمنة "TriNet". وذكر الوفد أن مكتب كندا ينفذ مشروعا يُعنى بتخزين وثائق البراءات وهو يتيح نسخ كافة الوثائق المتاحة منذ سنة ١٩٢٠ وتخزينها على أقراص مرئية ووضعها بعد ذلك على أقراص مغناطيسية بهدف تحقيق المزيد من النمو وتحسين الأداء وتخفيض تكاليف التشغيل في ذلك الميدان. وقال الوفد إن مكتب كندا يتّبع نهجا خاصا بإدارة العلاقات مع الزبائن يمكّنه من تجميع بيانات عنهم بصورة منتظمة، فيعرف كيف يوجّه موارده وجهوده لتوفير ما يفضله أولئك الزبائن من سلع وخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الوفد عن النظام المؤسسي لإدارة الشكاوى المتبّع في مكتب كندا، وهو يمكّن الزبائن من رفع شكواهم عبر الإنترنت فتوجّه فورا

إلى الإدارة المختصة ويتم تتبعها للتأكد من أنها عولجت في مهلة زمنية متفق عليها. وجاء الوفد على ذكر دراسة استقصائية أجراها المكتب على زبائنه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ في إطار مشروع إدارة العلاقات مع الزبائن. وأشار الوفد إلى نتائج تلك الدراسة قائلا إن نحو ٨٠ في المائة من الزبائن أعربوا عن ارتياحهم للخدمات الموفرة لهم. وسلّط الوفد الضوء على نهج "Evergreen" الذي يتبعه مكتب كندا بهدف تجديد البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل منتظم بحيث تلبي الاحتياجات الراهنة والمقبلة بصورة عالية المردودية. وتحدث الوفد عن عدد من المشروعات نُفذت في إطار ذلك النهج لتحسين عدد من الأجهزة والبرامج المكوِّنة للبُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المكتب. وركز الوفد على التقدم الإيجابي الذي يحرزه المكتب دوما على مستوى الخدمات الإلكترونية التي تشكل أولوية بالنسبة إلى الحكومة الكندية. وذكّر الوفد بأن كافة الزبائن يستطيعون حاليا إيداع طلباتهم إلكترونيا والقيام بعمليات إضافية أخرى مثل تجديد العلامة التجارية وتسديد رسوم المحافظة على البراءة. وقال الوفد إن مكتب كندا يسعى إلى تحقيق الأتمتة التامة في غضون خمس سنوات واكتساب قدرات على معالجة كافة المعاملات المعنية بحماية الملكية الفكرية على النطاقين المحلي والدولي. وأكّد الوفد ختاما على استعداد كندا لمواصلة إسهامها قلبا وفكرا في تحقيق أهداف الويبو على المستوى العالمي بحيث يتحسن مستوى الترويج للرفاه الاجتماعي والاقتصادي في كافة أنحاء المعمورة.

٩٣- وعبّر وفد جمهورية أفريقيا الوسطى عن شكره للأمانة للدعم الذي تقدّمه للبلدان النامية ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى. وأيّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية واقتراح إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وذكّر الوفد بأهمية إعلان الدوحة عن اتفاق تريبس والصحة العامة بالنسبة للبلدان الأفريقية وهو صك يولي أهمية للمصلحة العامة ليجعل من حقوق الملكية الفكرية أداة للتنمية. وشدّد الوفد على أن أنظمة حماية الملكية الفكرية لا تزال غامضة بالنسبة لأصحاب المبادرات الاقتصادية والباحثين والمخترعين في بلده. وفضلا عن ذلك، أعلن الوفد عن شح الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، ذكّر الوفد بأن الحكومة ركّزت على أنشطة إذكاء الوعي وذلك بدعم من المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وعقد الأمل على استمرار المساعدة المالية والتقنية التي تقدّمها الويبو والتمس زيادتها بغية تغطية الاحتياجات في مجال تدريب الموظفين واستبدال الحواسيب وعُدّة شبكة الويبو التي تحطّمت أثناء النزاعات المسلحة. والتمس الوفد أيضا أن تقيم المنظمة ندوة عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية للمسؤولين في ذلك المجال. وفيما يتعلق بسياسة إزالة الغموض، طلب الوفد إلى الويبو أن تقدّم الدعم لتنظيم المعرض الوطني للاختراع والابتكار التقني المزمع إقامته في الفصل الأخير من سنة ٢٠٠٣. واختتم الوفد حديثه داعياً إلى تعزيز برامج التعاون التي تضطلع بها الأكاديمية ولا سيما برنامج التعاون مع الجامعات. والتمس زيادة الموارد المالية المخصصة لمشاركة البلدان الأفريقية في الاجتماعات التي تُعقد في جنيف.

٩٤- وأيّد وفد تشاد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبّر عن شكره للأمانة لجودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء. وأعلن الوفد عن ارتياحه للأنشطة التي قدّمتها الويبو في تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج في النصف الأول من سنة ٢٠٠٣. وعبّر الوفد عن تقديره للدعم الذي تقدّمه الويبو في مجال الملكية الفكرية ورحّب بالمبادرات التي تتخذها لخلق ثقافة للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى رغبة حكومة بلده في تطوير النظام الدولي للبراءات بهدف تبسيط قواعد الإجراءات وتيسيرها. واختتم الوفد حديثه معلناً عن تأييده للمقترح الذي تقدّم به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية المتعلق بجعل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لجنة دائمة.

٩٥- وشكر وفد كرواتيا المدير العام على قيادته الفعالة وموظفي الويبو على الجهود الهائلة المبذولة في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره لإعداد تقارير واقتراحات ومواد أخرى إعلامية شاملة ولتنظيم الدورة المتميز. وأعرب عن امتنانه للفرصة المتاحة له لعرض التطورات والإنجازات المحققة خلال السنة في مكتب الملكية الفكرية الوطني الكرواتي. وقال إن المكتب واصل خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣ أعماله الرامية إلى تعزيز أنشطته بانتظام كهيئة إدارية حكومية مسؤولة عن منح حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة في كرواتيا. ومضى يقول إن المكتب هو محور نظام الملكية الفكرية الكرواتي لتعزيز الشراكات والمحافظة على العلاقات الراهنة وإرساء علاقات جديدة بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية والصناعية. وأشار إلى الجهود المبذولة في المكتب لمتابعة الاتجاهات العالمية والمساهمة الفعالة فيها من أجل تطوير الملكية الفكرية ولا سيما الاتجاهات الناجمة عن العولمة والتنسيق وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً مكثفاً ومعقداً بصفة متزايدة. وأفاد بالعمليات المستهلة خلال الفترة الأخيرة التي تتطلب مشاركة المكتب مشاركة راسخة وطويلة الأجل وأوضح قائلاً إن العديد منها تكلل بالنجاح وشمل إبرام اتفاق التعاون والتوسيع في مجال البراءات بين حكومة جمهورية كرواتيا والمكتب الأوروبي للبراءات الذي صدق عليه البرلمان الكرواتي. وأضاف قائلاً إن المكتب أعد خلال السنة إجراءات التصديق على ما يلي: بروتوكول اتفاق مدريد واللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات وبروتوكوله واتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية واللائحة التنفيذية لاتفاق لاهاي ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي ولائحته التنفيذية. ولفت الانتباه إلى تصديق البرلمان الكرواتي على جميع تلك الصكوك. وأردف قائلاً إن عملية الإعداد لانضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي شملت في جملة أمور تنسيق التشريعات الكرواتية بما فيها التشريعات في مجال الملكية الفكرية حتى تتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. واسترسل قائلاً إن الأعمال الشاملة تمضي على قدم وساق وتشمل تنسيق قاعدة التشريعات الكاملة المتعلقة بنظام الملكية الفكرية الكرواتي بما يتوافق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. واستطرد قائلاً إن خبراء المكتب المعنيين بالمجالات المتصلة بذلك صاغوا قوانين جديدة تمتثل امتثالاً تاماً واتفاق الاستقرار والتعاون المؤقت وتوجيهات الاتحاد الأوروبي وتغطي جميع مجالات الملكية الفكرية، بما فيها قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وقانون البراءات وقانون العلامات التجارية وقانون البيانات الجغرافية للمنتجات والخدمات وقانون الرسوم والنماذج الصناعية والقانون بشأن حماية طوبوغرافيا المنتجات شبه الموصلة. ولفت النظر إلى مراجعة جميع تلك القوانين من جانب خبراء الاتحاد الأوروبي المعينين لذلك الغرض في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً باضطلاع موظفي الويبو بمراجعة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وأعرب عن شكره لهم. وأشار إلى الاهتمام الشديد بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في العالم الذي ما زال يمثل مشكلة في البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بما فيها كرواتيا. وأفاد بأن مكتب الملكية الفكرية الوطني أعد بالتعاون مع هيئات إدارية حكومية أخرى والسلطة القضائية باقة متنوعة من الأنشطة لتحسين الوضع الراهن مما يستلزم المشاركة مشاركة ثابتة وطويلة الأجل بهدف تغيير الأفكار والسلوك على مستوى الأفراد وجميع الجهات المعنية في المجتمع. وأخطر ببدء تنفيذ برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة التقنية والمشروع الوطني ٢٠٠١ في إطار برنامج الاتحاد للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار خلال سنة ٢٠٠٣. وقال إن الغرض من المشروع تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لضمان فعالية تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في كرواتيا مما يساهم في تحقيق الهدف العام الرامي إلى النهوض بجو الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية. وأوضح قائلاً إن المشروع ينقسم إلى ثلاثة أجزاء. وأشار إلى أن الجزأين الأول والثاني يسمحان بتقديم المساعدة إلى مكتب الملكية الفكرية الوطني بدعم تنسيق القوانين بما يتمشى مع خبرة الاتحاد الأوروبي المكتسبة في

مجالات حقوق الملكية الصناعية والتقييم المؤسسي وتكوين القدرات وتدريب موظفي المكتب. وأضاف قائلاً إن الجزء الثالث يتناول هدف وضع استراتيجية لتعزيز العمل على النهوض بأنظمة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في كرواتيا. واختتم كلمته معلناً مواصلة بلده ومكتب الملكية الفكرية الوطني بوصفه مركز اتصال لنظام الملكية الفكرية الوطني دعم مشروعات الويبو وأنشطتها والتعاون في إطارها والمشاركة فيها إلى أقصى حد ممكن.

٩٦- وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن ارتياحه العميق للعمل الذي أنجزته الويبو خلال الفترة قيد الاستعراض بالقيادة الحيوية للمدير العام. وقال إن وثيقة "تقرير أداء البرنامج" ووثيقة "استعراض تنفيذ البرنامج" تبرهنان على كثرة الأهداف المحققة. وقال إن بلده يؤيد كليا برنامج الويبو وميزانيتها لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ويساند المناقشات الجارية عن التحسينات الممكن إدخالها على نظام البراءات الدولي وعن معاهدة قانون البراءات الموضوعي وعن إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورحّب الوفد أيضا بالبرنامج الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة وبتركيز الويبو على مجالات جديدة ناشئة عن التطور التكنولوجي. وقال إن المكتب التشيكي للملكية الصناعية تشرف باحتضان مشاورات الويبو الإقليمية عن الملكية الفكرية والإنترنت في براغ في يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وفي ذلك السياق، أعرب عن تقديره الكبير للتعاون الممتاز الذي قدّمته شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا. وتحدث الوفد عن الأنشطة الجارية في المكتب التشيكي للملكية الصناعية، وقال إنه يركز على إذكاء وعي الجمهور بقضايا الملكية الصناعية. واستطرد قائلا إن المكتب يساهم بفعالية في تحسين فهم نظام الملكية الصناعية والانتفاع به بفعالية، إذ عمل على تحسين خدماته الإعلامية بشأن الملكية الصناعية المقدمة عبر الإنترنت بغية مواصلة تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن المكتب جاهز لقبول الإيداع الإلكتروني لجميع الطلبات. وأشار أيضا إلى أن المكتب يشارك بفعالية في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الصناعية مع الاهتمام بصورة خاصة بأنشطة التدريب والتدريس. ورحّب الوفد باعتماد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في سنة ١٩٩٦. وقال إن قانون حق المؤلف الذي دخل حيز النفاذ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ أرسى القاعدة القانونية التي تسهل الانضمام إلى المعاهدتين في سنة ٢٠٠١ مما مكن بلده من أن يكون من الدول الثلاثين الأولى التي ساهمت في دخول المعاهدتين حيز النفاذ. وقال إن بلده يدرك أن حماية حقوق فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية مضمونة على الصعيد الدولي بما يتناسب وإمكانيات تعميم أوجه الأداء والتسجيلات الصوتية بواسطة التكنولوجيا الجديدة، ومع ذلك فإن فناني الأداء في الميدان السمعي البصري لا يتمتعون بحماية مماثلة. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن مساندة الويبو في رغبتها في إبرام مشروع الصك الدولي بشأن حماية حقوق فناني الأداء في المصنفات السمعية البصرية. وأيدّ الوفد أيضا استكمال المفاوضات بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة التي ينبغي حمايتها في المحيط الرقمي بشكل مناسب. وقال إن بلده يساند أهداف الويبو المذكورة باعتباره وضع تشريعات وطنية توفر الحماية لفناني الأداء وهيئات الإذاعة على درجة عالية. وأضاف قائلا إن بلده يساند أيضا أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة تنفرد في مجال عملها. وأشار إلى أهمية أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وبيّن أن تطبيق الأدوات الفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية تكتسي أهمية خاصة في المحيط الرقمي. ورحّب في ذلك السياق بإنشاء المنتدى الإلكتروني لتبادل المعلومات في مجال إنفاذ الحقوق وقال إنه يفتح الباب لمشاركة الجمهور في مناقشة عالمية حول الموضوع. وفي الختام، أعرب الوفد عن تمنياته للمدير العام بالنجاح والتوفيق في ولايته الثانية. وقال إنه يأمل في أن يشارك بفعالية في مواصلة تنفيذ أنشطة الويبو في السنوات المقبلة.

٩٧- وأيّد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعبّر عن تقديره لجودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء وحجمها. وهنّأ الوفد المدير العام

لإعادة انتخابه وأشار إلى البرامج التعليمية التي أعدّتها أكاديمية الويبو العالمية لتدريب موظفين وطلاّب وباحثين ورجال أعمال أثناء الندوات أو حلقات العمل، وحيّا حملات إذكاء الوعي المختلفة التي نظّمتها الويبو. وذكر الوفد أيضا أن شبكة الويبو أصبحت جاهزة في بلده. وفضلا عن ذلك، عبّر عن ارتياحه للتقدّم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات الجديدة يمثل اتجاها مستقبليا وأشار إلى أنه يتطلّع باهتمام لانعقاد مؤتمر القمّة العالمي المقبل بشأن مجتمع المعلومات. وأشار إلى أن مساهمة الويبو في تلك القمّة ستكتسي أهمية كبيرة مثل مساهمتها في اتفاق تريبس. وفضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن حرصه على التغلّب على الصعوبات التي يمرّ بها بلده حاليا. وعبّر الوفد عن شكره للدعم الذي تقدّمه الويبو وخصّ بالذكر الأدوات الحاسوبية التي قدّمتها الويبو لدائرة الملكية الصناعية في الكونغو. وصرّح الوفد أنه ينتظر بفارغ الصبر نتائج الخبير الذي بعثته الويبو إلى كنشاسا لاستئناف أنشطة الجمعية الوطنية للناشرين والملحنين والكتّاب. واختتم الوفد حديثه قائلا إن القوانين المتصلة بالملكية الفكرية قيد النظر حاليا. وأعلن عن الموافقة مبدئيا على الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ولكن الإجراء قد أجِّل بسبب تغيّر الحكومة.

٩٨- وهنّأ وفد الدانمرك المدير العام على إعادة انتخابه وأعرب عن تطلعه للتعاون معه في السنوات القادمة. وأعلم الوفد الجمعيات بأن قانون البراءات الجديد دخل حيّز التنفيذ في الدانمرك في الأول من يوليه/تموز ٢٠٠٣ عملا بالمادة ٢٢ من معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأشار إلى أن المهلة للدخول في المرحلة الوطنية أصبحت الآن ٣١ شهرا. وأضاف الوفد قائلا إن قانون البراءات الجديد أتاح تطبيق معاهدة قانون البراءات والمصادقة عليها خلافا لبروتوكول لندن الذي تم تطبيقه فقط إذ أن السلطة الإدارية التي يملكها الوزير المسؤول عن تلك المسألة تعطيه صلاحية التصديق على البروتوكول بعد أن يكون عدد من البلدان قد صادق عليه. وذكّر الوفد بأن إحدى المهام المعتزم الاضطلاع بها في سنة ٢٠٠٣ هي مراجعة قانون نماذج المنفعة لأنه سُنَّ منذ عشر سنوات ومن الضروري بالتالي مراجعته بالكامل. وأشار الوفد إلى أن الأهم يكمن في معرفة ما إذا كان لزاما حماية طرائق الصنع وفحص الحقوق أم لا. وفضلا عن ذلك، شدّد وفد الدانمرك على مشاركة بلده مشاركة فاعلة في الإعداد لاعتماد براءة على مستوى الجماعة الأوروبية. ورحّب الوفد بالتقدم المحرز في ذلك المجال معربا عن أمله في دخول براءة الجماعة الأوروبية حيّز التنفيذ في القريب العاجل، غير أنه أقرّ بأن براءة من ذلك القبيل ليست إلا خطوة إضافية نحو المزيد من التنسيق مؤكدا أن بلده سيواصل جهوده للتوصل إلى تنسيق على مستوى العالم. وتابع الوفد حديثه منوِّها بالنجاح المتبادل للزيارة التي قام بها زملاء من جورجيا وجامايكا وماليزيا في إطار الندوة الأقاليمية عن الملكية الفكرية التي نُظمت على المستوى المتوسط في يونيه/حزيران. وأعلم الوفد الجمعيات بنجاح المشروع الجديد "PVS online" الذي يمكن مستخدميه من الاطلاع مجاناً على ما هو متوفر للجمهور من طلبات وتسجيلات متعلقة بالبراءات والعلامات التجارية. وخصّ الوفد بالذكر المساعدة التي يوفرها مكتب الدانمرك للبراءات والعلامات التجارية للهيئة المعنية بالبراءات في ليتوانيا استعداداً لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقال إن تلك المساعدة تشمل صياغة قانون جديد للمواصفات التجارية يتماشى مع توجيه الاتحاد الأوروبي واتفاق تريبس وقانون براءات جديد، فضلا عن توفير التدريب لاستخدام النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بالبراءات. وقال الوفد إن تلك المهمة ستنتهي في نهاية سنة ٢٠٠٣. وأوضح الوفد أنه تم اختيار مكتب الدانمرك للبراءات والعلامات التجارية ومعهد الملكة ماري للبحوث في مجال الملكية الفكرية لتنفيذ مشروع توأمة رائد في بلغاريا يهدف إلى إنشاء شبكة وطنية للتعاون وتبادل المعلومات من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية. وأشار الوفد إلى أن تنفيذ المشروع سيبدأ في سنة ٢٠٠٣ وسينتهي في سنة ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الوفد عن استحداث أداة للاستراتيجيات في مجال الملكية الفكرية (IPscore≤2.0) تم إنزالها في السوق الدولي

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ وهي تستخدم للتقييم النوعي والكمي للبراءات ولمشروعات التنمية وتهدف إلى حث الشركات على النظر إلى البراءات باعتبارها ثروات قيمة من شأنها الإسهام في الاستراتيجية والابتكار على نطاق شامل. وقال الوفد إن هذه الأداة لاقت اهتماما واسع النطاق. وأشار الوفد إلى تركيز الدانمرك خلال السنوات الأخيرة على تثقيف الشركات والخبراء الاستشاريين في مجال الملكية الفكرية ولا سيما مراجعة البرنامج التدريبي الخاص بمحامي البراءات في الاتحاد الأوروبي وغيره من البرامج الوطنية فضلا عن توفير دروس ومحاضرات وبرامج بحوث وتعليم جديدة لفائدة الطلاب والعاملين. وأعرب الوفد عن اقتناعه بضرورة التعاون على المستوى الدولي في ذلك المجال إن كان المراد منه احترام المعايير الدولية لتعليم الملكية الفكرية مذكرا بأن العمل مستمر لإنشاء شبكة للمعارف في مجال الملكية الفكرية في البلدان الاسكندينافية وفي دول البلطيق. وأنهى الوفد بيانه مذكرا بأنه تم تعيين مدير جديد لمكتب الدانمرك للبراءات والعلامات التجارية وسيستلم مهامه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وأعرب أخيرا عن أمله في وضع نظام لحقوق الملكية الفكرية يكون بسيطا وسهل الاستخدام وقويا.

٩٩- وهنّأ وفد السلفادور المدير العام لتعيينه مديرا عاما للويبو لولاية جديدة. وأعرب عن تأييده لتنفيذ عمل المنظمة المستقبلي. وسلّم بإسهامات نظام الملكية الفكرية في التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني للبلدان. وركّز على التقدّم الذي أحرزه المجتمع الدولي في سنة ٢٠٠٣ متجهاً نحو إدراك العالم للدعم المتبادل في موضوع حماية الملكية الفكرية وحماية الصحة. وفي ذلك الصدد، ذكّر الوفد بأهمية الترحيب بالنتائج التي تحققت في صيغة قرار اعتمدته الويبو بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة عن اتفاق تريبس والصحة العامة. ورأى الوفد أن تقدّما واضحا أنجز أيضا على الصعيد الدولي من خلال الأطر المنتظمة والفعّالة للنهوض بحقوق الملكية الفكرية في حدّ ذاتها كعامل مكمّل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن عملا جادّا قد تمّ إنجازه للنهوض بتنفيذ القوانين الوطنية وتعزيز المؤسسات وزيادة وعي الجمهور. وذكر الوفد أن السلفادور ترى أن جزءا أساسيا من تقدّم عملها بشأن الملكية الفكرية يرتكز على التعريف بمنافع الملكية الفكرية ممّا يزيد من وعي الجمهور بالفرص التي يمكن أن تتيحها. وفي ذلك الصدد، كثّفت الحكومة جهودها للتعريف بالملكية الفكرية في الجامعات وفي قطاع المقاولين وعامة الجمهور. وقال الوفد إن مكتب الملكية الفكرية لم يعد يهتمّ فقط بتسجيل الطلبات بل تجاوزها ليضطلع بدور جديد بصفته داعية لذلك المفهوم. وفي ذلك الصدد، خصّ الوفد بالذكر، من بين أنشطة عديدة أخرى، توقيع عدد من الاتفاقيات مع الجامعات بغية النهوض بالمعارف المتعلقة بالملكية الفكرية في المجتمع الأكاديمي. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد التعامل المباشر مع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي مثّلت أهمّ مبدعي الأعمال في السلفادور. وأشار الوفد إلى استمرار انعقاد الأسبوع الإبداعي الوطني: وسيقام في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ متضمنا أنشطة عديدة مثل مسابقة للمخترعين والمبتكرين والمصمّمين ومباريات أجهزة الروبوت الآلية (الحسّ المبدع) وتنظيم اجتماع للمخترعين وتقديم جائزة الويبو المخصصة للشركات المبدعة. وأشار الوفد إلى تنظيم الأسبوع الوطني بشأن حق المؤلف والفولكلور في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. واستطرد قائلا إن تلك الأنشطة وأنشطة أخرى حظيت بدعم من الويبو ومن بلدان صديقة. ولذلك تؤكد حكومة بلده أن للتعاون الدولي دور مهم جدا وسيكون له الدور ذاته في المستقبل.

١٠٠- وأثنى وفد فنلندا على المدير العام التزامه بأهداف الويبو والعمل الذي أنجزه للنهوض بنظام الملكية الفكرية الدولي والذي أفضى إلى مزيد من الفهم للملكية الفكرية في أنحاء العالم ولتحقيق مزيد من الشفافية داخل أمانة الويبو والدعم الذي قدّمه للبلدان النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية. وعبّر الوفد أيضا عن ارتياحه لتطوير الإيداع الإلكتروني للطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والذي سيعزّز من فعّالية معاهدة التعاون بشأن البراءات وفاعليتها. وأشار الوفد إلى أن نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE) في فنلندا سيدخل مرحلته الرائدة في نهاية السنة الحالية ومن

المتوقع أن يكون النظام جاهزا في السنة القادمة. واختتم الوفد كلمته معبّرا عن ارتياحه للنتائج التي حققتها الويبو متطلّعا إلى تعاون متبادل في السنوات المقبلة.

١٠١- وتقدّم وفد ألمانيا بأحرّ التهاني للمدير العام لإعادة انتخابه وأكّد تأييده لمنظور المدير العام بشأن الملكية الفكرية باعتبارها أداة مهمة للنموّ الاقتصادي وتكوين الثروات. وتقدّم الوفد بشكره أيضا إلى موظفي الويبو لالتزامهم وتفانيهم ومهارتهم. وذكر الوفد أن ألمانيا كانت ملتزمة دائماً بمُثُل الويبو وأهدافها وهي تعير أهمية خاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية كما يدلّ على ذلك ارتفاع عدد الطلبات المودعة بناء على مختلف المعاهدات التي تديرها الويبو. وعبّر الوفد عن ثقته في أن مساعي المنظمة المستمرة ستخدم تلك القضية المهمة في السنوات المقبلة. وأثنى الوفد على المدير العام وفريقه تقريرَي أداء البرنامج واستعراض أداء البرنامج اللّذين يبيّنان الإنجازات ومَواطن الضعف في تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة الراهنة على نحو شفّاف جدّا. وأشار الوفد إلى أن الجمعيات على وشك أن تقرّ البرنامج والميزانية الجديدتين وأن ذلك القرار لن يكون سهلا بسبب الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض عدد التسجيلات الجديدة وهي عوامل تؤثر في إسقاطات دَخل المنظمة. وفيما يتعلق بالبنية القانونية للويبو التي تشمل المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو، أعرب الوفد عن ارتياحه لموافقة الجمعيات على بعض التغييرات في إطار الإصلاح الدستوري آملاً أن تُتاح الفرصة في المستقبل للموافقة على تغييرات أكثر شمولا. وفيما يتعلق بعمل نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات، أشار الوفد إلى أن العدد الإجمالي للمعاملات التي تمّت وفقا لذلك النظام في سنة ٢٠٠٢ سجّل زيادة مستمرّة للسنة الخامسة على التوالي. ومضى يقول إنٍ من المتوقع أن يزداد عدد المنتفعين بذلك النظام بعد أن انضمّت إليه الولايات المتحدة الأمريكية علماً بأن انضمامها سيدخل حيّز التنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وذكر الوفد أن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي تكتسيان أهمية كبيرة لمواجهة تحديات الألفية الرقمية وعبّر عن ارتياحه لدخولهما حيّز التنفيذ. وفضلا عن ذلك، أحاط الوفد الجمعيات علما بأن البرلمان الألماني اعتمد مؤخرا تشريعا هاما لتنفيذ المعاهدتين وأن ألمانيا أصبحت الآن قادرة على إقرارهما خلال فترة وجيزة بالتزامن مع إقرار الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها لهما. وعبّر الوفد عن تقديره للأنشطة العديدة التي تضطلع بها الويبو لإزالة الغموض عن دور الملكية الفكرية على صعيد عامّة الجمهور وجعله في متناول الجميع من خلال إذكاء الوعي. وفضلا عن ذلك، أوضح الوفد أن نتائج مهمة قد تحققت في مجال التعاون لأغراض التنمية وتنمية الموارد البشرية. وذكّر الوفد بأن تعاون الويبو شمل أيضا مساعدة البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ في استيفاء شروط اتفاق تريبس. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على أداء أكاديمية الويبو العالمية. وفيما يتعلق بالموضوعات الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية، خصّ الوفد بالذكر العمل الذي أنجزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن المناقشات التي جرت في تلك اللجنة تمخّضت عن نتائج عملية مفيدة. واستدرك قائلا إن هناك أمورا أخرى كثيرة ينبغي النظر فيها. وأعلن الوفد تأييده لاستمرار عمل اللجنة بالصيغة الحالية بغية تحقيق مهمتها بما يضمن تناول تلك القضايا المعقدة من جوانب الملكية الفكرية مثل حماية المعارف التقليدية والفولكلور بأعلى درجة ممكنة من الخبرة في ذلك المجال.

١٠٢- وأثنى وفد غانا على المدير العام والأمانة نوعية الوثائق الموفرة ولا سيما النهج الواضح في رفع التقارير عن النتائج المحققة، مؤكدا أن الدول الأعضاء قادرة على الاطلاع على التقدّم الذي أحرزته المنظمة خلال السنة قيد الاستعراض. ورحّب الوفد بالدور الذي يؤديه المدير العام والأمانة لدعم نموّ الملكية الفكرية في العالم وأعرب عن امتنانه للدعم الذي توفره الويبو للبلدان النامية لتطوير أنظمتها الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. وخصّ الوفد بالذكر الفوائد التي جنتها غانا ممّا وفرته الويبو من مساعدة تقنية ومشاورات ومشورة خبراء لمراجعة التشريعات ومن وثائق لزيادة الوعي في مجال

الملكية الفكرية. وقال الوفد إن تلك الفوائد شملت زيادة المعارف لدى الموظفين في المكتب الوطني للملكية الفكرية ورفع كفاءاتهم، ممّا مكّنهم من تحقيق أهداف النهوض بالملكية الفكرية على المستوى الوطني بشكل فعّال. وأوضح الوفد أن البرامج التدريبية أدّت إلى تعزيز قدرات الموارد البشرية وهي أساسية لاستدامة نظام غانا الفعّال للملكية الفكرية. وتابع الوفد حديثه مشيرا إلى مشاركة غانا في الندوة دون الإقليمية التي نظمتها الويبو مع حكومة مالي في باماكو (مالي) وتناولت النهوج الاستراتيجية المتفق عليها بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة الجماعية والصناعات الثقافية ومكافحة القرصنة في غربي أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تحدّث الوفد عن الندوة الوطنية عن حق المؤلف التي نظمتها الويبو بالتعاون مع حكومة غانا في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. وسلّط الوفد الضوء على المساعدة التي قدّمتها الويبو لغانا لحضورها اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ ورعاية نقاش وطني جرى في برلمان غانا عن قانون حق المؤلف الجديد، فضلا عن دعمها لمشاركة موظف من مكتب غانا لحق المؤلف في بعثة ليبيريا بهدف مساعدته على استخدام جهاز أمن لمكافحة القرصنة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلم الوفد الجمعيات بمشاركة موظفين من مكتب غانا للملكية الصناعية في منتدى إقليمي عن الملكية الصناعية في أفريقيا والشرق الأوسط نظّمه المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب المملكة المتحدة للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية ومكتب تسجيل الشركات والملكية الفكرية في جنوب أفريقيا في مارس/آذار ٢٠٠٣ وفي حلقة عمل دون إقليمية عن التصنيف الدولي للبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية نظّمتها الويبو في زمبابوي في مايو/أيار ٢٠٠٣. وأضاف الوفد قائلا إنه تمّ اختيار موظفيْن من مكتب أمين السجّل العام ومؤسسة أخرى لحضور حلقة عمل عن "استراتيجية اكتساب المعلومات في مجال الملكية الفكرية وإدارتها ونشرها بفعّالية"، وذكّر بأن محاميا في مكتب أمين السجّل العام يحضّر حاليا شهادة ماجستير في قانون الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى المعدّات التي بعثتها الويبو لغانا لمساعدتها على إدارة المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية إدارة فعّالة وذكر الاحتفالات التي نظمت بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تطلّعه لتوثيق التعاون مع الويبو في السنة المقبلة لا سيما في مجالات الموارد الوراثية والمعارف التكنولوجية والفولكلور آملا في أن يستفيد المزيد من موظفي مكاتب الملكية الفكرية من البرامج التدريبية المقبلة بغية تعزيز قدرات الموارد البشرية. واختتم الوفد بيانه موجها أحرّ التهاني للمدير العام على إعادة انتخابه وتمنى له تمام النجاح في كافة مساعيه خلال ولايته الثانية.

١٠٣- وهنّأ وفد غينيا-بيساو المدير العام والأمانة على العمل الممتاز الذي أنجزاه والنتائج الملموسة التي تحققت. وصرح الوفد أنه يشاطر رأي المدير العام لا سيما فيما يتعلق بخلق ثقافة للملكية الفكرية وحماية نظامها وتطويره وتعزيز فعالية الأمانة. وأكّد أن شبكات التلفزة والإذاعة بثت بشكل موسّع الرسالة التي وجهها المدير العام أثناء الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وعبّر الوفد عن تقديره وسروره للدعم التقني الذي حظي به بلده الذي كان واحدا من البلدان التي انتفعت بشبكة الويبو، إذ استلمت دائرة خدمات الملكية الصناعية تجهيزات كاملة ويفترض أن يتم تشغيل الشبكة قريبا. وأضاف الوفد أن التدريب عن بُعد باللغة البرتغالية وإنشاء موقع باللغة البرتغالية على الإنترنت سيسهمان على نحو موسّع في النهوض بالملكية الفكرية في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وفي تعميم منافعها على نحو أفضل في غينيا-بيساو. وفي الختام، أثنى الوفد على الويبو مواصلة عملها من أجل النهوض بالملكية الفكرية.

١٠٤- وهنأ وفد إيسلندا المدير العام على إعادة تعيينه لولاية ثانية وأعرب عن ثقته في أن المدير العام سيواصل إدارة المنظمة إدارة متميزة بفضل مهاراته الدبلوماسية وحنكته وخبرته الواسعة. وأثنى على المدير العام وموظفي المنظمة ما أنجزوه من أعمال مميزة خلال السنة الماضية وفقاً لما ورد ذكره في تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢. وأشار إلى ما يكتسيه التعاون الدولي الفعال بإدارة الويبو

من أهمية قصوى للنهوض بالملكية الفكرية في العالم. ولفت الانتباه إلى تنسيق جهود الدول الأعضاء في الويبو لتحسين التشريعات الوطنية والآليات الأخرى وتعديلها مما يسمح بتيسير الانتفاع بتلك الحقوق المهمة وتعزيز ذلك. ولاحظ أن الويبو ساهمت مساهمة كبيرة في الجهود الرامية إلى تيسير الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية والفوائد الهائلة المرتبطة بها بصفة عامة خلال السنة الماضية. وقال إن التقرير لسنة ٢٠٠٢ يبين تحقيق العديد من الأهداف المنشودة. وقرر ألا يذكر سوى نشاطين من مجمل الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة إذ تعلق إيسلندا عليهما أهمية خاصة. وفي المقام الأول، أشار إلى الخدمات المهمة التي تتيحها الويبو عبر أنظمة الحماية العالمية وخص بالذكر معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد. ورأى أن من الأهمية بمكان مواصلة تبسيط الإجراءات لمواجهة عدد الطلبات المتزايد نظراً إلى استمرار زيادة فرص الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وارتفاع عدد الدول المتعاقدة. ولفت النظر إلى خضوع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لعدد من التغييرات في سنة ٢٠٠٢ واعتماد تعديلات مهمة أدخلت على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات خلال انعقاد جمعية اتحاد المعاهدة. وقال إن إيسلندا وافقت على تلك التعديلات التي ستبسط الإجراءات وتعزز فعاليتها وأعرب أيضاً عن تقدير بلده للأعمال الجارية لمواصلة إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. والتفت أيضاً إلى تواصل نمو اتحاد مدريد في سنة ٢٠٠٢ وسريان عدد من التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية المشتركة مما أسهم في تبسيط النظام وتعزيز مرونته. وعبر عن تقدير بلده لتلك التعديلات أيضاً. وفي المقام الثاني، ذكر البرنامج الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة وشدد على الأهمية القصوى المعلقة على إعداد برنامج خاص بتلك الشركات ولا سيما بالنسبة إلى بلدان صغيرة مثل إيسلندا حيث يمكن تصنيف معظم الشركات ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن هناك عدة أسباب تمنع الشركات الصغيرة والمتوسطة من حماية ثرواتها في مجال الملكية الفكرية بسرعة وحزم مقارنة بالشركات الكبرى من بينها المعلومات غير الكافية عن أهمية حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المرتفعة الناجمة عن التمتع بتلك الحقوق وإنفاذها. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الويبو بفضل ذلك البرنامج من المساعدة على التغلب على تلك العقبات وتعزيز الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها. ثم ذكّر ببعض النقاط الرئيسية في إطار أعمال مكتب البراءات الإيسلندي المنجزة خلال السنة الماضية. وأفاد بارتفاع عدد طلبات البراءات بنسبة ٨ بالمائة في سنة ٢٠٠٢ مقارنة بالسنة السابقة وعدد مودعي الطلبات المحليين بنسبة ٤٥ بالمائة منذ سنة ٢٠٠١. ومضى يقول إن ذلك التطور إيجابي جداً بالنسبة إلى قطاع الأعمال والاقتصاد في إيسلندا لأن البراءات تعتبر من المؤشرات الموثوق فيها لأداء قطاع الأعمال. وأعرب عن أمله في تواصل تلك الزيادة خلال السنوات القادمة. واستدرك قائلاً إن عدد الطلبات بشأن العلامات التجارية لم يكف عن الانخفاض وإن نسبة الانخفاض بلغت ١٤ بالمائة في سنة ٢٠٠٢. وأشار إلى الارتفاع البسيط المسجل في عدد الطلبات بشأن الرسوم والنماذج الصناعية. وأحاط علماً بتعديل قانون البراءات الإيسلندي فيما يتعلق بتمديد المهلة المحددة للدخول في المرحلة الوطنية في الدول المعيَّنة وفقاً للتعديلات المدخلة على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة ٢٠٠٢. وأوضح قائلاً إن تلك التعديلات أصبحت سارية المفعول في أبريل/نيسان ٢٠٠٢. وأضاف قائلاً إن التعديلات المدخلة على نظام مدريد في سنة ٢٠٠٢ أدت إلى تغيير ملحوظ في إجراءات معالجة الطلبات المودعة بناء على ذلك النظام. وأردف قائلاً إن البرلمان أقر قانوناً جديداً بشأن العلامات الجماعية في نهاية سنة ٢٠٠٢. وأفاد بتقاعد مدير مكتب البراءات الإيسلندي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ بعد نجاحه في تأدية وظيفته في ذلك المنصب منذ إنشاء المكتب وبتعيين مدير جديد من جانب وزير الصناعة اعتباراً من الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. ولفت النظر إلى تأثر أعمال مكتب البراءات الإيسلندي تأثراً شديداً بمسألة احتمال انضمام إيسلندا إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات خلال السنة الماضية. وفي هذا السياق، قال إن مدير مكتب البراءات الإيرلندي زار مكتب البراءات الإيسلندي في أكتوبر/تشرين الأول وألقى محاضرة عن تجربة

إيرلندا مع المكتب الأوروبي للبراءات. واستطرد قائلاً إن باب انضمام إيسلندا إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات يبقى مفتوحاً نظرا إلى دعوة إيسلندا في سنة ١٩٧٤ إلى المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لإنشاء نظام أوروبي لمنح البراءات. واسترسل قائلاً إن الحكومة الإيسلندية اتخذت قراراً رامياً إلى ممارسة ذلك الامتياز في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. وأشار إلى خطاب وجهته السلطات الإيسلندية إلى المكتب الأوروبي للبراءات في فبراير/شباط ٢٠٠٣ وأعربت فيه عن رغبتها في أن تنضم إلى الاتفاقية المذكورة وتصبح عضواً في المنظمة الأوروبية للبراءات بحلول سنة ٢٠٠٤. وعبر عن ارتياحه لانضمام إيسلندا المرتقب إلى ذلك النظام الناجح الذي يكتسي أهمية كبرى في جميع مجالات الاختراع في قطاع الأعمال على غرار الاتفاقات الدولية التي تديرها الويبو.

١٠٥- وأيّد وفد أندونيسيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به وفد الفلبين باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأعرب عن تمام تقديره لمساعدة الويبو لتمكين موظفين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ من المشاركة التامة في الندوات والمنتديات الإقليمية التي انعقدت في النصف الثاني من فترة السنتين الأخيرة. وأعلم الوفد الجمعيات بأن حكومة أندونيسيا تنفذ عددا من البرامج المركّزة على تطبيق قوانين الملكية الفكرية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، بما في ذلك منتدى آسيا والمحيط الهادئ عن إنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة وحمايتها الذي نُظم في جاكارتا في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ بالتعاون مع الويبو وبتمويل من اليابان. وتحدّث الوفد عن البعثة الاستشارية التي رعتها اليابان والتي زارت أندونيسيا في يناير/كانون الثاني لتسدي النصائح لمكتب الملكية الفكرية بشأن قضايا تتعلق بإنفاذ حق المؤلف. وأشار الوفد إلى أن قانونا جديدا لحق المؤلف رقم ١٩/٢٠٠١ صدر في يوليه/تموز ٢٠٠٣ وهو يعكس رغبة أندونيسيا في احترام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها ومواجهة التحديات المترتبة على تطوّر تكنولوجيا المعلومات. وأفاد الوفد بأن مكتب أندونيسيا للملكية الفكرية اتخذ إجراء للتنسيق مع الشرطة الوطنية في مواجهة كافة حالات انتهاك حق المؤلف وذلك تعزيزا للقانون الجديد. وأشار الوفد إلى أن الويبو قدّمت مساعدتها لإرسال بعثة من الخبراء إلى أندونيسيا في مارس/آذار ٢٠٠٣ لإطلاع موظفي مكتب البراءات على كيفية تحسين الاستراتيجية المتبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل أتمتة المكتب. وأعرب الوفد عن رغبة حكومة أندونيسيا في أن تواصل الويبو مساعدتها لتنفيذ تلك البرامج كأولوية من أولوياتها خلال فترة السنتين المقبلة، لا سيما وأن تلك البرامج حققت نتائج مفيدة ملبيّة احتياجات البلدان النامية مع مراعاة مستوى نموّها الاقتصادي. وأتى الوفد على ذكر الوثيقة بعنوان "خطة متوسطة الأجل لأنشطة برنامج الويبو – منظور الويبو وتوجّهها الاستراتيجي". ورحّب الوفد بالنتائج الاستراتيجية التي تحدّث عنها المدير العام بمناسبة إعادة تعيينه في مايو/أيار ٢٠٠٣ وأعرب عن تأييده لها. وقال إن البلدان النامية تولي أهمية قصوى لبعض تلك البرامج من بينها مجالات التوعية والدعم بما في ذلك تكثيف انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفكرية والتعاون لأغراض التنمية مع التركيز على دور الملكية الفكرية في السياسات الوطنية وتنمية الموارد البشرية. وأكّد الوفد أن الأمر نفسه يسري على وضع خطط عمل إقليمية ووطنية مدروسة ومواصلة تقديم الدعم لأتمتة مكاتب الملكية الفكرية فضلا عن استمرار عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بغية تعزيز إطار الحماية في ذلك المجال.

١٠٦- وأحاط وفد اليابان الجمعيات علماً بما تبذله اليابان من جهود للنهوض باستراتيجية وطنية لكي تصبح بلداً مبنياً على الملكية الفكرية إذ تعتقد بأن الملكية الفكرية أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي. وقال إن الحكومة اليابانية أنشأت في فبراير/شباط ٢٠٠٢ المجلس الاستراتيجي المعني بالملكية الفكرية والمؤلف من رئيس الوزراء والأعضاء المسؤولين في مجلس الوزراء والجامعات. وأضاف قائلاً إن المجلس اعتمد خطة للسياسات العامة بشأن الملكية الفكرية في يوليه/تموز ٢٠٠٢ تجعل سياسات الملكية الفكرية مشروعاً وطنياً. وأشار إلى سن القانون الأساسي بشأن الملكية الفكرية القائم على خطة السياسات العامة بشأن الملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ وأوضح قائلاً إن ذلك القانون

يحدد المفاهيم الأساسية وسبل تطبيقها لإبداع حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها. ولفت النظر إلى إقامة المقر الاستراتيجي للملكية الفكرية في موقع مجلس الوزراء في مارس/آذار ٢٠٠٣ وتحديد الخطوط العريضة للبرنامج الاستراتيجي لإبداع حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها في يوليه/تموز ٢٠٠٣ بتوفير السياسات المحددة التي يتعين على الوزارات والوكالات تنفيذها. ومضى يقول إن الفصل الأول من برنامج الملكية الفكرية الاستراتيجي يعرض الآليات التالية الرامية إلى إنشاء بلد مبني على الملكية الفكرية: تشجيع أنشطة البحث والتطوير التي تركز على إبداع حقوق الملكية الفكرية والاستعانة بمعايير شاملة لتقييم عقود الترخيص وإنجازات الباحثين ومعاهد البحث والتطوير وتعزيز الإدارة الشاملة للملكية الفكرية في الجامعات والمعاهد الأخرى وزيادة الأموال المخصصة للأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية في الجامعات والمعاهد الأخرى وإنشاء مقر جامعي للملكية الفكرية وهيئات للترخيص في مجال التكنولوجيا وحذف المادة المتعلقة باختراعات الموظفين من قانون البراءات أو تعديلها. واسترسل قائلاً إن الفصل الثاني من برنامج الملكية الفكرية الاستراتيجي يعرض أمثلة على جهود الحكومة المبذولة لتدعيم حماية الملكية الفكرية وذكر أن من المتوقع أن تقترح الحكومة على المجلس التشريعي خلال دورته العادية في سنة ٢٠٠٤ قانوناً لتعزيز الفحص السريع والدقيق للبراءات يشمل تعديل القوانين المعنية وسائر التدابير اللازمة لتعجيل فحص البراءات مثل تعيين فاحصين ثابتين من الموارد البشرية الخارجية والاستعانة بأولئك الفاحصين كخبراء في مجال الملكية الفكرية بعد انتهاء فترة ولايتهم الثابتة وأن من المزمع اختتام المناقشات الجارية بشأن نظام ملائم لحماية براءات الاختراعات الطبية في أوائل سنة ٢٠٠٤ وعرض مشروعات القوانين اللازمة لإنشاء محكمة عليا معنية بالملكية الفكرية على المجلس التشريعي أثناء دورته العادية في سنة ٢٠٠٤ وتعزيز الجهود لإنشاء براءة عالمية. واسترسل قائلاً إن تدابير مكافحة النسخ المزورة والمقرصنة تشمل تدعيم التدابير في الأسواق الخارجية واللوائح الحدودية والمحلية بما في ذلك اقتراح مشروعات قوانين لتعديل قانون التعريفات الجمركية والقوانين الأخرى المتصلة به على المجلس التشريعي خلال دورته العادية في سنة ٢٠٠٤ وتدعيم إطار لمكافحة التعدي في القطاعين العام والخاص خلال سنة ٢٠٠٤. واستطرد قائلاً إن الفصل الثالث من البرنامج يتناول دعم الحكومة للشركات لتعزيز استغلال الملكية الفكرية الاستراتيجي ووضع الإطار اللازم لضمان استغلالها بما في ذلك استخدام الأنظمة الاستئمانية لتشجيع إدارة الملكية الفكرية وانتقالها ودعم أنشطة التقييس الدولية واستعراض السياسات التي توفر الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات المجازفة في رسوم طلبات البراءات وأتعاب وكلاء البراءات. وأردف قائلاً إن الفصل الرابع من البرنامج يتطرق إلى مسألة مشروعات المواد التي يمكن حفزها بفضل دعم الحكومة لإنشاء برامج تعليمية ومعاهد لإعداد مواد تثير الاهتمام وتعزيز الجوانب القانونية التي تحمي تلك المواد ونهوضها بأنشطة التوزيع. وأخيراً، قال إن الفصل الخامس من البرنامج يبين التدابير التي ينبغي اتخاذها لتنمية الموارد البشرية وإذكاء وعي الجمهور بغية تحقيق هدف تكوين بلد مبني على الملكية الفكرية. ولفت أيضاً الانتباه إلى ضرورة مواصلة أنشطة الويبو الرامية إلى النهوض بالتنسيق الدولي لنظام البراءات ولا سيما معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وأكد للجمعيات دور اليابان الإيجابي في تلك المناقشة بما في ذلك عزمها على تعزيز تنسيق نظام البراءات واعتماد نظام الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الطلبات غير المفحوصة ومراجعة نظام المخترع الأول واعتماد مهلة موحدة عالمياً. وفضلاً عن ذلك، أعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم مطرد في إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات مشيراً إلى استمرار بلده في تيسير المناقشة بشأن اكتساب حقوق البراءات الدولية. وفيما يتعلق بحق المؤلف، سلط الأضواء على انضمام اليابان إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف في يونيه/حزيران ٢٠٠٠ ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في يوليه/تموز ٢٠٠٢. وقال إن الحكومة اليابانية تلتزم بتنفيذ هاتين المعاهدتين تنفيذاً مناسباً إذ تسلم بأهميتهما لحماية حق المؤلف على الإنترنت. وشجع سائر الدول الأعضاء في الويبو على

الانضمام إليهما في أقرب وقت ممكن. وفيما يخص المناقشات الجارية بشأن حماية فناني الأداء السمعي البصري، رأى أن الوضع الحالي غير متوازن بين أصحاب الحقوق المجاورة. وأعرب عن أمله في تعزيز المناقشة خلال الجمعيات ومساهمتها في تعجيل الإجراءات اللازمة لإبرام معاهدة في وقت قريب. وعقد أيضاً الأمل على أن تتولى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة دفع المناقشة بشأن حماية هيئات الإذاعة واعتماد معاهدة دولية في أسرع وقت ممكن. ونبه أيضاً إلى أن الأضرار الناجمة عن النسخ المزورة والمقرصنة وسائر أشكال التعدي على الملكية الفكرية ما زالت جسيمة وأنها تتفاقم على ما يبدو مع تقدم التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا الصناعية في البلدان النامية. ورأى أن إغفال ذلك الوابل من النسخ المزورة والمقرصنة لن يحد من اهتمام المستثمرين الأجانب بأسواق تلك البلدان فحسب بل سيحول دون نمو شركات المجازفة الجيدة داخل البلدان بسبب فقدان الفرص التي قد تتيحها السوق وتدهور الصورة التجارية. ولذا، رأى أن من الضروري إنفاذ التدابير اللازمة لمكافحة النسخ المزورة والمقرصنة جدياً بفضل مشاركة الويبو. ولفت النظر إلى أهمية الاجتماع الأول للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ المنعقدة في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ فيما يتعلق بتدعيم أنشطة الإنفاذ. وشجع أيضاً بلداناً أخرى على الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تبسط الإجراءات المتعلقة بالطلبات وتخفف من عبء العمل وتعزز مستويات الحماية الدولية وإلى بروتوكول مدريد بغية التمتع بمزايا "الإجراء الواحد" الذي يسري في إطاره طلب واحد في عدة بلدان. وعبر أيضاً عن تقديره لسريان بروتوكول مدريد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار أيضاً إلى إنشاء جمعية توزيع المواد في الخارج في أغسطس/آب ٢٠٠٢ من جانب القطاعات المعنية بحق المؤلف للتصدي للمشكلات المرتبطة بالمواد المقرصنة. وأفاد بعزم اليابان على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة القرصنة من أجل حماية المصنفات اليابانية في البلدان الآسيوية وحماية المصنفات الآسيوية في اليابان بالتعاون الوثيق مع تلك الجمعية. وتطلعاً إلى دعم إنشاء نظام لحق المؤلف وتدعيم تدابير الإنفاذ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، صرح أن الحكومة اليابانية قدمت إسهامات طوعية إلى الويبو منذ سنة ١٩٩٣ في إطار برنامج النهوض بأنظمة حق المؤلف في آسيا والمحيط الهادئ بهدف مساعدة الدول الأعضاء في الويبو ولا سيما الدول المنتمية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إنشاء أنظمة ملائمة لحق المؤلف. وأكد للويبو التزامه بمواصلة دعم أنشطتها في ذلك المجال. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً بتطلعات بلده فيما يتصل بالعلامات التجارية وعزمه على مواصلة تعزيز المناقشات بشأن تنسيق المسائل الإجرائية والموضوعية المتعلقة بقانون العلامات التجارية بغية تيسير حصول مودعي الطلبات على حقوق العلامة التجارية. وبالنسبة إلى المناقشة بشأن تنقيح معاهدة قانون العلامات، قال إن اليابان ستساهم في بحث النص الكامل لمشروع معاهدة قانون العلامات المنقح خلال انعقاد اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية في نوفمبر/تشرين الثاني. وأنهى كلمته قائلاً إن برنامج الملكية الفكرية الاستراتيجي هو الاستراتيجية الوطنية الأولى التي تشمل جميع جوانب الملكية الفكرية. ورأى أن بإمكان كل الدول الاستفادة من فحواه بصرف النظر عن مستوى النمو الاقتصادي أو مستوى نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن تطلعه الشديد إلى تعاون بلده مع الويبو لتنفيذ برنامجه المذكور. وأكد للجمعيات مواصلة مساهمة اليابان في إنشاء نظام دولي للملكية الفكرية بالتعاون الوثيق مع سائر الدول الأعضاء في الويبو.

١٠٧- واستهل وفد ليبيريا بيانه معربا عن تقديره للجهود التي بذلها المدير العام لوضع برامج يسهل الانتفاع بها وتمكّن كافة أصحاب المصالح من استيعاب مفاهيم الملكية الفكرية بسرعة. وأحاط الوفد علما بمواصلة الويبو الإسهام في نظام الملكية الفكرية في بلده. وذكر بكل ارتياح ما وفرته الويبو من مشورة ودعم تقني لصياغة قانون الملكية الصناعية الجديد الذي يُعمل به حاليا والذي يتضمن أحكاما عن إنشاء وكالة مستقلة هي مكتب ليبيريا للملكية الصناعية في إطار السلطة التنفيذية للدولة. وأشار

إلى امتنان بلده للويبو التي أتاحت الفرصة أمام موظفين في مجال الملكية الفكرية من ليبيريا للمشاركة في ندوتين إقليميتين انعقدتا في بداية سنة ٢٠٠٣ في زمبابوي وجنوب إفريقيا. وتحدث الوفد عن الدعم الذي وفرته الويبو بإرسال بعثة من الخبراء إلى مكتب ليبيريا لحق المؤلف بهدف مساعدته على تعزيز هياكله القانونية والإدارية والمالية فضلا عن إسداء المشورة لتنفيذ برنامج مكافحة القرصنة. وقال الوفد إن تلك البعثة أسدت المشورة بشأن التغييرات الواجب إدخالها على قسم الشؤون المالية في المكتب وبشأن نقل مقرّه. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى أن مكتب ليبيريا لحق المؤلف اتخذ عدة تدابير بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المختصة. وذكر الوفد ما جرى في إطار برنامج مكافحة القرصنة، إذ عيّنت السلطة الوطنية في ليبيريا سبعة مسؤولين يساعدون المكتب على مواجهة المعدلات المرتفعة للقرصنة في البلد فضلا عن التخطيط لإنشاء مكاتب فرعية في أنحاء أخرى من ليبيريا. وأشار الوفد إلى الجهود المبذولة لاستكمال الخطط الهادفة إلى توفير المزيد من الحماية لحقوق الفنانين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك في إطار البرنامج الخاص بجمعية الإدارة الجماعية. وذكر الوفد الأشغال التي تتم حاليا في مبنى وزارة المالية لتوفير مكاتب لمكتب ليبيريا لحق المؤلف. وأعرب عن امتنانه لما قدمته الويبو من معدات حديثة لمكتب الملكية الصناعية ولمكتب حق المؤلف في حين كانا مهتمين بالتحضير لحملة وطنية لتوعية الجمهور بنظام الملكية الفكرية في البلد. وأشار الوفد مع الأسف إلى أن المكتبين كانا قد استكملا المراحل التحضيرية الأخيرة لشنّ تلك الحملة غير أن جولة جديدة من الحرب الأهلية المدمرة بدأت مما أدى إلى تخريب معظم المؤسسات في منروفيا بما في ذلك مكتب الملكية الصناعية ومكتب حق المؤلف. وأشار الوفد إلى أن الهدوء يستتب تدريجيا بفضل تدخل المجتمع الدولي السريع. ووجّه الوفد نداء للويبو لمساعدة ليبيريا في تعويض المعدات التي فقدتها والتي مُنحت في إطار خطة العمل وطنية التركيز. وطلب من الويبو المزيد من المساعدة التقنية في مجال التوثيق بشأن الملكية الفكرية وإدارتها بغية جعل نظام ليبيريا للملكية الفكرية يتماشى مع المعايير المعتمدة دوليا في ذلك السياق.

١٠٨- وهنأ وفد ناميبيا المدير العام على إعادة انتخابه وأعرب عن تأييده التام له وعن ثقته بأن الويبو ستواصل تحت إشرافه الاضطلاع بدور كبير في حماية الملكية الفكرية والارتقاء بها على الصعيد العالمي وإدارة الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تقع ضمن اختصاصها. وأيد أيضاً البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار أيضاً إلى أن البعثات المختلفة التي أرسلتها الويبو إلى ناميبيا حققت نتائج ملموسة بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة لمديري مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية الذي عقد في ناميبيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ وندوة إقليمية لوكلاء الملكية الفكرية من المزمع عقدها من ٢٠ إلى ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وسيشارك فيها حوالي ٢٢ بلداً. ورأى أن شبكة الويبو كانت أداة مفيدة لتيسير الاتصالات الفعالة بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وقال إن ناميبيا على غرار غيرها من البلدان استفادت استفادة كبيرة من تلك المساهمة. وسلط أيضاً الأضواء على حملة بلده الوطنية لتوعية الجمهور بالملكية الفكرية التي استهدفت أساساً مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال وأصحاب الحقوق المرتبطة بمعارف السكان الأصليين. وأفاد بأن وزارات التجارة والصناعة والإعلام والإذاعة تشن الحملة بتنظيم الندوات أساساً. وقال إن أحد المحاور البارزة لحملة التوعية العامة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان. وعبر عن تقديره لأن ناميبيا كانت في عداد البلدان الأفريقية الأولى التي نفذ فيها برنامج الويبو للأتمتة وشكر أيضاً الويبو على المساعدة التي قدمتها إلى بلده لوضع مشروع القانون بشأن الملكية الصناعية. ومضى يقول إن بلده يمنح الأولوية القصوى لتكوين القدرات في مجال الملكية الفكرية وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو مساعدة ناميبيا في سعيها. وفي هذا السياق، صرح قائلاً إن بلده يرمي إلى اعتماد منهج دراسي شامل في مجال الملكية الفكرية في مؤسساته الوطنية للتعليم العالي والتمس مساعدة الويبو في هذا المضمار. وهنأ الويبو على الجهود المبذولة في

مجال تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء وأشار بوجه خاص إلى دور أكاديمية الويبو الملحوظ. وأضاف قائلاً إن بلده يشجع تشجيعاً شديداً مبادرات الويبو في ذلك المجال ويتطلع إلى المشاركة في برامج الأكاديمية القادمة. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً باعتراف بلده بأهمية آليات الإنفاذ الملائمة والفعالة وذكر أن ناميبيا تتخذ خطوات حاسمة للوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية المترتبة على اتفاق تريبس. وفي هذا الصدد، طلب من المدير العام تكليف فريق من الخبراء بمساعدة ناميبيا على تدريب الموظفين المعنيين بالإنفاذ لتمكينهم من ضمان الفعالية والنجاح في أداء مهامهم. وأخطر أيضاً الجمعيات بالتعديلات المهمة المدخلة على قانون ناميبيا بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة ١٩٩٤ (القانون ٦ لسنة ١٩٩٤) والمقترحة حالياً على مكتب النائب العام لإمعان النظر فيها كما يلزم. وقال إن التعديلات تحتوي على الأحكام اللازمة لضمان وفاء بلده بالتزاماته المترتبة على اتفاق تريبس. وأشار أيضاً إلى العملية الجارية لإعداد الخطط الرامية إلى صياغة التشريعات الملائمة بشأن التجارة الإلكترونية. وأعرب عن سروره لإعلان تصديق برلمان ناميبيا على وثائق انضمامها إلى اتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق لاهاي والبروتوكول المتعلق به واتفاق مدريد والبروتوكول المتعلق به. وعقد أيضاً الأمل على أن ينضم بلده إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأعرب أيضاً عن سرور بلده الشديد لأنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأيد البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية بخصوص تمديد ولاية اللجنة المذكورة وتوسيع نطاقها ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية تطوير صك دولي. وفي ختام بيانه، دعا المدير العام إلى زيارة ناميبيا وأفاد بأن بلده ما زال ملتزماً برسالة الويبو الرامية إلى تعزيز تكوين الملكية الفكرية ونشرها والانتفاع بها وحمايتها بهدف دعم التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في ناميبيا وأفريقيا الجنوبية والعالم بأسره.

١٠٩- وأبدى وفد نيوزيلندا ملاحظاته بشأن التطورات المحلية والدولية الملحوظة في مجال الملكية الفكرية بدءاً بمختلف التعديلات التشريعية. وقال إن البرلمان أقر قانون العلامات التجارية لسنة ٢٠٠٢ في نوفمبر/تشرين الثاني وإن ذلك القانون حظي بالموافقة الملكية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. وأشار إلى دخوله حيز التنفيذ في أغسطس/آب ٢٠٠٣ عقب وضع اللائحة التنفيذية المتمشية معه. ومضى يقول إن أحد محاور تركيز القانون إنشاء لجنة استشارية خاصة بسكان ماوري تتولى تقديم توصيات إلى المفوض عما إذا كان تسجيل علامات تحتوي على صور سكان ماوري تسيء إلى أولئك السكان. وفي تلك الحالة، أضاف قائلاً إن للمفوض سلطة رفض التسجيل. ولفت النظر إلى مواصلة مراجعة قانون البراءات لسنة ١٩٥٣. وأوضح قائلاً إن المرحلتين الأوليين من الاستعراض تناولتا مسألة تحديث الجوانب التقنية والتنفيذية للقانون. وأفاد بتواصل العمل على صياغة مشروع قانون لتعديل تلك الجوانب. وأشار إلى التقدم المحرز في المرحلة الثالثة من المراجعة بشأن أهلية الاختراعات للبراءات بما فيها الكائنات الحية والبرامج الحاسوبية وأساليب المعالجة الطبية والمناهج التجارية وقال إن من المتوقع أن يتخذ مجلس الوزراء قرارات بشأن تلك المرحلة الثالثة في المستقبل القريب. ولفت الانتباه إلى استمرار إجراء مراجعة قانون الحقوق في الأصناف النباتية لسنة ١٩٨٧ بالتزامن مع مراجعة قانون البراءات لسنة ١٩٥٣. وأوضح قائلاً إن من المتوقع أن يتخذ مجلس الوزراء قرارات في هذا الصدد في وقت قريب كما هو الحال بالنسبة إلى المرحلة الثالثة من مراجعة قانون البراءات. واسترسل قائلاً إن مجلس الوزراء اتخذ قرارات بشأن نظام مهنة محامي البراءات في نيوزيلندا رداً على وثيقة مناقشة أعدت سابقاً وعقب إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية. وأضاف قائلاً إن تلك التعديلات ستدرج أيضاً في مشروع القانون الجديد بشأن البراءات. وأردف قائلاً إن الحكومة أجرت مراجعة محددة الأهداف لقانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٤ بالتركيز على آثار التكنولوجيا الرقمية في حق المؤلف ومشاورات مستفيضة بشأن تلك المسألة. وأعلن أن مجلس الوزراء وافق على التوصيات الرامية إلى تناول المسائل المطروحة. وذكر مواصلة إحراز التقدم على مستوى

مشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٤ وفرض حظر محدود على استيراد الأفلام غير الشرعي (بما فيها أفلام الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية والأقراص المدمجة للقراءة) وتعديل عبء الإثبات في القضايا المدنية المتعلقة بالتعدي على حقٍ المؤلف وفقا لمنتجات مستوردة معينة (مثل البرامج الحاسوبية والأفلام والتسجيلات الصوتية) عملاً بسياسة نيوزيلندا الحكومية المعلنة. وقال إن المشروع طرح على لجنة خاصة استمعت إلى اقتراحات الجمهور بشأنه قبل رفع تقرير إلى البرلمان. وذكر مشاركة ممثلي نيوزيلندا في اجتماعات دولية مختارة شملت اجتماع جمعية الملكية الفكرية الأسترالية والنيوزيلندية المعقود في سيدني (أستراليا) في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ والمؤتمر السنوي للمعهد الأسترالي لمحامي البراءات والعلامات التجارية الذي عقد في أبريل/نيسان وقدم خلاله مكتب الملكية الفكرية النيوزيلندي عرضاً عن الآثار العملية لقانون العلامات التجارية لسنة ٢٠٠٢ والتطورات الشبكية والتطورات المتعلقة بالبراءات والدورتين الرابعة والخامسة للجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور اللتين انعقدتا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ ويوليه/تموز ٢٠٠٣ على التوالي وندوة الويبو دون الإقليمية بشأن المعارف التقليدية التي انعقدت في كندا في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ ودورة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية المعقودة في جنيف في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ ودورة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات المعقودة في مايو/أيار ٢٠٠٣ ودورة الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات المعقودة في جنيف في مايو/أيار ٢٠٠٣ ودورة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعقودة في جنيف في يونيه/حزيران ٢٠٠٣ ودورة الاجتماع السابع عشر لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ وفريق الخبراء المعني بحقوق الملكية الفكرية والندوة بشأن إدارة الملكية الفكرية المعقودتين في فانكوفر في يوليه/تموز ٢٠٠٣. واستطرد قائلاً إن بلده استضاف أيضاً الاجتماع السادس عشر لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ وفريق الخبراء المعني بحقوق الملكية الفكرية الذي انعقد في مارس/آذار ٢٠٠٣ وشارك فيه مندوبون من ١٤ بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ وإنه أشرف على تنظيم ندوة بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في مدينة كرايست تشيرش (نيوزيلندا) في مارس/آذار ٢٠٠٣. ومضى يقول إن مكتب الملكية الفكرية النيوزيلندي رحب بعدة زائرين دوليين مرموقين أتوا إلى نيوزيلندا من بينهم فريق مكون من حوالي ٣٠ عضوا في جمعية وكلاء البراءات الآسيويين وموظف من الويبو ساعد المكتب على تنظيم ندوات متعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومسائل إصلاح المعاهدة (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢) وأربعة ممثلين لمكتب الملكية الفكرية الكوري (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) وثلاثة ممثلين لمكتب الملكية الفكرية في مقاطعة هيبي (جمهورية الصين الشعبية، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣) وممثل لوكالة حق المؤلف في كوريا الجنوبية (مارس/آذار ٢٠٠٣). وفضلاً عن ذلك، قال إن مكتب الملكية الفكرية النيوزيلندي رحب باثني عشر ممثلاً صينياً للإدارة العامة للصحافة والنشر في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ وممثلين اثنين لمكتب الملكية الفكرية الأسترالي (يونيه/حزيران ٢٠٠٣) واثني عشر ممثلاً صينياً لإدارة حق المؤلف الوطنية الصينية في أغسطس/آب ٢٠٠٣. وأفاد بأن بلده اغتنم عدة فرص للمساهمة في توفير التعليقات والردود على مبادرات الويبو أو استبياناتها شملت ما يلي: المشاركة في دراسة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتصل بأوجه الشبه والاختلاف بين معايير "قابلية التطبيق الصناعي" ومعايير "المنفعة" ودراسة عن متطلبات "العناية اللازمة" "وانعدام القصد" في حالات رد الحقوق أعدت لقائدة الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وتقديم التعليقات بشأن الحد الأدنى لمجموعة وثائق المعاهدة فيما يخص قواعد البيانات والصحف في مجالي المعارف التقليدية والموارد الوراثية والمشاركة في دراسة عن التشريعات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وإعداد استمارات بشأن التغييرات المزمع إدخالها على معاهدة التعاون بشأن البراءات وتوفير التعليقات بشأن مختلف وثائق الاختراعات

والوثائق المعقدة المقدمة إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. واسترسل قائلاً إن أنشطة الاحتفال بيوم الملكية الفكرية العالمي في ٢٦ أبريل/نيسان تضمنت نشر مقالات صحفية وتقديم عروض عن الملكية الفكرية وتنظيم "يوم مفتوح" وإصدار بلاغ صحفي وشن حملات ترويجية داخلية ووضع ملصقات إعلانية في مواقع استراتيجية. وأخيراً، أفاد الوفد ببعض البيانات الإحصائية المتعلقة بالطلبات المودعة خلال السنة المالية من يوليه/تموز ٢٠٠٢ إلى يونيه/حزيران ٢٠٠٣ لدى مكتب الملكية الفكرية النيوزيلندي، أي ما مجموعه ٥٥٣ ٥ طلب براءة و٣٩٧ ١٩ طلباً خاصاً بالعلامات التجارية و٨٧٣ طلباً بشأن الرسوم والنماذج الصناعية. وذكر أن الموظفين النيوزيلنديين المعنيين بالفحص والبالغ عددهم ما يناهز ٤٠ شخصاً سهروا على فحص جميع الطلبات الجديدة المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية خلال خمسة أيام عمل والرد على الرسائل المتعلقة بالطلبات في غضون ١٥ يوم عمل. ولفت النظر إلى تحقيق تلك الأهداف بالنسبة إلى أكثر من ٩٥ بالمائة من جميع الطلبات. وفيما يخص طلبات المرحلة الوطنية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، قال إن مكتب الملكية الفكرية النيوزيلندي سعى إلى الاعتماد على تقرير البحث الدولي وتقرير الفحص التمهيدي الدولي حيثما أمكن (في حال توفرهما) وأجرى بحوثاً عن مواصفات صادرة في نيوزيلندا لضمان الوفاء بالمتطلبات التشريعية. وأنهى كلمته قائلاً إن المكتب المذكور أحاط علما بالتغييرات الطارئة في ترقيم الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وعمل على ضمان قدرة نظامه الحاسوبي على مواجهة تلك التغييرات.

١١٠- وهنّأ وفد النرويج المدير العام لإعادة انتخابه وأيد بيان المجموعة باء. وذكّر الوفد بالاقتراح الذي قدّمه للأمانة بشأن تقديم عرض أوفر للميزانية بهدف تمكين الدول الأعضاء من إيجاد العلاقة بين كل نشاط والميزانية المخصّصة له. وأشار الوفد إلى أنه لمس تحسينات في هذا المجال وشجّع الويبو على مزيد من التركيز على تلك المسألة في فترة برمجة الميزانية المقبلة لتتمكّن الدول الأعضاء من رصد أعمال المنظمة على النحو المناسب. وركّز الوفد على أهمية تناول تلك المسألة نظرا إلى الوضع المالي الحالي للويبو. وأعرب الوفد عن ارتياحه ودعمه للخطة متوسطة الأجل التي أعدّها المدير العام للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ لأنشطة برنامج الويبو ومنظور الويبو وتوجّهها الاستراتيجي. وتمنى الوفد للمنظمة كلّ النجاح في تحقيق تلك الأهداف. وأشار أيضا إلى ضرورة إعداد نظام تقييم مناسب يقدّم بيانات مفصّلة وكافية تتصل بالنتائج. أما فيما يتعلق بشؤون الموظفين، صرّح الوفد قائلا إنه كان مسرورا لاهتمام الويبو بتبوّء النساء وظائف مهمة وشدّد على أنه سيرحب بمثل تلك المعلومات في تقارير الأنشطة المقبلة. وفضلا عن ذلك، أشار الوفد إلى نشر دراسة بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة ونظام حقوق الملكية الفكرية في النرويج وعبّر عن ثقته في أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ستكون مفيدة لباقي الدول الأعضاء أيضا. واختتم الوفد حديثه مُجدّدا التزامه بالمشاركة في الجمعيات بطريقة إيجابية وبنّاءة وعبّر عن رضاه بالتعاون بين الويبو والنرويج.

١١١- وهنّأ وفد بولندا المدير العام على إعادة انتخابه للفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٩ وشكره على العمل العظيم المنجَز حتى تاريخه. وهنّأ الوفد أيضا المدير العام وموظفي الويبو على التقدم المحرز والنتائج المحققة في سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٣ ولا سيما ما يتعلق من ذلك بنزع الغموض عن الملكية الفكرية. وأثنى عليهم أيضا المبادرات الحيوية والجديدة العديدة المستحدثة والمنفذة وفقا لمنظور الويبو وتوجهها الاستراتيجي. وأثنى أيضا على المنظمة نهوضها بالانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها في كل أرجاء العالم. ورأى الوفد أن من الضروري أن تواجه الويبو تحديات جديدة وتعمد إلى بعض الإصلاحات لمراعاة الاحتياجات المتغيرة للمنتفعين بأنظمة الملكية الفكرية في العالم. وأعرب عن تقديره ودعمه الشديدين للجهود التي بذلتها الويبو من أجل تعزيز إقبال المنتفعين والمكاتب على نظام البراءات وتحديث البنية التحتية للملكية الفكرية. وأشار إلى أن تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ يراعي معايير البرنامج والميزانية كما أقرتها الدول الأعضاء

ويحتوي على معلومات وافية وواضحة عن تنفيذ برامج الويبو المعتمدة، بما يسمح بتحديد المجالات التي تستدعي مزيدا من التقييم والدعم. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم المحرز في إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ولا سيما تعديل اللائحة التنفيذية للمعاهدة وتعزيز نظام البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي وتشغيل نظام التعيين، ورأى أن من شأن ذلك أن يسهم إسهاما كبيرا في تبسيط نظام المعاهدة. وأعرب الوفد عن تطلّعه إلى تحقيق نتائج مفيدة بفضل تلك الإصلاحات. وأعرب عن رضاه أيضا بالتقدم المحرز في عملية الإصلاح الدستوري وأيّد توصيات الفريق العامل الرامية إلى تبسيط هيكل جمعيات الويبو وترشيد بنية المنظمة الإدارية. وأكّد دعمه الكامل لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يخص صياغة معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وصرح قائلا إن حكومة بولندا تشعر ببعض القلق من المشكلات التي تعترض المفاوضات وتحدّ من التقدم نحو وضع معاهدة عالمية بشأن التنسيق الموضوعي لقوانين البراءات الوطنية. وفيما يتعلّق بالتطوّرات التي حصلت مؤخرا في بولندا، أشار الوفد إلى أن حكومته لا تزال تولي أهمية كبيرة لتحسين نظامها الوطني الخاص بحماية الملكية الفكرية وزيادة الوعي بدور الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أيضا إلى أن المكتب البولندي للبراءات يستعدّ لانضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي. وقال في ذلك الصدد إن العمل جار بشأن اقتراح آخر لتعديل قانون الملكية الصناعية. وذكر أن ذلك التعديل يشمل بصفة خاصة إقامة الروابط بين النظام البولندي لحماية الملكية الصناعية وما يقابله من أنظمة الجماعة الأوروبية في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأفاد بأن جهودا حثيثة تُبذل أيضا استعدادا لانضمام بولندا إلى اتفاقية البراءات الأوروبية. وقال إن مكتب البراءات يولي عناية خاصة لتثقيف موظفيه وتدريبهم في بعض المجالات المتخصصة والحفاظ على ما لديه من تكنولوجيا المعلومات وتحسينها باستمرار عن طريق تحديث الحواسيب والبرامج وإيجاد حلول تنظيمية جديدة. وذكر أن المكتب البولندي للبراءات لا يزال يشهد نموّا في أنشطة التسجيل المباشرة في ظلّ نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وقال إن العدد المتزايد للطلبات الدولية التي تدخل المرحلة الوطنية – من ٥٤٥ ٦٦ طلبا سنة ٢٠٠١ إلى ٠٢٤ ٧٠ طلبا سنة ٢٠٠٢ – ينمّ عن النجاح الذي يشهده نظام المعاهدة في العالم. ثم انتقل الوفد إلى التطوّرات في مجال حماية حق المؤلف وقال إن بولندا تعتزم إيداع وثيقة تصديقها على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. وأعلن أن المكتب البولندي للبراءات يحتفل في سنة ٢٠٠٣ بالذكرى الخامسة والثمانين لتأسيسه ومن المعتزم تنظيم الاحتفال برعاية رئيس وزراء جمهورية بولندا في نوفمبر/تشرين الثاني وافتتاح "سنة حماية الملكية الصناعية في بولندا". واستطرد يقول إن نهاية السنة ستصادف الذكرى الخامسة والثمانين لانضمام بولندا إلى اتفاقية باريس ومن المعتزم تنظيم مؤتمر دولي وندوة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع الويبو في إطار تلك المناسبة. وأشار أيضا إلى نشر كتاب تذكاري ورزنامة عن حماية الملكية الصناعية وتنظيم مسابقة لطلاّب أكاديمية الفنون الجميلة لرسم يتناول موضوع "سنة حماية الملكية الصناعية في بولندا" ومسابقة لطلاّب كليّات الحقوق بشأن أفضل أطروحة ماجستير في قانون الملكية الصناعية.

١١٢- وشكر وفد الاتحاد الروسي المدير العام والأمانة على حسن تنفيذ برنامج فترة السنتين. وأعرب الوفد عن تمام دعمه لجدول الأعمال من أجل تطوير نظام البراءات الدولي ومكوناته الرئيسية أي إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وتنسيق قانون البراءات الموضوعي وإقامة نظام دولي للبراءات يتميز بالاتزان مع مراعاة مقتضيات المنتفعين ومكاتب البراءات على حد سواء. وأشار الوفد إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها تطوير الأنشطة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي، لا سيما وأن تلك النظم تشكل الأساس المالي لتطبيق برامج الويبو وتوفر أكثر من ٩٠ في المائة من إيراداتها. وأعرب الوفد عن نية الاتحاد الروسي في الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في المستقبل القريب، موضحا أن قانون البراءات الجديد الذي اعتمد في ٧ فبراير/شباط

٢٠٠٣ يتماشى مع تلك الوثيقة. وأشار الوفد إلى الدعم النشط الذي قدمته الويبو لعقد منتديين في موسكو في إطار التعاون بينها وبين الاتحاد الروسي. وقال الوفد إن المنتدى الأول ركّز على دور الملكية الفكرية في إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما المنتدى الثاني فتناول دور الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأشار الوفد إلى أن هذين المنتديين استقطبا مشاركين من مختلف البلدان الآسيوية والإفريقية ومن بلدان أسرة الدول المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك ذكر الوفد الندوة الخاصة التي نُظمت عن دور مصالح الجمارك والهيئات القضائية وسلطات مكافحة الاحتكار وعن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مكاتب المدعين. وأعرب الوفد عن تأييده لتوسيع نطاق صلاحيات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار الوفد إلى أن التعاون مع أكاديمية الويبو العالمية أدى إلى تحقيق نتائج مفيدة. وجاء الوفد على ذكر اجتماع انعقد في موسكو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ وضمّ ممثلين عن أكاديمية الويبو العالمية وتناول قضايا تهدف إلى ترشيد دورات التدريب التي شارك فيها ممثلون عن أسرة الدول المستقلة. وقال الوفد إن ٥٠٠ أخصائي منهم نحو ١٥٠ من بلدان أسرة الدول المستقلة تابعوا دورات التعليم عن البُعد التي أُعدت باللغة الروسية بالاشتراك مع الويبو. وأشار الوفد إلى أن ما يزيد عن ٧٠٠ فرد، أكثر من ٢٠٠ منهم هم من بلدان أسرة الدول المستقلة تسجلوا للمشاركة في الدورة التدريبية المقبلة. وسلط الوفد الضوء على المساعدة التي توفرها الويبو للاتحاد الروسي للترويج لانضمامه إلى معاهدتي الإنترنت واتفاق تريبس. وأشار الوفد في ذلك السياق إلى أن بلده انضم إلى معاهدة روما في نهاية سنة ٢٠٠٢. وأعلم الوفد الجمعيات بأن الصيغة الجديدة لقانون العلامات التجارية وعلامات الخدمات وتسميات المنشأ ومن قانون البراءات دخلت حيّز التنفيذ في نهاية سنة ٢٠٠٢ وبداية سنة ٢٠٠٣ وراعت أبرز أحكام معاهدة قانون البراءات مذكرة بأن مجلس الدوما يقرأ حاليا للمرة الثانية مشروع القانون الفدرالي المتعلق بتعديل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وتحديثه. وأقّر الوفد نهاية بأهمية المشورة التي أسدتها الويبو لصياغة ذلك المشروع.

١١٣- وتوجّه وفد سانت لوسيا، باسم حكومته، بعبارات التهنئة للمدير العام على إعادة انتخابه معرباً عن ثقته في أنه سيواصل خدمة المنظمة ببراعة لا مثيل لها وإصلاحها وتمهيد الطريق لمضيها قدماً على كافة المستويات. وأشار الوفد إلى ضرورة ذكر ما يقدمه المدير العام من دعم ومساعدة مستمرين للبلدان النامية ومنها سانت لوسيا. وقال الوفد إنه تمّ استكمال عملية إدخال عنصر العلامات التجارية في نظام الملكية الصناعية في يناير/كانون الثاني من السنة الجارية وإن عنصر البراءات سيُدرج في ذلك النظام في وقت قريب. وأوضح أن نظام العلامات التجارية أسهم إسهاماً مهماً في تحسين معالجة العلامات التجارية وإدارتها عامّة. وأعلن الوفد إلى أن حلقة العمل التدريبية الإقليمية عن مشروع شبكة الويبو بدأت أعمالها التي ستدوم أسبوعين في سانت لوسيا في ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وذكّر بأن معظم بلدان الكاريبي زُودت بعُدّة شبكة الويبو معرباً عن تمام امتنانه لكون بلده من بين أوّل البلدان التي تلقت التدريب من الويبو، وأكّد تطلّعه لاستخدام عُدّة شبكة الويبو استخداما كاملا وملائما. وتوجّه الوفد بعبارات الشكر للمدير العام ولموظفي الويبو لتعدد أوجه المساعدة التي قدّموها لسانت لوسيا، بما في ذلك الاتفاق على دعم قرار الاجتماع الوزاري الذي انعقد في سورينام في السنة الماضية والانضمام إلى أوّل اتفاق للتعاون التقني يُبرم بين بلدان الكاريبي. وأشار الوفد في هذا السياق إلى ارتياح حكومة سانت لوسيا التي رأت في ذلك خطوة إيجابية على الطريق الصحيح في وقت حسّاس. غير أن الوفد أعرب عن قلقه بشأن تمويل الأنشطة المترتبة على اتفاق التعاون ولا سيما تخفيض ميزانية فترة السنتين المقبلة. وطلب بأن يُحاط علما بقلقه. وأشاد الوفد بالكتاب الجديد الذي ألّفه المدير العام والذي يظهر بوضوح أن شغله الشاغل هو تطوير الملكية الفكرية. وقال إن الكتاب مبسط وواضح وهو دليل قاطع على مكانة الملكية الفكرية في الاقتصاد. وخصّ الوفد بالذكر نائب المدير العام المسؤول عن قطاع التعاون لأغراض التنمية والمنتهية ولايته فأعرب له عن امتنانه لما أنجزه من

أعمال لامعة لتطوير الملكية الفكرية في سانت لوسيا متمنياً له التوفيق في مساعيه المقبلة. وشدّد الوفد أخيرا على التزامه بمواصلة تقديم الدعم للمدير العام وفريقه الإداري وعبّر عن تطلعه إلى إنجازات هائلة خلال ولايته الثانية.

١١٤- وهنّأ وفد المملكة العربية السعودية السيد الرئيس على رئاسة الجمعية العامة ونائبي الرئيس ونوّه بقدراتهم الفائقة وخبرتهم الطويلة لإنجاح سير الاجتماع. وأشاد بجهود الدكتور كامل إدريس وموظفي المنظمة على الوثائق الرائعة المقدمة والبرنامج الممتاز. وهنّأ الدكتور كامل إدريس على تجديد ولايته للفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. وأكدّ على ثقته في قدراته واهتماماته التي أعطت المنظمة المزيد من الرقي والنجاح جعلتها تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة مختلف البلدان. وأشاد بالإصلاحات والبرامج التي تمت في عهده. وأعرب عن دعم بلده للمشروعات المتنوعة الواردة في الوثائق المقدمة فيما يتعلق بمشروعات الأتمتة والتدريب والتطوير. وأبدى أمله في إعارة المزيد من الاهتمام للبلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا التي لها حاجة ماسة إلى المزيد من البرامج في ذلك المجال. وأشار في ذلك الصدد إلى دور المنظمة البارز في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص استثمارية مختلفة في مجال الملكية الفكرية. وأعلن أن حكومة المملكة العربية السعودية قد وافقت في شهر سبتمبر/أيلول على الانضمام إلى اتفاقية باريس واتفاقية برن. وقال إن بلده سوف يعمل على تطبيق متطلبات الاتفاقيتين وتنفيذهما في أقرب وأسرع وقت.

١١٥- وهنّأ وفد سيشيل المدير العام على إعادة انتخابه مثنيا عليه إنجازاته لتحويل الويبو إلى منظمة تصب أنظارها نحو المستقبل. وذكّر الوفد بأن سيشيل انضمت إلى اتفاقية إنشاء الويبو مؤخراً أي في سنة ٢٠٠٠ وأعرب عن شكره للمساعدة واسعة النطاق التي وفرتها الويبو لبلده منذ انضمامه إليها لا بل قبل ذلك التاريخ. وأوضح الوفد أن تلك المساعدة أتاحت زيادة الإلمام بقضايا الملكية الفكرية وفهمها. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الوفد عن المشورة التي أسدتها الويبو لمكتب الملكية الفكرية في سيشيل ومشاركتها في عدة ندوات وحلقات عمل محلية وخصّ بالذكر إسهامات قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات التي سرّعت من انضمام سيشيل إلى تلك المعاهدة وإلى اتحاد باريس في سنة ٢٠٠١. وخصّ الوفد بالذكر أيضا المساعدة التقنية والندوات وحلقات العمل التي من المزمع توفيرها في نهاية سنة ٢٠٠٣ فضلا عن تدريب موظفين محليين على الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات مذكّراً بأن كافة تلك الأحداث تفضي إلى زيادة الاهتمام بإقامة نظام للملكية الفكرية في سيشيل وإدراك أهمية ذلك. وأنهى الوفد بيانه آملا في أن تواصل الويبو دعمها لتطوير الملكية الفكرية في العالم ومؤكدا أن قيادة المدير العام تبثّ الأمل في استفادة بلدان صغيرة مثل سيشيل من الملكية الفكرية وإسهامها فيها على غرار الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة.

١١٦- وهنّأ وفد سنغافورة المدير العام على إعادة انتخابه مشيرا إلى أن الويبو أحرزت تقدما كبيرا في ظل قيادته. وأبرز الوفد عددا من المبادرات التي اتخذت في سنغافورة خلال السنة الماضية بهدف تعزيز قوانين الملكية الفكرية ومن ضمنها التعديلات التي أدخلت على قوانين البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف وذكر الوفد أن سنغافورة باشرت في سنة ٢٠٠٢ عملية مراجعة قوانين البراءات بهدف تعزيزها وترشيد نظام البراءات ليلبي احتياجات المنتفعين به على نحو أفضل وقد أنجز العمل بفضل مساعدة الويبو ودعمها. وذكر الوفد أن سنغافورة تعير أهمية كبيرة لمسألة مساعدة مودعي الطلبات لضمان حماية الملكية الفكرية على نحو سريع وملائم ولذلك أصبح المودعون الآن قادرين على إيداع طلبات البراءات والعلامات التجارية على الإنترنت مستخدمين أنظمة الإيداع الإلكتروني للعلامات التجارية والبراءات. وقال الوفد إن سنغافورة لم تواجه سوى القليل من الصعوبات في تنفيذ النظامين المذكورين. وركز الوفد أيضا على إنشاء أكاديمية الملكية الفكرية في سنغافورة في مستهل سنة ٢٠٠٣ بهدف إذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وخلق قدرات

في ذلك المجال بغية تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي تتيحها الملكية الفكرية. واختتم الوفد بيانه شاكراً المدير العام وموظفي الويبو للدعم الذي قدموه لتعزيز البُنى التحتية للملكية الفكرية وبرامج إذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية في سنغافورة.

١١٧- وشكر وفد إسبانيا الويبو والمدير العام على الإدارة المثالية للمنظمة خلال السنوات القليلة الماضية. وقال إن السنة المالية ٢٠٠٣ أتاحت للسلطات الإسبانية المعنية بالملكية الفكرية منذ انعقاد اجتماع الجمعيات السابق فرصة لتوحيد الأهداف المحققة وتجديد العهد بإعداد مشروعات جديدة في المستقبل. ومضى يقول إنه لا يمكن فهم الملكية الفكرية إلا في سياق إضفاء الطابع الإقليمي والتنسيق والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بالملكية الصناعية، ذكر أن المؤتمر المعني بنظام البراءات الدولي كان محفلاً غير عادي لتدعيم المناقشة بشأن أهم النقاط والتحديات الرئيسية التي يواجهها نظام البراءات الدولي بأخذ وجهات نظر جميع القطاعات المعنية والحكومات والمنتفعين بنظام البراءات في الحسبان. وشكر الويبو على الدعم المقدم إلى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية لتعيينه كإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأوضح قائلاً إن التعيين مبني على الدور الإضافي اللازم المضطلع به فيما يتعلق بعمليات البحث الدولي باللغة الإسبانية التي تسنى إجراؤها بفضل مستوى التخصص والخبرة المكتسبة من حيث الإجراءات الداخلية لمنح البراءات الوطنية والأنشطة الرامية إلى نشر تقارير البحث الدولي. وأشار إلى مشاركة المكتب الإسباني المكثفة في اللجان والأفرقة العاملة المتعددة التي تضطلع بأعمالها ضمن الويبو والاجتماعات المعنية التي أعدتها المنظمة خلال السنة الجارية. وعلى نحو مماثل، لفت النظر إلى إيداع وثيقة انضمام مملكة إسبانيا إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ولائحته التنفيذية المؤرخة ٢ يوليه/تموز ١٩٩٩ في ٢٢ سبتمبر/أيلول. وعلى الشاكلة نفسها، أفاد باستكمال الإجراءات المعنية المتعلقة بوثيقة مراجعة اتفاقية ميونخ المؤرخة ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ وتصديق البرلمان الإسباني على الاتفاقية المذكورة في الآونة الأخيرة. وأضاف قائلاً إن أحد عناصر العملية الرامية إلى تعزيز فعالية الملكية الصناعية في إطار النظام الدولي للعلامات انطوى أيضاً على إمكانية اعتبار اللغة الإسبانية كإحدى اللغات الرسمية في نظام اتفاق مدريد. وفي السياق الأوروبي، سلط الأضواء على الأنشطة والأعمال المنجزة فيما يتعلق بمستقبل البراءة الأوروبية وبراءة الاتحاد الأوروبي وجميع مبادرات الاتحاد المقترحة مثل التوجيه المقترح بشأن أهلية الاختراعات الحاسوبية للبراءة. وبالنسبة إلى التعاون الدولي، قال إن المكتب الإسباني واصل أنشطته في مجال المساعدة التقنية وعززها مع مكاتب الملكية الصناعية في المنطقة الإيبيرية والأمريكية ومناطق جغرافية أخرى. ورأى أن من الضروري الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها إسبانيا فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي سياق مختلف، أحاط الجمعيات علماً بأن المكتب الإسباني أكمل أعماله الرامية إلى تحسين التشريعات الداخلية بشأن الملكية الصناعية وتحديثها. وعليه، استطرد قائلاً إن القانون الجديد رقم ٢٠٠٣/٢٠ بشأن الحماية القانونية للرسوم والنماذج الصناعية ينص على تكييف حماية جوانب الملكية الصناعية في الرسوم والنماذج الصناعية مع الاحتياجات الراهنة. وفي مجال حق المؤلف، أفاد بأن وزارة التربية والثقافة والرياضة راهنت بالتحديد على تدعيم حقوق الملكية الفكرية وتطويرها. ومضى يقول إن الوزارة انكبت خلال السنة الماضية على نقل التوجيه رقم ٢٠٠١/٢٩ بشأن تنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات. وصرح قائلاً إن بلده عمل على تدعيم العلاقات مع الويبو بالتوقيع على مذكرة تفاهم كانت نتائجها الأولية بشيرة بوجه خاص بالنجاح فيما يتعلق بالنهوض بحق المؤلف والحقوق المجاورة على الصعيد الدولي. وأشار إلى تعزيز أنشطة التعاون والتنمية المشتركة وأنشطة التشاور وتبادل المعلومات بين السلطات المعنية المختصة نتيجة لذلك الاتفاق. وفيما يتصل بالتشريعات الجديدة، أحاط الجمعيات علماً بأن البرلمان ينظر حالياً في مشروع القانون الأساسي لتعديل القانون الجنائي بشأن تحديد الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. وأوضح قائلاً إن إحدى خصائص المشروع الجديدة

الأخرى تتمثل في إزالة شرط محاكمة تلك الجرائم بناء على طلب الضحية. وأفاد أيضاً بالدورات والمؤتمرات المتعددة المنظمة فيما يتعلق بموضوع حق المؤلف. وفي ختام كلمته، شكر الويبو وجميع الوفود الأخرى على الجهود المتواصلة المبذولة لتكثيف الأنشطة الرامية إلى تحقيق الهدف ذاته، أي توحيد نظام حديث للملكية الصناعية وحق المؤلف.

١١٨- وأعرب وفد السويد عن ارتياحه لإعادة انتخاب المدير العام ولما حققه من إنجازات في إدارة المنظمة. وعبر عن ثقته في رؤى المدير العام المستقبلية. ولفت النظر إلى الطلبات المتزايدة الموجهة إلى الويبو لكي تتفاعل مع الجمهور بغية تعزيز فهمه لأهمية الملكية الفكرية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار بالتالي إلى أهمية ضمان فعالية حقوق الملكية الفكرية في العالم بهدف توفير أفضل الظروف للابتكار في الشركات والمجتمع عامة لأن تلك الحقوق أصبحت بصفة متزايدة جزءاً مهماً من جدول أعمال ضخم. وشدد أيضاً على أهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية التكنولوجية والاقتصادية العالمية. ولاحظ بحكم خبرته أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تجهل جهلاً شديداً أهمية حقوق الملكية الفكرية وفائدتها على الرغم من الحملات الإعلامية المكثفة. ولذا، حث الويبو على تكثيف جهودها لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة مشاغلها في مجال الملكية الفكرية غير أنه أكد للجمعيات مواصلة الجهود المبذولة لضمان استفادة تلك الشركات من مزايا حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أعرب عن ثقته في أن الجهود المبذولة لإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وضمان تمشيها مع معاهدة قانون البراءات ستؤدي إلى تعزيز مرونة الإجراءات مما يفيد مودعي طلبات البراءات والعلاقة التي تربط الويبو بالدول الأعضاء فيها ومكاتب البحث والفحص التمهيدي. وأفصح أيضاً عن ارتياحه للتطور المتواصل المسجل في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وعن اعتقاده بأن الأنشطة المتصلة بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات ستدفع عدداً أكبر من مودعي الطلبات إلى الانتفاع بالنظام. ولفت أيضاً الانتباه إلى أن الإجراءات المنبثقة عن إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات والمتعلقة بتمديد المهلة المحددة للدخول في المرحلة الوطنية بعد صدور تقرير البحث الدولي ستصبح سارية المفعول في السويد في السنة القادمة. وأوضح قائلا إن المهلة المحددة ستمتد على ٣١ شهراً اعتباراً من تاريخ الأولوية بصرف النظر عن مطالبة مودع الطلب بإجراء الفحص التمهيدي أو عدم مطالبته بذلك. وأبرز أيضاً ردود الفعل الإيجابية على إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات في صفوف مودعي الطلبات بناء على تلك المعاهدة في البلدان الشمالية. وقال إن إحدى عواقب تمديد المهلة المحددة المحتملة هي انخفاض عدد طلبات البراءات الدولية الخاضعة لإجراء الفحص التمهيدي الداخلي. وأكد أهمية إخطار مودعي الطلبات بفوائد الانتفاع بإجراء الفحص التمهيدي الدولي عوضاً عن التركيز على التكاليف فقط. وفضلاً عن ذلك، أحاط الجمعيات علماً بتكييف قانون البراءات السويدي مع معاهدة التعاون بشأن البراءات وتنقيح ذلك القانون لكي يتوافق مع معاهدة قانون البراءات. وأضاف قائلاً إن السويد على وشك اتخاذ قرار بالانضمام إلى النص المنقح لاتفاقية البراءات الأوروبية (لسنة ٢٠٠٠) وإنها تستعد للانضمام إلى الاتفاق بشأن تطبيق المادة ٦٥ من تلك الاتفاقية ("اتفاق لندن"). ومضى يقول إن التوجيه بشأن الحماية القانونية للاختراعات البيوتكنولوجية سيدرج في القانون السويدي ابتداء من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وأشار إلى أن السويد وقعت على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي إلا أنها لم تصدق عليها بعد. ولفت النظر إلى مشاركة بلده بصفة مراقب في الدورة التي انعقدت في يونيه/حزيران لصياغة لائحة تنفيذية جديدة وتطلعه إلى تناول تلك المسألة أثناء جمعية اتحاد لاهاي المقبلة. وذكر أيضاً عدم تحديد أي تاريخ حتى الآن لسريان قانون جديد بشأن الرسوم والنماذج الصناعية في السويد أو لإمكانية التصديق على المعاهدة. وأردف قائلاً إن اللجنة السويدية المعنية بحماية الرسوم والنماذج الصناعية قدمت كتابها الأخضر النهائي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ واقترحت أن تصدق السويد على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. واستطرد قائلاً إن عملية التشريع الخاصة بالاقتراح الوارد في الكتاب الأخضر

ستتواصل خلال سنة ٢٠٠٤ وفقاً للجدول الزمني. وأعرب أيضاً عن تقديره للأعمال المنجزة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وعن أمله في إمكانية إيجاد حل يقبله الجميع لمسألة حماية فناني الأداء السمعي البصري في وقت مبكر. وعبر أيضاً عن تطلعه إلى إنهاء الأعمال الجارية في تلك اللجنة فيما يتعلق بحماية هيئات الإذاعة. وأعرب عن تأييده لأنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وخص بالذكر العمل على جوانب الإنفاذ العملية. واختتم كلمته مشيراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق ممكن بشأن الأعمال المقبلة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور خلال دورتها التي انعقدت في يوليه/تموز. وشدد على الأهمية الخاصة التي تعلقها السويد على أعمال تلك اللجنة وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاق خلال اجتماعات الجمعيات المتعلقة بولاية اللجنة القادمة.

١١٩- وهنّأ وفد سويسرا المدير العام لإعادة تعيينه لولاية ثانية وشمل بالتهنئة أيضا كبار موظفي الويبو لانتخابهم أو إعادة انتخابهم. وعبّر الوفد عن تقديره للعمل الذي أنجزه المدير العام وفريقه أثناء ولايته الأولى. وقال الوفد إن بالإمكان اعتبار الجهود التي بذلوها لتفعيل عمل أمانة الويبو ووضع ميزانية ترتكز على النتائج في مقدمة إنجازات المدير العام. واستطرد قائلا إن الشكر الذي يودّ أن يعبّر عنه ليس بشأن تلك الجهود فحسب بل للجهود التي يبذلها المدير العام من أجل التنمية التدريجية لحقوق الملكية الفكرية وإذكاء وعي الجمهور المتزايد بأهميتها، وحثّه على مواصلة العمل خلال ولايته الثانية. وصرّح الوفد أن الملكية الفكرية لن تتمكّن من مواصلة دورها البنّاء المعروف كأداة فعّالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكافة شعوب العالم إلاّ من خلال إدراك أكبر لمنافع الملكية الفكرية ومواصلة تطويرها التدريجي للتصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها أعضاء الويبو. وقال إن على الويبو بصفتها وكالة متخصّصة من وكالات الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أساسياً في ذلك الاتجاه. وتقدّم الوفد بالشكر لموظفي الويبو لالتزامهم وإخلاصهم وكفاءتهم، وقال إن تلك الخصائص القيّمة مفيدة للمنظمة. وذكر الوفد أن الويبو لن تتمكّن من مواصلة مواجهتها للتحديات على نحو ناجح إلاّ بالرهان على موظفين يتحلون بكفاءة عالية وعلى جميع مستويات الويبو. وأكّد الوفد أن بإمكان المدير العام الاعتماد على التزامه بإنجاز المهمات التي تضطلع بها المنظمة. وعلى الصعيد الوطني، ذكر الوفد المراجعات العديدة للقوانين ومنها مراجعة قانون البراءات ليأخذ بحماية الاختراعات في مجال البيوتكنولوجيا والمعاهدات الدولية الأخيرة (معاهدة قانون البراءات والاتفاقية بشأن لغات المكتب الأوروبي للبراءات). وفي المجال الرقمي، أشار الوفد إلى زيادة الطلبات الإلكترونية للعلامات والتي تمثل الآن ٤٠٪ من طلبات التسجيل. وفيما يخص أسماء الحقول، قال الوفد إن تحقيقا أُجريَ مؤخرا بيّن رغبة مستخدمي الإنترنت وأصحاب أسماء الحقول في إنشاء نظام تحكيم لأسماء الحقول في سويسرا (.ch). واستطرد الوفد قائلا إن إنشاء تلك الآلية جار حاليا بالتعاون الوثيق مع الإدارة الفدرالية والقطاع الخاص. وأعلن الوفد عن مشاركته الفعالة في العديد من المحافل الدولية وفي إطار أنشطة ثنائية لتنمية الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ذكّر الوفد بمشاركته في العديد من المحافل الدولية وتقديم مقترحات ملموسة لا سيما للويبو أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات في مايو/أيار ٢٠٠٣ وقال إن تلك المقترحات تناولت الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات (الوثيقة PCT/R/WG/4/13). واستطرد الوفد قائلا إن سويسرا ما فتئت تشجع، مع بلدان أخرى، تحسين الحماية الدولية للبيانات الجغرافية ولا سيما توسيع نطاق الحماية المذكورة في المادة ٢٣ من اتفاق تريبس لتشمل جميع المنتجات وعبّرت عن موقفها في إطار منظمة التجارة العالمية أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون (المكسيك) وأثناء الاجتماعات الاعتيادية. وأضاف الوفد أن العمل متواصل في برنامج التعاون التقني الذي بدأ في سنة ٢٠٠١ بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية وحق المؤلف في فييت نام. وقال إن أنشطة عديدة أنجزت في إطار ذلك البرنامج ومنها ندوات عديدة في

فييت نام ورحلات دراسية في أوروبا لموظفين كبار وخبراء في مجال الملكية الفكرية وقضاة فييتناميين. وخصّ الوفد بالذكر أيضا فحص القوانين الفييتنامية للتأكد من تمشيها مع اتفاق تريبس والنهوض بالانتفاع بحقوق الملكية الفكرية ولا سيما المعارف التقليدية من خلال إنشاء قاعدة بيانات وإعداد دراسات متنوعة لا سيما بشأن تحديث إدارة حقوق الملكية الفكرية في فييت نام. وفضلا عن ذلك، عبّر الوفد عن تأييده للتدابير الرامية إلى ترشيد نظام معاهدة البراءات وتفعليه. وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم في تنسيق قانون البراءات الموضوعي. وعبّر الوفد عن ارتياحه للإنجازات التي تمّت في إطار الإصلاح الدستوري للويبو وعبّر عن تأييده لمقترحات التغيير في المعاهدات. وعبّر الوفد أيضا عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور معلنا أن مسائل عديدة مهمة ما زالت بحاجة إلى التوضيح. وعليه أوصى الوفد بتمديد ولاية تلك اللجنة. واختتم حديثه معبرا عن تأييده لتوسيع نطاق الحماية الممنوحة لأسماء البلدان لتشمل الأسماء التي تعرف بها البلدان عامة، وأيّد أيضا مواصلة المناقشات في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية بشأن إمكانية تطبيق المبادئ التوجيهية المستخدمة في السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول على البيانات الجغرافية التي غالبا ما يُعتدى عليها بتسجيلها كأسماء حقول.

١٢٠- وأعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن سروره للمشاركة في سلسلة اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن بلده ينظر بأهمية إلى تلك الاجتماعات التي ستناقش الكثير من المسائل ذات الأهمية. وذكر أن سورية اتخذت مؤخرا عدة خطوات بهدف تكريس دور الملكية الفكرية وتعزيز أهميتها، بما في ذلك ارتباطها الوثيق بالتطور والتنمية ووقعها على الاقتصاد الوطني. وذكّر الوفد بأن بلده انضم في سنة ٢٠٠٢ إلى وثيقة استكهولم (لسنة ١٩٦٧) لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. وقال إن ذلك الانضمام أفسح المجال لاتخاذ الإجراءات وجهة الانضمام إلى معاهدات أخرى. وأشار إلى أن سورية انضمت أيضا هذا العام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات مع سريانها في سورية اعتبارا من ٢٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٣. واستطرد قائلا إن ذلك من شأنه أن يزيد الانتفاع بالتكنولوجيا الواردة في الوثائق المتعلقة بالبراءات وأن يوسّع نطاق الانتفاع بالبراءات في التطوّر التقني ويشجّع الاستثمار. وبيّن قائلا إن ذلك سوف يشجّع المخترعين المحليين على طلب الحماية الدولية لاختراعاتهم والاستفادة من المزايا التي تتيحها المعاهدة لمواطني البلدان النامية. وأعلن أن بلده يعدّ للانضمام إلى اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات وبروتوكوله واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات. وقال إن ذلك الاهتمام يواكب انضمام بلده إلى معاهدات دولية أخرى تنظّم مختلف ميادين الملكية الصناعية كالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وما يتصل بها من موضوعات أخرى. وأكّد أن سورية تركّز في ذلك الصدد على تطوير القوانين والأنظمة المعمول بها حاليا، وخصّ بالذكر المناقشة الجارية لمشروع قانون حماية الملكية الصناعية والتجارية الجديد بالمشاركة الفعالة لمختلف الفعاليات الاقتصادية والمهنية وغرف التجارة والصناعة ووكلاء البراءات والعلامات التجارية. وأشار إلى أن الويبو قدّمت لسورية المساعدة القانونية من خلال إعداد مشروع قانون نموذجي جديد يتناسب والتطورات العالمية المتسارعة في ميدان الملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى إصدار قانون حق المؤلف وبدء العمل في مديرية حقوق الملكية الفكرية في عام ٢٠٠٢. وتحدث أيضا عن مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية وقال إنها تعمل على نشر ثقافة الملكية الفكرية وتعزيزها على المستوى المحلي من خلال نشر مقالات عن الملكية الفكرية في الصحف المحلية وإطلاع الجمهور على أحدث المستجدات في ذلك المجال. وأكّد أن المديرية تسعى إلى إذكاء وعي أصحاب المشروعات والفعاليات التجارية والاقتصادية ومساعدتهم على حماية ملكيتهم الفكرية واستغلالها. وأعلن أن المديرية ستفتتح قريبا موقعها على الإنترنت وستطبع نشرات تعريفية لمختلف مجالات الملكية الفكرية. وقال إن أتمتة العمل قد تمت بواسطة البرنامج الذي

طوّرته الويبو وأتاحته لسورية. وذكر أن بلده يعمل على تشجيع المخترعين عن طريق عرض إبداعاتهم واختراعاتهم من خلال إقامة معرض الباسل للإبداع والاختراع الذي ينظم سنويا ويعدّ معرضا دوليا ومتميزا تشارك فيه عدة دول عربية وأجنبية. وقال إن الويبو صنفته كثالث معرض في العالم. وأضاف قائلا إن الويبو تقدم ميداليات ذهبية وجائزة نقدية لأفضل مخترع، فضلا عن مساهماتها السنوية. وأشار إلى أن سورية استفادت من دعم الويبو ومساعداتها في مجال التدريب وأتمتة العمل وتحديثه وتقديم الأجهزة اللازمة لذلك وتنظيم الندوات والإعداد للانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الختام، أعرب الوفد عن عميق شكره وامتنانه للجهود والخدمات والبرامج العديدة التي قدمتها الويبو لسورية برئاسة الدكتور كامل إدريس والمتابعة الدائمة للسيد مدير مكتب العربي والعاملين فيه. وأبدى أمله في استمرار التعاون مع المنظمة لتنفيذ الاستحقاقات الكثيرة التي تنتظر بلده لتطوير العمل وتحديثه.

١٢١- وهنأ وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المدير العام على إعادة انتخابه والأمانة على الوثائق المميزة التي أعدتها للجمعيات. وأشار إلى أن رؤية المدير العام الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية أسهمت في إرساء نظام لحقوق الملكية الفكرية يفيد الناس ويحفز النمو الاقتصادي. وصرح أيضاً قائلاً إن البرلمان اعتمد القانون الوطني الأول بشأن الملكية الصناعية في يوليه/تموز ١٩٩٣. وأفاد بأن بلده أودع خلال شهر يوليه/تموز من تلك السنة وثائق انضمامه إلى اتفاقية الويبو واتفاقيتي باريس وبرن واتفاقات مدريد ونيس ولوكارنو وأصبح بالتالي دولة عضواً في الويبو. ولفت النظر إلى تأسيس مكتب حماية الملكية الصناعية في بلده في نهاية سنة ١٩٩٣. وأحاط الجمعيات علماً بأن المكتب ينظم الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيسه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وقال أيضاً إن بلده يعكف على إنشاء نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية وإنه يدرك تماماً أهمية التنسيق بين نظام الملكية الفكرية فيه وأنظمة الحماية الدولية وإدراج الاتفاقات الدولية في نظامه القانوني الوطني. ومضى يقول إنه تم بالتالي التصديق على معظم الاتفاقات والمعاهدات الدولية خلال السنوات العشر الماضية. وأضاف قائلاً إن بلده عمد إلى إنشاء نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية يتفق مع اتفاق تريبس ومعايير الاتحاد الأوروبي نتيجة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ وإبرام اتفاق الاستقرار والتعاون مع الاتحاد الأوروبي. واسترسل قائلاً إن القانون بشأن الملكية الصناعية الذي أقره البرلمان في يونيه/حزيران ٢٠٠٢ شمل تلك المعايير وإن من المزمع بدء تنفيذه في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وشكر الويبو على المساعدة المقدمة في إطار مشروعات الأتمتة وخدمات توفير البرامج الحاسوبية والمعدات المتخصصة. ولفت أيضاً الانتباه إلى أن الأنشطة المتوقعة في المستقبل القريب تشمل النهوض بالقانون الجديد وتدريب موظفي المكتب. ورأى أيضاً أن مواد الويبو بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعود بفائدة كبيرة على الشركات المحلية. ولهذا الغرض، قال إنه يعد ترجمة بعض تلك المواد وأعرب عن أمله في أن تتمكن الويبو من دعم تلك المبادرة حتى يتسنى توزيع النصوص النهائية بالمجان. وأشار أيضاً إلى أن بلده يولي عناية خاصة لتدريب الموظفين وأصحاب المصالح الآخرين المعنيين بحقوق الملكية الفكرية. وأفاد بتنظيم ندوتين وطنيتين عن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإجراء منح البراءات في المكتب الأوروبي للبراءات بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات في سنة ٢٠٠٣. وقال إن الندوتين ساهمتا مساهمة كبيرة في تعزيز المعارف في تلك المجالات. ولفت النظر إلى مواصلة تنظيم أنشطة تدريبية أخرى في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار. وأخطر الجمعيات بعلاقات التعاون الممتازة بين بلده والمكتب الأوروبي للبراءات واحتمال إرساء علاقات تعاون جيدة مع مكتب التنسيق في السوق الداخلية أيضاً. وأعرب عن اهتمامه الخاص باكتساب الخبرات بشأن تطبيق إجراءات الاعتراض ضمن إجراءات منح البراءات. وذكر أيضاً اعتماد القانون الوطني بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في سنة ١٩٩٦ وتعديله مرتين. وأوضح قائلاً إن

تعديلات سنة ١٩٩٨ كانت غير تقنية واستهدفت تحديد اختصاصات وزارة الثقافة المتعلقة بعمليات التفتيش كهيئة بحكم وظيفتها وإن تعديلات سنة ٢٠٠٢ أدت إلى ضمان التنسيق مع الجزء المرتبط بحماية منتجي الفونوغرامات وفناني أدائها بأثر رجعي من اتفاق تريبس. ومضى يقول إن البرلمان أقر أيضاً قوانين بشأن التصديق على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في ٢٤ يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وأضاف قائلاً إن من المتوقع تنفيذ القانون الوطني بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة عن طريق ما يلي: منظمات الإدارة الجماعية؛ واضطلاع جمعية حماية حقوق المؤلف الموسيقية في سكوبيي بالإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة الموسيقية ووزارة الثقافة والمحاكم المختصة وهيئات الجمارك وسائر الهيئات الحكومية المختصة مثل وزارة الشؤون الداخلية والنيابة العامة وهيئة مراقبة السوق. واستأنف قائلاً إن من الضروري أن تضمن أنظمة الملكية الفكرية فعالية أنشطة الإنفاذ التي تشمل التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في عملية الإنفاذ وإذكاء وعي الجمهور بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية. وأردف قائلاً إن الحكومة اعتمدت نظام المعلومات عن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة وحمايتها في ٥ مايو/أيار ٢٠٠٣ الذي اقترحته وزارة الثقافة. واستطرد قائلاً إن تلك الوزارة أنشأت في يوليه/تموز ٢٠٠٣ جهاز تنسيق حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي أسندت إليه مهمة متابعة الشروط في ذلك المجال وتقديم التقارير عنها باتباع نهج متكامل وإعداد برنامج بشأن تعزيز إطار لإدارة تلك الحقوق وحمايتها وتنفيذه واقتراح البرنامج على الحكومة. وأفاد بأن من المتوقع أن يشمل ذلك البرنامج أنشطة تعزيز التعليم والوعي واقتراحات بشأن التدابير والأنشطة في الأمد القصير والطويل. وأشار أيضاً إلى الارتفاع الكبير المسجل في عدد عمليات التفتيش والمراقبة في سنة ٢٠٠٣ والناتج عن التعاون مع الهيئة الحكومية لمراقبة التجارة وتبادل المعلومات مع إدارة الجمارك والقسم المعني بالجريمة المنظمة في وزارة الشؤون الداخلية. وأحاط الجمعيات علماً بالمساهمة الكبيرة في تعزيز فعالية تطبيق القانون وتنفيذه عن طريق الإجراءات العاجلة التي اتخذتها المحاكم المختصة فيما يتعلق بالتحقيقات الخاصة بالجنح. وفي ختام حديثه، شكر الويبو وخص بالشكر المدير العام على الدعم المقدم إلى بلده في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

١٢٢- وهنأ وفد تركيا المدير العام على إعادة تعيينه وشكر الويبو على نجاحها في توفير باقة واسعة من الأنشطة خلال السنة الماضية. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مجال حقوق الملكية الصناعية في تركيا، سلط الأضواء على التعاون بين معهد البراءات التركي والمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، أشار إلى مشاركة موظفي إدارة العلامات التجارية في الاجتماعات والندوات التي نظمها مكتب التنسيق في السوق الداخلية في إطار "مذكرة التفاهم" الموقع عليها في الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. وأشار أيضاً إلى توطيد علاقة التعاون الوثيقة الراهنة مع المكتب الأوروبي للبراءات بعد أن أصبحت تركيا عضواً من أعضائه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ وتدريب الموظفين والقضاة في معهد البراءات التركي في تركيا والأكاديمية الدولية التابعة للمكتب الأوروبي للبراءات على السواء. وبالنسبة إلى التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، لفت النظر إلى التوقيع الوشيك على اتفاق تعاون مع المعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية وإعداد مشروع بروتوكول للتعاون مع مكتب مقدونيا للملكية الصناعية. ولفت الانتباه إلى مواصلة تعزيز التعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات ومكاتب البراءات السويدية والدانمركية والروسية في مجالي البحث والفحص بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، أعرب عن اعتقاده بأن البيانات الجغرافية وحمايتها مهمة وضرورية ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. وذكر أن بلده شارك بالتالي في إنشاء شبكة دولية هي منظمة الشبكة الدولية للبيانات الجغرافية لحماية البيانات الجغرافية والنهوض بها. وأحاط علماً بتأييده لدعوة منظمة الشبكة الدولية للبيانات الجغرافية (ORIGIN) إلى تمديد الحماية الإضافية لجميع البيانات الجغرافية وفقاً لاتفاق تريبس فيما يتعلق بسلع النبيذ والكحول. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى المحاولات الأخيرة لتنقيح التشريعات

الوطنية الحالية وأحاط علماً بأن من المزمع زيادة عدد الموظفين الدائمين في معهد البراءات التركي بعد التصديق على المرسوم المعدل. وأضاف قائلاً إن هناك لجنة تعمل على تنقيح المرسوم التركي الراهن للبراءات بأخذ توجيهات الاتحاد الأوروبي وسائر اللوائح التنظيمية المعنية في الاعتبار. ولفت النظر إلى تعديل الإجراءات الداخلية للمشاركة في معاهدة قانون العلامات ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. ومضى يقول إن الجمعية الوطنية التركية العليا تنظر حالياً في التشريعات اللازمة لضمان تلك المشاركة ومشروع قانون بشأن حماية تصاميم الدوائر المتكاملة. واسترسل قائلاً إن السلطات المختصة تنظر في مشروع قانون بشأن إنشاء اتحاد لمحامي البراءات والعلامات التجارية وإن من المتوقع دخوله حيز التنفيذ في المستقبل القريب. وأحاط علماً بأن معهد البراءات التركي زاد عدد مراكزه الإقليمية للإعلام والتوثيق تلبية لاحتياجات الجامعات وقطاع الأعمال من حيث المعلومات المتعلقة بالحماية الوطنية والدولية لحقوق الملكية الفكرية وعمليات البحث الأولي والبحث المتصل بحالة التقنية الصناعية في جملة أمور. وأشار إلى اتفاق القرض مع البنك الدولي لتحديث نظام الملكية الصناعية في تركيا وأحاط علماً ببدء تشييد "مجمَّع للملكية الصناعية" في ذلك الإطار في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وذكر أن المشروع يتيح مرافق رئيسية لتطوير المؤسسات وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وبنية تقنية أساسية بالإضافة إلى تشييد مبنى جديد. وأخيراً، أشار إلى تطلعه إلى مواصلة التعاون مع الويبو لتشجيع تطوير نظام للملكية الفكرية يراعي المنتفعين في العالم وقال إنه لا يمكن ترسيخ حماية الملكية الفكرية وضمان منافع اقتصادية طويلة الأجل على المستوى الوطني إلا بتعليق أهمية قصوى على التعاون التقني الدولي.

١٢٣- وهنّأ وفد أوغندا المدير العام على إعادة انتخابه وأيّد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأقرّ الوفد بالفوائد التي جنتها أوغندا من تنفيذ برنامج الويبو. وقال إن حكومة أوغندا تعتبر الملكية الفكرية أساسية للتنمية الاقتصادية إذ أنها تنهض بشركات القطاع الخاص. وأشار الوفد إلى أن الاستراتيجية الاقتصادية العامة التي اتبعتها الحكومة ركزّت على القضاء على الفقر بتكوين الثروات وأن ذلك تعزز من خلال تطوير القطاع الخاص. وقال الوفد في هذا الصدد إن الحكومة بحثت عن سبل لإفادة البلد بأكمله من نظام الملكية الفكرية وأمرت بإنشاء هيئة مستقلة لإدارة قضايا الملكية الفكرية لا تتدخل الحكومة في شؤونها. وذكر الوفد القرار الذي صدر في سنة ١٩٩٨ وسيطبق خلال السنة المالية الراهنة. وأوضح أن استقلالية مكتب الملكية الفكرية عن الإدارة اليومية لشؤون الحكم من شأنها أن تفضيَ إلى جو ملائم لإدارة قضايا الملكية الفكرية. وأعاد الوفد تأكيد التزام أوغندا بمواصلة دعمها للويبو والترويج لحقوق الملكية الفكرية وحمايتها. وشدّد في هذا السياق على ضرورة الاضطلاع بتلك المهمة من دون الإساءة إلى مصالح أوغندا ومع مراعاة مستوي تنميتها وقدراتها. وأشار الوفد إلى أن الحكومة أنشأت لجنة الإصلاح القانوني تُعنى بدراسة كافة القوانين التي تتطلب تعديلات لتتماشى مع الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها أوغندا والمجالات الجديدة التي لم تغطها التشريعات وتحليلها وتقديم توصيات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث الوفد عن مراجعة القانون المحلي لكي يحترم مقتضيات معاهدة التعاون بشأن البراءات وذكّر بأنه يعاد حاليا صياغة كافة القوانين الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية لكي تتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. وأفاد الوفد بأن مكتب الملكية الفكرية في أوغندا عمل بالتعاون مع الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية على تنفيذ عدد من الأنشطة والمشروعات في إطار التعاون لأغراض التنمية، بما في ذلك مشروع شبكة الويبو ومشروع أتمتة مكتب تسجيل العلامات التجارية. وأشار الوفد إلى أنه تم اختيار أوغندا لاختبار المشروعين. وأعلن الوفد أنه يتم حاليا الإعداد لتلك البرامج ومن المرتقب البدء بتنفيذها في نهاية سنة ٢٠٠٤. أما فيما يتعلق بتكوين القدرات، أوضح الوفد أن الويبو موّلت تدريب الموظفين لتحسين كفاءاتهم في فحص البراءات والعلامات التجارية وتسجيلها. وذكر حلقة العمل والندوة الوطنيتين اللتين انعقدتا في كمبالا بشأن الإجراءات المتبعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات موضحا أن عددا

من الموظفين تلقى تدريبا خاصا بالفحص والتصنيف في معهد كينيا للملكية الصناعية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية. وذكر الوفد أخيرا الندوة الوطنية عن المعارف التقليدية التي ستعقد في المستقبل القريب. وأشار إلى تقديم الويبو معدات لمكتب الملكية الفكرية بغية زيادة فعاليته في الاتصالات. ورأى أن من الضروري إيلاء المزيد من الأهمية إلى مسألة نزع الغموض عن الملكية الفكرية في إطار برامج الويبو المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وأشار الوفد إلى أن تحليل البيانات المتعلقة بإيداع الطلبات في إطار النظام الدولي للبراءات والعلامات التجارية يُظهر بوضوح أن البلدان الأقل نموا والبلدان النامية تفتقر افتقارا هائلا إلى القدرات التي تمكنها من إزاحة الغموض عن الملكية الفكرية. وطالب الوفد الويبو بمتابعة جهودها لتقديم المساعدة التقنية عبر برامج تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة وتكوين القدرات في مكاتب الملكية الفكرية بهدف التغلب على غياب التوازن وتخطي القيود المترتبة على الهوة الرقمية.

١٢٤- وذكر وفد أوكرانيا أن القرن الحادي والعشرين يرتكز على المعلومات وأن الملكية الفكرية ستكون قوة حافزة فيه. وأشار إلى أن التجربة قد أظهرت أن الإنتاج في حدّ ذاته لم يعد العامل الحاسم في النمو الاقتصادي وأن العلم والتكنولوجيا الجديدة تحل محله تدريجيا. وفي هذا الصدد، ازدادت أهمية الملكية الفكرية في حياة الناس وأصبحت الآن واحداً من أهم الأشكال الدافعة للتقدم في جميع مجالات تطور المجتمع. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لمبادرات التعاون الدولية التي اتخذها المدير العام بهدف اقتسام خبرة البلدان التي اكتمل فيها تكوين نظام الملكية الفكرية مع البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بغية تحديث قطاعات البحث المكثف للإنتاج وتطبيق تكنولوجيا جديدة وزيادة إنتاجية العمل وحجم الإنتاج والسلع التنافسية. وأشار الوفد إلى أن أوكرانيا تعير أهمية كبيرة للنهوض بنظامها الوطني للحماية القانونية للملكية الفكرية وتكوين آليات ناشطة لتنفيذ القوانين الوطنية في مجال الملكية الفكرية ولذلك اتخذت تدابير في أوكرانيا لحماية حقوق الملكية الفكرية تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية. وصرّح الوفد أن اعتماد قوانين وطنية ملائمة ومراسيم لمجلس الوزراء وغيرها من تدابير وضع المعايير والوثائق القانونية مكّن من سنّ مجموعة قوانين وتطبيق آليات فعالة لتنفيذ القواعد القانونية بهدف النهوض بالمسؤولية إزاء التعدي على حقوق الملكية الفكرية . ورأى الوفد أن قضايا الملكية الفكرية أصبحت مشكلة سياسية ما فتئت تتزايد نتيجة لقيام الاقتصاد الحديث على المعارف بصفة شاملة مما يتطلب مناهج استراتيجية ومعقدة لمعالجتها. ورحّب الوفد بإنجازات الويبو في تعزيز نظام حماية الملكية الفكرية في أرجاء العالم وفي إقامة تعاون ثابت ومتناسق بين مختلف البلدان والأقاليم والإصلاح التنظيمي والقانوني للويبو والنهوض بالقانون الدولي للملكية الفكرية وتدوينه وأنشطة مركز الويبو للتحكيم والوساطة وتنفيذ مشروعات جديدة لتعميم الإلمام بالملكية الفكرية في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعبّر الوفد عن امتنانه للويبو لمساهمتها في تطوير النظام الوطني للملكية الفكرية وخصّ بالذكر توصيات الخبراء بشأن مشروع قانون لتعديل عدة نصوص تشريعية بشأن الحماية القانونية للملكية الفكرية والتي أُخذت فيما بعد بعين الاعتبار عند تحديث القانون المعني واعتماده مما أسهم في تعديل التشريع المعتمد في أوكرانيا على نحو يتوافق مع قواعد اتفاق تريبس. وذكر الوفد الدعم الذي حظيت به أوكرانيا في مجال أتمتة نظام العلامات التجارية وعلامات الخدمة مما ساعد في النهوض بجودة الفحوص وتقليص فترة فحص الطلبات والدعم في مجال عقد الندوات الرامية إلى إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وتدريب المتخصصين في الملكية الفكرية. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تضطلع الويبو في المستقبل بمهمة النهوض بالمؤسسات الوطنية للملكية الفكرية في البلدان النامية وفي البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر في إطار برنامجها التعاوني.

١٢٥- وأشار وفد أوروغواي إلى الأهمية التي تعلّقها حكومته على الملكية الفكرية في الاقتصاد المعولم. وقال إن ذلك دفع المديرية الوطنية للملكية الصناعية إلى الاشتراك بنشاط في محافل التفاوض

الخاصة بالمنطقة التجارية الحرّة للبلدان الأمريكية والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المفاوضات الجارية على الصعيد دون الإقليمي في السوق المشتركة المذكورة والمفاوضات الثنائية بين أوروغواي والمكسيك والمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي السياق ذاته، شدّد الوفد على التدابير المتخذة من أجل النهوض بنظام الملكية الصناعية وتعميمه في أوساط الجامعات والشركات والبحث والتربية بهدف إذكاء الوعي بأهمية الملكية الصناعية في أنشطة البحث والتطوير وتسويق السلع والخدمات ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار الوفد إلى أهمية الملكية الصناعية في اقتصاديات معظم البلدان ورأى أن ذلك يستدعي الاستمرار في توسيع نطاق المساعدة المقدمة من أجل تعزيز انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الصناعية. وأضاف الوفد قائلا إن المديرية الوطنية للملكية الصناعية تعتزم أيضا الاستمرار في العمل على النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري برسم استراتيجيات تسهم في تعزيز الطاقة الابتكارية للبلد والترويج لنظام البراءات ولمِّ شمل المخترعين الوطنيين على غرار الاتفاق الموقّع مع جامعة الجمهورية والذي يولي الأولوية للعمل الاستشاري في شؤون البراءات والعفو من الضرائب ورصد التكنولوجيا وإعداد دراسات عن حالة التقنية الصناعية. وذكر الوفد أيضا بأن مخترعاً من أوروغواي قد فاز بجائزة في معرض جنيف للاختراعات في سنة ٢٠٠٣ وأن جائزة "Genesis Prices" ستمنح لمخترعين وطنيين في أكتوبر/تشرين الأول. وأعلن الوفد أن أوروغواي تسهر على جمع ملّفات للبحث في العلامات التجارية على دعامة مغنطيسية وتتخذ التدابير الأخيرة التي تكفل لها الاشتراك في المشروع المشترك بين الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية لتبادل المعلومات المتعلقة بالبراءات وأنظمة النشر الإلكتروني. وفي الختام، التمس دعم الويبو فيما يتعلق بالبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات.

١٢٦- وعبّر وفد فييت نام عن تقديره للأنشطة التي أنجزتها الويبو والنتائج التي حققتها في ظل قيادة المدير العام وأعرب عن تأييده للأهداف والمهمات المقترحة في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وللخطة متوسطة الأجل للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وأحاط الوفد علما بأن الويبو ستواصل اضطلاعها بالدور القيادي بصفتها منظمة دولية مسؤولة عن النهوض بحماية الملكية الفكرية في أرجاء العالم من خلال التعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين. وعبّر الوفد عن تقديره لدعم الويبو ومساعدتها للبلدان النامية بهدف تحسين أنظمة الملكية الفكرية لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية. وأشار الوفد إلى اهتمام الويبو الكبير بزيادة وعي الموظفين الحكوميين ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات البحث والتطوير ومعاهد العلوم والتكنولوجيا والمحامين المختصين بالملكية الفكرية بالدور المركزي لأصول الملكية الفكرية في خلق قطاع أعمال ناجح والمحافظة عليه في السوق الوطنية والدولية. ونوّه الوفد بأنشطة أخرى للويبو تركز على مسائل حيوية في الوقت الحاضر مثل تسويق أصول الملكية الفكرية وتثمينها وإدارتها والنهوض بالأنشطة الابتكارية والتطورات الجديدة في حماية الاختراعات البيولوجية والأصناف النباتية والبيانات الجغرافية والتجارة الإلكترونية ومسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد الجهود الكبيرة التي بُذلت في تحسين نظام الملكية الفكرية في فييت نام وتحديثه والتقدم الذي أُحرز في هذا المجال بهدف الإعداد لانضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية في سنة ٢٠٠٥. وأفاد الوفد أن نظام الملكية الفكرية في فييت نام استوفى المعايير اللازمة وأن فييت نام وفّرت الحماية لمجمل موضوعات الملكية الفكرية التي يشترطها اتفاق تريبس وأن قوانين الملكية الفكرية ولوائحها في فييت نام تتوافق جوهريا مع القواعد والمعايير الدولية. وفضلا عن ذلك، ذكر الوفد أن الأنشطة الرامية إلى إذكاء وعي الجمهور أفضت إلى تعزيز الوعي بالملكية الفكرية مما زاد من عدد المنتفعين بنظام الملكية الفكرية كما يدل على ذلك ازدياد عدد طلبات الملكية الصناعية المودعة في فييت نام. وأشار الوفد إلى الأهمية التي تحظى بها مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي أفضت إلى تعاون أفضل بين الوكالات المعنية

بالإنفاذ. واستدرك الوفد قائلا إن مشكلة القرصنة والتزوير تزال قائمة وتطرح تحدياً كبيراً. وصرّح الوفد أيضا أن بدء النفاذ إلى الإنترنت في سنة ٢٠٠٢ بفضل دعم الويبو يسّر النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية والبحث فيها بقدر كبير مما ساعد فييت نام على النهوض بإدارة الملكية الفكرية وخدماتها. وفيما يتعلق بانضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية، أعلن الوفد أن فييت نام ستجري المزيد من التحسينات على نظام الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٤ ومنها تحسين قانون الملكية الفكرية ولوائحها لتستوفي المعايير الواردة في اتفاق تريبس والشروع في برنامج لإعداد قانون منفصل للبراءات ليحل محل تشريع البراءات القائم وتعزيز كفاءة نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحسين الجزاءات والتدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذها والمضي قدما في إذكاء الوعي ونشر القوانين وتوفير التدريب لأصحاب المصالح وعامة الجمهور ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وحماية ثروتها في الملكية الفكرية وإدخال مزيد من التحسينات على إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية من خلال تبسيط إدارة الملكية الفكرية وحوسبتها. وقال إن من المعتزم تعزيز كفاءة نظام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتحسين مستوى الخدمات وتعزيز التعاون الدولي. واختتم الوفد كلمته معبرا عن شكره للدعم الذي تقدمه الويبو بصفته مساهمة مهمة في الإنجازات التي حققتها فييت نام في ميدان الملكية الفكرية وشكر المدير العام للويبو على تعاونه الفعال.

١٢٧- وهنأ ممثل الاتحاد الأفريقي المدير العام على إعادة انتخابه. وأعرب عن تقديره لما حققه من إنجازات هائلة في مجال النهوض بمفهوم الملكية الفكرية في العالم. وأكد مساندة الاتحاد المتواصلة له. وهنأ أيضاً كبار المسؤولين في الويبو الذين انتخبوا أو أعيد انتخابهم مؤخراً. وأيد البيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبر عن ارتياحه لجهود الويبو المبذولة خلال سنة ٢٠٠٢ وقال إن الأنشطة المنفذة في أفريقيا ولا سيما في مجال التعاون التقني سمحت بتعزيز وعي الحكومات وجميع العاملين في القطاعين العام والخاص بمفهوم الملكية الفكرية وضرورة جعل الملكية الفكرية أداة فعالة للتنمية مما يفسح تدريجياً مجالاً لبزوغ ثقافة جديدة للتسجيل من أجل حماية المعارف والاختراعات. وأشار أيضاً إلى تدعيم الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية أو إنشائها عند الضرورة. وأوضح قائلاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تولي عناية خاصة لتدعيم الإلمام بالمعارف التكنولوجية لحفز أداء الاقتصاد فيها ومواجهة قوانين المنافسة في ظل ظروف مؤاتية. وأعلن أن الاتحاد الأفريقي يمنح دورياً بالتعاون مع الويبو جوائز وميداليات لأفضل المخترعين الأفارقة وينظم سنوياً اليوم الأفريقي للملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، حرص على ذكر الجهود المبذولة لتدريب الكوادر الأفارقة من خلال تنظيم ندوات واجتماعات وتقديم منح دراسية للتدريب. واختتم بيانه مركزاً على علاقات التعاون المتميزة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. ووجه شكره إلى الزملاء العاملين في المكتب الأفريقي.

١٢٨- وهنّأت ممثّلة المنظمة الدولية للفرنكوفونية المدير العام لإعادة انتخابه المتميّز وأثنت على العمل الذي أنجزته الأمانة والنشاط الذي بثه المدير العام من خلال خياراته الاستراتيجية. وأعلنت عن تعزيز علاقات التعاون مع الويبو لا سيما منذ التصديق على اتفاق إطار بشأن التعاون بين المنظمتين أثناء انعقاد دورة الجمعيات الخامسة والثلاثين. وبيّنت أن ذلك الاتفاق أتاح توثيق أواصر التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بالمعلومات والتنسيق بفضل الاجتماعات المنتظمة لفريق العمل المشترك، كما أتاح تكثيف التعاون التقني لصالح الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بالاعتماد على خبرة الويبو بشأن الملكية الفكرية. واستعرضت برامج التعاون العديدة المشتركة مع الويبو والتي أنجزت خلال سنة ٢٠٠٢ والنصف الأول من ٢٠٠٣. وخصّت بالذكر مشاركة الويبو في مختلف حلقات العمل لموظفي البنوك بشأن التحليل الاقتصادي والمالي للمشروعات الثقافية في إطار برنامج صندوق الضمانات للصناعات الثقافية الذي عقد في الرباط في فبراير/شباط ٢٠٠٣ وفي تونس في مارس/آذار ٢٠٠٣ والذي سيعقد في لومي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣.

وبيّنت أن حلقات العمل المذكورة أتاحت إذكاء الوعي بشأن أهمية الملكية الفكرية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قرابة عشرة بلدان من الجنوب. وعبّرت عن ارتياحها لانعقاد حلقة عمل بشأن الملكية الفكرية خلال ندوة التحضير لمؤتمر كانكون الوزاري الذي شاركت فيه حوالي ٤٠ بعثة فرنكوفونية لدى منظمة التجارة العالمية في يونيه/حزيران ٢٠٠٢. واستطردت قائلة إن حلقة عمل قادمة ستعقد ضمن إطار برنامج تعزيز الخبرة الفرنكوفونية في التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية بالاشتراك مع أكاديمية الويبو العالمية. واختتم الوفد حديثه مشيرا إلى أن انعقاد ندوات عمل إقليمية في ٢٠٠٤ لإذكاء الوعي بشأن حق المؤلف خلال السنتين الماضيتين يدلّ على التقارب بين أهداف المنظمة الدولية للفرنكوفونية والويبو فيما يتعلق بالنهوض بالمصنفات الإبداعية وحمايتها وتقييم المعارف التقليدية والتراث الثقافي واستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢٩- وأعرب ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (الأربيو)، باسم المنظمة والدول الخمس عشرة الأعضاء فيها، عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ونقل تهاني رئيس مجلس وزراء الأربيو ونائبيه إلى المدير العام بمناسبة تجديد تعيينه لولاية ثانية تدوم ستّ سنوات. ولاحظ ممثل الأربيو أن هذه الاجتماعات تنعقد في وقت تطرح فيه قضايا الملكية الفكرية العديد من التحديات، ولا سيما في ضوء آثار العولمة والرقمنة. وقال إن العولمة تأتي بتغييرات وتحديات بالنسبة إلى كل بلد في العالم، ولا سيما إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا. واستطرد قائلا إنها ليست فكرة جديدة وإنما صارت تحمل سمات جديدة تشمل فاعلين جدد وقواعد جديدة في شكل اتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة والخدمات والملكية الفكرية، وكلّ ذلك مدعوم بآليات متينة للإنفاذ وتسوية المنازعات. وقال إن الأربيو تأمل في أن تمكّن حصيلة هذه السلسلة من الاجتماعات الويبو من تنفيذ ولايتها وأداء دور فعال حتى تصبح الملكية الفكرية أداة لتكوين الثروات. وقال إن الأربيو والدول الأعضاء فيها شاهدت خلال السنوات الخمس الماضية تقدما كبير وتوسّعا لا يستهان به في إجراءاتها وأنشطتها في مجال الملكية الفكرية. وقال إن الأربيو تعتقد أن تلك الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا الدعم المستمر من الويبو والاهتمام الخاص الذي أبداه إياها المدير العالم. وفي ذلك الصدد، أكّد على أن الأربيو توّد أن تعرب عن تقديرها للزيارة التي قام بها المدير العام إلى مقرها الرئيسي في ٢٣ يوليه/تموز ٢٠٠٣ لحضور اجتماع رئيس مجلس وزراء الأربيو ونائبيه كضيف شرف. وذكر ممثل الأربيو بأن أعضاء مكتب مجلس وزراء الأربيو اغتنموا تلك الفرصة لمناقشة قضايا مهمة مع المدير العام في مجال التعاون بين الويبو والأربيو خلال ولايته الثانية. وقال إن الأربيو تقدّر كثيرا المساعدة التي تقدمها الويبو إلى الأربيو والدول الأعضاء فيها ولا سيما في إطار مشروع شبكة الويبو. وفي ذلك الصدد، قال ممثل الأربيو إن منظمته أرسلت مؤخرا إلى الويبو اقتراحا بشأن تحديث وسائل الاتصال بشبكة الويبو. وقال إن بعد النجاح في تنفيذ مشروع POLITE في الأربيو، بالاشتراك مع المكتب الأوروبي للبراءات، فإن الأربيو مستعدة لوصل قاعدة بياناتها بالدول الأعضاء فيها. وأعرب عن أمل منظمته في تنفيذ مشروع شبكة الويبو في جميع الدول الأعضاء في الأربيو في أقرب وقت ممكن. واستطرد قائلا إن الأربيو تؤكد أن أنشطة تنمية الموارد البشرية التي أنجزتها الويبو كان خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي ذلك السياق، أشار إلى أن أنشطة أكاديمية الويبو العالمية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الأربيو والدول الأعضاء فيها. وأعلن أن المجلس الإداري للأربيو وافق، لذلك الغرض، على إنشاء أول مركز إقليمي للتدريب في مجال الملكية الفكرية في أفريقيا بغية تعزيز قدرات الأربيو على تنمية الموارد البشرية. وأعلن أن تشييد المركز ابتدئ في يناير/كانون الثاني ومن المرتقب استكماله في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وقال إن من المقرر أن يتيح المركز التدريب في جميع جوانب الملكية الفكرية بالتعاون مع أكاديمية الويبو العالمية وفي إطار اتفاق التعاون الذي أبرم بين الويبو والأربيو في مايو/أيار ١٩٩٩. وأضاف قائلا إن في ضوء الالتزام الذي قطعه المدير العام

للويبو في سنة ٢٠٠١ لتوفير الأجهزة والمعدات لمركز التدريب الإقليمي، أعدّت الأريبو، مع خبير الويبو الاستشاري المقيم في هراري، طلبا مفصلا للأجهزة والمعدات المطلوبة. وقال إن المركز حصل على الجهاز الأول في القائمة وهو مولّد كهرباء، وقد تم تركيبه في أغسطس/آب ٢٠٠٣. وأعرب أيضا عن حاجة الأريبو الملحة إلى المشاركة بصورة كاملة في الحوار الدائر حول حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور والإسهام فيه بفعالية، على اعتبار أن مجلس وزراء الأريبو قرّر خلال السنة الماضية إن يدرجه ضمن ولاية الأريبو. واستطرد ممثل الأريبو قائلا إن المجلس قرر أيضا أن تجري الأريبو دراسات معمّقة عن إنشاء قاعدة بيانات بشأن المعارف التقليدية في الملك العام. وقال إن الأريبو، وعقب توسيع نطاق اختصاصاتها، التمست من الويبو المساعدة التقنية في إجراء دراسة عن جدوى وضع قاعدة بيانات من ذلك القبيل. وأشار إلى أن مجلس وزراء الأريبو قرّر أيضا توسيع نطاق اختصاصات الأريبو لتشمل حق المؤلف والحقوق المجاورة وتمكين المنظمة من أداء دور فعال في تسهيل تنسيق السياسات وتوحيدها في تلك المجالات على الصعيد الإقليمي. وقال إن الأريبو تقدّمت باقتراحات في إطار اختصاصاتها الجديدة في مجال حق المؤلف من أجل مراجعة جميع وثائقها الأساسية كي تجسّد فيها ذلك التغيير. وقال إن تلك الاقتراحات، بما فيها تغيير اسم المنظمة، ستعرض على مجلس إدارة الأريبو للنظر فيها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وقال إن الأريبو تتطلع إلى التعاون مع الويبو في تنفيذ تلك الاختصاصات الجديدة. وقال إن كل تلك التطورات المهمة الجديدة تمكّن الدول الأعضاء في الأريبو من تحقيق الأهداف والمرامي المنصوص عليها في اتفاق إنشاء الأريبو. وشكر ممثل الأريبو الويبو، وخص الشكر المكتب الأفريقي، على المساعدة التقنية المقدمة إلى الأريبو والدول الأعضاء فيها في إطار برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية، والذي سبق وأن أشارت إليه العديد من وفود الدول الأعضاء في الأريبو. وأعرب عن أمله في أن يتواصل ذلك التعاون من أجل الإسراع في إدماج أنظمة الملكية الفكرية في اقتصاديات البلدان النامية ولا سيما الدول الأعضاء في الأريبو.

١٣٠- وأعرب ممثّل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية عن تقديره للعمل الذي أنجزه المدير العام والأمانة. وهنّأ المدير العام لإعادة انتخابه وشكر مساعديه في مكتب الويبو للتعاون لأغراض التنمية مع البلدان الأفريقية. وعبّر عن رغبته في تعزيز العلاقات مع الويبو. واستعرض فيما بعد الأنشطة المختلفة التي أقيمت بالمشاركة مع الويبو وخصّ بالذكر المبادرات الجديدة التالية: الاحتفاء بالذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية واليوم الأفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية والدراسة بشأن تنسيق الإجراءات بين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (الأريبو) وتدريب العاملين على مشروع شبكة الويبو ومشروع النهوض بالبيانات الجغرافية واجتماع خبراء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية الذي تبعه المؤتمر الوزاري بشأن مبادرة النهوض بالاختراعات الأفريقية المتعلقة بالأدوية وتقييمها وأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وعقد الوفد الأمل على مواصلة العمل الذي بدأت به الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية في مجال حماية الأداء السمعي البصري وتطوير النظام الدولي للبراءات وأسماء الحقول على الإنترنت والمساهمة في إنشاء أنظمة ملائمة وفعّالة لإنفاذ الحقوق واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وتشغيل مركز التدريب الإقليمي المعني بالملكية الفكرية والتابع للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وبدء التدريب بشأن الملكية الفكرية في الجامعات ومواصلة أنشطة أكاديمية الويبو العالمية وتكثيفها. وأعلن أيضا أن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية أنشأت مركزاً للوثائق والمعلومات بشأن الملكية الفكرية لدى الدول الأعضاء فيها. وفضلا عن ذلك، أعلن عن اهتمامه بمتابعة أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتعابير الفولكلور وأيّد

الاقتراح الذي تقدّمت به مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تحويل اللجنة الحكومية الدولية إلى لجنة دائمة.

١٣١- وهنّأ ممثل الأمانة التنفيذية لأسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية المدير العام على إعادة انتخابه. وتمنى له تمام التوفيق في ولايته الثانية معربا عن امتنانه لما اضطلع به من أنشطة خلال ولايته الأولى ولتوثيق العلاقات بين المنظمة والبلدان الناطقة بالبرتغالية. وذكر أنشطة الويبو خلال فترة السنتين الأخيرة وأولى أهمية كبيرة لاتفاق التعاون الذي وقعت عليه الويبو وأسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية في أبريل/نيسان ٢٠٠٢. وتحدث الوفد عن القرارين اللذين اتخذتهما الجمعيات لإعطاء صفة المراقب لتلك الأسرة واعتماد اللغة البرتغالية لغة عمل قائلا إن الأسرة والدول الأعضاء فيها أي أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر وتيمور ليشتي وغينيا-بيساو وموزامبيق والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي تعلّق أهمية كبيرة على ذلك. وفي الختام، أعرب ممثل أسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية عن حرص منظمته على المحافظة على علاقات التعاون بين الويبو ومنظمته في المستقبل وتعزيزها.

١٣٢- وعرض ممثل مفوضية الجماعات الأوروبية التطورات المحرزة في مجال حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي خلال السنة الماضية. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، قال إن المفوضية اعتمدت في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ اقتراح توجيه بشأن التدابير والإجراءات اللازمة لضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية استهدف وضع شروط موحدة لأصحاب الحقوق في السوق الداخلية الأوروبية وإيجاد ظروف لردع المخالفين بما يتجاوز الحد الأدنى من الالتزامات المترتبة على اتفاق تريبس. وأشار إلى بحث الاقتراح حالياً في البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ومضى يقول إن المجلس اعتمد في ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٣ لائحة تنظيمية أوروبية بشأن ضبط السلع المزورة والمقرصنة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي (Regulation (CE) No 1383/2003) لتدعيم نظام حماية الملكية الفكرية الراهن عند عبور السلع للجمارك الأوروبية ذهاباً أو إياباً. وفيما يتصل بحقوق الملكية الصناعية، أشار إلى تواصل العمل في سنة ٢٠٠٣ على اقتراح لائحة تنظيمية بشأن براءة الاتحاد الأوروبي قدمته المفوضية في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٠. وأضاف قائلاً إن النظام الجديد سيطبق إلى جانب أنظمة البراءات الوطنية والبراءات الأوروبية وإن براءة الاتحاد الأوروبي التي سيمنحها المكتب الأوروبي للبراءات عملاً باتفاقية ميونخ بشأن البراءات الأوروبية ستغطي مجمل أراضي الاتحاد وتصبح براءة الاتحاد بناء على اللائحة التنظيمية. واسترسل قائلا إن ذلك الحل يتطلب تنقيح اتفاقية ميونخ وانضمام الجماعة الأوروبية إليها. وأردف قائلا إن الإقبال على النظام الجديد يعتمد أساساً على تكاليف البراءة والوضوح القانوني. وبالنسبة إلى التكاليف، أوضح قائلا إن مجلس الاتحاد الأوروبي المعني بالقدرة التنافسية اعتمد في ٣ مارس/آذار ٢٠٠٣ نهجاً مشتركاً يشمل نظاماً للتكاليف التنافسية لبراءة الجماعة مقارنة بالبراءة الأوروبية. وفيما يتعلق بالوضوح القانوني، شرح قائلاً إن النهج المشترك يقوم على إنشاء سلطة قضائية اتحادية مختصة بشأن البراءات واللجوء إلى محكمة الاتحاد المعنية بالبراءات كمحكمة ابتدائية. واستطرد قائلاً إن تلك السلطة القضائية ستصبح مختصة بالمنازعات المتعلقة بسريان براءة الجماعة والتعدي عليها. ولفت النظر إلى اضطلاع المفوضية حالياً بإعداد الاقتراحات اللازمة لإنشاء تلك السلطة القضائية. وعلاوة على ذلك، قال إن المفوضية الأوروبية اعتمدت في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٢ اقتراح توجيه بشأن أهلية الاختراعات الحاسوبية للبراءة بناء على المادة ٩٥ من معاهدة الاتحاد الأوروبي بهدف تنسيق الحماية الممنوحة لتلك الاختراعات من خلال البراءات في الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى بحث الاقتراح حالياً في البرلمان الأوروبي والمجلس. وأوضح قائلاً إن البرلمان اعتمد رأيه بشأن الاقتراح لدى اطلاعه عليه لأول مرة في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وأضاف قائلاً إن المجلس ينظر في النص الأول المنقح للائحة الاتحاد التنظيمية بشأن العلامات التجارية. وأفاد بأن اقتراح المفوضية من شأنه تعزيز فعالية النظام بزيادة قيمته المضافة واستباق نتائج التوسيع وخص بالذكر وقع النظام على الميزانية. واستأنف

قائلاً إن التغيير الرئيسي يتمثل في مراجعة نظام البحث (المادة ٣٩) مما يعني ضرورة إلغاء الشروط المتعلقة بالمعاملة بالمثل والجنسية للسماح بتقديم طلب لتسجيل علامة تجارية في الاتحاد. ولفت الانتباه إلى أن التغييرات تستهدف تبسيط الإجراءات وتعزيز فعاليتها دون المساس بجوهر النظام أو حقوق الأطراف. وأحاط الجمعيات علماً بأن المفوضية الأوروبية تنظم مؤتمراً بعنوان "الملكية الصناعية – إلى أين؟" من المزمع عقده في إيطاليا من ٥ إلى ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وسيشارك فيه مختلف أصحاب المصالح المهتمين بالاتجاه القادم للسياسات الأوروبية بشأن الملكية الصناعية. وفيما يرتبط بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ذكر أن المفوضية الأوروبية اعتمدت في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ التقرير عن حق المؤلف في المصنفات السينمائية أو السمعية البصرية الذي يتصل أيضاً بالتوجيه عن الإعارة والتأجير (Dir. 92/100/EEC) ويتناول نقل الحقوق والممارسات التعاقدية. ومضى يقول إن التقرير يبحث مسألة تطبيق أحد أحكام التوجيه المذكور الذي يلزم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باعتبار المخرج الرئيسي للفيلم كمؤلفه أو أحد مؤلفيه. وأضاف قائلاً إن ذلك الحكم ورد أيضاً في التوجيه بشأن الكبلات والسواتل (Dir. 93/83/EEC) والمادة ٢(١) من التوجيه بشأن مدة حق المؤلف والحقوق المجاورة (Dir. 93/98/EEC). وأردف قائلاً إن التقرير خلص إلى أن الأحكام ساهمت في تدعيم مكانة مخرجي الأفلام في أوروبا. وأحاط الجمعيات علماً بأن المفوضية الأوروبية تعد أيضاً تقريراً عن تطبيق التوجيه بشأن قواعد البيانات (96/9/EC) الذي يتناول تطبيق الحق الخاص بقواعد البيانات غير الأصلية. وأضاف قائلاً إن من المتوقع اعتماد التقرير بحلول نهاية سنة ٢٠٠٣. وبالنسبة إلى المعاملة بالمثل، أفاد بإبرام الاتفاق الأول لتوسيع النطاق الإقليمي للتوجيه بشأن قواعد البيانات مع جزيرة مان في ٢٦ مارس/آذار ٢٠٠٣. وفيما يتصل بالتوجيه بشأن تنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (Dir. 2001/29/EC)، قال إن خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي نفذت التوجيه حتى الآن وإن من المتوقع أن يقتدي بها معظم الدول الأعضاء الأخرى قبل نهاية السنة. واسترسل قائلاً إن المفوضية الأوروبية تتابع الوضع عن كثب لأن التوجيه هو الوسيلة التي يستعين بها كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتنفيذ معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأعرب عن ثقته أن يستطيع كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الانضمام إلى معاهدتي الويبو المذكورتين خلال سنة ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، صرح قائلاً إن المفوضية تعد بلاغاً بشأن إدارة حقوق الملكية الفكرية والترخيص بها يشمل إدارة الحقوق الفردية والمركزية أو الجماعية. واستطرد قائلاً إن البلاغ المزمع اعتماده قبل نهاية سنة ٢٠٠٣ يتضمن ملاحظات بشأن مسائل أخرى معنية مثل مبدأ الإقليمية وطلب الترخيص على مستوى الجماعة وإدارة الحقوق الرقمية بالإضافة إلى الإدارة الجماعية. وأخيراً، أعلن أن المفوضية الأوروبية تبحث أيضاً الحاجة المحتملة إلى تحديث "الفوج الأول" من التوجيهات وتوحيده، أي التوجيهات المعتمدة بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٦ ومسألة تنسيق قضايا لم تنسق بعد. واختتم بيانه قائلاً إن المفوضية تعتزم تقديم بلاغ في هذا الصدد في أوائل سنة ٢٠٠٤.

١٣٣- وهنأ ممثل الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة المدير العام على إعادة انتخابه وأثنى عليه نهوضه بسياسات فعالة ورؤيته للمساعدة على ضمان إدراج مسألتي الارتقاء بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها في المكان المناسب من جدول أعمال واضعي السياسات وجهوده المبذولة لتدعيم القدرة التنافسية في الشركات وقطاع الأعمال ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وقال إن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا توفر القدر الكبير من فرص العمل في قطاع الأعمال فحسب بل من الصادرات في معظم البلدان أيضاً. وذكّر بأن تلك الشركات تستعين بأكثر من ٣٠٠ مليون شخص في العالم. ولفت النظر إلى أن الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة هي المنظمة الدولية غير الحكومية الوحيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأنها تتمتع بمركز استشاري في عدد من وكالات الأمم المتحدة. ومضى يقول إن

أعضاءها العاديين والمنتسبين ينتمون إلى ١١٢ بلداً من البلدان الصناعية والنامية والمنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. ورحب بمبادرات مختلفة استهلتها الويبو في السنوات الأخيرة بما في ذلك عقد المنتدى العالمي بشأن حقوق الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في مدينة ميلانو التي وصفها رئيس البلدية بعاصمة إيطاليا للابتكار. ثم اقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية بمناسبة انتخابه ما يلي: "يتيح النظام الاقتصادي العالمي الجديد فرصاً هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق أنشطتها ضمن التحديات الجديدة. وقد اكتسى دورها كشركات تولد فرصاً للعمل أهمية إضافية في الوقت الذي تتقلص فيه فرص العمل في القطاع العام والشركات الكبرى نتيجة لتعزيز تدويل عمليات الإنتاج أيضاً. وتحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة توجيه استراتيجيات أعمالها نظراً إلى الفرص الجديدة المتاحة لها في سوق عالمي تتوارى حدوده بصفة متزايدة." وأضاف قائلاً إن القضايا التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل الابتكار والتكنولوجيا الجديدة والتسويق والصادرات في عصر العولمة تقتضي تعزيز الوعي بالملكية الفكرية من خلال دعم الويبو. وفي هذا السياق، عبر عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الويبو للمساهمة في تكوين الوعي بمسائل الملكية الفكرية وفهمها في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وصرح أيضاً قائلاً إن الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة تضطلع بدور كبير في تشجيع الحوار والتعاون بين المنظمات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص وإنها نظمت عدة مؤتمرات دولية في العالم. وسلط الأضواء على الإعلان الذي اعتُمد خلال المؤتمر الدولي الرابع عشر للشركات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في تل أبيب في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ وأوصى فيه أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٥٨ بلداً الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يلي: المساعدة على تيسير الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وضمان فعالية الانتفاع به بغية تعزيز قدرتها على الابتكار والاستفادة استفادة تامة من أنشطة الابتكار في السوق وتدعيم أساليب ابتكارية للتسويق لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل العلامات التجارية الجماعية لتلك الشركات والوسائل المتطورة لاستخدام المعلومات التقنية والتجارية الواردة في قواعد البيانات المتاحة بشأن البراءات. وأحاط أيضاً الجمعيات علماً بأن الجمعية أعدت عدة برامج تدريبية لمقاولي الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز تركيزاً خاصاً على تدريب النساء وأن مجلتها الإعلامية الصادرة كل شهرين تتضمن أحدث المعلومات عن المسائل المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وتستهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة حوالي مليوني شركة من تلك الشركات في العالم. وأضاف قائلاً إن الجمعية تسعى إلى توطيد تعاونها مع الويبو لإذكاء وعي تلك الشركات بقضايا الملكية الفكرية وإنها وزعت أقراص الويبو المدمجة المتعلقة بالملكية الفكرية والموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة على أعضائها العاديين وأعضائها المنتسبين. واستدرك مشدداً أيضاً على احتياج أغلبية تلك الشركات إلى خدمات المساعدة والدعم العملية للانتفاع بنظام الملكية الفكرية على نحو فعال. ومضى يقول إن الجمعية تعتبر أن دورها هو دور وكالة تنسق بين المنظمات والجمعيات الوطنية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والويبو نظرا إلى انتشارها في العالم. وهنأ أيضاً المدير العام على إنشائه منذ ثلاث سنوات شعبة تركز على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية وأثنى على الويبو موقعها الإلكتروني المخصص لتلك الشركات باللغات الرسمية الست والذي يتسم بالشمول ويراعي المستخدمين ويجري تزويده بانتظام بما يستجد من معلومات، وخص بالذكر صفحة "الملكية الفكرية من أجل قطاع الأعمال" وصفحة "الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية". واسترسل قائلاً إن أفضل الممارسات والدراسات الإفرادية على الموقع الإلكتروني تبرز الخطوات التي تتخذها المنظمات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتيسير انتفاع تلك الشركات بنظام الملكية الفكرية والاستراتيجيات التي تعتمدها الشركات المذكورة للانتفاع بالنظام. ورأى أيضاً أن النشرة الإعلامية الشهرية التي تُرسَل عبر البريد الإلكتروني أداة فعالة لنشر المعلومات، وشكر الويبو على ما أتاحته من

أقراص مدمجة بشأن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى تصريحها للجمعية بإعادة نشر المقالات المقتبسة من مجلة الويبو. وأعرب أيضاً عن تقديره الشديد لموافقة الويبو على المشاركة في تنظيم برنامج تدريبي خاص مشترك بين الويبو والجمعية بشأن انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفكرية على أفضل وجه وقال إن ذلك البرنامج سيمول ذاته وسيشارك فيه ٢٦ شخصاً من بلدان آسيا وأفريقيا وأوروبا ويتوقع عقده في مقر الويبو الرئيسي من ٦ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وعبر أيضاً عن ارتياحه لمجموعة الأنشطة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية والمقترحة في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ غير أنه نبه إلى أن النجاح في تنفيذ تلك الأنشطة يتطلب زيادة اعتمادات الميزانية إلى حد كبير. وناشد بالتالي جميع الدول الأعضاء لكي تدعم الزيادة المذكورة. وفي هذا السياق، ركز على أن أنشطة الشعبة المعنية بالشركات الصغيرة والمتوسطة ينبغي ألا تعتمد اعتماداً شبه تام على ميزانيات المكاتب الإقليمية لتنظيم أنشطتها الموجهة إلى تلك الشركات بل لا بد بالأحرى أن تكون اعتمادات الميزانية المخصصة للشعبة على مستوى الميزانية المخصصة لأكاديمية الويبو العالمية نظراً إلى اضطلاع الشعبة بمهام تعتريها تحديات مماثلة في العالم. وفي هذا المضمار، ذكر مجدداً ضرورة جمع أنشطة الويبو المرتبطة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج رئيسي وليس في إطار برنامج فرعي وزيادة اعتمادات الميزانية للشعبة المعنية بتلك الشركات لتبلغ ما يتراوح بين ٣ و٤ مليون فرنك سويسري لفترة السنتين. وطلب بالتالي إلى المدير العام النظر في الزيادة المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، لفت الانتباه إلى وجود مؤسسات للتدريب مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان إلا أنه أوضح قائلاً إن تلك المؤسسات ومراكز تطوير الشركات المذكورة لا تركز على انتفاع الشركات بنظام الملكية الفكرية. وحث إذاً على مساعدتها على إدراج تلك المسألة في برامجها. ولفت أيضاً النظر إلى أن الويبو أصدرت مؤخراً دليلاً مميزاً تحت عنوان "تصميم علامة" يشرح للشركات الصغيرة والمتوسطة العلامات التجارية. وأعرب عن سروره إذ لاحظ أن الويبو تعتزم إعداد أدلة مماثلة بشأن مختلف جوانب الملكية الفكرية في سلسلتها الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال. وأضاف قائلاً إن الويبو أجرت مؤخراً بالتعاون مع حكومة النرويج دراسة رائدة عن انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الفكرية في ذلك البلد. وأشار إلى إجراء دراسات مشابهة في حوالي ١٤ بلداً من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وأعرب عن تطلعه إلى استخدام تلك التقارير لتعزيز فعالية انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الفكرية في جميع أصقاع الأرض. واختتم بيانه مبيناً أن مكتب البراءات الإستوني اتخذ الترتيبات اللازمة لترجمة كتيب معنون "حقوق الملكية الفكرية أداة تنافس للشركات الصغيرة والمتوسطة – التجربة الفنلندية" أعده المدير العام السابق للمجلس الوطني الفنلندي للبراءات والتسجيل إلى اللغات الإنكليزية والإستونية والروسية. وأعرب عن تفاؤله بإقدام عدد من الدول الأعضاء في الويبو على تعزيز توفير المعلومات عن الملكية الفكرية لتلك الشركات لتمكينها من الانتفاع بالنظام على أفضل وجه.

١٣٤- وبعد الاستماع إلى بيانات الوفود حول أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٢ واستعراض تنفيذ البرنامج خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٣، أدلى رئيس الجمعية ببعض الملاحظات قبل أن يعطي الكلمة للمدير العام. فلاحظ الرئيس أن البيانات كانت وافرة وتناولت نقاطا مهمة سوف تنقل بوفاء في التقرير العام. وأشار فيما بعد إلى أن كل الوفود، ودون استثناء، أكّدت من جديد على التزامها الوطيد بالملكية الفكرية وبالويبو. ورأى في ذلك أهمية خاصة، لا سيما وأن بعض الوفود كان قد أبدى بعض الشكوك بشأن الالتزام الشامل بمبادئ الملكية الفكرية، أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة بيجين. ولاحظ أن عددا كبيرا من البلدان شدّد على البعد التنموي لأن الملكية الفكرية تحمل في طياتها التنمية الاقتصادية والثروات. وأشار في ذلك الصدد إلى البلدان الغنية التي مرّت بثورتها الصناعية في القرن التاسع عشر بفضل الابتكار والبحث. وشدّد على أن الأبحاث وفوائد الابتكار ليست متاحة اليوم لجميع البلدان

بطريقة متساوية. وأعرب عن اهتمامه الشخصي بمختلف التجارب الملموسة التي تحدثت عنها كل البلدان التي استفادت خلال السنة الماضية من التعاون التقني مع الويبو. ولاحظ إشارة عدد كبير من البلدان إلى الأعمال الجارية في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأكّد على الحاجة إلى سبر أغوار ذلك الموضوع وإسناد مهمة بيّنة للجنة الحكومية الدولية إذ ينبغي الإسراع في تناول ذلك الموضوع. ولاحظ أيضا أن عدة بلدان أبرزت الأهمية التي تعلّقها على التدريب والتعليم عن بعد بواسطة أكاديمية الويبو العالمية بصورة خاصة. ووصف التجارب التعليمية التي أنجزتها ترينيداد وتوباغو، والتي تستعمل الرسوم الفكاهية، على أنها مفيدة جدا وفريدة من نوعها. وبصورة عامة، صرّح بأن كلّ ما ينجز في مجال التعليم المدرسي فهو مفيد جدا لأنه يحضّر للمستقبل. وأشار أيضا إلى المبادرات التي تحدثت عنها وفود ماليزيا وتونس وبلدان آخر والتي من المقرر إنجازها في السنة المقبلة. وفي الختام، أشار رئيس الجمعية إلى الأهمية التي تعلّقها عدة وفود على استعمال اللغات. وأشاد في ذلك الصدد بالويبو التي تعدّ من المنظمات التي تولي احتراما بالغا لاستعمال اللغات.

١٣٥- وشكر المدير العام جميع الدول الأعضاء على الدعم العارم الذي أعربت عنه والتشجيع والإطراء الذي أبدته إزاء العمل الذي أنجزته الويبو. وقال إن تلك العبارات والردود إنما تدفع فعلا المنظمة على العمل أكثر فأكثر. وأشار إلى أن المنظمة تعوّل على ردود الدول الأعضاء لصياغة البرامج التي تستجيب إلى احتياجاتها وتطلعاتها المتنوعة حتى تعود الملكية الفكرية بالنفع على الجميع. وتقدّم المدير العام بالشكر أيضا إلى موظفي الويبو على تفانيهم في العمل وجّدهم وإخلاصهم ودعمهم. وقال إن الأنشطة تزايدت بلا انقطاع في جميع المجالات. وأكّد أنه يدرك الجهود التي بذلت لاستيعاب عبء العمل الإضافي في حدود الموارد المتاحة. وبالنسبة إلى فريق الإدارة الجديد، قال: "إنني أرحّب بتجديد ولاية (بالترتيب الأبجدي) السيدة ريتا هيز والسيد فيليب بيتي، كنائبي المدير العام، وبتعيين نواب المدير العام التالية أسماؤهم: السيد فرانسس غوري والسيد جيفري يو، اللذين سيشغلان منصبيهما اعتبارا من الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، والسيد نارندرا سبهروال، الذي سيباشر مهامه اعتبارا من الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وأرحّب أيضا بتعيين السيد إرنستو روبيو والسيد خميس سويدي كمساعدي المدير العام. وإنني لأتطلع إلى العمل الوثيق معهم من أجل مواصلة تعزيز عمل هذه المنظمة. وأوّد، حضرات المندوبين والأصدقاء، أن أستغل هذه الفرصة لكي أحيّي عضوين رئيسيين في فريق الإدارة الحالية واللذين سينهيان عملهما في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني من هذه السنة، وهما السيد روبرتو كاستيلو والسيد شوزو أويمورا. وتقلّدا منصبيهما كنائبي المدير العام في سنة ١٩٩٨. وجاءا إلى المنظمة بثراء من التجارب والخبرات وأدليا في الويبو بمساهمات قيّمة وساعداني شخصيا في إنجاز عمل المنظمة. وأشرف السيد روبرتو على قطاع التعاون لأغراض التنمية خلال خمس سنوات من الأنشطة الكثيرة والنموّ المكثّف. وقد ساهم بحيويته وحماسه في تنقيح البرامج القائمة ووضع موارد جديدة سعيا إلى تقديم خدمات تعود بمنافع حقيقية وعملية على البلدان النامية. وعمل أيضا على توطيد خطط العمل وطنية وإقليمية التركيز. وسعى إلى مساعدة البلدان النامية على وضع سياسات استشرافية بشأن الملكية الفكرية ترمي إلى استخراج قيمة الاختراعات والابتكارات الأصلية. وأتيحت تحت إدارته موارد جديدة لأنشطة التنمية بما في ذلك الخدمات التي تقدمها أكاديمية الويبو العالمية ووحدة البلدان الأقلّ نموّا والمساعدات والمشورة المقدمة إلى تلك البلدان التي تعمل على استيفاء التزاماتها بناء على اتفاق تريبس. وخلال ولايته، كان السيد روبرتو يجمع في الوقت ذاته بين النشاط والكفاءة ويتحلى باللطف والواقعية. فشكرا جزيلا لك روبرتو على إسهامك الممتاز في المنظمة. وفي مجال الملكية الصناعية، استفادت المنظمة بقدر كبير من السيد شوزو أويمورا وباعه الطويل في المسائل الإدارية والقانونية والتقنية. فقد حققت هذه المنظمة خلال إدارته تطوّرا ثابتا وتغيّرا متواترا في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وتوسّعت أيضا رقعة وسائل الاتصالات الإلكترونية بين الويبو والمكاتب الوطنية. وأنجزت

أنشطة على عدة أصعدة لجعل نظام مدريد ونظام لاهاي ونظام لشبونة أكثر مرونة وأسهل استعمالا وأكثر استجابة للاحتياجات الحالية. وشهدت ولايته أيضا زيادة ملحوظة في عدد البلدان المشاركة في بروتوكول مدريد والذي يتجاوز حاليا عدد الأعضاء في اتفاق مدريد ذاته. وخلال ولايته، برهن السيد شوزو على معرفة شاسعة وانسجام مع الزملاء وثبات في الأخلاق. فشكرا جزيلا لك شوزو على إسهامك الممتاز في المنظمة. وأودّ الآن، أصالة عن نفسي ونيابة عن المنظمة وعنكم كلّكم أنتم الدول الأعضاء، التوجه بالشكر والامتنان إلى روبرتو وشوزو على السنوات التي كرّساها لخدمة منظمتكم. ونتمنى لهما مستقبلا زاهرا يسخّران فيه خبراتهما ومواهبهما لأسمى الأهداف وأحسنها". واستطّرد المدير العام قائلا إنه أنصت إلى المناقشات المتنوعة والمنفتحة التي دارت في إطار هذا البند. وأكّد للدول الأعضاء أن اقتراحاتها وتعليقاتها المهمة جدا سوف تؤخذ في الحسبان في تنظيم العمل والتخطيط له في المستقبل. وتعهّد أيضا بأن الويبو سوف تبذل قصارى جهدها للالتفات بالإيجاب إلى الاقتراحات المستلمة. وفي الختام، لاحظ المدير العام أن الجمعية الحالية للويبو لهي خير دليل على عمل المجتمع الدولي بفعالية باسم جميع الدول الأعضاء من أجل خدمة البشرية والإدلاء ببراهين ملموسة على أن الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاجتماعية والنموّ الاقتصادي.

١٣٦- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، على مضمون الوثيقة A/39/7 وأحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/39/8.

البند ٥ من جدول الأعمال الموحّد:
حسابات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١
والبيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٢ والاشتراكات المتأخرة

١٣٧- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/39/9 وA/39/10.

١٣٨- وذكّرت الأمانة، في سياق عرض هذا البند، بأن لجنة البرنامج والميزانية أجرت فحصا دقيقا لحسابات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ خلال دورتها السادسة التي انعقدت من ٢٩ أبريل/نيسان إلى الأول من مايو/أيار ٢٠٠٣، والتي أوصت خلالها اللجنة جمعيات الدول الأعضاء بالموافقة عليها. وبالنسبة إلى الوثيقة A/39/9، بيّنت الأمانة أن زمبابوي قد دفعت اشتراكاتها المتأخرة عن سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وشكرت الأمانة مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات على حضوره، فدعاه الرئيس إلى أخذ الكلمة.

١٣٩- وبناء على دعوة الرئيس، تحدّث مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات بصفته هو المراجع الخارجي لحسابات المنظمة. وذكّر بأن مراجعة الحسابات قد تمت وفقا للقواعد والمعايير الدولية السارية عموما في ذلك المجال وفي ظل الاختصاصات الإضافية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من نظام الويبو المالي. وأعرب عن ارتياحه إذ أخذت الأمانة بعين الاعتبار التوصيات التي أدلى بها في تقريره الخاص بمراجعة الحسابات فضلا عن تسوية النقاط التي كانت عالقة. وأشار أيضا إلى أن زملاءه فحصوا مدى صلاحية الأخذ بالمرونة في إجراء تحويلات من باب إلى آخر في الميزانية وتأكّدوا أيضا من توزيع التكاليف المشتركة بالاستناد إلى معادلات المرونة. وقال إنه قادر، بناء على أعمال المراجعة التي أجراها، أن يؤكدّ بأن البيانات المالية تقدم عرضا وافيا عن كل النقاط الأساسية للوضع المالي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ ونتائج الأعمال المتعلقة بالأموال للفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا لقواعد الويبو المحددة بشأن المحاسبة في الملاحظات عن تقرير الإدارة المالية لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ والتي تم تطبيقها بالطريقة المتبعة في الفترة المالية السابقة. وأكّد مراجع الحسابات الخارجي أن نتائج المراجعات التي أجراها جيّدة. ورأى أن أعمال الويبو التي تم

التحقق منها عن طريق المعاينة أثناء مراجعة الحسابات كانت في كل جوانبها الأساسية متمشية مع النظام المالي والصلاحية التي منحتها الهيئات صاحبة السلطة في المنظمة. وتقدّم بالشكر إلى أعضاء الإدارة العليا ومديري الإدارات وكل الموظفين المعنيين على حسن تعاونهم وعلى المعلومات والتوضيحات التي قدّموها لفريقه. وتقدّم بالشكر أيضا إلى الرئيس والمندوبات والمندوبين على الاهتمام الذي أبدوه لعمل زملائه ولتقاريره. وفي الختام، أوصى مراجع الحسابات الخارجي الجمعية بالموافقة على حسابات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

١٤٠- وأعرب الرئيس عن خاص شكره لمراجع الحسابات الخارجي وكل معاونيه على الخدمات المقدمة إلى الويبو وعلى جودة التقرير عن الحالة المالية للمنظمة.

١٤١- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل جمعية حسب اختصاصها ومع مراعاة المعلومات المقدمة شفهيا، على حسابات فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وعلى تقرير الإدارة المالية للفترة ذاتها، وأحاطت علما بالبيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٢ وبوضع الاشتراكات المستحقة وصناديق رؤوس الأموال العاملة حتى ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

البند ٦ من جدول الأعمال الموحّد:
بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

١٤٢- أنظر تقرير دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/32/8).

البند ٧ من جدول الأعمال الموحّد:
مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ والخطة متوسطة الأجل

١٤٣- استندت المناقشات إلى الوثائق A/39/4 وA/39/5 وA/39/6.

١٤٤- وأشار رئيس الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/39/4 وA/39/6 ودعا رئيس لجنة البرنامج والميزانية، السيد جاي-هيون أهن (جمهورية كوريا)، إلى تقديم تقرير عن نتائج المناقشات التي دارت خلال الدورة السابعة لتلك اللجنة والتي انعقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

١٤٥- وأشار رئيس لجنة البرنامج والميزانية إلى القضايا المطروحة في الوثيقتين قيد النظر في إطار البند ٧ من جدول الأعمال (الوثيقة A/39/4 والوثيقة A/39/6). وذكّر بأن المشاورات غير الرسمية كانت قد ابتدئت في السنة الماضية. وقال إن اللجنة فحصت اقتراح مشروع البرنامج والميزانية (الوثيقة WO/PBC 6/2 والوثيقة WO/PBC 6/3) خلال دورتها السادسة في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ التي تقدّمت فيها الدول الأعضاء بعدد من التوصيات. وبيّن أن بعد مزيد من المشاورات غير الرسمية أُخذت تلك التوصيات بعين الاعتبار قدر الإمكان في إعداد الوثيقة "مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥" (WO/PBC 7/2)، والوثيقة "مقارنة بين مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ومشروع البرنامج والميزانية الأوّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥" (WO/PBC 7/3)، والوثيقة "بعض المسائل المتعلقة بالبناء الجديد" (WO/PBC 7/4). وأضاف قائلا إن لجنة البرنامج والميزانية تناولت بإسهاب القضايا المطروحة في تلك الوثائق أثناء دورتها السابقة التي انعقدت في وقت سابق من هذا الشهر وترد أيضا في الوثيقة "تقرير الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية" (A/39/6). وقدّم رئيس لجنة البرنامج والميزانية عرضا موجزا لمداولات اللجنة فقال: "إن اللجنة ترحّب بتقديم مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ الوارد

في الوثيقتين WO/PBC 7/2 وWO/PBC 7/3 وتثني على الأمانة عرضها الذي كان شاملا وشفافا. ولاحظت الوفود بصورة خاصة ومع الارتياح الجهود التي بذلتها الأمانة لتضمين المشروع المعدَّل التعليقات والاقتراحات التي أدلت بها الوفود خلال الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية وما سبقته من مشاورات. ولمست دعما واسع النطاق للمشروع المعدَّل للبرنامج والميزانية كما هو مقدّم. ولاحظت أيضا أن عددا من الوفود دعا إلى تعزيز أنشطة التعاون لأغراض التنمية. وترمي الاقتراحات المقدمة بصورة خاصة إلى زيادة الموارد المخصصة لتلك البرامج على أساس سلم الأولويات في حال توافر موارد إضافية. ودعا عدد قليل من الوفود إلى خفض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، بيد أن الأغلبية الكبرى في اللجنة ساندت المستوى المقترح بشأن رسوم تلك المعاهدة. ولاحظت أيضا أن القرارات بشأن تلك الرسوم ستتّخذها جمعية المعاهدة. وهناك بعض الوفود التي أيّدت المشروع المعدَّل ولكنها أعربت عن قلقها إزاء الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات. وسجّلت اقتراحات ترمي إلى وضع عملية تشاورية للمتابعة في إطار لجنة البرنامج والميزانية بين الوفود المهتمة والأمانة من أجل رصد التطوّرات عن كثب وتنفيذ البرنامج والميزانية ولا سيما من أجل التحقق من الإسقاطات المالية والافتراضات التي تقوم عليها. ولاحظت أيضا أن العديد من الوفود شدّدت على أن مشروع البرنامج والميزانية لا يعدو أن يكون مشروعا إرشاديا". واستطرد مبيّنا أن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات اعتمدت جدول رسوم المعاهدة، كما هو مقترح في الوثيقة PCT/A/32/1 بعد تعديله وفقا لاقتراح المدير العام، وبناء على ذلك، فإنه سيعمل، بصفته رئيس لجنة البرنامج والميزانية، على رفع القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء والذي يوصي بالموافقة على مشروع البرامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (A/39/4) وعلى الاقتراح المتعلق بمرافق وقف السيارات ومساحات التخزين الإضافية للبناء الجديد كما ورد في الوثيقة A/39/6 ومرفقها (WO/PBC 7/4).

١٤٦- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة في صياغة البرنامج والميزانية. وذكّر بأنه يتبّع منهجا واحدا قائما على الصرامة في الميزانية ووضع سلم الأولويات وزيادة الفعالية في المنظمات الدولية. وقال إن موقفه بشأن مشروع ميزانية الويبو يجسّد ذلك المنهج. وقال إنه يعتقد أن الويبو قادرة على عمل المزيد وينبغي لها أن تعمل المزيد لضمان استعمال مواردها بأعلى قدر من الفعالة. وأعرب عن أمله في المشاركة في مزيد من المناقشات حول تلك المسألة. وشدّد على أن النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة في الميزانية ينبغي أن يقاس بالنتائج وليس فقط بالأموال المنفقة أو بعدد الاجتماعات المنعقدة. ورأى أن من صالح الأعضاء في الويبو أن يحرصوا على أن تكون أنشطة المنظمة منجزة بأعلى درجة ممكنة من الفعالية. وضمّ صوته إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجموعة باء سابقا والذي أبرز الحاجة إلى تقديم معلومات دورية وحديثة عن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات والأموال الاحتياطية ووضع مشروعات المباني. وقال إنه يعتقد أن تعزيز الشافية على ذلك النحو سيتيح لأعضاء الويبو إمكانية أحسن لتقييم المستوى الملائم لإيرادات المنظمة ونفقاتها وأموالها الاحتياطية. وفيما يتعلق بالإنفاق في المستقبل، لاحظ أن ميزانيات الويبو الأخيرة كانت تشمل نفقات كبرى في مشروعات الاستثمار الواحد، مثل تحديث تكنولوجيا المعلومات وتشييد مرافق جديدة. وقال إنه يتوقع فور استكمال تلك المشروعات وتحقيق مكاسب في الفعالية، تسوية الميزانية وفقا لذلك.

١٤٧- وتحدث وفد كوستا ريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبيّن أن المجموعة انضمت إلى توافق الآراء للموافقة على مشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ولكنها مع ذلك تلاحظ أن اعتمادات الميزانية لها وقع على برامج تكتسي أهمية جوهرية بالنسبة إلى بلدان الإقليم. وأشار بصورة خاصة إلى أن التعاون لأغراض التنمية سيظل أهم نقطة في الميزانية. وأعرب عن أمله في أن تنتهج الويبو أسلوبا شاملا فيما يتعلق بالتعاون وألا تحصره في دعم

البنى التحتية. وقال إن المجموعة ترى أن من الضروري تجاوز المنهج القائم على المساعدة في التعاون فقط. وفي ذلك الصدد، قال إن على الويبو أن تكون المحرّك الذي يشجع على المعرفة والإبداع من أجل تحسين نتائج البحث في مجال الملكية الفكرية. وصرح بأن المجموعة مستعدة لمواصلة جهودها من أجل العمل بطريقة أكثر انتظاما على تحديد المجالات التي ينبغي إضافتها إلى الميزانيات المقبلة بأمل أن تتحسن الموارد التي ينبغي تخصيصها للتعاون لأغراض التنمية في إطار ذلك المنظور الجديد. وأعرب عن قلقه إزاء اعتمادات الميزانية المخصصة لأكاديمية الويبو العالمية. ودعا إلى تعزيزها. وأشار إلى أن أنشطة الأكاديمية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي قد تراجعت بل وتوقفت كما هو الحال بالنسبة إلى منطقة الكاريبي الناطقة بالإنكليزية. وأمل في توسيع نطاق أنشطة الأكاديمية لتشمل عددا أكبر من المستفيدين وألا يحلّ التعليم عن بعد محلّ كل برامج التدريب الأخرى. وقال إن على أنشطة الويبو ألا تقتصر فقط على أصحاب الحقوق، بل ينبغي أن تشمل أيضا المنتفعين والقضاة والأكاديميين والصحفيين ورجال الشرطة والجمارك. وبعد التطرق إلى مجمل انشغالات المجموعة فيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المعدَّل، أعلن الوفد إن المجموعة تنضمّ إلى توافق الآراء حول المشروع الوارد في الوثيقة A/39/4 على أمل أن تراعى انشغالاتها حق المراعاة في المستقبل.

١٤٨- وأيّد وفد زامبيا العرض الموجز الذي قدّمه رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن تأييده لمشروع البرنامج والميزانية المعدَّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كما هو مقدّم. وشكر لجنة البرنامج والميزانية ورئيسها على العمل الجيّد المنجز.

١٤٩- وشكر رئيس الجمعية العامة الوفود على تعليقاتها. وفي ضوء الدعم المعبر عنه للتوصيات الواردة في الوثيقة A/39/4، وبناء على مضمون الوثيقة A/39/6 وجدول الرسوم المعدَّل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والذي اعتمدته جمعية المعاهدة، قال رئيس اللجنة ما يلي:

١٥٠- وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، على مشروع البرنامج والميزانية المعدّل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كما ورد في الوثيقة A/39/4، ومساحات التخزين ومرافق وقف السيارات الإضافية في المبنى الجديد كما وردت في الوثيقة A/39/6 ومرفقها.

١٥١- وذكّرت الأمانة، في معرض تقديمها للوثيقة A/39/5، بأن المدير العام يقدّم كل أربع سنوات خطة متوسطة الأجل تشمل السنوات الأربع القادمة عند عرض مشروع البرنامج والميزانية. وذكّرت أيضا بأن المدير العام بيّن التوجهات الرئيسية المهمة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة قبول تعيينه في اجتماع الجمعيات الأخير في مايو/أيار ٢٠٠٣. وبيّنت أن الوثيقة A/39/5 تتناول بتفصيل معظم الأفكار التي جاءت في ذلك الخطاب. واسترعت الأمانة انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة ١٤ من تلك الوثيقة التي تقترح فيها الأهداف الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق منظور الويبو، وهي (١) النهوض بثقافة الملكية الفكرية، (٢) وتطوير قوانين دولية متكافئة بشأن الملكية الفكرية، (٣) وتقديم مساعدات متّسقة ومخصصة للدول الأعضاء من أجل تطوير أنظمة وطنية أو إقليمية للملكية الفكرية، (٤) وتعزيز أنظمة الحماية العالمية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، (٥) ومواصلة ترشيد إجراءات التدبير والإدارة في الويبو.

١٥٢- وتحدّث وفد كوستا ريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الأمانة على الوثيقة A/39/5 التي تحتوي على منظور المدير العام بشأن التوجه الاستراتيجي للويبو خلال السنوات الأربع القادمة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، والتالي لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وقال إن المجموعة تعلّق أهمية خاصة على الجوانب التي تركّز عليها المنظمة في عملها. ورأى أن عمل الويبو ينبغي أن يتّبع منظورا وتوجّها يركزان على التنمية والملكية الفكرية تركيزا كاملا. وقال إن المجموعة تقرّ بأهمية الدور الذي تؤديه الويبو وتؤمن بضرورة التركيز على المكانة التي تكتسبها الملكية الفكرية في المحافل

الدولية. وقال إن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمة هي ضمان الفعالية والتنفيذ الكامل للبعد التنموي في جميع أنشطة المنظمة واقتراحاتها. ورأى أن ذلك السياق هو الوحيد الكفيل بجعل الملكية الفكرية المحرّك الدافع لمختلف الاقتصاديات ولا سيما اقتصاديات البلدان النامية. وشكر الأمانة على الوثيقة التي أعدّتها وقال إن المجموعة ترى أن من المهم مراعاة خصوصيات كل بلد على حدة. ولاحظ أن من المستحيل تطبيق نموذج واحد على جميع البلدان ولذلك يعتبر من الضروري أن تضع المنظمة معايير للمرونة في تنفيذ خطتها وبرنامجها. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ أنشطة التعاون لأغراض التنمية في المقام الأول عند تحديد أولويات سياسة المنظمة وأوليات الميزانية على وجه الخصوص، على اعتبار أن التعاون لأغراض التنمية عنصر أساسي في تطوير الأنشطة المؤسسية.

١٥٣- وتحدّث وفد إيطاليا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والبلدان المنضمة إليها. وشكر الأمانة على عرض الخطة متوسطة الأجل. ورحّب بدور الويبو في النهوض بالقيمة العالمية للملكية الفكرية كمسألة خليقة بجميع الشعوب وفي جميع العصور والثقافات ومؤشّر على تقدّم العالم. وقال إن الجميع يقرّ بأن التكنولوجيا والمعارف أدت دورا مهما في النموّ الاقتصادي الحديث ولا سيما من خلال ارتفاع مستوى التطوّر في صناعات الأجهزة والبرامج الحاسوبية. وأضاف قائلا إن حماية الملكية الفكرية تعدّ أيضا أداة من أدوات السياسات الصناعية وإن لها تداعيات واسعة النطاق في النظام الاقتصادي مما قد يؤثر إيجابا على التقدم التكنولوجي للبلدان على مستوى الاقتصاد الكلي. وقال إن العولمة والتطور والتكنولوجي والإنترنت تقود المقاولين والمبتكرين إلى فهم جديد للملكية الفكرية في بناء جسر بين التكنولوجيا والسوق. وبيّن أن ذلك يطرح تحديات مهمة بالنظر إلى توسّع الهوة المعرفية والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الرفاهية للجميع. ولاحظ أن نجاح البلدان في مواجهة تلك التحديات يعتمد بقدر كبير على قدرتها على تطوير قدراتها الوطنية واستغلالها وحمايتها في الإبداع والابتكار. وقال إن الجمع بين نظام متين للملكية الفكرية وسياسة استشرافية وتخطيط استراتيجي سليم، كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومات على النهوض بأصولها الفكرية وحمايتها وتسخير النموّ الاقتصادي لتكوين الثروات. وفي ذلك الصدد، شدّد على أن الخطة متوسطة الأجل المقبلة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ ينبغي أن تستمر في تجسيد دور الملكية الفكرية كأداة مهمة في التنمية والنموّ الاقتصادي وتكوين الثروات. وأشار أيضا إلى أن إذكاء وعي الجمهور بالملكية الفكرية عنصر أساسي في تعميم فهم الملكية الفكرية واحترامها وكذلك النظام الرامي إلى النهوض بها وحمايتها. وقال إن إقناع عامة الجمهور، ولا سيما الأوساط الفاعلة في المجتمع, يتطلب السير بهم منذ البداية حتى يتمكنوا من تقدير ما يتسم به نظام الملكية الفكرية من إنصاف وثبات. وبيّن أن ذلك يقتضي إشراكهم في حوار مع النظام. وأعرب الوفد عن دعمه للويبو وشدد على وضع ثقافة للملكية الفكرية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ولاحظ تغيير توجيه العديد من البرامج كي تركز الويبو أنشطتها على نشر ثقافة فعالة للملكية الفكرية. وقال إن اعتماد منظمة التجارة العالمية لإعلان الدوحة عن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) والصحة العامة وقرار بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، كلّ ذلك تطورات مهمة ينبغي أن يكون لها أثر في أنشطة الويبو للمساعدة التقنية خلال السنوات القادمة، علما بأن تنفيذ إعلان الدوحة يقتضي من البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا إدخال تغييرات هيكلية مهمة. ورأى الوفد بالتالي أن برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات ستكون بالغة الأهمية في تمكين تلك البلدان من تنفيذ اتفاق الدوحة. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إن من المهم جدا أن تعمل الويبو، بصفتها الهيئة الرئيسية التي تقدم المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، على إدراج اتفاق الدوحة ضمن سياستها بشأن المساعدة التقنية. وأشار إلى ضرورة إدماج آثار اتفاق الدوحة إدماجا شاملا وكاملا ضمن برامج الويبو للمساعدة القانونية والتقنية التي ينبغي أن تراعي احتياجات كل بلد مستفيد على حدة وتناسب مستوى نموّه. ودعا إلى التركيز بصورة خاصة على نظام الحماية

العالمية وخدماتها مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ونظام لشبونة في برامج فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

١٥٤- وتحدّث وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وتقدّم بعبارات الشكر إلى المكتب الدولي وخصّ المكتب الأفريقي الذي يشرف على الأنشطة مباشرة. ورحّب الوفد بتعيين نائبي ومساعدي المدير العام الجدد. وشكر الوفد أيضا المدير العام على العمل الذي أنجزه. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية لفخورة بعمل الأمانة والمدير العام على وجه الخصوص. وأكّد على أن ذلك الفخر هو الذي يملي عليه الإدلاء بالتعليقات التالية على البند قيد النظر وذلك بغية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز العمل وتحسينه. فذكر الوفد أن إدراج البعد التنموي في نظام الملكية الفكرية أصبح يطرح عموما بالنسبة إلى مجموعة البلدان الأفريقية تحديات كبيرة كي تصبح الملكية الفكرية وسيلة فعالة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إن المجموعة تؤيّد منظور المدير العام واستراتيجيته كما هي مقدّمة في الخطة متوسطة الأجل الخاصة ببرامج الويبو وأنشطتها المبيّنة في الوثيقة A/39/5. وأشار الوفد بصورة خاصة إلى أن أهداف الويبو الاستراتيجية تشمل حاليا تعزيز دور الملكية الفكرية في وضع سياسات وطنية مدعومة بدراسات بشأن التطوير الاقتصادي للملكية الفكرية وتأهيل كفاءات الموارد البشرية الوطنية بما في ذلك تدريب مهنيي الملكية الفكرية. وشجّع الوفد المدير العام على مواصلة العمل بلا كلل من أجل إدراج البعد التنموي ومراعاة انشغالات البلدان النامية ومصالحها، ولا سيما في أفريقيا، في جميع أنشطة الويبو. وقال إن العنصر الأساسي في البعد التنموي معروف كما هو معروف موقف مجموعة البلدان الأفريقية حول تلك المسألة. وفيما يتعلق ببعض القضايا الواردة في الوثيقة بشأن منظور الويبو، عرض الوفد اقتراحين على نظر المدير العام. فقال إن المجموعة توافق على ما ورد في الفقرة ٣ بشأن "تفادي أي انتقاص من الحماية القائمة" وتودّ إضافة أن البلدان النامية ينبغي أن تكون قادرة على الاستفادة من المرونة التي تتيحها الأنظمة القائمة لتكييف أنظمة الملكية الفكرية بغية الاستجابة لأولوياتها الوطنية. وبيّن الوفد أن المجموعة ستوافق آنذاك على الفقرة ١١(ب) من الوثيقة. وذكر فيما بعد النقطة الثانية وتتعلق بالفقرة ٧ من الوثيقة والتي يرد فيها أن الويبو تسعى إلى "الاستمرار في تعزيز دورها ... من أجل التعاون الدولي الفعال في مجال الملكية الفكرية بصفتها المنظمة الدولية الرائدة". وقال إن المجموعة توافق على تلك الجملة بيد أنها ترى أن على الويبو أن تتناول القضايا المستعصية والمثيرة للجدل وتزوّد البلدان النامية بالمعلومات المفيدة عن الخيارات المتاحة لها. وذكر قضايا النفاذ إلى الأدوية كمثال على ذلك وقضايا وقع الملكية الفكرية على البلدان النامية وقضايا البيانات الجغرافية. وشجّع الوفد الأمانة على تفسير الاتفاقيات وألا تقتصر على تقديم أجوبة فردية بل أن تتيح كل الخيارات الممكنة والآثار المترتبة على المعاهدات مما سيساعد البلدان النامية في عملها.

١٥٥- وهنّأ وفد هايتي الأمانة على جودة الوثيقة A/39/5. ورحّب بالأهداف المرسومة فيها, وقال إنها تترجم منظور الويبو وتوجهها الاستراتيجي. وقال إنه يجد فيها مزيدا من المعلومات عن الإطار السياسي والأهداف الاستراتيجية وتقييم برامج الويبو في سياق الخطة متوسطة الأجل. واستطرد قائلا إنه واثق من أن كل ذلك يتمشى والدستور الأساسي للمنظمة. وأشار بصورة خاصة إلى أن البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لا يصحّان إلا إذا كانا متمشيين والأهداف المرسومة. وقال إن من الأفكار التي يراها أساسية في تلك الوثيقة أن تستعمل الملكية الفكرية كأداة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والنموّ الاقتصادي وتكوين الثروات. وفي ذلك الصدد، اقتبس الوفد جملة مهمة من الفقرة ٧ وهي أن الويبو تعمل الآن على "مساعدة البلدان النامية على تكوين الكفاءات الكفيلة بمضاعفة نفاذها إلى نظام الملكية الفكرية وتعزيز انتفاعها به". وأيّد الوفد الفكرة التي طرحها وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في الدورة السابعة للجنة البرنامج والميزانية. ولخّص تلك الفكرة قائلا إن مفهوم التعاون لأغراض التنمية ينبغي ألا يكون محدودا وإلا فإنه سيؤدي إلى عرقلة تنفيذ بعض المشروعات

التي تشكل القوى الدافعة لعجلة التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في النهوض بالتنمية بواسطة الملكية الفكرية. وشدّد على عدم ترك البلدان الأقلّ نموّا على هامش المشروعات المنجزة. وقال إن كل أنشطة الويبو ينبغي أن تراعي انشغالات البلدان الفقيرة والأولويات التي رسمتها بنفسها. ومن ذلك المنظور، أيّد الوفد ما أعرب عنه وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من قلق إزاء أنشطة أكاديمية الويبو في تلك المنطقة. ولاحظ أن تلك الأنشطة تراجعت بدلا من أن تتقدّم. وقال إن ذلك أمر يدعو للأسف. وأعرب عن أمله في أن تكون الأموال المخصصة لبرامج التعاون متمشية مع أهداف ذلك التعاون.

١٥٦- وأيّد وفد السودان وجهات النظر التي أدلى بها وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن الخطة متوسطة الأجل. وشكر المدير العام على مذكّرته البليغة والرائدة. وقال إنها تجمع بين منظور الويبو وتوجّهها الاستراتيجي ومختلف أنشطة المنظمة للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وأشار الوفد مع التقدير إلى الفقرة ٧ التي تؤكد التزام الويبو بمساعدة الدول الأعضاء على إرساء الأجواء والبنى التحتية التي تفضي إلى فهم أحسن لوقع الملكية الفكرية على حياة الإنسان من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن ذلك كان وما يزال المنهج المضمون لتغيير حياة الناس بواسطة أنظمة الملكية الفكرية. ورأى أن من الضروري إيلاء الأولوية للمبادئ الثمانية في الإطار السياسي والمبيّنة في الفقرة ١٠ من الوثيقة. وأشار الوفد بصورة خاصة إلى الدعم اللازم في تكوين الكفاءات وتشييد البنى التحتية الملائمة وتقوية الموارد البشرية وبذل الجهود الجماعية من أجل الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية وجني الثمار للمنتفعين. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تأييده لمشروعات المدير العام الكبرى وتوجهاته الرئيسية التي أعلن عنها في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة إعادة انتخابه في مايو/أيار ٢٠٠٣ وكما وردت في الوثيقة A/39/5. ورأى الوفد أن الإنجازات وخطط المستقبل المبيّنة في الوثيقة إنما ستتحقق في سياق تنفيذ أنشطة البرنامج وينبغي أن تكون نموذجا يقتدى به في الانتفاع بالموارد القيّمة غير المادية لتحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية ملموسة. وأعلن الوفد عن تأييده لأهداف الخطة متوسطة الأجل في النهوض بدور الملكية الفكرية المركزي كأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن ذلك الدور إنما يجسّد تطلعات العديد من الحكومات وأصحاب المصالح إذ ترى فيها تأكيدا لإدراج البعد التنموي في أنظمة الملكية الفكرية مما يسهم في تحقيق المزايا الاقتصادية و الاجتماعية ويساعد على تحسين مستوى العيش ويحقق رفاهية جميع الأطراف.

١٥٧- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقلّ نموّا. وأثنى على المدير العام إعداد المذكرة بشأن الخطة متوسطة الأجل الخاصة بأنشطة برنامج الويبو ومنظورها وتوجهها الاستراتيجي. وقال الوفد إن المجموعة ترى فعلا أن المحاور الرئيسية للوثيقة تتمشى وانشغالاتها واهتماماتها. وأعرب الوفد عن تقديره لما أنجزته الويبو حتى الآن، بيد أنها ينبغي أن تراعي أن ما بقي أكبر نظرا إلى تنوّع احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا وتزايدها. وقال إن ذلك يقتضي بالضرورة تعزيز التعاون التقني. وإلى جانب ذلك، شدّد الوفد على أهمية الفقرة ١٠(ز) من الوثيقة A/39/5 وأعرب عن مسألة تثير بعض القلق. وقال حبّذا لو كانت الوثيقة قد احتوت على إشارة إلى البلدان الأقلّ نموّا. وأضاف قائلا إن البلدان الأقلّ نموّا تشكّل فئة معترف بها في منظومة الأمم المتحدة كلها.

١٥٨- وأشار وفد البرازيل بصورة عامة إلى الحوار الذي دار اليوم السالف. وأشار إلى أن مضمون المناقشات التي دارت في جنيف في بداية السنة خلال الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر قمة بيجين خضعت إلى نوع من التقييم. وقال إن ذلك التقييم كشف على أن بعض الدول شكّكت في صلاحية نظام الملكية الفكرية أو لم تقرّ بفائدة الملكية الفكرية. وأوضح الوفد أنه لا يوافق على ذلك التقييم لنتائج المناقشات. وقال إنه على العكس لا يعتبر أن هناك من الوفود من شكّك في صلاحية نظام الملكية الفكرية. وقال إن ما حدث كان حوارا مثمرا وبنّاء حول مختلف الإمكانيات والخيارات المتعلقة بالملكية

الفكرية. وأقرّ بأن هناك آراء بديلة بشأن الملكية الفكرية. وذكر من بين تلك الآراء أو وجهات النظر القول بأن تكون حماية الملكية الفكرية غاية في حدّ ذاتها. وأكّد الوفد أنه لا يشاطر ذلك المنظور. وقال إنه يعتقد بأن الملكية الفكرية ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غاية محدّدة، وهي غاية لا يمكن أن تكون سوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الشعوب والأمم. وساق الوفد بعض التعليقات والخلاصات الواردة في تقرير مفوضية حقوق الملكية الفكرية الذي أعدّته حكومة المملكة المتحدة. وذكر على وجه الخصوص أن ذلك التقرير يفيد بأن حماية الملكية الفكرية بشكل من الأشكال تلائم البلدان النامية في مراحل معينة، بيد أن الحوافز على الابتكار تعمل عملها بطرق مختلفة حسب استجابة العروض التي تثيرها. وأضاف قائلا إن التقرير يفيد أيضا أن تلك الحوافز تفرض تكاليف على المستهلك وعلى مستخدمي تلك التقنيات المحمية. وبيّن أن توازن التكاليف والمزايا يتفاوت حسب طريقة تطبيق الحقوق وحسب الظروف الخاصة بكل بلد على حدة، مما يعني أن معايير حماية الملكية الفكرية التي قد تكون مناسبة للبلدان المتقدمة قد تؤدي إلى تكاليف تزيد على الفوائد عند تطبيقها في البلدان النامية التي تعتمد بقدر كبير على المعارف الصادرة من مناطق أخرى لتلبية احتياجاتها الأساسية وتدفع عجلة التنمية. ورأى الوفد أن تلك التعليقات تشكل أساسا جيدا لفهم البعد التنموي الذي ينبغي أن يكون جزءا لا تجزأ من نظام الملكية الفكرية. وقال إن البلدان النامية في حاجة إلى المرونة اللازمة كي تستطيع الوفاء بالتزاماتها وتطبيق أنظمتها للملكية الفكرية بطريقة تتوافق والأهداف المرسومة وفقا لسياساتها العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والاجتماعي والعلمي والتعليمي والصحي. ولاحظ الوفد أيضا أن تقرير مفوضية حقوق الملكية الفكرية ذكر أيضا عدم فرض معايير حماية عالية على البلدان النامية دون إجراء تقدير جدّي أو تقييم موضوعي لوقعها على التنمية. وبالنسبة إلى مضمون الوثيقة A/39/5، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن التوجه الاستراتيجي للمنظمة يجب أن يسعى في السنوات القادمة إلى إدماج البعد التنموي على نحو كامل في الملكية الفكرية. وقال إن الهدف المنشود والغرض المشترك لأعضاء المنظمة يجب أن يتجسد في توطيد منظور يجمع بين الملكية الفكرية والتنمية. ولاحظ الوفد مع الارتياح أن مذكرة المدير العام تقرّ بالحاجة إلى تطوير قوانين بشأن الملكية الفكرية تكون متوازنة وفيها من المرونة ما يكفي لاستيعاب أهداف السياسات الوطنية. وأشار أيضا إلى أن المذكرة تشدّد من جديد على أهمية الحفاظ على توازن بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالح الجمهور عامة. وقال الوفد إنه واثق من أن المدير العام سيعرف كيف يقود هذه المنظمة في السنوات المقبلة مع احترام مصالح الدول الأعضاء وأولوياتها.

١٥٩- وأعرب وفد أنغولا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقلّ نموّا. وقال إن أنغولا، بصفته من البلدان الأقلّ نموّا، يدعم الطلب الذي تقدّم به وفد بنن والذي التمس فيه الإشارة في الفقرة ١٠(ز) إلى تحسين المساعدة التقنية لفائدة البلدان الأقلّ نموّا.

١٦٠- وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال أيضا إنه يقدّر العمل الذي أنجزه المدير العام في إعداد الوثيقة A/39/5. وأضاف قائلا إن تلك الوثيقة قيّمة لأسباب عدة. وذكر على رأس تلك الأسباب أنها طموحة وواقعية في آن واحد إذ توفّق بين وجهات نظر وآراء مختلفة. وكمثال على ذلك، لاحظ الوفد أن الوثيقة تبرز أهمية الملكية الفكرية في النهوض بالابتكار والاختراع وتقرّ في الوقت ذاته بأن نظام الملكية الفكرية ينبغي أن يسعى إلى تحقيق تكافؤ بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالح المجتمع بصورة عامة. وذكر الوفد أيضا أن الوثيقة تشير إلى ولاية الويبو واختصاصاتها فيما يتعلق بالنهوض بالملكية الفكرية وتضعها في إطار واسع النطاق لتحقيق أغراض منظومة الأمم المتحدة ومبادئها، التي تنتمي إليها الويبو، ولا سيما أغراض الألفية للتنمية. وذكر أيضا أن الوثيقة تبرز أهمية تطوير إطار دولي لحماية الملكية الفكرية

وتركّز في الوقت ذاته على الحاجة إلى قواعد ومعايير قانونية دولية متوازنة ومرنة تراعي الأهداف الوطنية المرسومة في مجالات السياسة العامة المتنوعة. واغتنم الوفد هذه الفرصة للتشديد على الأهمية التي يعلقها على تنوع الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية مما يدلّ على الحيوية التي يتمتع بها هذا المجال الذي يحظى باهتمام دولي. وقال الوفد، كما سبق وأن أكّد في أكثر من مناسبة، إن وجهة النظر المحدودة بشأن حماية الملكية الفكرية، التي لا تأخذ في الحسبان إلا عددا محدودا من المصالح وتعتبر أن حماية الملكية الفكرية غاية في حدّ ذاتها، لا تخدم مصالح الملكية الفكرية ولا ترتقي بوضعها. وفي ذلك السياق، شدّد على الحاجة إلى النهوض بمنظور متوازن للملكية الفكرية حيث لا تكون حماية الملكية الفكرية غاية في حدّ ذاتها بل وسيلة لتحقيق التنمية. وقال إن ذلك المنظور المتوازن يؤمن بمزايا حماية الملكية الفكرية مع الإشارة في الوقت ذاته إلى تكاليفها، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، ويرمي إلى الحرص على أن تكون المزايا أعلى من التكاليف. وقال إنه واثق من أن مستقبل نظام الملكية الفكرية بأكمله يقع في النهوض بذلك المنظور المتوازن لحماية الملكية الفكرية والذي يحظى بدعم دولي واسع النطاق. وأبرز الوفد أيضا الأهمية الكبرى التي يعلّقها على إدماج البعد التنموي في حقوق الملكية الفكرية وقال إنها مسألة أبرزتها عدة وفود في بياناتها العامة. وأشار مع ذلك إلى أن تلك المسألة تحتاج إلى بعض التوضيح. ولاحظ أن البعض يعتقد أن حماية الملكية الفكرية تؤدي بذاتها إلى التنمية. وقال إنه وإن كان لا يختلف بالضرورة اختلافا تاما مع ذلك فإنه يود أن يضيف أن تعزيز إسهام حماية الملكية الفكرية في التنمية يقتضي وضع قواعد ومعايير دولية متوازنة تأخذ في الحسبان تفاوت مستويات التنمية والظروف الخاصة بكل بلد على حدة. واستطرد قائلا إن ذلك يقتضي أيضا تشجيع البلدان النامية على الاستفادة من المرونة المتاحة في ظل القواعد المعمول بها حاليا استفادة كاملة. وبيّن أن ذلك يتطلب أيضا توجيه المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية نحو بناء قدراتها الوطنية بغية استغلال أكبر قدر من المزايا المتاحة بفضل الانتفاع بالمرونة المذكورة، لا سيما في المجالات المرتبطة بالسياسة العامة مثل حماية الصحة العامة والبيئة. وفي الختام، قال الوفد إنه يتطلع إلى مزيد من الجهود من أجل إدماج البعد التنموي في حقوق الملكية الفكرية. وأعرب من جديد عن تقديره للوثيقة التي أعدّها المدير العام والجهود المبذولة لمراعاة مختلف وجهات النظر التي تبيّن أولويات جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

١٦١- وأشار الرئيس إلى أهمية العمل من أجل النظر في تلك المشكلات المختلفة التي قد تكون في بعض الأحيان مسائل فلسفية أو على الأقل تلك التي يمكن الاسترشاد بها في المستقبل. وشكر الرئيس المدير العام وفريقه على إعداد تلك الوثيقة المهمة. ودعا الجمعيات إلى الإحاطة علما بالمذكرة مع مراعاة جميع التعليقات وقيدها في التقرير.

١٦٢- وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء علما، كل في ما يعنيه، بمضمون الوثيقة A/39/5.

البند ٨ من جدول الأعمال الموحّد:
تشكيل لجنة البرنامج والميزانية

١٦٣- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/30/8).

البند ٩ من جدول الأعمال الموحّد:
الإصلاح الدستوري

١٦٤- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/39/2 وA/39/3.

١٦٥- وأخبرت الأمانةُ الجمعيات أن هذه هي المرحلة النهائية في عملية دامت تقريبا ثلاث سنوات حتى الآن. وذكّرت بأن من المقترح، بناء على حصيلة جهود الفريق العامل المعني بالإصلاح الدستوري الذي تقدم بتوصيات ووافقت عليها الجمعيات في السنة الماضية، إدخال ثلاثة تعديلات على البنية الدستورية للويبو والاتحادات التي تديرها الويبو. فقالت إن تلك التعديلات المقترحة هي على النحو التالي: "١" إلغاء مؤتمر الويبو، "٢" وإضفاء الطابع الرسمي في نصوص المعاهدات التي تديرها الويبو على التغييرات التي أدخلت على أرض الواقع في التسعينات من القرن الماضي في فئات الاشتراكات وإنشاء النظام أحادي الاشتراكات، "٣" وتطبيق ما درجت عليه الويبو أيضا بتغيير موعد الدورات العادية للجمعية العامة للويبو وسائر جمعيات الاتحادات التي تديرها الويبو من مرة كل سنتين إلى مرة كل سنة. وأشارت إلى أن تلك التعديلات كلّها مبيّنة في الوثيقتين A/39/2 وA/39/3 وأن المدير العام قد أرسل النصوص المقترحة إلى الدول الأعضاء في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، أي قبل نظر الجمعيات الحالية في النصوص بأكثر من ستة أشهر.

١٦٦- واعتمد كل من جمعيات اتحادي باريس وبرن ومؤتمر الويبو، كلّ فيما يعنيه، التعديلات المقترحة لاتفاقية الويبو كما وردت في مرفق الوثيقة A/39/2.

١٦٧- واعتمدت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، التعديلات المقترحة لاتفاقية باريس وسائر المعاهدات التي تديرها الويبو[١] كما وردت في مرفق الوثيقة A/39/3.

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحّد:
المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري

١٦٨- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو
(الوثيقة WO/GA/30/8)

البند ١١ من جدول الأعمال الموحّد:
جدول أعمال من أجل تطوير نظام البراءات الدولي

١٦٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/13 والوثائق A/39/13 Add.1 إلى A/39/13 Add.4.

١٧٠- وفي معرض التقديم لهذا البند من جدول الأعمال، أشار الرئيس إلى الوثائق A/39/13 Add.1 إلى A/39/13 Add.4 وقال إنها تحتوي على أربع دراسات أعدّها خبراء مستقلون من أربعة أقاليم جغرافية مختلفة. وأشار أيضا إلى أن تلك الدراسات تعبّر عن رأي مؤلفيها فقط.

١٧١- وذكّر المكتب الدولي بأن المدير العام كان قد بادر بالإعلان عن جدول أعمال الويبو بشأن البراءات قبل سنتين وأنه كلّف الخبراء بإعداد تلك الدراسات نزولا عند طلب وجّهه عدد من الوفود المشاركة في الجمعيات بإعداد دراسة تتناول البعد التنمويّ في نظام البراءات الدولي بشكل خاص.

---

[١] يرد فيما يلي بيان المعاهدات التي تديرها الويبو والتي من المعتزم تعديلها لتنفيذ قرار الجمعيات: اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (اتفاقية الويبو) واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (اتفاقية برن) واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (اتفاق مدريد) واتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (اتفاق لاهاي) واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (اتفاق نيس) واتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي (اتفاق لشبونة) واتفاق لوكارنو الذي وضع بموجبه تصنيف دولي للرسوم والنماذج الصناعية (اتفاق لوكارنو) ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق استراسبرغ بشأن التصنيف الدولي للبراءات (اتفاق استراسبرغ) واتفاق فيينا الذي وضع بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصويرية للعلامات (اتفاق فيينا) ومعاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات (معاهدة بودابست).

١٧٢- وتحدّث وفد الفلبين باسم مجموعة البلدان الآسيوية وقال إن لديه بعض التحفظات بشأن التنسيق التصاعدي لقوانين البراءات. ورأى أن من العجز تطبيق نظام واحد بشأن حقوق الملكية الفكرية على الجميع، نظرا إلى التفاوت الواسع في مستويات التنمية في الدول الأعضاء. ودعا إلى إرساء أي جدول مستقبليّ للأعمال بشأن البراءات على أساس واقعي بحيث يتيسّر تناول كل المشاغل بفعّالية، ومنها العواقب التشريعية في قوانين البراءات الوطنية والصلاحيات المترتبة على سيادة الدول والتغيّرات الإدارية وإعادة الهيكلة المرتقبة. وأضاف قائلا إن لدى مجموعة البلدان الآسيوية مشاغل أخرى تتعلق خاصة بمسائل توعية الجمهور والرأي العام ومسائل الموارد البشرية ومسائل تخصّ نقل التكنولوجيا وقضية المعارف التقليدية والصحة العامة. وقال إن المجموعة ترى مع ذلك أن الدراسات الأربع توفر أساسا جيّدا يمكن الانطلاق منه للمضي في تبادل الآراء وإنها تتطلّع إلى بحث الخيارات والتدابير المقترحة أثناء المناقشات المستمرّة.

١٧٣- وتحدّث وفد إيطاليا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدول التي في طور الانضمام إلى الجماعة وعبّر عن تقديره الصادق للجهود المتواصلة من أجل وضع نظام بسيط وميسّر من أجل اكتساب الحقوق في البراءات، ولا سيما المناقشات الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، والجهود المتعلقة بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن امتنانه الخاص للدراسات التي تناولت وقع نظام البراءات الدولي على البلدان النامية وشكر المؤلفين على عملهم الدقيق. ودعا الوفد إلى إجراء مزيد من البحث في ذلك المجال لأن الدراسات تلقي الضوء على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية للاستفادة من نظام البراءات الدولي. ورأى أن من الضروري توفير نظام فعّال للبراءات ووسائل مناسبة لإنفاذها، كشرط أساسي لنقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار، ذلك أن أي مؤسسة لن تطمئن إلى الكشف عن تقنياتها أو الاستثمار في البحث والتطوير من غير حماية فعّالة للبراءات. وذكر الوفد أن الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات لأغراض استراتيجية في الأعمال التجارية قد يكون أنجع من الانتفاع بمضمون البراءات التقني. ودعا في ذلك الصدد إلى أن تكفل مكاتب البراءات والمكتب الدولي إجراءات مبسّطة وفعّالة وخدمات على درجة عالية من الجودة. وصرّح قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية والبلدان المنضمة إليها تؤيد تمام التأييد العمل الجاري من أجل وضع معايير وقواعد بيانات مشتركة بشأن تكنولوجيا المعلومات واعتبرها بمثابة أدوات مهمة لإقامة الشراكات والاستفادة من فرص الترخيص. وأشار الوفد إلى العمل الذي تنجزه الويبو مع الدول الأعضاء، مثل استحداث أنظمة شاملة لإيداع الطلبات ومعالجتها إلكترونياً (مشروع PCT-SAFE ومشروع PCT-IMPACT) وتطوير البنية التحتية للمعلومات (شبكة الويبو مثلاً) وقال إن ذلك العمل سيعود بفوائد جمّة على المنتفعين ومكاتب البراءات. ورأى أيضا ألاّ يؤدي تطوير نظام البراءات الدولي إلى تيسير الانتفاع به والنفاذ إليه فحسب بل ضمان توازن مناسب بين حقوق المخترعين ومصالح عامة الجمهور أيضا. وقال إن البراءات تحتل مكانة رئيسية في الاستراتيجيات الاقتصادية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية ودعا إلى مراعاة العواقب الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تسهر حاليا على تطوير نظامها في مجال الملكية الفكرية، في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات. وشدّد الوفد على أهمية الاستفادة بفعّالية من فرص نقل التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالبراءات على اختلاف أنواعها وقال إن السياسات العامة الرامية إلى تشجيع الانتفاع بتلك المعلومات من شأنها أن تسهم في استحداث تكنولوجيات جديدة. وأضاف قائلا إن قواعد البيانات المتعلقة بالبراءات قد تساعد أيضا البلدان النامية على العثور على مرخصّين بالتكنولوجيا التي تحتاج إليها ومن يرغب في الحصول على تراخيص للتكنولوجيا المستحدثة محلياً فضلا عن المستثمرين والشركاء. وفي الختام، رحّب الوفد بالاقتراح الرامي إلى تحسين نظام البراءات الدولي وتيسيره وشدّد على ضرورة مراعاة مصالح المسؤولين عن البراءات والمنتفعين بها ومصالح الحكومات والمجتمع المدني برمّته.

وأعلن عن استعداد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية والبلدان المنضمة إليها لمواصلة بحث تلك القضايا المهمة.

١٧٤- وهنّأ وفد جنوب أفريقيا المدير العام والمكتب الدولي على طرح جدول أعمال الويبو بشأن البراءات وتكليف الخبراء بإعداد أربع دراسات. واقترح الوفد إعداد وثيقة تحتوي على تلخيص لنتائج الدراسات وتوصية بالمسائل التي ينبغي الاحتفاظ بها في جدول الأعمال على أن يتم اعتماد المسائل التي يمكن الاتفاق عليها. ورأى أن تضع البلدان النامية نظاما للبحث والفحص الموضوعيين بشأن طلبات البراءات إن كانت جادة بشأن مطالبها المتعلقة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وقال إن من شأن ذلك أن يجنّب البلدان النامية سياسات مفروضة عليها قد تنجم عن عمليات بحث وفحص تجريها بلدان أخرى. وذكر على سبيل المثال أن بعض الأصناف النباتية ليست أهلا للبراءات في جنوب أفريقيا أو أن أهليتها رهن بمراعاة باقي الشروط المتعلقة باقتسام المنافع أو الكشف عن المواد البيولوجية. وقال إن ذلك النظام يرتب تكاليف ولكن فوائده ستفوق تلك التكاليف. وفيما يتعلق بإنشاء قواعد للبيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية، لم يجد الوفد داعيا لوقف تلك العملية ولكنه رأى أن من الضروري إعلام الجمهور بأن الكشف عن المعارف في قواعد البيانات يخرجها من السر إلى العلن وأن من الممكن الاعتماد على الأسرار التجارية بدلا من ذلك. واقترح الوفد أيضا أن تسنَّ البلدان النامية بصفة خاصة تشريعات تنص على أن يؤديَ عدم الانتفاع ببراءة لمدة محددة إلى بعض العواقب على غرار ما يؤدي إليه عدم الانتفاع بالعلامات التجارية في العديد من البلدان. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، صرّح الوفد قائلا إن النقل يتم من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية والعكس صحيح وإن الجميع متساوون أمام تلك القضية ومن المهم إذاً إقامة نظام إداري جيد مثل نظام حقوق الامتياز والتراخيص. ولفت الوفد النظر إلى الالتزامات الواردة في اتفاق تريبس بشأن نقل التكنولوجيا ودعا الويبو إلى إقامة آلية تسمح للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا بالتشديد على التزام الدول الأعضاء بنقل التكنولوجيا إليها. وبخصوص المعارف التقليدية والموارد الوراثية، أشار الوفد إلى أن النقاش طال في ذلك الصدد وسيستمر بأمل أن ينتهيَ إلى اتفاق بين البلدان.

١٧٥- وردا على اقتراح وفد جنوب أفريقيا، أقرّت الأمانة بفائدة إعداد ملخص للدراسات الأربع، ولكنها عبّرت عن قلقها من أن تتسبب أي محاولة في تلخيص الدراسات إلى إجحاف بحقها ذلك أن كل واحدة منها شاملة وأن جميعها متنوع بقضاياه ومتفرق بمناهجه.

١٧٦- وأشاد وفد الهند بالمدير العام الذي بادر بوضع جدول الأعمال الخاص بنظام البراءات الدولي والرامي إلى وضع إجراءات لمنح البراءات تكون فعالة من حيث التكلفة وموحدة ومنسقة وتسمح بتفادي الازدواجية في معالجة طلبات البراءات. ومع ذلك، رأى الوفد أن من الضروري توضيح الإطار اللازم لنظام البراءات الدولي على الأجل القصير والمتوسط وتمكين الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية من إدراك نطاق النظام المقترح بشكل تام. ودعا إلى تناول عدد من المسائل، منها الجانب المتعلق بالاختصاص القضائي في نظام البراءات الدولي والمفهوم الإقليمي في قانون البراءات الدولي واحتمال التدخل في السياسات الوطنية والانتقاص من المرونة المتاحة فيما يتعلق بالتنمية بعد أن أمكن تحقيقها مؤخرا في ظلّ بعض الاتفاقات والمعاهدات الدولية القائمة ومدى التغييرات التي ستكون ضرورية في قوانين براءات الدول الأعضاء ومدى إعادة الهيكلة الإدارية وعامل التكلفة. وذكّر الوفد بأنه كان قد أشار إلى تلك المشاغل أثناء جمعيات سنة ٢٠٠٢، وأعرب عن ارتياحه إذ بادرت الويبو إلى تكليف خبراء بإعداد دراسات لتقييم العواقب التي قد تترتب على نظام البراءات الدولي في البلدان النامية. وقال إن الجهود المبذولة في تلك الدراسات والقضايا المطروحة تستحق التقدير، على أنه رأى أن من الصعب القول بأن التحليل الوارد في الدراسات كان شاملاً أو أن الآراء المعبّر عنها تغطي مجالات متنوّعة. ومضى يقول إن الدراسات لا توضّح مدى مراعاة آراء سائر

أصحاب المصالح، من أوساط الأعمال والصناعة ومن باحثين وأكاديميين ومن مجتمعات مدنية ومنظمات غير حكومية. واعتبر إمكانية ضمان حماية للبراءات تكون سارية في عدة بلدان بتكلفة معقولة هدفاً محموداً، على أنه رأى أن من غير الممكن تجاهل المشكلات التي تسبّبها زيادة حجم الطلبات وأنواع الابتكارات وطبيعة التقنيات الناشئة المعقدة وما تؤدي إليه من عبء وضغط على نظام البراءات في كل أنحاء العالم ولا سيما البلدان النامية. ودعا أيضا إلى مراعاة متطلّبات الأنظمة الوطنية فيما يخصّ حماية الصحة العامة وغيرها من القضايا المحلية، نظرا إلى آثارها المهمّة في رسم السياسات والتنمية الاقتصادية. وانتهى الوفد إلى أن الدراسات التي أوعز المكتب الدولي بإعدادها لم تأخذ في الحسبان كل تلك المشكلات والمسائل المعقدة التي تواجهها البلدان النامية المتفاوتة في درجة تنميتها. ورأى أن من الضروري توضيح وقع نظام البراءات الدولي على اقتصاديات تلك البلدان بشكل ملموس. وأضاف قائلا إن الدراسات لم تراع أيضا بنية نظام البراءات الدولي المرتقب ورأى أن من شأن ذلك أن يؤثر في فعّالية المناقشات. والتمس توضيح عواقب أي نظام مقبل على المرونة التي يتيحها النظام الحالي القائم على مبدأ اختصاص قضاء الإقليم وسيادته. ودعا الوفد باختصار إلى تقييم وقع أي نظام جديد على النموّ الاقتصادي وفرص العمل والاستثمار والبحث والتطوير في القطاع الخاص وإمكانية اكتساب التكنولوجيا الأجنبية والنشاط الابتكاري على الصعيد المحلي والصحة العامة وغير ذلك من القضايا التي تشغل البلدان النامية، وذلك قبل الشروع في أي مناقشات مجدية. وذكّر الوفد أيضا بما أبدي من قلق إزاء الاعتماد على أنظمة البراءات الأكثر تقدّما عند تطوير نظام البراءات الدولي والتخلف عن إيلاء الأهمية المناسبة للمشكلات والتحديات التي تواجهها البلدان النامية. وقال إن من شأن ذلك أن يفرض مسؤوليات إضافية على تلك البلدان من غير أن يكفل لها مزايا ودعم أو يحافظ على المرونة المتاحة حاليا في القوانين الوطنية. وعليه، خلص الوفد إلى أن من الصعب اليوم إقامة نظام يكون صالحا للجميع، خاصة وأن الشروط الاقتصادية والصناعية والاجتماعية تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا من جهة والبلدان المتقدمة من جهة أخرى. واستدرك قائلا إن ذلك لا يعني تعليق المبادرات الرامية إلى ترشيد نظام الملكية الفكرية وتنسيقه وتحديثه. وذكّر بأن المدير العام كان قد أشار في السنة الماضية إلى أن الهدف ليس اتخاذ قرار فوري بل اعتبار جدول الأعمال بشأن البراءات بمثابة اتجاه تسترشد به الأوساط الدولية المعنية بالملكية الفكرية والويبو لدى رسم نظام دولي للبراءات. ودعا الوفد إلى الاحتفاظ بذلك المنهج ورأى أن بإمكان الدول أن تمضي قدما على أن يتمّ ذلك بحذر. وصرّح الوفد قائلا إن الاستعجال في تحقيق أي تقدّم من غير التوفيق بين مختلف المشاغل والأهداف المرجوة سيؤدي إلى نتائج عكس ما هو منشود. ودعا بالتالي إلى مزيد من الدراسات المفصّلة التي تتناول بوضوح أكبر الأوضاع السائدة في مختلف البلدان وتقف على كل ما ذكره من قضايا ومشاغل. ورأى الوفد أن الويبو هي المحفل المناسب والمختص والموضوعي للنهوض بتلك المسألة، واعتبر أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يجنّب تجاوز حدود الملكية الفكرية أو ما قد يترتب عليها من آثار في السياسات العامة.

١٧٧- وشكر وفد الصين الخبراء الأربعة من المنطقة العربية وإقليم آسيا وإقليم أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأثنى على الدراسات المفصّلة التي تناولت تأثير نظام البراءات الدولي في البلدان النامية. وعبّر الوفد أيضا عن تقديره للمدير العام والمكتب الدولي لعنايتهما بمشاغل الدول الأعضاء. وصرّح قائلا إن الدراسات قامت على منظور شامل يكفل فهماً أفضل وأعمق لتأثير نظام البراءات الدولي في البلدان النامية. ورأى أن من الضروري مراعاة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وإيلاء عناية خاصة لقضايا مثل حماية المعارف التقليدية، كما ورد في الدراسات. وقال إن نظام البراءات الدولي ينبغي أن يلّبي احتياجات شتّى ويدعم مشاركة جميع الدول. ولذلك، دعا إلى إيلاء عناية كاملة إلى مستويات التنمية المتباينة في البلدان المختلفة ولا سيما وضع البلدان النامية والفوائد التي تنشدها لكي يسمح نظام البراءات الدولي بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونشر التكنولوجيا والمعارف في العالم

واقتسام المنافع مع البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموّا. وأيّد الوفد الاستمرار في الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات بقيادة المدير العام. ورأى أن من الضروري بحث إمكانية تخفيض التكاليف المترتبة على الحصول على البراءات في ظلّ نظام البراءات الدولي المقبل، وذلك على الأجل الطويل. ودعا مع ذلك إلى حلّ المسائل بشكل تدريجي مع ما قد يستغرق ذلك من وقت بسبب صعوبة المسألة. وشدّد على ضرورة رسم نظام البراءات الدولي المقبل بدقة وحذر وعلى أساس دراسات ممعنة بحيث يتيسّر الوصول إلى حلول نافذة.

١٧٨- وتحدّث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ورأى أن نظام الملكية الفكرية قادر على أن يسهم إسهاما كبيرا في التنمية. ورأى أن الاستفادة من ذلك النظام تقتضي رسم سياسة فعّالة بشأن الملكية الفكرية مع مراعاة البعد التنمويّ دائما. ورأى أيضا أن من الضروري تحليل جدول الأعمال بشأن البراءات لأنه لا يبيّن بوضوح ما إذا كانت الفوائد التي ستجنيها البلدان النامية أكثر من التكلفة التي ستتكبّدها. وعبّر عن قلق المجموعة الكبير من أن يغيِّب جدول الأعمال بشأن البراءات المرونة المتاحة للدول الأعضاء. وأشار إلى قلق المجموعة أيضا لأن العملية لا تتيح للبلدان النامية، فيما يبدو، حريّة إقامة نظام قانوني للبراءات وفقا لمصالحها وشروطها الخاصة. وشدّد على أن من الضروري ألاّ تُرغم البلدان النامية على قبول نظام للبراءات يفرض عليها قدرا مفرطا من الواجبات ولا يتيح لها المرونة اللازمة لمراعاة احتياجاتها في بعض مجالات السياسة العامة، مثل الصحة. وذكّر الوفد بأن تلك المسألة قد ورد ذكرها في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها حكومة المملكة المتحدة لتنظر في الإمكانيات المتاحة لنظام البراءات الدولي. وقال إن المجموعة تناشد بإجراء المناقشات حول جدول الأعمال بشأن البراءات من غير إهمال الإنجازات المحققة في محافل أخرى أقرّت بحقوق الدول السيّادية في حماية سياساتها العامة والنهوض بها. وأضاف قائلا إن المجموعة ترى أن من المهمّ إدراج قضايا التنمية في المبادرات المتخذة في الويبو في مجال البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، كأن يتمّ ذلك في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ودعا إلى التزام التنسيق في العمل الجاري. وقال إن أية مناقشات تدور في محافل الويبو ينبغي ألاّ تهمل المناقشات الجارية في أجهزة أخرى، سواء كانت تابعة للويبو أو لوكالات أو مؤسسات دولية أخرى. وشكر الوفد المكتب الدولي على الدراسات الأربع التي أوعز بإعدادها بشأن وقع نظام البراءات الدولي على البلدان النامية، واستدرك قائلا إن المجموعة تعتقد أن الدراسات لا تبيّن كل الإمكانيات في المجالات التي تنطوي على صعوبات محتملة، مثل الصحة والتغذية والتنوّع البيولوجي. وأضاف قائلا إن الدراسات لا تبيّن الإمكانيات المتعلقة بالآليات التي من شأنها أن تسمح للبلدان النامية بإقامة التوازن المناسب. وصرّح قائلا إن أحد أهمّ الأهداف التي تنشدها المجموعة هو دراسة متعددة القطاعات، وقال إن الدراسات قيد النظر تطرح المسألة من وجهة نظر المكاتب الوطنية والمنتفعين بنظام البراءات، على أن المجموعة تعلّق أهمية على مراعاة مصالح أخرى عند بحث الآثار التي قد تترتب على حماية البراءات، ومنها مصالح الحكومات والمستهلكين والباحثين والمجتمع المدني ككلّ. وأضاف الوفد قائلا إن من الضروري النظر في نظام البراءات وعلاقته بالتنمية التكنولوجية. ودعا إلى مراعاة المشكلة التي قد تنشأ عن إقامة نظام عالمي بالنظر إلى التفاوتات في التكنولوجيا والتمويل والبنية التحتية للبحث والتطوير. ومضى يقول إن المجموعة ترى أن هناك فجوة في ما تجري دراسته ودعا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ردم تلك الفجوة. واقترح زيادة الفرص المفتوحة أمام البلدان النامية وشدّد على أنّ المجموعة تقرّ بالعبء الذي يقع على عاتق مكاتب البراءات، بما فيها مكاتب البلدان النامية. وحثّ على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالبراءات في كل البلدان وعبّر عن رغبته في المشاركة بشكل بنّاء في المداولات التي ستؤدي إلى إصلاحات مالية وإدارية وترشيد لتلك الإجراءات. واقترح أيضا دعم مكاتب البراءات الوطنية عن طريق التعاون التقني. وقال إن المجموعة طالبت بإعداد دراسات تسمح للدول باستخلاص العناصر القادرة على استدراك مآخذ النظام الراهن. وقال إن

ذلك مهمّ بالنسبة إلى البلدان النامية لأنه يكفل توازناً في العمل المقبل المتعلق بجدول الأعمال بشأن البراءات ويراعي احتياجات تلك البلدان. وصرّح الوفد قائلا إن الدراسات التي أوعز المكتب الدولي بإعدادها تحتوي على بيانات مهمّة تسمح باستخلاص نتائج بشأن النطاق الراهن لنظام البراءات الدولي. وذكر على سبيل المثال أن البلدان النامية لا تستغل كل البراءات، ممّا يدلّ على أنماط محدّدة في التجارة. وقال إن براءات البلدان النامية تغطي ٦٪ من مجموع البراءات المنتشرة في العالم، علما بأن ١٪ فقط من أصحاب البراءات ينتمي إلى تلك البلدان، ممّا يدل على أهمية دور البراءات ونقل التكنولوجيا. ومضى يقول إن البراءات لا تعني إلا ٢٪ من التكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية وإن المجموعة تلتمس من الأمانة إذاً إعداد تقرير أعمق يغطي قطاعات متعددة ويقف على الآثار والفوائد التي يمكن أن تترتب على تنفيذ جدول الأعمال بشأن البراءات في البلدان النامية.

١٧٩- وصرّح وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قائلا إنه أمعن النظر في الوثيقة A/39/13 وفي دراسات الخبراء الأربعة. وعبّر عن تقديره للجهود التي بذلها المدير العام والمكتب الدولي في مجال تطوير نظام البراءات الدولي والعمل الذي أنجزه مؤلفو الدراسات. ورأى الوفد أن ذلك العمل من شأنه أن يجعل نظام البراءات الدولي أيسر استخداماً ونفاذاً لمجموعة واسعة من المنتفعين ويعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقال إنه يؤيد تماما المبادرة الرامية إلى تطوير نظام البراءات الدولي ونطاق الدراسات المتعلقة بتأثير نظام البراءات الدولي في البلدان النامية. وأعرب عن تطلّعه للاستفادة من مزيد من الفرص لتحليل وقع نظام البراءات الدولي على البلدان النامية وإجراء مشاورات بشأنه في المستقبل.

١٨٠- وشكر وفد المكسيك المكتب الدولي على الدراسات التي أوعز بإعدادها بشأن وقع نظام البراءات الدولي على البلدان النامية. وعلّق أهمية كبيرة على انتماء مؤلفي الدراسات إلى أقاليم مختلفة وتحلّيهم بخبرة كبيرة في الموضوع وتمثيلهم لمِهَن ومجالات دراسية شتّى. وقال إن ذلك سمح بالالتزام بمنهج متعدّد المجالات من شأنه أن يعود بفائدة كبيرة على المناقشات المقبلة. وأشار الوفد إلى أن المسألة على درجة من التعقيد تحول دون تضمين دراسة واحدة كل الإجابات عن المشاغل التي تشغل كل الأطراف في نظام البراءات الدولي الحالي. وعبّر مع ذلك عن اعتقاده بأن الدراسات ستسهم في تمكين البلدان النامية من تحسين اشتراكها في المناقشات عن الطريقة التي ينبغي اتباعها لرسم نظام البراءات الدولي. ولفت النظر إلى أن الدراسات الأربع ذكرت أن لنظام البراءات الدولي جوانب إيجابية بالنسبة إلى البلدان النامية ولكنه يثير أيضا عددا من المشكلات، وخلص إلى أن ذلك يدلّ على أن من الضروري مراعاة تلك المشاغل لكي يكون النظام قابلا للبقاء على الأجل الطويل. ورأى الوفد أن خير سبيل إلى تذليل تلك المشكلات وضمان مراعاة احتياجات البلدان النامية ومشاغلها في نظام البراءات الدولي الجديد هو ضمان اشتراكها الفعّال في المناقشات المقبلة التي ستتناول ذلك الموضوع على المستوى الدولي. وعبّر الوفد عن اقتناعه بمدى أهمية جدول أعمال الويبو بشأن البراءات بالنسبة إلى البلدان النامية وقال إنه يتيح فرصة لتلك البلدان كي تشترك بشكل بنّاء في رسم اتجاه نظام البراءات الدولي الجديد وأهدافه.

١٨١- وأيّد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إن المناقشات التي دارت خلال السنة الماضية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي وفي الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات إنما أكّدت المشاغل والشكوك التي أبدتها البلدان النامية في الاجتماع الأخير للجمعيات فيما يتعلق بالاتجاه الذي قد يتخذه تطوّر قانون البراءات الدولي في سياق جدول أعمال الويبو بشأن البراءات. وذكّر بأن البلدان النامية كانت قد تقدّمت في المناقشات حول مشروع معاهدة قانون البراءات بتعديلات مهمة وبنّاءة للنص من أجل صون مجالات ذات المصلحة العامة. وقال إن

تلك الاقتراحات قد واجهت اعتراضا صريحا من جانب بعض المشاركين. واستطرد قالا إن ذلك يرسّخ قلقه من النتائج التي قد تترتب على تنسيق قانون البراءات الموضوعي. وأشار الوفد إلى أن تلك المناقشات تؤكد ما كان يخشاه من أن يكون التنسيق في الواقع تنسيق القوانين والممارسات في أغلبية الدول بما يتناسب والقواعد والمعايير والممارسات الخاصة بأقلية الدول. وفي سياق إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشار الوفد إلى بروز بعض المبادرات التي ترمي، فيما يبدو، إلى إصلاح يتجاوز عملية تبسيط الإجراءات وترشيدها وتتجه نحو تغييرات جذرية في طبيعة معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي قد تترتب عليها نتائج خطيرة محتملة بالنسبة إلى البلدان النامية. ورأى الوفد أن من الضروري أن تنظر الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في تلك الاقتراحات والمبادرات بدقة. وأشار الوفد إلى أن الوفود التي أيّدت المفاوضات بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي والتغييرات الجذرية التي يمكن إدخالها على معاهدة التعاون بشأن البراءات هي الوفود التي أصرّت على ضرورة تخفيض رسوم المعاهدة والموارد المخصصة لبرنامج الويبو المتعلق بالتعاون لأغراض التنمية مما زاد من مخاوفه من أن الاقتراحات المتعلقة بتطوير نظام البراءات في المستقبل لا تنظر سوى إلى المنتفعين بالنظام على حساب مصلحة عامة الجمهور وبناء القدرات في مكاتب البراءات في البلدان النامية. وشدّد الوفد على أن سياسات الملكية الفكرية لها عواقب اجتماعية واسعة النطاق وأن المناقشات بشأن تطوّر نظام البراءات الدولي ينبغي أن تضمّ بالتالي طائفة متنوعة ومتوازنة من أصحاب المصالح. وتحدث الوفد عن الحاجة إلى اتباع منهج يقوم فعلا على تنوع الاختصاصات، فذكر على سبيل المثال العمل الذي أنجزته اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية التي أنشأتها حكومة المملكة المتحدة. وقال إن ذلك التقرير لا يزال مرجعا مهما ومساهمة قيّمة في الحوار الدائر حول تطوّر نظام البراءات الدولي. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمانة من أجل الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء وأقرّ بكفاءة مؤلفي الدراسات الأربع، وقال إن الدراسات تنطوي مع ذلك على مآخذ خطيرة. وذكر في المقام الأول اختيار المؤلفين ورأى أن التمثيل الجغرافي لم يكن متوازنا بما يضمن منهجا متوازنا ومتعدد القطاعات. ولاحظ أن ثلاثة من بين الخبراء الأربعة الذين أعدّوا الدراسات هم أعضاء في مكاتب للبراءات. وأعرب عن تقديره وإقراره بحنكة الخبراء ودور مكاتب البراءات ورأى مع ذلك أن من الضروري اعتماد منهج متعدّد القطاعات يستند إلى مجموعة واسعة من مصالح المجتمع المتنوعة ويكفل اشتراك خبراء من مجالات شتّى، على غرار المنهج الذي اعتمدته اللجنة البريطانية. وذكر في المقام الثاني أن الدراسات لا تستجيب، فيما يبدو، للقلق الذي عبّرت عنه البلدان النامية خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، أو أنها تتجاهل ذلك القلق أحيانا في ما يبدو. وذكّر الوفد بأن البلدان النامية لا تزال تعمل جاهدة على تنفيذ التزاماتها بناء على اتفاق تريبس وينبغي بالتالي عدم دفعها لقبول أية التزامات جديدة دون إجراء دراسة جدّية لما قد يترتب عليها من آثار وتكاليف. وصرّح قائلا إن الدراسات الأربع لم تحتو على تقييم مُرض للتكاليف والفوائد التي قد تعود على البلدان النامية من جرّاء الاقتراحات والتوصيات في جدول أعمال الويبو بشأن البراءات، وإن تلك الدراسات لم تقدّم فعلا أي دليل حقيقي يبيّن الوقع المحتمل لجدول الأعمال بشأن البراءات على البلدان النامية. ورأى الوفد أن بعض المؤلفين يعيدون أحيانا ويكرّرون بعض الافتراضات والتصريحات التي لا أساس لها فيما يتعلق بنظام البراءات الدولي والملكية الفكرية ولا تسهم في فهم المشكلات التي تواجهها البلدان النامية. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه لا يستطيع أن يتفق مع مؤلفي الدراسات بشأن النتائج التي خلصوا إليها نظرا إلى كل القصور والمآخذ المنهجية لتلك الدراسات.

١٨٢- وأعرب وفد مصر عن تقديره للمكتب الدولي إذ طلب بإعداد الدراسات بناء على رغبة الدول الأعضاء في الجمعيات التي انعقدت السنة الماضية. وأشار الوفد إلى أن الدراسات وقفت على قضايا معقدة ومتعدّدة الأبعاد، ممّا يؤكّد من جديد على ضرورة توخي الحذر قبل الانتهاء إلى أية نتاج مسبقة. ورأى الوفد أن القلق الذي أعرب عنه بعض البلدان النامية بشأن المذكرة التي قدّمها المدير العام في

السنة الماضية عن تطوير نظام البراءات الدولي (A/37/6) لا يزال قائما. وقال إن ذلك القلق يعزى إلى ما قد تتكبّده البلدان النامية من تكاليف كثيرة وهي لا تزال حتى ذلك الحين تتحمل تكاليف تنفيذ اتفاق تريبس مما يتطلّب منها جهودا ضخمة لتطبيق قوانين جديدة وتحديث مؤسساتها الوطنية في مجال الملكية الفكرية ولا سيما البراءات. وشكّك الوفد في ما إذا كانت فوائد الاقتراحات تفوق التكاليف المتكبّدة. ومن جهة أخرى، رأى أن الدراسات توحي بأن البلدان النامية تشكّك في فوائد نظام البراءات الدولي وأن ذلك ليس صحيحا لأن البلدان النامية تشارك حاليا في نظام البراءات الدولي. وشدّد الوفد على قلق البلدان النامية يخصّ الاقتراحات التي من شأنها أن تؤثر سلبا في المرونة التي تحتفظ بها البلدان النامية في ظل النظام الراهن وقدرتها على وضع أنظمة للبراءات تأخذ في الحسبان احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية وتعمل على تحقيق نقل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية. وعبّر الوفد عن قلقه أيضا من أن تؤدي الاقتراحات المتعلقة بتطوّر نظام البراءات الدولي في المستقبل إلى تهميش دور مكاتب البراءات في البلدان النامية فيما يخص البحث وفحص البراءات، مع مراعاة أن تلك المكاتب قد خضعت مؤخرا للتحديث من أجل التعامل مع التكنولوجيا المعقدة. وصرّح قائلا إن من الضروري أن يراعي أي اقتراح يرمي إلى تطوير نظام البراءات الدولي مصالح المنتفعين بالنظام ومصالح المجتمع برمّته، في ذلك المجال الذي يحيط به وعي واسع النطاق بوقع نظام البراءات على جوانب عديدة من السياسة العامة. واستطرد قائلا إن ذلك الاقتراح ينبغي أن يبدأ بالعمل من أجل إدماج البعد التنموي في نظام الملكية الفكرية. وفي الختام، صرّح الوفد قائلا إنه مستعد لمواصلة الحوار والنظر في المسألة ولكنه يرى أن من المفيد التركيز على السبل الكفيلة بدعم مكاتب البراءات في البلدان النامية بغية تمكين تلك البلدان من الاستفادة بنظام البراءات على أكمل وجه. وأضاف قائلا إنه مستعد للنظر في اتخاذ عدد محدود من التدابير التقنية بغية رفع معايير مكاتب البراءات وتعزيز فعّاليتها ما دام التوازن الدقيق السائد حاليا في نظام البراءات الدولي قائما.

١٨٣- وشكر وفد عُمان المدير العام والمكتب الدولي على الجهود المبذولة من أجل تطوير نظام البراءات الدولي. وأيّد البيان الذي أدلى به وفد مصر وصرّح قائلا إن مكاتب البراءات في البلدان النامية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات لا سيما بسبب مواردها المحدودة. وأشار الوفد إلى مَواطن القلق التي تخلّلت الدراسات والبيانات التي أدلت بها وفود أخرى حول نظام البراءات الدولي. وأشار بوجه خاص إلى أن العديد من البلدان النامية لم ينته بعد من تنفيذ اتفاق تريبس وما يتعلق منه بالمعارف التقليدية والصحة العامة. وشدّد على أهمية مراعاة مصالح البلدان النامية أثناء تطوير نظام البراءات الدولي وإشراكها في تلك العملية. وشدّد أيضا على ضرورة إتاحة الوقت الكافي للبلدان النامية كي تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتطوير مكاتبها المعنية بالبراءات.

١٨٤- وأيّد وفد فنزويلا بيان وفد البرازيل وبيان وفد الهند وقال إنه يشاطر الوفدين قلقهما. ومضى يقول إنه عندما نظر في دراسات الخبراء تأكد له أن من الصعب جدا إقامة نظام عالمي يلبّي كل الاحتياجات نظرا إلى تفاوت الآراء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وحتى فيما بين البلدان النامية، إلى حدّ يحول دون التوفيق بينها. ورأى الوفد أن من الضروري أن تأتي مصالح المجتمع المدني الوطني في مقدمة كل الاعتبارات الأخرى. ولذلك، كرّر الطلب الذي توجّه به بلده إلى المدير العام بمناسبة إعادة انتخابه لتؤخذ في الحسبان كل المشاغل والآراء والتوصيات الخاصة بالبلدان النامية في سياق الموضوع قيد النظر. وذكّر بأن المدير العام كان قد تعهّد بمراعاة كل تلك المشاغل عندما أشار إلى بيان وفد الأرجنتين. وصرّح الوفد قائلا إن من الضروري أن يعدّ المكتب الدولي دراسات جديدة عن الآثار المترتبة على تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن البراءات وإتاحة مزيد من الوقت كي تواصل الوفود النظر في المسألة.

١٨٥- وأحاطت الجمعية العامة للويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات علما بمضمون الوثيقة A/39/13 والدراسات المنشورة في الوثائق A/39/13 Add.1 إلى A/39/13 Add.4.

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

١٨٦- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/30/8).

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

١٨٧- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/30/8).

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد مدريد

١٨٨- أنظر تقرير دورة جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/35/2).

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد لاهاي

١٨٩- أنظر تقرير دورة جمعية اتحاد لاهاي (الوثيقة H/A/22/2).

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات

١٩٠- أنظر تقرير دورة جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (الوثيقة IPC/A/21/2).

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

١٩١- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/30/8).

البند ١٨ من جدول الأعمال الموحّد:
تعيين مراجع الحسابات

١٩٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/14.

١٩٣- وشكر الرئيس، باسم جميع الدول الأعضاء، السلطات السويسرية على موافقتها تولي مهمة مراجعة الحسابات في الماضي وقبولها مواصلة تلك المهمة خلال السنوات الأربع المقبلة. وأعرب الوفد للسلطات السويسرية عن تقدير المنظمة العميق.

١٩٤- وتحدث وفد كوستا ريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأدلى بالبيان التالي:

"تود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تشير إلى هذا البند من جدول الأعضاء لتشكر الحكومة السويسرية على قبولها مواصلة مهمة مراجعة حسابات الويبو وحسابات الاتحادات التي تديرها الويبو ومشروعات المساعدة التقنية التي تنجزها الويبو ويموّلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة خاصة، وذلك إلى غاية سنة ٢٠٠٧. وإننا لنؤكّد على دعمنها الشامل وثقتنا الثابتة في أداء الحكومة السويسرية لمهماتها."

١٩٥- وأعلن وفد سويسرا أنه، بصفته دولة عضوا في الويبو وبصفته أيضا البلد المضيف، لسعيد بالمشاركة في العمل المنجز في هذه المنظمة الدولية. وقال إن عملية مراجعة الحسابات عنصر مهم في سياسة سويسرا للمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق تسويات دولية. وشكر الدول الأعضاء في الويبو والمكتب الدولي على الثقة التي يضعونها في الحكومة السويسرية إذ طلبوا منها تجديد مهمتها. وأضاف الوفد قائلا إن حكومة بلده أكّدت للمدير العام للويبو بأنها ستعمل كل ما بوسعها لضمان أن تواصل الإدارات المختصة للسلطات السويسرية مهماتها مع ما تقتضيه من رعاية واهتمام وفي أحسن الظروف الممكنة، على غرار ما تم خلال السنوات الماضية.

١٩٦- وبناء على رأي لجنة الويبو للتنسيق، قرّرت الجمعية العامة للويبو وجمعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشبونة ولوكارنو والتصنيف الدولي للبراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وفيينا تجديد تعيين سويسرا كمراجع للحسابات المشار إليها في الفقرة ٣ من الوثيقة A/39/14 إلى غاية سنة ٢٠٠٧.

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحّد:
تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية

١٩٧- أنظر تقرير دورة مؤتمر الويبو
(الوثيقة WO/CF/21/2).

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحّد:
قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها وتقارير وحدة التفتيش المشتركة

١٩٨- أنظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو
(الوثيقة WO/GA/30/8).

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحّد:

تشكيل لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن واختيار الأعضاء المؤقتين في لجنة الويبو للتنسيق

١٩٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/12.

٢٠٠- ونتيجة للمشاورات غير الرسمية فيما بين منسقي المجموعات الإقليمية،

"١" انتخبت جمعية اتحاد باريس بالإجماع الدول التالية كأعضاء *عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس*: الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش وبربادوس والبرازيل والصين وكاميرون وكولومبيا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك وفنلندا وغانا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليا واليابان وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ ومدغشقر ونيبال وهولندا والنرويج وعمان والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسري لانكا وسويسرا *(بحكم منصبها)* وتونس وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة (٤١)؛

"٢" وانتخبت جمعية اتحاد برن بالإجماع الدول التالية كأعضاء *عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد برن*: أستراليا والنمسا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وكوستاريكا وكوت ديفوار ومصر والسلفادور وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهندوراس وهنغاريا وجامايكا وكازاخستان والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وماليزيا والمغرب ونيكاراغوا ونيجيريا وباكستان وبنما وبيرو والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا *(بحكم منصبها)* وطاجيكستان وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وزامبيا (٣٧)؛

"٣" واختار مؤتمر الويبو بالإجماع الدول التالية كأعضاء *مؤقتة* في *لجنة الويبو للتنسيق*: أنغولا وإثيوبيا وميانمار (٣)؛

ونتيجة لذلك، أصبحت لجنة الويبو للتنسيق تتكون من الدول التالية للفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥: الجزائر وأنغولا (مؤقتا) والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبربادوس وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك ومصر والسلفادور وإثيوبيا (مؤقتا) وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وهندوراس وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليا وجامايكا واليابان وكازاخستان وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومدغشقر وماليزيا والمغرب وميانمار (مؤقتا) ونيبال وهولندا ونيجيريا ونيكاراغوا والنرويج وعمان وباكستان وبنما وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم موقعها) وطاجيكستان وتايلند وتونس وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وزامبيا (٨٠).

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحّد:
الموافقة على اتفاقات مبرمة مع منظمات حكومية دولية

٢٠١- أنظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/51/3).

البند ٢٣ من جدول الأعمال الموحّد:
قبول المراقبين

٢٠٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/39/11.

قبول منظمات حكومية دولية بصفة مراقب

٢٠٣- قرّرت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كلّ فيما يعنيه، منح صفة مراقب للمنظمتين الحكوميتين الدوليتين التاليتين: مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP Group)، والشبكة الإعلامية التقنية لأمريكا اللاتينية (RITLA).

قبول منظمات دولية غير حكومية بصفة مراقب

٢٠٤- قرّرت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كلّ فيما يعنيه، منح صفة مراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية الأربع التالية: جمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) والجمعية القانونية للحاسبات الإلكترونية (CLA) ومجلس التنسيق لجمعيات المحفوظات السمعية البصرية (CCAAA) والمنتدى الدولي لمديري أعمال الموسيقيين (IMMF).

قبول منظمات وطنية غير حكومية بصفة مراقب

٢٠٥- وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كلّ فيما يعنيه، منح صفة مراقب للمنظمات الوطنية غير الحكومية الستّ التالية: الجمعية الأمريكية لتقدّم العلوم (AAAS) والمجلس البريطاني لحق المؤلف ومركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC) ورابطة حقوق المبدعين (CRA) والجمعية البرتغالية للمؤلفين (SPA) ومعهد جنوب أفريقيا لقانون الملكية الفكرية.

٢٠٦- وأعرب وفد البرتغال عن تقديره لقبول الجمعية البرتغالية للمؤلفين (SPA). ورأى أن ذلك القرار يعزز مشاركة أكثر المؤسسات تمثيلا في مجال الملكية الفكرية، في أعمال الويبو ويوطّد بالتالي الصلات والعلاقات مع الويبو ومؤسسات المجتمع المدني في الميدانين الدولي والوطني. واستطرد قائلا إن الانفتاح أمام مؤسسات القطاع الخاص ذات السمات الثقافية المختلفة إنما يؤكد مبدأ البعد الدولي للثقافة وإتقان عدة لغات كأداة للتعاون في خدمة التنمية.

٢٠٧- وأيّد وفد جنوب أفريقيا قبول معهد جنوب أفريقيا لقانون الملكية الفكرية، ومقرّه في بريتوريا، بصفة مراقب في الويبو. وأشار الوفد إن من أهداف المعهد الاعتراض على التشريعات التي تعتبر مضرّة بالمهنة وبأصحاب حقوق الملكية الفكرية. وأكّد على أن جنوب أفريقيا تستمر في سنّ تشريعات مستقبلية ترمي إلى توسيع نطاق الملكية الفكرية لجميع محافظات البلد، وتواصل وضع سياسات تشمل كل السكان على اختلاف أعراقهم وألوانه ومع مراعاة المصالح الوطنية.

٢٠٨- وتحدّث وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يرى أن كل المنظمات التي طلبت الحصول على صفة مراقب تستوفي معايير القبول وأنها قدّمت جميع المعلومات اللازمة ومنها

المعلومات عن هياكلها التنظيمية وأهدافها وقائمة بالأعضاء فيها وتشكيل هيئاتها الرئاسية ومعلومات عن أنشطتها ومجالات اهتمامها أيضا. واستطرد الوفد قائلا إن المجموعة تؤيّد بصورة خاصة قبول مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) والشبكة الإعلامية التقنية لأمريكا اللاتينية (RITLA) وجمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) في الكاميرون والتي تعدّ من أعضائها بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوركينا فاصو وتوغو؛ وأيّد أيضا قبول معهد جنوب أفريقيا لقانون الملكية الفكرية. ولاحظ الوفد أن قبول المنظمات الأربع بصفة مراقب سيتيح لها فرصة متابعة أنشطة الويبو عن كثب وسيمكنها بالتالي من تعزيز تعاونها مع المنظمة فتخدم بدورها أنشطتها الخاصة بها وأقاليمها بصورة عامة. وأشار إلى أن الهدف من قبول مثل تلك المنظمات بصفة مراقب هو تعزيز دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والازدهار في أفريقيا والعالم النامي عموما.

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحّد:
شؤون الموظفين

٢٠٩- أنظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/51/3).

البند ٢٥ من جدول الأعمال الموحّد:
اعتماد التقارير

٢١٠- اعتمدت الجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو هذا التقرير العام بالإجماع في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

٢١١- واعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو البالغ عددها ١٨ جمعية وهيئة التقرير الخاص بدورتها بالإجماع في اجتماع منفصل للجمعية أو الهيئة المعنية للدول الأعضاء في الويبو في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

البند ٢٦ من جدول الأعمال الموحّد:
اختتام الدورات

٢١٢- تحدث وفد البرتغال باسم المجموعة باء. وشكر الرئيس على الحكمة واللباقة والخبرة التي أدار بها الاجتماع، ولا سيما في أكثر الأوقات جدالا وحساسية. وقال إن الوفود وصلت إلى توافق للآراء بمساعدته. وشكر رؤساء جميع هيئات جمعيات الويبو. وشكر بحرارة المدير العام، الدكتور إدريس، ونواب المدير العام على العمل التحضيري الممتاز الذي أنجزوه في الإعداد للجمعيات وضمان حسن سيرها. وقال الوفد إنه واثق في أن القرارات المتخذة سوف تنفّذ، نظرا إلى الثقة التي تحظى بها قيادتهم، مما سيجعل الملكية الفكرية ومزاياها تنتشر أكثر في العالم. وشكر الجميع، بمن فيهم المترجمين الفوريين والتحريريين، على لطفهم وتعاونهم وعملهم الممتاز. وأشار إلى أن تعدد البنود

التي تم تناولها في هذه الجمعيات وإلى النتائج الكثيرة المحققة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره لجميع الوفود ومنسقي المجموعات على الحوار المنفتح والمتعاون الذي دار في جو توافقي.

٢١٣- وتحدث وفد زامبيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الوفود والأمانة على العمل المنجز. وشكر بصورة خاصة الرئيس على توجيه عمل الجمعيات. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية أيّدت تعيينه وتعرب عن ارتياحها للنتائج الموفقة التي تم تحقيقها. واستطرد قائلا إن المجموعة تابعت أعمال الاجتماعات باهتمام وستكون سعيدة بالعمل مع السفير كسدجيان مرة أخرى كرئيس في السنة المقبلة بروح التعاون التي عمل بها خلال هذا الاجتماع. وقال إن المجموعة تتمنى أن تكون قد أدلت بمساهمة متواضعة في نجاح الاجتماع.

٢١٤- وتحدث وفد كوستا ريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الرئيس والدول الأعضاء في الويبو والمنظمات الحكومية الدولية. وقال إن سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو قد اختتمت أعمالها. وأعرب عن ارتياح مجموعته للنتائج المحققة وللجمعية. وقال إن المجموعة تأمل في أن يكون تطوير الملكية الفكرية مندمجا في عمل المنظمة حتى تصبح الملكية الفكرية أداة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وقال إن المجموعة تقدّر مبادرة الويبو الرامية إلى النظر خلال الأيام القادمة في مسألة التناوب الدائم على رئاسة الهيئات الرئيسية الثلاث للمنظمة. وأعرب عن أمله في أن تؤدي المشاورات مع المجموعات الإقليمية إلى اتخاذ قرار بشأن نظام فعال لتنفيذ ذلك. وقال إن المجموعة ترى أن المشاركة المنصفة لجميع البلدان في رئاسة الهيئات ستكون ضمانة لتمثيل الدول بصورة ملائمة في المنظمة. وتقدم الوفد، باسم مجموعته، بعبارات الشكر إلى الرئيس على طريقته في إدارة العمل ومساعدة المجموعات على تحقيق توافق للآراء. وقال إن المجموعة لاحظت أن تلك المهمة لم تكن سهلة. وشكر المدير العام ونواب المدير العام على مساعدتهم خلال الجمعيات. وشكر أيضا الأمانة على المساعدة المقدمة إلى مجموعته خلال المناقشات. وشكر المترجمين التحريريين والفوريين الذي مكّنوهم خلال دورات العمل من مواصلة الحوار البنّاء.

٢١٥- وتحدث وفد كازاخستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وشكر الرئيس على توليه هذه المسؤولية الكبيرة مرة أخرى كرئيس للجمعيات. وأشاد بالفريق الممتاز الذي أحسن إدارة الاجتماعات. وقال إن جميع المسؤولين أنجزوا عملا ممتازا مشيرا إلى أن وجود المدير العام مكّن الدول الأعضاء مرة أخرى من الوقوف على حنكته الدبلوماسية وخبرته كقائد للمنظمة. وشكر المدير العام والأمانة وجميع الوفود على مشاركتهم وإسهامهم المكثف في اختتام أعمال سلسلة الاجتماعات التاسعة والعشرين بنجاح. وتمنّى للجميع سفرا سعيدا. وقال إنه كان سعيدا جدا للعمل مع منسقي المجموعات في إطار اجتماعات التنسيق والمناقشة حول المواقف بشأن القضايا المطروحة. وشكرهم على المرونة وحسن التفاهم اللذين سادا طيلة الاجتماعات. وأشار إلى الاقتراح الذي تقدمت به في الأصل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فأعرب عن أمله في أن يُنظر خلال الدورة المقبلة في مسألة التناوب الدائم لأعضاء مكاتب هيئات الجمعيات. وفي الختام، شكر جميع الوفود والأمانة وشكر بصورة خاصة الرؤساء والمدير العام، الدكتور كامل إدريس على حسن استماعهم.

٢١٦- وتحدث وفد إيطاليا باسم الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان العشرة المنضمة إلى الاتحاد. وتقدم بعبارات التهاني والتقدير إلى الرئيس على العمل الممتاز الذي أنجزه في إدارة أعمال الجمعية العامة للويبو. وقال إن الوفود لفخورة بالنتائج الإيجابية المحققة والطريقة التي أنجز العمل بها. وشكر المدير العام، الدكتور كامل إدريس، الذي قاد الجمعيات بحنكة وذكاء، وشكر أيضا أعضاء الأمانة، بمن فيهم نواب المدير العام. وأعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي أنجزه المترجمون الفوريون

والعاملون على إعداد الوثائق. وتمنى لجميع الزملاء سفرا سعيدا وشكرهم على صبرهم وتسامحهم اللذين ساهما في نجاح أعمال الجمعيات.

٢١٧- وقال رئيس الجمعيات أصالة عن نفسه، ونيابة عن سائر الرؤساء ونواب الرؤساء في جميع الهيئات الممثلة، إنه لسعيد جدا لجودة العمل المنجز والنتائج المحققة. ولاحظ أن القضايا التي تم تناولها كانت كثيرة ومتعددة وكان بعضها كثير الحساسية وأن كل شيء تحقّق في جو ممتاز. وقال إن الحلول اعتُمدت بتوافق الآراء كما درجت على ذلك المنظمة. وأشار إلى اعتماد البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وهنّأ الأمانة على كلّ ما عملته لتزويد الجمعيات ببرنامج مكتمل ومجدّد رغم القيود المالية التي خضعت لها بسبب الحالة الاقتصادية. وأشار أيضا إلى الموافقة على إصلاح الدستور الذي سيساعد على ترشيد بنية المنظمة. وقال إن الويبو كلّفت جهات خارجية بإعداد دراسات مفيدة جدا عن تطوّر نظام البراءات الدولي. وأضاف قائلا إن هذه السلسلة من الاجتماعات شهدت إضافة اللغة الإسبانية إلى بروتوكول مدريد بالإعلان عن انضمام الاتحاد الأوروبي في المستقبل إلى ذلك النظام وعن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيه في المستقبل. ووصف تلك الأحداث بأنها إنجازات مهمة بالنسبة إلى مستقبل الويبو. وأعرب عن أمله في أن يستطيع ذلك النظام أن يستقبل عمّ قريب بلدانا أخرى ناطقة بالإسبانية. وذكر أيضا قبول فنلندا كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات واعتماد عدد كبير من التغييرات في تنفيذ اللوائح التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاقي لاهاي ومدريد وإجراء تقدير لحجم العمل الذي أنجزته الأمانة إلى جانب سائر هيئات الويبو. وقال إن توزيع المقاعد في مختلف الهيئات قد تم بطريقة عملية ولا سيما بالنسبة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشار أيضا إلى أن الاجتماع شهد مشاركة عدة منظمات بصفة مراقب، بما فيها مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) من جنيف. وشدّد على أهمية القرارات التي اتخذت بشأن ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إنه يدرك أن هناك مناهج مختلفة فيما يتعلق بتلك القضايا، بيد أن تلك الاختلافات لا تؤدي إلى تكبيل الحوار وإنما أصبحت أفكارا تبلورت ومكنت الجمعيات من إحراز تقدم في فهم تلك القضايا المعقدة الخاصة بالملكية الفكرية والبحث عن أجوبة ملائمة لها. وقال إن العمل لن يقتصر بطبيعة الحال على دورات سنوية وإنما سيتواصل في إطار مشاورات غير رسمية كلما اقتضى الأمر ذلك. واستغل الرئيس هذه الفرصة للإقرار بالعمل المتميز الذي أنجزه منسقو المجموعات الإقليمية. وأشار إلى تحديد يومي ٦ و ٧ نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ كتاريخ لانعقاد الاجتماع الخاص عن الأداء السمعي البصري بغية تقييم إن كان الوقت قد حان لتناول تلك المسألة من جديد. وذكر أيضا مسائل أخرى أمكن تناولها مع المنسقين مثل مبادرة المكسيك عن التناوب على مسؤوليات إدارة مختلف الهيئات. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تُستأنف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر بيجين. وقال إن الجمعيات استطاعت أن تتصدى لمعظم القضايا المستعصية دون إغفال أي شيء بفضل مواقف المدير العام المتوازنة والعادلة وقدرته على الإصغاء. وفي الختام، شكر الرئيس المدير العام بحرارة على العمل التحضيري الممتاز للجمعيات وخاصة ما أنجزته الأمانة، وشكرهم على دعمهم الدائم وتفهمهم وعلى كفاءة موظفي المنظمة سواء منهم الحاضرين في الاجتماع أو العاملين خلف الكواليس، كلٌ عمل في جو من الانسجام. وشكر المترجمين الفوريين الذين مكنوا الوفود من التفاهم. ومن جديد، رحّب بفريق الإدارة الجديد حول المدير العام ورحّب به، وهو الفريق الذي سيتولى منصبه في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. وشكر جميع الوفود ونائبي المدير العام، السيد أويمورا والسيد كاستيلو، اللذين يتركان المنظمة. وقال إن المنظمة تنفذ ولايتها بطريقة مثالية في وقت تشتدّ الشكوك حولها وفي سياق دولي بالغ التعقيد. وقال إنه ترأس هذه الأعمال بكثير من الحماس معربا عن ثقته في أن الملكية الفكرية التي تعدّ محرّكا قويا للنموّ والتقدّم، ينبغي أن تسخّر لخدمة التنمية يوما بعد يوم، حتى تخدم الجميع كوسيلة عالمية لإتاحة المزايا التي يمكن اقتسامها بإنصاف.

[يلي ذلك المرفق]